الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (302)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	23
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	41
حقوق الانسان في العالم	179

حقوق الإنسان بمكة تحقق في شكوى احتجاز توأم بمستشفى لدفع 40 ألف ريال

المصدر: جريدة المدينة الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 17592
http://al-madina.com/node/311683

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

تحقق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة في شكوى مقيم من إحدى الجنسيات الشرق آسيوية ضد أحد المستشفيات الأهلية بمكة، احتجز توأم مقيم مطالبًا أياه بدفع (40) ألف ريال تكلفة بقاء طفليه في الحضانات الصناعية بعد ولادتهما.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية بمكة سليمان بن عواض الزايدي لـ «المدينة»: إن المقيم وحسب ما ذكره في شكواه، فإن زوجته وضعت توأم، وتم إدخال الطفلين إلى الحضانات؛ نظرًا لحاجتهما إلى رعاية طبية، مشيرًا إلى أنه بعد عدة أيام طلبت إدارة المستشفى من المقيم إخراج طفليه؛ نظرًا لتحسن حالتهما الصحية مع مطالبته بأربعين ألف ريال تكلفة علاجهما.

وأضاف قائلًا: ليس من العدل حجز التوأم وحرمانهما من الرضاعة الطبيعة، وحرمان الأبوين من حقهما في احتضان ابنيهما.

وأبان أنه يتعين على إدارة المستشفى سرعة فك الحجز عن الطفلين، وهي تتحمل المسؤولية تجاه إجراءاتها، وتجاه وضع الطفلين أثناء حجزهما، مشيرًا إلى أن هناك حقًا مشروعًا للمستشفى للمطالبة بحقوقه، ولكن بالطرق المشروعة فيما بعد.

ولفت إلى أن الجمعية سوف تباشر بحثها مع الجهات ذات العلاقة لإنهاء هذا الوضع، وإعادة الطفلين إلى والدتهما.

من جهته قال مصدر مسؤول في قسم الحضانات بالمستشفى: إن الطفلين مكثا بالمستشفى قرابة شهر ونصف، وكلفا مبالغ كبيرة، مشيرًا إلى أنه نظرًا لحالة والدهما المالية، فإن إدارة المستشفى وضعت هذا المبلغ الرمزي.

من جهة أخرى أقامت الجمعية، ولأول مرة مساء أمس أول مهرجان تعريفي في سوق الحجاز بمكة تحت شعار (من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به)، اشتمل المهرجان على العديد من الفعاليات المنوعة. وذلك بحضور مدير فرع مكة عبدالله خضراوي والأعضاء المتعاونين: عبدالله بن زايد الروقي وفيصل مترو وعضو الجمعية محمد كلنتن وشاكر الشريف سكرتير الفرع.

ندوة لتوعية الأسرة بحقوق الإنسان وحماية الطفل من العنف في مكة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 3659
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110624/Con20110624428910.htm

محمد سميح ـ مكة المكرمة

قدمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة البارحة في مكة المكرمة ندوة «من لا يعرف حقه لا يستطيع أن يطالب به» وذلك لتوعية أفراد الأسرة بدور حقوق الإنسان ومفهومها ووقوفها إلى جانب الأسر والأفراد ضد العنف خصوصا تعنيف الأطفال.

أوضح المشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة سليمان الزايدي «أن المعرض التوعوي الأول يهدف لتوعية أفراد الأسرة بفئاتها العمرية المختلفة بدور حقوق الإنسان ومفهومها ووقوفها إلى جانب الأسر والأفراد ضد العنف وبالذات تعنيف الأطفال الذي ينبذه ديننا الحنيف والحث على الرحمة والتآخي والمحبة أخذا بقاعدة تبسمك في وجه أخيك صدقة».

وبين الزايدي «أن الجمعية تحاول أن تقوي العلاقة مع المجتمع ومد يد التعاون للوقوف ضد السلبيات والممارسات والتجاوزات الخاطئة التي تشاهد بين الحين والآخر ضد الأطفال والنساء والضعفاء وتفقدهم أبسط حقوقهم القانونية.

ومن جهته أوضح عضو جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة محمد كلنتن أن هناك حقوقا يجب أن يعرفها الإنسان منذ الصغر وهي حق المحبة والتعليم والصحة والغذاء واللعب والمرح، مؤكدا أن جمعية رعاية الأيتام ساهمت في جميع المحافل التي تقدمها جمعية حقوق الإنسان وأعطت اليتيم حقه في المشاركة في المحافل والمؤتمرات.

والده نفى قصة الهروب

استمرار توقيف المساح المتعارك مع هيئة الرياض

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 3659
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110624/Con20110624428749.htm

عبدالله المقاطي، عناد العتيبي ـ الطائف

واصلت الجهات الأمنية في الرياض، ممثلة في قسم شرطة الروضة حتى أمس، توقيف شاب قضية العراك مع أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي حدثت الاثنين الماضي، ويستمر توقيف الشاب لإكمال الإجراءات اللازمة، بعد نحو 48 ساعة من توقيفه، وتحتجز الجهات الأمنية الشاب للتحقيق في القضية وإكمال إجراءاتها، فيما أطلق سراح والده بعد ان تم توقيفه بتهمة محاولة الهرب بابنه، حيث نفى والد الشاب التهمة مبررا اصطحابه لابنه من الموقع لإسعافه وعلاجه من الجروح التي تعرض لها.

من جانبه، أهاب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعدم انتهاك حقوق الأفراد وأن تتعامل بالحسنى، مؤكدا لـ «عـ كاظ» أن الجمعية تلقت شكوى أسرة الشاب وستعمل على استيضاح حقيقة القضية من جميع الأطراف المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن حقوق الأفراد وعدم المساس بها. وعبر القحطاني عن استياء الجمعية عن وضعية الصور التي أظهرت الشاب وهو يتلقى العلاج وهو مكبل القدمين، مؤكدا بأنه لا يوجد ما يستدعي هذا الإجراء، لافتا إلى أنه كان هنالك طرق نظامية من المفترض اتباعها.

وبين القحطاني أن شكوى أسرة الشاب كشفوا من خلالها عن تجاوزات من قبل الهيئة خلال إيقاف ابنهم، وسيتم التحقق من ذلك عن طريق التواصل مع الجهات المعنية.

يشار إلى أن قضية شاب الروضة التي أشغلت الرأي العام حدثت أمام إحدى ثانويات البنات، وتمثلت في عراك بين الشاب وأعضاء الهيئة أسفر عن إصابة الشاب والأعضاء بإصابات مختلفة خلال محاولة الهيئة ضبط الشاب، ويقول أقارب الشاب إنه كان يقوم بعمله المتمثل في تصوير الشارع، كونه يعمل مراقبا في شركة متعاقدة مع الأمانة، فيما تتهمه الهيئة بمضايقة الطالبات ومقاومة أعضاء الهيئة.

وتتابع القضية عدة جهات حكومية، حيث شكلت الرئاسة العامة للهيئة لجنة مستقلة للتحقيقات في حيثياتها، فيما تتولى الجهات الأمنية التحقيق مع الشاب واستكمال إجراءات القضية، وتتابعها أيضاً الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

عودة 90 بالمائة من المبتعثين بسوريا و3 توقيفات اشتباه

المصدر: جريدة اليوم الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16522.html

طلال الشمري - (هاتفياً) دمشق
نفى رئيس قسم الرعايا بالسفارة السعودية في سوريا عبدالمنعم المحمود وجود أي تنسيق بين السفارة وجمعية حقوق الإنسان لترحيل المواطنين السعوديين للوطن بسبب الاحداث الساخنة هناك، جاء ذلك خلال اتصال "هاتفي" مع «اليوم» مساء أمس مؤكدا: "لم يأت إلينا أي خطاب من السفير أو وزارة الخارجية بهذا الخصوص".
واوضح المحمود أن السفارة تقوم بدورها في عملية ترحيل السعوديين والاهتمام بهم ويعتبر هذا العمل من ضمن مهام السفارة مشيراً الى الاتصال بجميع المواطنين السعوديين في سوريا للاطمئنان عليهم بالاضافة إرسال رسائل نصية للمسجلين لدى السفارة.
وقال المحمود: "نظراً للأحداث الجارية قامت السفارة بإنشاء غرفة عمليات على مدى 24 ساعة بإشراف السفير عبدالله العيفـان لمتابعة أوضاع الرعايا السعوديين ومدّهم بالنصائح اللازمة والاطمئنان على سلامتهم".
واكدت السفارة أمس عدم إصابة أي من الرعايا السعوديين في سوريا بأي مكروه، فيما دعتهم الى عدم التجوّل فى المناطق المضطربة أو الخروج الا للضرورة والاتصال بالسفارة فور تعرّضهم لأي مكروه.
«عدم إصابة أي من الرعايا السعوديين في سوريا بأي مكروه، فيما دعتهم الى عدم التجوّل فى المناطق المضطربة أو الخروج الا للضرورة والاتصال بالسفارة فور تعرّضهم لأي مكروه». كما أكدت أن جميع الطلاب السعوديين المبتعثين بخير، وتم فتح خط ساخن بالسفارة لتلقي الشكاوى.
وكشف المحمود عن حدوث 3 اعتقالات لسعوديين نتيجة الاشتباه بهم، مشيراً الى أن السفارة قامت بدورها وتم اتخاذ الإجراءات مع السلطات السورية، واطلاق سراحهم على الفور وترحيلهم إلى المملكة.
ونصح المحمود المواطنين السعوديين الراغبين في زيارة سوريا بعدم القدوم إلا في الحالات الضرورية حتى تستقر الأوضاع وتتضح الرؤية.
يُذكر انه تم ترحيل 90 بالمائة من المبتعثين و10 بالمائة بقوا على مسؤوليتهم الخاصة حيث يوجد 191 طالباً، منهم 66 طالباً مبتعثاً للدراسة من قبل وزارة التعليم العالي وبعض الجهات الحكومية الأخرى و 125 طالباً يدرسون على حسابهم الخاص، كما يوجد في سوريا حوالي 700 أسرة سعودية ترعاهم جمعية "اواصر".

اعتراض نسائي واسع مع انطلاق تقديم طلبات القروض:

شروط الصندوق العقاري مخالفة ومجحفة وفيها تمييز

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد 3660
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110625/Con20110625428985.htm

منيرة المشخص ــ الرياض، منى الشريف ــ جدة

يبدأ صندوق التنمية العقاري اليوم استقبال طلبات القروض الجديدة بدون شرط تملك الأرض من خلال حملة «ميسر»، في ظل اعتراضات نسائية واسعة على شروط التقديم الخاصة بالنساء والمتعلقة بالعمر وهو 40 عاما. ورصدت «عكاظ»، قبل انطلاق الطلبات، الاعتراضات النسائية، وموقف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. بداية قالت المواطنة هند بتهكم «لو كان مثلا عمري 39 و11 شهرا ألا يحق لي الحصول على القرض»؟ وأضافت: «للأسف الشديد أنا استغرب من وضع مثل هذه الشروط الخاصة بنا كنساء فكيف يتم حصرها في الأرملة والمطلقة والتي تخطت عمر الأربعين، بينما نجد أن الرجل وضعت له شروط ميسرة». وتابعت «أنا مثلا مطلقة ولدي أبناء وأعيش في سكن خيري وأود أن أتملك منزلا ولكنني صدمت بأنه لا يحق التقدم إلا لمن بلغت الأربعين لغير المتزوجات، مع أن لي شقيقة في الخامسة والثلاثين ولم تتزوج بعد وموظفة ولكن تود الحصول على منزل، فهل تنتظر 4 سنوات وتحرم نفسها من الزواج حتى تحصل على منزل؟؟».

من جانبها قالت جمانة العتيبي إن الشروط مجحفة لدرجة الظلم والقهر، فيما قالت شهد الصاعدي: انا مواطنة ولي حقوق مثل الرجل وهذه شروط ظالمة لابد أن يعاد النظر فيها.

إلى ذلك، أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أن الجمعية مهتمة بموضوع شروط الإقراض من الصندوق وتقوم بدراستها للتأكد من عدم وجود تمييز على أساس الجنس وأضاف «بالنسبة إلى الصندوق فإن له حق وضع الشروط التي يراها، ولكن دون أن تتسبب في تمييز ضد المرأة خصوصا أن المملكة صادقت على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص مادتها (13) على أن: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق. وختم قائلا: لا نعلم بعد مبررات اشتراط بلوغ المرأة سن الأربعين لتستحق قرضاً، ولماذا لا تكون 39 أو 38 أو 41 مثلا، هل هناك مبررات موضوعية لهذا الشرط؟ لا أدري. وبالتالي لا نعلم أيضا مبررات اشتراط مرور سنتين على الطلاق».

مواطنة وأبناؤها يفترشون الأرصفة...والبعوض معاناة أخرى

المصدر: جريدة الحياة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281609

جدة - إيمان السالم
تفترش سيدة سعودية وأبناؤها العشرة الأرض ويلتحفون السماء ويلبسون الفقر والجهل ثياباً لا تقيهم حر الصيف ولا حتى قرص البعوض.
أبناؤها العشرة مواطنون بلا هوية، كأنهم لم يولدوا من أب وأم سعوديين، ولا سارت أقدامهم على الأرض يوما كأنهم والعدم سواء والمصير نفسه يتهدد الطفل الذي يتكون اليوم في أحشائها. وتقول أم عبد الله لـ «الحياة» إنها تقدمت بطلب المعونة من وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن جمعية حقوق الإنسان لكنها لم تجد من ينقذها وأبناءها مما يعيشون فيه من تشرد وضياع، خصوصاً بعد أن انهار منزلهم المتواضع بسبب الأمطار.
وتضيف: «تقدمت بشكوى إلى حقوق الإنسان منذ نحو أربعة أشهر، وحتى اليوم لم أجد تفاعلاً ينهي معاناتي وأبنائي، فأخذت أطفالي بيدي وذهبت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، الذين طلبوا إحضار أوراق ووثائق لا أستطيع إحضارها بمفردي»، مشيرة إلى أن زوجها متغيب ولا تعرف كيف تتصرف بمفردها.
وتتابع: «لا نكاد نرتاح أو نرى بصيص أمل للاستقرار حتى تعود أيام التشرد والخوف، فقد احتضنتني شقيقة زوجي لثلاثة أشهر ثم لم تتحملني أكثر فقامت بطردي، بعدها أخذتنا امرأة أخرى وذهبت بنا إلى شقق مفروشة على حساب الدفاع المدني لفترة بسيطة ثم أخرجنا وها نحن الآن نعود أدراجنا إلى الرصيف مرة أخرى.»
وتوضح: «العشاء يأتي به إلينا أحد الصبيان المارة في الشارع، وأحياناً يمضي اليوم طويلاً، إذ لا ماء بارد ولا طعام، وأنا أعاني من المرض الذي بدأ يتمكن مني شيئاً فشيئاً، حتى أطفالي لم يرحمهم البعوض، إلى درجة أن جلودهم تقرحت من كثرة الجروح.»

الشؤون الاجتماعية: لا نوفّر مساكن للمحتاجين

المصدر: جريدة الحياة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281608

بدوره أكد مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله الطاوي، أن النظام ركيزة لا بد منها، موضحاً أن دورهم لا يشمل توفير مساكن للمحتاجين.
وأضاف: «إذا كان زوج أم عبدالله غير موجود، فبحسب الأنظمة تعطى خطاباً إلى المحكمة، والمحكمة بدورها تسلمها خطاباً آخر يفيد بأن زوجها متغيب وعندها يتم درس كيفية تقديم المساعدة لها ولأبنائها»، موضحاً أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تترك المحتاج من دون مساعدة طوال هذه المدة، بل يتم اخذ هاتفها لتقديم مساعدة سريعة .وأشار رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إلى أنه سيتم التواصل مع الحالة لمشاهدة الوضع على أرض الواقع، ومن ثم نبدأ في المتابعة مع الجهات ذات العلاقة لتقديم العون والمساعدة كالحماية الاجتماعية والجهات الأخرى.»
فيما ذكر مصدر مسؤول في حقوق الإنسان أن الجمعية رفعت قبل نحو أربعة أشهر ثلاثة خطابات، اثنان منها إلى إدارة التربية والتعليم والثالث إلى وزارة الشؤون الاجتماعية»، مؤكداً أنهم لم يتلقوا حتى الآن أي رد .

حرارة الـ 50 درجة تفعّل قرار منع العمل تحت أشعة الشمس بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد 17593
http://al-madina.com/node/311831

عبدالوهاب الفيصل : المدينة المنورة

سجلت أرقام درجات الحرارة بالمدينة المنورة اليومين الماضيين أرقاما جديدة قاربت الـ 50 درجة مئوية انعكست على الحركة في الشوارع والأسواق الأمر الذى عجل بتطبيق قرار وزارة العمل بمنع العمل تحت أشعة الشمس بين الساعة الثانية عشر ظهراً وحتى الثالثة عصراً خلال الفترة من أول شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام ..من جانبها لم تسجل الرئاسة العامة للأرصاد تجاوز الحرارة الخمس وأربعين درجة ألا أن مقاييس درجة الحرارة في المركبات وفي الشوارع امس الجمعة 47 درجة مئوية كسرت هذه المعدلات وتجاوبا مع قرار « العمل « قامت الإدارة العامة للنظافة بأمانة منطقة المدينة المنورة باستبدال وقت دوام عمالة النظافة العاملة في مجال الالتقاط والكنس اليدوي حيث تم إيقاف العمل من الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرًا وحتى الساعة الخامسة عصرًا. وأوضح مدير عام النظافة بالأمانة المهندس أسامة محمد يوسف ، إن تغيير الدوام يأتي حفاظًا على سلامة عمال النظافة ولضمان قيامهم بتأدية مهام عملهم على الوجه المطلوب وأيضاً لأن درجة الحرارة تحت أشعة الشمس في الفترة المشار إليها تصل إلى أكثر من 50 درجة مئوية ، مشيراً إلى أن الفترة المحددة تعتبر مقبولة لأن أشعة الشمس تكون مائلة بعد الثالثة عصراً وبالتالي يكون تركيزها أخف حتى مع وجود درجة حرارة أعلى للهواء. وقال «للمدينة» المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد بن شديد العوفي إن الجمعية تستقبل أي شكوى بخصوص رفض تطبيق القرار وهي على استعداد لمعالجتها مع الجهات ذات الاختصاص وأشار العوفي إلى أن لقاءً جمعهم مؤخرا في مع المسؤولين في مكتب العمل وأكدوا لهم خلال اللقاء التزامهم بتطبيق القرار ومعاقبة المخالفين .

من جهته أكد مصدر في مكتب العمل في المدينة المنورة أن عقوبات منع تطبيق القرار تنتظر المخالفين والتي تنص على غرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال، ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، أو إغلاقها نهائياً، كما يجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق وأضاف ان وزارة العمل أصدرت القرار العام الماضي ومنحة مهلة سنة كاملة لتطبيقه وهي فترة كافية لقيام القطاع الخاص بترتيب أوضاعه لتنفيذ القرار .

« المدينة « رصدت فى جولتها ظهر أمس توقف العمل فى كثير من المواقع والمنشآت التى ينتشر فيها العمال صباحا.

إثر تدخل حقوق الإنسان والصحة
إدارة مستشفى أهلي تسلّم جاويد توأميه

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 3661
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110626/Con20110626429357.htm

إبراهيم خضير ـ مكة المكرمة

أطلق مستشفى خاص في مكة التوأم الباكستاني المحتجز نتيجة التأخير في دفع تكاليف العملية والذي على إثره احتجزت إدارة المستشفى التوأم في قسم الحضانة الصناعية، الأمر الذي دفع والد الطفلين لتقديم شكوى لجمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة.

وأوضح المدير العام لجمعية حقوق الإنسان سليمان الزايدي أن إدارة المستشفى عليها إطلاق التوأم لحضن والدتهما وأخذ تكاليف العملية بالطرق الشرعية لا بالحجز.

من جهته، أكد المتحدث الرسمي للشؤون الصحية في العاصمة المقدسة فائق حسين أن صحة مكة اتخذت إجراءاتها لمعرفة أسباب حجز التوأم، مشيرا إلى ضرورة دفع تكاليف المستشفى ولكن بالطرق الشرعية النظامية.

من جهته، ذكر جاويد والد الطفلين أن مدير المستشفى استدعاه وطلب منه إحضار ما بحوزته من تكاليف وتسليمها للإدارة ليتمكن من استلام الطفلين.

وأضاف جاويد «دفعت مبلغ 14 ألفا وتبقى 30 ألف ريال أخذت الإدارة الضمانات مقابلها».

إخلاء سبيل مصوّر الشارع واستمرار التحري عن التفاصيل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م العدد 3662
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110627/Con20110627429577.htm

عبد الله المقاطي، عناد العتيبي ـ الطائف

أفرجت الجهات الأمنية في الرياض، ممثلة في قسم شرطة الروضة البارحة الأولى، عن الشاب الموقوف في قضية العراك مع أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي حدثت الاثنين الماضي. وجاء قرار الإفراج عن الشاب بعد نحو خمسة أيام من توقيفه. وأكد لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، نبأ الإفراج عن الشاب ليل السبت، مشيرا إلى أن إجراءات القضية لا تزال مستمرة، وزاد المصدر أن الجمعية بعثت بخطابات للشرطة ولهيئة التحقيق والادعاء العام وأجرت اتصالات متواصلة للاستفسار عن سير الإجراءات النظامية وتفاصيل قضية الشاب على ضوء الشكوى التي تلقتها الجمعية من أسرته.

وعلمت «عكاظ» أن الجمعية كثفت جهودها لمتابعة القضية منذ تلقيها الشكوى وخاطبت الجهات الأمنية ممثلة في قسم شرطة الروضة وهيئة التحقيق والادعاء العام الأربعاء الماضي للاستيضاح عن قضية الشاب وأسباب توقيفه، كما طلبت الجمعية تقريرا متكاملا عن القضية، كما أجرت اتصالات مع الجهات الأمنية أمس الأول، تستفسر فيها عن وضع الشاب وحالته وموعد الإفراج عنه إلى أن تأكدت أمس من عملية الإفراج عنه.

يشار إلى أن قضية شاب الروضة حدثت أمام إحدى ثانويات البنات صباح الاثنين الماضي، وتمثلت في عراك بين الشاب وأعضاء الهيئة أسفر عن إصابة الشاب والأعضاء بإصابات مختلفة خلال محاولة الهيئة ضبط الشاب، ويقول أقارب الشاب إنه كان يقوم بعمله المتمثل في تصوير الشارع؛ كونه يعمل مراقبا في شركة متعاقدة مع الأمانة، فيما تتهمه الهيئة بمضايقة الطالبات ومقاومة أعضاء الهيئة. وتتابع القضية جهات حكومية عدة، حيث شكلت الرئاسة العامة للهيئة لجنة مستقلة للتحقيقات في حيثياتها، فيما تتولى الجهات الأمنية ممثلة في قسم شرطة الروضة وهيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق مع الشاب واستكمال إجراءات القضية، وتتابعها أيضا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان ترحب بتصريحات وكيل وزارة الداخلية عن البدون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282214

الرياض - أحمد غلاب

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتصريحات وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية التي نشرتها «الحياة» أمس (الأحد)، عن سعي وزارة الداخلية لحل مشكلة» البدون» الذين يعيشون على الأراضي السعودية.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «الحياة » :«نرحب بهذا التوجه ونطالب وزارة الداخلية بحل جذري لهذه القضية لما لها من آثار إنسانية سلبية على المجتمع السعودي، ستنتهي بإغلاق هذا الملف مباشرة.«

وأضاف أن الجمعية تعايش معاناة يومية لهؤلاء الأشخاص الذي لا يحملون أوراقاً ثبوتية وينتمون لقبائل سعودية عدة، ومحرومون من حقوقهم في العلاج والعمل والزواج وحتى من الدفن في المقابر، مشيراً إلى أن «حقوق الإنسان» رفعت إلى الجهات المعنية مطالبة بحل هذه المشكلة.

وشدد على أهمية حل قضيتهم عاجلاً قبل أن تكبر مع تزايدهم عبر تزاوجهم وتوالدهم.

وحول ما إذا كان لدى الجمعية إحصاء دقيق عن أعداد «البدون»، قال: «لا يوجد أعداد محددة ولكنها في زيادة متسارعة لتزاوجهم من بعضهم البعض، وجزء منهم في منطقة الرياض وآخرون في الشمال والجنوب وغيرها من مناطق المملكة»، معرباً عن أمله في وضع حل جذري لقضيتهم ودمجهم بالمجتمع وفق آلية محددة، خصوصاً أنهم يعانون حتى من السفر إلى الخارج، ويواجهون صعوبة في تأمين العيش الكريم لأسرهم.

وكان وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية اللواء عبدالرحمن الفدا ذكر لـ» الحياة» أول من أمس، أن وزارة الداخلية تفكر جدياً في حل قضية فئة «البدون» على أرضها. وأضاف: «نتمنى ظهور أي موضوع ينظم هذا الأمر قريباً.«

حقوق الإنسان تنظر ألف قضية في العاصمة المقدسة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=59858&CategoryID=3

مكة المكرمة: هاني قفاص 2011-06-26 10:53 PM

نظر مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة خلال عام واحد 1000 قضية تركزت في قضايا العنف الأسري والقضايا العمالية، ثم القضايا الإدارية والحقوقية وغيرها من القضايا الأخرى.

وبين عضو الجمعية محمد بن عبدالرحيم كلنتن لـ"الوطن "عقب افتتاح المعرض التوعوي الأول الذي نظمه مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة الخميس الماضي بسوق الحجاز أن القضايا الأسرية احتلت المركز الأول من حيثُ عدد القضايا التي تم النظر فيها وقد تجاوزت 400 قضية، تم حل حوالي 60% منها بالتنسيق مع مقام إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحكمة العامة ولجنة إصلاح ذات البين التي تسعى لتقريب وجهات النظر. وأشار إلى أن من القضايا الأسرية التي تم النظر فيها قضايا العضل وعدم صرف النفقة للأطفال، إضافة إلى التعذيب والحرمان من الزيارة وغيرها من القضايا المشابهة.

وبين كلنتن أن بعض قضايا العنف التي يتعرض لها الأطفال تتم إحالتها لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث توجد لجنة خاصة تتولى النظر في هذه القضايا وتعمل على حماية الأطفال من أي تعذيب وتتولى دراسة الحالات بشكل كامل وتتخذ الإجراءات المناسبة لحماية الأطفال من العنف، مشيراً إلى أن هناك قضايا أسرية أخرى قيد النظر في المحكمة العامة بعد أن فشلت كل الجهود الودية في تقريب وجهات النظر.

وأضاف كلنتن أن القضايا العمالية جاءت في المركز الثاني بـ 300 قضية تقريباً وتم حل 60% منها بالتنسيق مع مكتب العمل واللجنة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية. وأوضح أن أبرز القضايا العمالية تتركز حول عدم قيام الشركات والمؤسسات بصرف رواتب العاملين أو منحهم موافقة لنقل كفالاتهم إلى شركات وجهات أخرى، مبيناً أن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة ينظر في كل القضايا التي تصل إليه ويقوم في بعض الأحيان بتوكيل محامين للترافع لدى الجهات المختصة والدفاع عن أصحاب القضايا التي ترى الجمعية أن أصحابها على حق فيها. وأشار إلى أن القضايا الـ 300 الأخرى قضايا متنوعة تم حل جزء كبير منها بالتنسيق مع الجهات المختصة .

وأكد كلنتن أن الوعي الحقوقي مازال دون المأمول لأن العديد من المواطنين يلجؤون إلى الجمعية دون معرفة حقوقهم وواجباتهم، ولذلك تعمل الجمعية على إقامة العديد من المعارض التوعوية التي توزع فيها العديد من المطبوعات والإصدارات التي تتناول مواضيعها حقوق الإنسان وتحديداً حقوق المرأة والطفل، لافتاً إلى أن المعرض يستهدف أفراد الأسرة بفئاتها العمرية المختلفة وتعريفها بدور حقوق الإنسان ومفهومها ووقوفها إلى جانب الأسر والأفراد ضد العنف وبالذات تعنيف الأطفال، ودورها في تقوية العلاقات مع المجتمع والتعاون من أجل الوقوف ضد السلبيات والممارسات والتجاوزات الخاطئة التي تشاهد بين الحين والآخر ضد الأطفال والنساء والضعفاء.

الشورى السعودي يسقط الاعتراض على إشراك المرأة في الانتخابات البلدية

العناد لـ الشرق الأوسط: مشروع التوصية سيرفع إلى خادم الحرمين

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11899&article=628482&feature=

أسقط مجلس الشورى السعودي أمس اعتراضا تقدم به بعض الأعضاء بشأن نقض قرار المجلس المتعلق بالموافقة على توصية تطالب بإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية التي ستجرى في سبتمبر (أيلول) المقبل، مؤكدا المضي في رفع مشروع التوصية إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

وأكد الدكتور عبد الرحمن العناد عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ«الشرق الأوسط» أن المجلس سيمضي قدما بالتوصية استعدادا لرفعها لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حسبما يقتضي نظام مجلس الشورى لإقرارها، مبينا أن الموافقة أتت بعد تصويت 89 عضوا على المضي في التوصية واتخاذ التدابير اللازمة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية لإشراك المرأة كناخب في انتخابات المجالس البلدية، مقابل 35 صوتا كانوا ضد قرار التوصية.

وتأتي هذه الخطوة بعد طرح المجلس في جلسته أمس برئاسة نائب الرئيس الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار، الاعتراض المقدم من بعض الأعضاء على الفقرة السادسة من مشروع قرار المجلس بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية والمتعلقة بإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية.

ومن المرتقب أن تنظم ثاني انتخابات بلدية في تاريخ المملكة في 22 سبتمبر المقبل لكن ستحرم النساء هذه المرة أيضا من حق الترشح والتصويت.

وكان مجلس الشورى أقر في السابع من الشهر الحالي توصية باتخاذ «كافة التدابير اللازمة» لإشراك المرأة «وفقا لضوابط الشريعة» كناخب فقط في انتخابات المجالس البلدية مستقبلا دون إعطائها الحق للدخول كـ«مرشحة»، عقب فوات فرصة المشاركة في الموسم الانتخابي الحالي، في قرار يأتي بعد 18 يوما من إغلاق باب تسجيل الناخبين في الموسم الانتخابي الحالي، مما قد يؤجل مشاركة النساء في الانتخابات لعام 2015.

قال إن حال أُمِّه وأشقائه لم يَعُدْ يَسُرُّ عدواً ولا صديقاً

والد الطفل أحمد لخاطفه: أموت ألماً وحسرة.. اتقِ الله فينا

المصدر : صحيفة سبق الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://www.sabq.org/sabq/wap/user/news.do?section=5&id=26275

فهد العتيبي - سبق - الطائف: سجّل والد الطفل المفقود "أحمد بن فهد الغامدي" رسالة، هي الثالثة بعد رسالتي والدة الطفل وشقيقته أمس، ناشد خلالها الخاطف بأن يُعيد "أحمد" لهم، وله ما يُريد؛ حتى إنه وعد بالعفو عنه.

وقال والد الطفل في رسالته: "نداءً إلى أهل القلوب الرحيمة، إلى كل مسلم غيور على دينه، وإلى كل مسؤول، وإلى كل مواطن ومواطنة، وإلى كل المقيمين... أبٌ فقد ابنه في طرفة عين، وأحسّ بضياع كل حلم جميل، انطفأت أنوار أمله في العثور على ابنه، فبات كمن وقع بين أمواج البحر تتلقفه من كل جانب، فمن جهة أذوب حرقة وألماً وحسرة على فقدان ابني الذي ما برح يتركني حتى في منامي، ويقول لي في كل ليلة: "أبي.. هيا.. تعال فخذني". ومن جهة أخرى أبنائي وبناتي الذين يسألون عن أخيهم ولا أستطيع، ولأول مرة، أن أقول لهم أين هو".

وتابع والد الطفل المخطوف أحمد: "أناشد كلَّ مسلم غيور على دينه، وكل أبناء الشعب، وكل مسؤول يحمل أمانة يؤديها، بأن تبتهلوا إلى الله بالدعاء بعودة ابني "أحمد" سالماً معافىً، وألا تدّخروا أيّ جهد في البحث عنه، أو تقصي أي معلومة تفيد عن مكانه، وأناشدكم بالله بأن تعتبروه ابنكم، وأسأل الله ألا يذيقكم حرقة وحسرة فقد الابن أو البنت، وأن يحمي أبناءكم وفلذات أكبادكم".

واختتم والد الطفل المفقود رسالته بقوله: "أوجّه كلامي للخاطف بأن يتقي الله في ابني أحمد أولاً، وفي قلب أمه وأشقائه الذين لم يعد حالهم يَسُرّ لا عدواً ولا صديقاً، وأن يضع نفسه مكاني، ويحسّ ببعض ما أحسّ به، وأسأل الله أن يُحنّن قلبك على ابني، وتردّه إلينا سالماً معافىً. استودعتك الله يا ابني أحمد عند من لا تضيع ودائعه".

ومع مرور اليوم السابع على فقدان الطفل "أحمد بن فهد الغامدي" تتواصل عمليات البحث والتتبع من قبل الجهات الأمنية للوصول للطفل وإعادته لأسرته دون أي نتائج مفرحة لأسرته التي باتت تعيش الأسى والحزن لفراقه، فيما برزت ظاهرة حرص أهالي الطائف على منع خروج أطفالهم من منازلهم؛ حتى بات الأمر مُخيفاً لدى الأطفال الذين علموا بقصة اختفاء الطفل "أحمد"، ودائماً ما يسألون هم الآخرون عن مصيره.

وعلمت "سبق" أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تواصلت مع ذوي الطفل المفقود عن طريق ممثلها بالطائف عادل بن تركي الثبيتي، والذي نقل لوالد الطفل اهتمام رئيس الجمعية، الدكتور مفلح القحطاني، بالقضية، ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتواصل معهم لمعرفة آخر التطوّرات والإجراءات التي اتخذت حيالها، مؤكّداً له أن الجمعية على أتمّ الاستعداد لتقديم كُل ما يحتاجه عوناً ومُساعدة.

وكان الطفل "أحمد بن فهد الغامدي"، الذي يبلغ من العمر أربع سنوات، قد فقدته أسرته بالطائف عند الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء الماضي، ولم يَعُدْ حتى الآن.

والطفل "أحمد" ذو بشرة بيضاء، وضعيف البنية، وقصير القامة، وشعره أجعد، ويرتدي بيجامة نوم لونها سماوي.

وللإدلاء بأيّ معلومة قد تفيد في العثور عليه يرجى الاتصال بهاتف والده الجوال رقم 0557778219.

حقوقيات يرصدن ملاحظات دار الحضانة الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد 3663
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110628/Con20110628429675.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

زار وفد نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول، دار الحضانة الاجتماعية في الدرعية في الرياض، وتبادل الوفد في بداية الجولة وجهات النظر مع إدارة الدار، حيث جرى الاستماع لملاحظاتهن ومعرفة الطاقة الاستيعابية للدار قبل القيام بجولة تفقدية داخل الدار والالتقاء ببعض النزيلات والاستماع لهن وتدوين بعض الملاحظات. وقال مصدر في الجمعية لـ «عكاظ» إنه سوف يتم إعداد تقرير بما تم رصده يتضمن السلبيات والإيجابيات تمهيدا لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا اقتضى الأمر ذلك.

شارك في هذه الزيارة كل من الدكتورة نورة العجلان نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة والدكتورة وفاء طيبة عضو الجمعية، بالإضافة إلى الباحثة القانونية بالجمعية اعتماد السنيدي، وقد كان في استقبال الوفد الزائر مديرة الدار هدى بنت صالح سيلان وعدد من منسوباته.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترصد أوضاع دار الحضانة في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645841.html

الرياض - فاطمة الغامدي

رصد وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتورة نورة العجلان نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة والدكتورة وفاء طيبة عضو الجمعية ،والباحثة القانونية بالجمعية اعتماد السنيدي ، أمس الأول أوضاع دار الحضانة الاجتماعية بالدرعية بمدينة الرياض. وتأتي الزيارة لمناقشة أوضاع النزيلات ، وتبادل وجهات النظر مع مديرة الدار هدى بنت صالح سيلان وعدد من منسوبات الإدارة، والاستماع لملاحظاتهن، وأهمها الطاقة الاستيعابية للدار. هذا وقام الوفد بجولة تفقدية داخل الدار والالتقاء ببعض النزيلات والاستماع لهن وتدوين بعض الملاحظات وسوف يعد تقرير بما تم رصده يتضمن السلبيات والإيجابيات تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا اقتضى الأمر، وفي ختام اللقاء أثنى الوفد الزائر على الجهود المبذولة من قبل المسئولين في الدار.

البطيخة التي اخترتها..!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد14156
http://www.al-jazirah.com/20110628/rj4.htm

يقول الأديب الدكتور يوسف زيدان في رواية «ظل الأفعى « :(إنهم رجال الفُرّاغ الذين يؤججون حروب العالم وإن لم يجدوا الحرب أشعلوها، ليواجهوا خرابهم الداخلي، بتخريب العالم).
كتب التاريخ أسماءهم بدماء ودموع شعوبهم... ستالين، هتلر، صدام حسين، موسوليني، وعيدي أمين... وغيرهم.
والآن يسجل التاريخ أسماء أخرى بمحبرة القهر والقمع، عقوداً عجاف مرت على الشعوب العربية كانوا فيها ضحايا لأسماء وشخصيات تمسكنت حتى تغلغلت وتمكنت، اختبأت خلف عباءة الوعود والحملات الانتخابية المخادعة.. فما كان على الشعوب المغرر بها سوى أن تنتخب هذا أو ذاك جاهلة بما خبأ الماضي ويخبئ لها المستقبل والقدر!
هذا حينما نتحدث عن الرؤساء الغاشمين؛ وبينما نتحدث عن «الأزواج السيكوباتيين» أو العدوانيين فإننا لا نبتعد كثيرا..
فالرئيس والزوج كل منهما في سدة حكم وفي موضع سلطة، وحين يكون كل منهما عانى وقاسى من طفولة خاضت ظروفا سيئة ومريرة؛ ندرك وبلا شك أنها لن تترك لهذا الطفل مجالاً في أن يكبر ويصبح شخصًا سويًّا، وبأنها وبلا شك مسألة نفسية واجتماعية وتربوية بحتة.
عقدهم واضطراباتهم جاءت إما من تربيتهم في وسط متصدع من الخلافات، أو من التعنيف اللفظي والبدني، أو ربما كانوا من الأطفال المنبوذين لعلة ما أو المحرومين من رعاية الأب أو الأم. أو قد يكون النقيض تماما كأن يكون الطفل صاحب الحظ الأكبر من الإفراط في التدليل.
وفي ظل هذه الأوضاع غير المستقرة تنمو عقدة الخوف نتيجة قسوة الوالدين أو النرجسية والأنانية نتيجة التدليل، أو الشعور الطاغي بالدونية والضعف والرغبة في السعي وراء أي سلطة للانتقام من الجميع.!
فكم من الزوجات المغلوبات على أمرهن والشعوب المقهورة؛ التي نادت وبكت مستنجدة من ظلم زوج أو رئيس حكم منزله أو دولته بكل عنجهية وصفاقة وبكل ما أوتي به من أسلحة العدوان النفسي والجسدي وحتى الاقتصادي، ومن الطغيان الذي بلغ مداه.!
ففي أحدث الإحصائيات التي صدرت عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد أن 93% من الزوجات السعوديات يُمارس ضدهن العنف من جانب أزواجهن!!.
ولكن السؤال الذي يتداعى هنا وما هو إلا مربط الفرس: ماهو ذنب الشعوب والزوجات والأبناء الضحايا لهؤلاء المضطربين في أن يكونوا تحت سلطتهم وحكمهم وسلوكياتهم التي بلغت من الاستبداد والاضطهاد ما بلغت وممارسات ليس لها وازع من الرحمة والضمير..كيف لنا أن نكتشف ونتعرف على هؤلاء الشياطين في وقت مبكر قبل أن تقبلهم الشعوب ولاةً لأمورهم.. قبل أن نقبلهم أزواجا نتشارك الحياة معهم وننجب منهم أبناء اخترنا لهم الحياة والوجود!؟
حتى لا يكون الزواج أو الانتخاب بطيخي وحتى لا ندفع ثمن جهلنا بهم وبما هو قادم وحينها سيصبح الثمن فاحش الغلاء..
فيجب على كل فرد سوَيّ أن يساعد على علاجهم وليس ابتلاء الغير بهم، وفي اعتقادي الخطوة الأولى من الحل هي أن يخضع كل رئيس منتخب لجلسة نفسية تحليلية لسبر أغوار أعماقه مستخرجة لنا ما قد ينجينا من الطغيان.
وأن يُدرج من ضمن بنود الفحص الطبي للمقبلين على الزواج بند التحليل النفسي ويكون في مقدمة الفحص وعلى رأسه!
وأتمنى أن يكف أصحاب نظرية (زوجوه لعله يعقل) عن مفهومهم هذا غير المنطقي وغير العقلاني وغير الإنساني!
والتوقف عن ترديد مطالبتهم (نبي بنت حلال تضف ولدنا)!.

المرأة السعودية والتوعية القضائية

المصدر: جريدة المدينة الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 17592
http://al-madina.com/node/311516

لينا خالد آل معينا

وجد القضاء ليحفظ الحقوق وتسود العدالة. وقد حذرنا الله سبحانه وتعالى من الظلم فهو ظلمات يوم القيامة. وكثير من الناس ليس لهم خلفية متعمقة في أحكام الشريعة والقانون والحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأسرية والحضانة بشكل عام. وهناك العديد من القضايا المأساوية التي كانت نتيجتها سنين من البؤس والكرب والحرمان. والقصة التي سمعتها مؤخرًا من صديقتي وهي تستنجد بمحامٍ لينقذ أعز صديقاتها، وهي أرملة تزوجت مؤخرًا وبعد زواجها اكتشفت أن زوجها يعاني من انفصام في الشخصية، وهي ليست مجرد تعبير، وإنما حالة مرضية يعاني منها حوالي 250,000 نسمة في المملكة حسب إحدى الإحصائيات. فأصبح الزوج يتهم الزوجة أنها على علاقة غير سوية بأخوها؛ لأنها كانت تتصل عليه وتشتكي له حالها، ويعاملها بالضرب المبرح. فهي من فترة تحاول أن تطلب الطلاق ولكن لا تعرف كيف ومتى. فأبوها متوفٍ، وإخوانها ليسوا من سكان مدينة جدة، وهي لديها أطفال من زوجها الأول، ثم أتى اليوم الذي انهال عليها بالضرب المبرح الذي أودى بها إلى المستشفى.

لم تستطع المرأة أن ترفع دعواها في المحكمة؛ لأنها لم تكن عندها خلفية عن آليات وقوانين رفع قضية، ولا تعرف أين تقع المحكمة أصلا، وصعوبة المواصلات في حالتها بالإضافة إلى التزاماتها العائلية، فلديها أيتام من زوجها الأول، وأيضًا كونها موظفة ولديها التزامات وظيفية، وتبقى أهم نقطة في الكون، وهي أن المدعى عليه في هذه الحالة هو ولي الأمر...لذلك أسهل طريق اتبعته هو توكيل محامٍ، وبعد بحث -كان كل ساعة تأخير في غير مصلحتها- وجدت محاميًا يمثلها في دعواها ويعطيها استشارات شرعية وقانونية. ولكن في المقابل دفعت المرأة مبالغ كبيرة على قضية رفع دعوى وطلب الطلاق. وخاصة أن الزوج بعد كل الأضرار النفسية والجسدية أراد أن يسترجع المهر. من جهتي أتوقع أن تفوز بالقضية إن شاء الله. ولكن السؤال ماذا عن العشرات بل المئات وربما الآلاف من السيدات اللاتي في وضع أسوأ من هذه السيدة، واللاتي لا يفقهن كثيرًا في المسائل القانونية، ولا يمتلكن قوت يومهن، وهن تحت رحمة زوج ظالم أو مجنون أو ولي أمر لا يخاف الله؟!

إن هناك توعية من قبل جمعيات معينة مثل جمعية حقوق الإنسان، وهناك محامون يأخذون قضايا لوجه الله ولكن يجب نشر الوعي القضائي لدى العامة، حيث إن كثيرين يجهلون إجراءات الترافع القضائي وأسلوب رفع الدعاوي إذا استثنينا المشتغلين في السلك القضائي من القضاة والمستشارين القانونيين والمحامين وطلبة العلوم القانونية، والذين مروا بحالات رفع قضية أو رُفعت عليهم قضايا سواءً حقًا أو جورًا.

ومع أنني وغالبية السيدات لسن خبيرات في طريقة عمل المحاكم، ولكني أعلم أن كثيرًا من الدول تُوكّل محامين للذين لا يمتلكون مبالغ يستطيعون أن يدفعوا منها تكاليف المحامين أو الذين لا يستطيعون حضور الجلسات والمحاكم لأسباب صحية أو نفسية أو لالتزامات أسرية أو وظيفية، أو الذين لا يملكون من البيان وقدرة التعبير وسرد الوقائع؛ حيث يتطلب الأمر سرد تفاصيل محرجة وخاصة، وإذا لم تتوفر طريقة التعبير وسرد الوقائع بشكل كافٍ سيَظهر الحق باطل، والباطل حق.

لقد استعان نبي الله موسى بأخيه؛ لأنه أفصح لسانًا وأكثر بيانًا. يقول الله تبارك وتعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ* وَأَخِي هَرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ* قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ).. وهذه الآية تظهر أهمية المحاماة كوسيلة في إظهار الحق.

لذلك أتمنى على وزارة العدل تعيين محامين ومحاميات -كما في كثير من دول العالم- على وظائف تكون قواعدها تفريج الكروب، وإظهار الحق وإبطال الباطل.

رسالة من وافد لم يفد!

المصدر: جريدة الوطن الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=6222

سعود البلوي

نظام الجنسية الجديد يتيح التجنيس لأي راغب من خلال النقاط، إلا أنه ما زالت هناك أوضاع إنسانية خاصة ربما تحتاج إلى إعادة نظر، وخاصة أن اهتمام المملكة بحقوق الإنسان ملموس

إنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى. لا أظنها تخفى على أحد، فربما اقترب كثير منا من هذه القضية عبر صديق أو زميل، أو من خلال احتكاك شخصي، إنها ما تزال قضية مؤرقة لأصحابها فهم سعوديون في الواقع.. وافدون على الورق ! التقيتُ بمواطن عربي مسافر على الطائرة ذاتها التي كنت أستقلُّها، فقادتنا ساعات الرحلة الطويلة إلى تجاذب أطراف الحديث الذي تشعب كثيراً بعد أن كنت أظنه سعودياً، فاتضح لي أنه مقيم عربي متزوج من مواطنة سعودية. تحدث لي بحرقة عن معاناة بناته قائلاً: لا أريد الجنسية السعودية لشخصي، أريد فقط أن تُمنح لبناتي اللاتي يحملن جنسيتي، على الرغم من ولادتهن في المملكة وعدم انتمائهن فعلياً لوطن سواها.

تذكرت هذا الموقف بعد أن وردتني رسالة طويلة ومؤثرة من شاب يعيش ظروفاً مماثلة سببها قضية الجنسية، إذ يقول : أكتب لكم هذه السطور وأنا أوشك على إتمام السابعة والعشرين من عمري، ولم تتنفس رئتاي هواءً غير هواء الوطن الذي ما تزال أنظمته تعاملني فيه على أنني (وافد) رغم أنني مولود في المملكة العربية السعودية، ولم أخرج منها سوى مرة واحدة في زيارة سريعة لدولة خليجية مجاورة، ونُظم الجوازات من الشاهدين!

ويؤكد الشاب أنه رغم كل المعاناة فإنهم لم يلقوا من المملكة حكومة وشعباً إلا كل خير، ويكفي أنها استقبلت آباءهم، مشيراً أن والده من مواليد المملكة العربية السعودية لم يغادرها بتاتاً، ولكن رغم ذلك لا تفرق الأنظمة بينه وبين أي وافد آخر وطئت قدماه أرض المملكة حديثاً، سواء في الحقوق أو الواجبات، رغم أن جدّه قدم من موطنه العربي إلى أرض المملكة مهاجراً طلباً للعلم والجوار، ويقول إن أولاده (وافدون) في نظر القانون، على الرغم من أنهم من الجيل الرابع المولودين في المملكة، "ولا أحصي كم مرة حملت أحدهم مريضاً، أو في حاجة إلى عملية جراحية عاجلة، وعند أقرب مستشفى يخبرني موظفو الاستقبال بأني (وافد ابن وافد) ولا يحق لي العلاج أسوة بالمواطن السعودي"، مضيفاً أن هذه المعاناة بدأت منذ الطفولة، حيث كان زملاؤه في المدرسة يسألونه لم هو ليس سعودياً؟ وكيف يعيش هنا وهو منتسب إلى هذه الجنسية؟ قائلاً: حين تخرجت في الجامعة طُلب مني-بحسب نظام الجوازات- أن أبحث عن (كفيل) آخر غير والدي، لأنني بلغت سن العمل ولا يجوز أن أبقى تحت كفالته إلى ما لا نهاية! وكان عليّ أن أبحث عن كفيل آخر لأعمل لديه (عاملاً منزلياً) تخول له الأنظمة أن (يسفرني) في أي وقت ما يشاء حين لا تعجبه خدماتي، رغم أنه لم يستقدمني إلى المملكة أصلاً، ومع ذلك يُخوّل بترحيلي دون أن يكون لي أدنى حق في الاعتراض أو البحث عن كفيل آخر.. والخلاصة أنني (وافد) على الورق (سعودي) في الواقع، فلساني وعاداتي ومظهري وبيئتي وسيارتي واستهلاكي، وحتى تفكيري كلها سعودية، أعرف عن السعودية ونظامها ووزاراتها ومسؤوليها ومناطقها ومدنها وقراها وشوارعها وأزقتها ما لا يعرفه كثير من السعوديين، ولديّ ما يثبت أنني (وافد (صالح، قد أتفوق على كثير من المواطنين في الولاء الحقيقي بعيداً عن الشعارات، فليست لدي مشكلة أمنية، ولا سوابق، ولا حتى مخالفات مرورية، ولست هارباً من كفيلي، أحافظ على المال العام، أعلّم أولادي الولاء لهذا البلد.. فحين دخل ابني المدرسة قال لي في أول أسبوع: زملائي يسألونني هل أنا سعودي يا بابا؟ وحين صدقته الجواب، كذّبني وأصر على سعوديته، فلم أشأ أن أكدر عليه الحلم بالانتماء إلى وطن لا يعرف غيره ! ويعرج على مواهبه وتسلّمه عدة جوائز تكريمية من الأمير مقرن بن عبدالعزيز والأمير عبدالعزيز بن ماجد، "حيث تتنوع من الإنجليزية التي أحمل فيها مؤهلاً جامعياً مع مرتبة الشرف، إلى الحاسب الذي أحمل فيه شهادة دولية في الشبكات مع أنه ليس أكثر من هواية، إضافة إلى لغتي العربية الأم، ومن المفارقات أنني عملت في تدريب الشباب

السعوديين على العمل في القطاع الخاص عبر برنامج التدريب المشترك، ووجدت نفسي بعدها بأيام في معضلة مع لجنة السعودة فتركت العمل. والآن لا أستطيع مراجعة دائرة حكومية، ولا المرور بنقطة تفتيش، وأنا أرتدي الزي السعودي، لأني قد أُتهم بمحاولة انتحال شخصية المواطن، وقد حصلت معي ذلك بالفعل أكثر من مرة.. إن الأنظمة تصر على معاملتي كالوافد الذي يأتي لمدة محددة، ومع ذلك أنا لا أطالب بمنحي الجنسية، ولا أقترح هنا منحي الإقامة الدائمة، فكل ما أطمح إليه هو "تفرقة" محمودة من خلال سهولة التنقل من وإلى المملكة دون الحاجة إلى الكفيل.. فمنّا من انتقل بعض أفراد أسرته إلى الخليج، لكن لا تلك الدول سهلت لنا دخولها ولا أنظمة المملكة عاملتنا معاملة خاصة من حيث تأشيرات الخروج والعودة.. نأمل بـ"فك الارتباط" بين رضا الكفيل ومعاملاتنا الشخصية البحتة، فلا يستطيع أحدنا أن يحك رأسه إلا بـ"تعريف من الكفيل" لا رخصة قيادة ولا حساب مصرفي ولا سفر ولا زواج ولا نقل ملكية سيارة إلا بإذنه، فلم أحوّل ريالاً واحداً إلى الخارج بل أصرف كل دخلي في المملكة محافظاً على مقوماتها ومسهماً في دعم اقتصادها.. وأزيدك أن أبناء العائلة حين يكبرون ويسافرون للعمل في الخارج ـ بعد تعذر إقامتهم النظامية في المملكة ـ يحولون الأموال إلى أسرهم المقيمة في المملكة من دول غنية في أوروبا وأميركا والخليج، ومع ذلك نعمل كوافدين لم يفدوا أصلاً! إنني لا أستطيع الوفاء ولو قدمت نفسي فداءً لكل أصدقائي السعوديين -ولا أستثني أحداً- فهم يتفهمون وضعي تماماً، ويقدّرون صعوبة الوضع ولو بالتعاطف النفسي ."

أردت هنا أن أنقل معاناة هذا الشاب، على الرغم من أن نظام الجنسية الجديد يتيح التجنيس لأي راغب من خلال النقاط، إلا أنه ما زالت هناك أوضاع إنسانية خاصة ربما تحتاج إلى إعادة نظر، وخاصة أن اهتمام المملكة بحقوق الإنسان ملموس. ولا أنسى هنا الإشارة إلى الجهود الموفقة التي تبذلها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أشارت في تقاريرها لهذه المشكلة. ونتمنى أن تجد هذه المشكلة الإنسانية طريقها لحل وسط من خلال كفالة الدولة ذاتها لهؤلاء المولودين دون الحاجة إلى الكفيل الفرد، مما يتيح لهم ولأبنائهم مستقبلاً أكثر استقراراً، وخاصة أن هذا الموضوع يمثل ضغطاً نفسياً واجتماعياً عليهم أكثر من أي شيء آخر، فمواطنتهم الفعلية باتجاه وجنسيتهم باتجاه آخر!

التمييز .. حتى في الصندوق العقاري!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 3661
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110626/Con20110626429284.htm

حمود أبو طالب

تقول المواطنة هند لعكاظ في تعليقها على شروط البنك العقاري الخاصة بالمرأة: أستغرب مثل هذه الشروط المجحفة بنا نحن كنساء، فكيف يتم حصرها في الأرملة والمطلقة والتي تخطت الأربعين.. وتقول المواطنة جمانة العتيبي إن الشروط مجحفة لدرجة الظلم والقهر.. وتضيف شهد الصاعدي: أنا مواطنة ولي حقوق مثل الرجل وهذه شروط ظالمة لا بد أن يعاد النظر فيها.. أعتقد أن الغضب أنسى هؤلاء المواطنات أنهن في ثقافتنا العامة مجرد «حريم» لا بد أن يكون وضعهن مختلفا في كل شيء، ولن يكون حقهن في قروض السكن آخر الأدلة على هذا الاختلاف.. عليهن، بعد هدوء فورة الغضب والانفعال، أن يراجعن واقع المرأة ليتذكرن كم هي هامشية في كل شيء، وبالتالي لا غرابة مطلقا فيما استجد من أمر الصندوق.

يقول الدكتور صالح الخثلان، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية مهتمة بموضوع شروط الإقراض من الصندوق وتقوم بدراستها للتأكد من عدم وجود تمييز على أساس الجنس، وأن للصندوق الحق في وضع الشروط التي يراها ولكن دون أن تتسبب في تمييز ضد المرأة، خصوصا أن المملكة صادقت على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق.. وللحق فإن للدكتور صالح مواقف شجاعة وناصعة في كثير من القضايا الحقوقية لكنه يجول في الساحة وحده بينما الموقف الرسمي للهيئة وبقية أعضائها غائب في معظم الأحيان.. لقد أقر الصندوق أنظمته وشروطه يا دكتور صالح ولن تنفع الجمعية النساء بأي شيء الآن. لو كان للحقوق اعتبار وأهمية لأتيح للجمعية إبداء رأيها قبل أن يتم اعتماد كثير من القرارات. أما موضوع التجاوزات في الاتفاقية فأظن من الأفضل عدم إثارة شجونه هنا.

والحقيقة أن شروط الصندوق الخاصة بإقراض المرأة فيها عنت ومبالغة في التعقيد لا يستطيع الإنسان فهم منطق معقول يفسرها أو يعللها.. وبصورة عامة فإنه لا الرجل ولا المرأة نجيا من تعقيد شروط الصندوق، بل حتى الأيتام لم يسلموا منها.. عودوا إلى الشروط واقرأوها بتأن وحاولوا التفكير في مدى وجدوى مساعدتها للمواطن في حل أكبر مشكلة يواجهها..

نحترم مرئيات أي جهة تضع أنظمة تقنن عملها، ولكن لا بد من شرح حيثياتها للمواطن وتوضيح المنطق الذي تستند إليه.. فهل يتكرم رئيس صندوق التنمية العقارية بالخروج على المجتمع ليقول له لماذا كانت الشروط هكذا؟.

العقاري..ميسر أم معسر؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645787.html

عاليه الشلهوب

في ظرف 24 ساعة فقط من صدور خبر استقبال طلبات قروض المواطنين على الصندوق العقاري بدون اشتراط تملك ارض بانت مشكلة وضغط قطاع الإسكان لدينا اذ تقدم اكثر من مليون مواطن بهذه الطلبات ويتوقع ان يزداد العدد بكثير مع مرور الوقت بشرط ان يستوعب برنامج (ميسر)الذي وضعه الصندوق لاستقبال هذه الطلبات الكترونياً في خطوة ايجابية تحسب للصندوق لحل مشكلة الازدحام والتسهيل على المواطن في التقديم ،مع انه الى هذه اللحظة لم نعرف مع هذه الحشود المتقدمة مصير حوالي 700 الف طلب قديم شاءت الاقدار ان يتحملوا الشروط السابقة ويوفروا اراضي حتى لو مؤقته وبطرق عديدة تعرفها ادارة الصندوق، في الحقيقة كنت ابحث عن المعلومة الدقيقة فدخلت موقع الصندوق الالكتروني لمعرفة برنامج ميسر عن قرب وما ان فتحت الصفحة الاولى المزينة باللون الاخضر المريح وعلى يمينها كتب خدمة الحصول على قرض وعن يسارها شعار برنامج ميسر بشعار المفتاح الاخضر الذي يعني الدخول الى عالم الحياة الجديدة بالرفاهية ورغد العيش الكريم ونبض الامل بالحصول على منزل ومسكن العمر كل هذا كان مطمئناً ومريحاً حتى زال هذا الاطمئنان عندما انساق بصري ونظري على الشروط بنفس الصفحة ، وبالمناسبة لم يكن هذا رأيي الوحيد فقد سبقني من لاحظه وللأسف الشديد، فاذا اتفقنا على الشروط العامة في عدم تملك مسكن او الحصول على قرض سابق وهذا منطقي ولكن الذي لم يكن منطقياً هي تلك الفروقات والتمييز في الشروط بالنسبة للرجل والمرأة ، والتي كانت مجحفة بالفعل حتى ان جمعية حقوق الانسان جزاهم الله خيراً تدخلت وطلبت من ادارة الصندوق الاستيضاح والتعديل حيث ان كل الانظمة تلغي اي انواع من التمييز فما بالكم بحقوق متوازنة في المواطنة ومنها حق السكن والقرض هل في النظام ان الرجل هو المسئول وحده عن توفير المنزل؟ الا يوجد نساء محتاجات لمساكن ؟ لماذا الفرق في الاعمار عندما يتاح للرجل الحصول على قرض وعمره 21 عاما ان كان متزوجا او 24 عاما ان كان اعزب والمرأة يشترط ان تكون 40 عاما بعد ان يمضي نصف عمرها والاعمار بيد الله لماذا هذا التمييز وهل لدى الصندوق مبرر شرعي او قانوني لوضع هذه الشروط التمييزية؟ اين حقوق النساء الاخريات اللاتي ليس لديهن عائل او تلك اللاتي هن في امس الحاجة لسكن وهناك امثلة وشواهد عديدة في احقية بعض النساء في منازل اكثر من بعض الرجال ومن يراجع الجمعيات الخيرية والدور الاجتماعية وحالات حقوق انسان سيدرك هذه الحقيقة، ومع كل هذا وذاك ونحن متفائلون بتغيير هذه الشروط لتكون عادلة للجنسين الا ان الاهم من ذلك هو عامل الوقت وتقليل فترة الانتظار الطويلة للجميع وهل الاموال المتوفرة لدى الصندوق كافية لتلبية هذا الطلبات ، وفي هذا اقتراح ان يعطى المواطن والمواطنة ايضاً فرصة الحصول على مسكن جاهز وتتولى الدولة تسديد القيمة حتى لو كان السداد مؤجلا بالاضافة الى وضع اتفاقية بين الصندوق والبنوك التجارية لتوفير القروض للمواطنين على ان تتحمل الدولة فوائد هذه القروض فكثافة الطلبات قد لا تحل مشاكل الاسكان ان استمر الحال على ما هو عليه والدولة وفقها الله هي الوحيدة القادرة على وضع هذا الامل البعيد قريباً لدى المواطن في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة .

خاطرة :

البعض ينجح بذكائه والبعض ينجح بغباء الآخرين.

أمير الجوف ويفتتح مبنى هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس21 رجب 1432 هـ - 23 يونيو 2011م - العدد 15704
http://www.alriyadh.com/2011/06/23/article644318.html

الجوف - فهد الكريع

افتتح صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف مساء أمس الأول مبنى هيئة حقوق الإنسان فرع الجوف بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ونائبه الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين والمشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور علي الرويشد .

وفور وصول سموه مبنى الهيئة قام بقص الشريط إيذانا بافتتاحه، ثم تجول في أقسام المبنى مستمعا إلى شرح مفصل عن الأقسام وآلية العمل فيها .

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في كلمته: نقدم خالص الشكر لصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف على تشريفه ورعايته لافتتاح فرع هيئة حقوق الإنسان بالجوف، مثمنا مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بإنشاء هيئة حقوق الإنسان لكي تسهم في تأصيل هذه الحقوق وتعزيزها وحمايتها من أي اعتداء واقع أو متوقع عليها إذ أن هذه الحقوق الإنسانية المعتبرة ضرورات بشرية .

وأضاف قائلاً: إن هيئة حقوق الإنسان ومنذ تأسيسها وهي تعمل على وضع عمل مؤسسي يسهم في الارتقاء بالثقافة الحقوقية في المملكة، حيث افتتحت فروعا لها في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية واليوم يتم افتتاح فرع الجوف والأسبوع القادم سيفتتح فرع عسير، وسنستكمل افتتاح فروع الهيئة في مناطق المملكة تباعا .

وأشار إلى أن الهيئة قامت مطلع هذا العام بتوقيع اتفاقية مع معهد الملك عبدالله للدراسات والبحوث التابع لجامعة الملك سعود لوضع خطة استراتيجية استشرافية لعمل الهيئة خلال العشر سنوات القادمة، كما قامت الهيئة بوضع آليات لتعزيز العمل الحقوقي ونشر ثقافة حقوق الإنسان .

وأفاد بأن الهيئة أطلقت الشهر الماضي مشروعا تحت مسمى "حقوق الإنسان الواقع والمأمول" يستهدف أكثر من 22 مدينة ويشارك فيه ما يزيد على 3500 رجل وامرأة يتم استطلاع آرائهم حول القضايا الحقوقية التي يرون أهميتها ومستوى الوعي بحقوق الإنسان والطرق الملائمة التي يرون مناسبتها لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان .

بعد ذلك ألقيت قصيدة شعرية بهذه المناسبة ألقاها خلف بن صالح الكريع تلاها اوبريت قدمه عدد من الأطفال بعنوان "أنا اليتيم"، وفي نهاية الحفل تسلم سمو أمير منطقة الجوف درعاً تذكرياً من رئيس هيئة حقوق الإنسان بهذه المناسبة.

385 فتاة تخوض مضمار مسابقة سيدة الأخلاق

المصدر: جريدة اليوم الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16451.html

ليلى المزعل – القطيف

أقفل باب التسجيل والقبول لمسابقة سيدة الأخلاق في دورتها الرابعة يوم الأربعاء لتكون حصيلة عدد المسجلات للمسابقة عبر المراحل الثلاث 385 فتاة وفتاة واحدة من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة . حيث ستنطلق الأسبوع القادم أولى ورش التدريب والتي تحمل عنوان التحدي الإيجابي للشيخ محمد الصفار مع عرض تجربة حية في نفس الجانب حول معوقات الدراسة وكيف نتحداها.

و قالت رئيسة لجنة التدريب والتأهيل عروبة النصر إن أهداف التدريب تتركز في إعداد المتسابقات للحياة بشكل عام ، و ليس لخوض المنافسة فحسب، حيث تدرب الفتيات للتأهيل عبر 12 ورشة عمل تتنوع جوانبها بين الروحي و الأسري و الأخلاقي والتربوي وتطوير الذات وبر الوالدين والصحة العامة، إضافة إلى جوانب نفسية وحقوقية وإدارية ومهارية وتطوعية، ويتم ذلك عن طريق مختصين في كل مجال من هذه المجالات و ستقدم منى الشافعي من هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان أنا و الخجل حكاية لا بد أن تنتهي ، و سيقدم المستشار الأسري الدكتور الشيخ غازي الشمري ورشة عمل في الجانب الأسري و الوطني بعنوان هويتي وطني وحقوقي وواجباتي واحترام هويتي وهوية الآخرين، كما ستقدم الأخصائية النفسية منى الصالح ورشة عمل حول الإبداع من حيث تعريف الإبداع و قوانينه و عوائقه و كيف يتم تطبيقه . كما سيقدم علي العباد ورشة في الجانب الأخلاقي عنوانها : سر جاذبيتي . وفي الجانب التربوي ستقدم نعيمة الزامل ورشة بعنوان الفتاة بين العرف و العادات والدين والتقاليد وستتطرق ليلى كاظم إلى تطوير الذات في ورشة بعنوان سعادتي في تطوير ذاتي ، وفي بر الوالدين والتحاور معهما تقدم الأخصائية أمل الدار ورشة بعنوان أمي دعينا نتحاور معا ، كما ستقدم الدكتورة أمل شهاب ورشة في الصحة العامة لجسد الفتاة و التغيرات الجسدية والنفسية التي تطرأ عليه ، وفي الجانب الحقوقي أعد للفتيات ورشة عمل حول الفتاة السعودية بين التوعية و التنوير تقدمها الحقوقية خلود الفهد ولتعزيز المهارة الإدارية تقدم الأستاذة فضيلة الفضل ورشة بعنوان كيف أبدأ وأنجح وأبدع في مشروعي؟ وفي الجانب التطوعي تقدم مليحة الجشي ورشة علمني كيف أصطاد و تنمية روح العمل التطوعي لهذه الفئات العمرية الشابة و في فن الإلقاء و الحوار تقدم عروبة النصر ورشة بعنوان استمعي لي واستمع لك و الأنشطة التي تساعدني على مهارات الحوار.

تكليف لجنة لمراجعة شكاوى نزلاء السجون

حقوق الإنسان ترصد تكدسات في سجون القريات وتأخر النظر في بعض القضايا

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645218.html

الرياض – أسمهان الغامدي

وقف الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان على بعض الملاحظات خلال زيارته لمنطقة الجوف مؤخرا تتعلق ببعض الجوانب الصحية للعيادات داخل السجن والتقى بعدد من نزلاء السجن وتم الاستماع إلى ملاحظاتهم ومناقشتها مع إدارة السجن، كما تم إطلاعه من قبل إدارة السجن على معاملات الموقوفات في سجن النساء ومناقشتها مع إدارة السجن وتوجيه الفرع بمتابعتها مع الجهات ذات الاختصاص .

كما قام بجولة شملت السجون والمستشفيات والمحاكم في عدة مناطق منها سجن سكاكا حيث التقى بمدير السجن العميد مسفر السواط وتفقد مرافق السجن الصحية والمعيشية ووقف على مستوى النظافة العامة وكذلك القدرة الاستيعابية والعدد المتواجد حاليا حيث لمس أن الطاقة الاستيعابية تتوافق مع العدد المتواجد واطلع على مركز التدريب المهني بالسجن والذي أسهم في تدريب عدد كبير من نزلاء السجن، كما قام بزيارة المحكمة العامة والمحكمة الجزئية والمحكمة الإدارية وفرع هيئة التحقيق والادعاء العام والتقى بأصحاب الفضيلة المشايخ حيث نوه بالجهود التي يقومون بها للفصل في المنازعات وحفظ وحماية الحقوق الخاصة والعامة، وناقش معهم اختصاص كل جهة والقضايا التي تردهم وسبل تسريع إنجاز القضايا المختلفة وخاصة ما يتعلق بمعاملات السجناء والموقوفين ,كما بحث سبل التعاون بين فرع الهيئة بالجوف والمحاكم، وأهمية التواصل المستمر بين الجهتين، واطلع على قاعات المحاكم الإدارية وتجهيزاتها الحديثة التي زودت بها وخاصة ما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي مما يسهل ويعجل إنجاز القضايا ....وزار محافظة القريات وقام بجولة لمستشفى القريات العام التقى خلالها بمدير عام الشؤون الصحية بالقريات وزار عدد من المرضى المنومين بالمستشفى والمراجعين له ومن الملاحظات التي تم الوقوف عليها حاجة المحافظة لمستشفى خاص بالنساء والولادة، ورصد عددا من الملاحظات الخاصة بسجن القريات يأتي في مقدمتها زيادة أعداد السجناء أكثر من الطاقة الاستيعابية، وتأخر النظر في بعض قضايا السجناء، وتمت مناقشة ذلك مع مدير عام السجون الدكتور علي الحارثي هاتفيا وخاصة ضرورة التخفيف من أعداد السجناء الموجودين حيث أفادت الإدارة العامة للسجون بأن لديهم خطة لفتح أربع عنابر جديدة جاهزة للانتقال إليها إلا أنها تنتظر الربط الكهربائي وقد طالب جهات الاختصاص) إمارة منطقة الجوف، والإدارة العامة للسجون، وشركة الكهرباء) الاستعجال بإيصال الربط الكهربائي للعنابر الجديدة والتي ستسهم في حل هذه الملاحظة وبشكل عاجل وفوري ,كما زار نزلاء العنابر وقام بمراجعة شكاويهم وتكليف لجنة تدرس تلك الشكاوى بشكل عاجل مع جهات الاختصاص ...وقام د. العيبان بزيارة مستشفى عبدالرحمن السديري بسكاكا، ومستشفى دومة الجندل والتقى خلالها بالطواقم الطبية وعددا من المرضى ومرافقيهم واستمع إلى ملاحظتهم واطمئن على مستوى الخدمات التي تقدم لهم كما زار مركز طبرجل ومستشفى طبرجل العام والتقى بعدد من المواطنين المراجعين للمستشفى واستمع لعدد من الملاحظات واستقبل عددا من الشكاوى وناقشها مع المسئولين في المستشفى والشؤون الصحية ووجهة الفرع بمتابعتها .

وختم زيارته للمنطقة بزيارة مركز الحديثة الحدودي وتم الوقوف على الخدمات المقدمة لمرتاديه واطلع على جهود القائمين على المركز لمحاربة التهريب خصوصا تهريب المخدرات والتي تعد من الجرائم الكبرى التي تحاربها المملكة وتسخر في سبيل ذلك كل إمكانات وأجهزة الدولة المختلفة، وتجول في معرض المضبوطات وأشاد بجهود الأجهزة الأمنية ورجال الجمارك في التصدي لهذه الآفة الخطيرة .

رافق د. العيبان في جولته نائبه د. زيد الحسين ووكيل إمارة منطقة الجوف الأستاذ أحمد آل الشيخ وعضو مجلس الهيئة اللواء عبدالله سهيل وعضو مجلس الهيئة المشرف على فرع منطقة الجوف الدكتور علي الرويشد.

DNAلا يدين مغتصب القاصرات قطعيا

المصدر: جريدة الوطن الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=59821&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-06-26 1:54 AM

في الوقت الذي تواصل فيه هيئة التحقيق والادعاء العام استجواب المتهم باغتصاب القاصرات في جدة، والموقوف على ذمة قضية اختطاف واغتصاب 19 قاصرا، كشفت مصادر " الوطن"، أن المتهم ما زال ينكر كافة التهم الموجهة إليه والمدونة بمحاضر البحث الجنائي بشرطة جدة.

"الوطن" وجهت سؤالا للقاضي في المحكمة الجزئية بجدة سعود البوشي حول إمكانية الاعتماد على الأدلة والقرائن التي أرفقت بملف القضية، والمتضمنة تحليل DNA ، وشهادات الفتيات القاصرات وبعض شهود العيان، لإصدار الحكم القضائي ضد المتهم. وأكد البوشي أن لناظر القضية وجهة نظر في الدلائل والقرائن التي يعتد بها، كما أنه له وجهة نظر أيضا في مجريات التحقيق بالقضية، مشيرا إلى أنه يعتد قضائيا بالأدلة والقرائن والشواهد القوية التي تدين المتهم، ومنها تعرف المجني عليهن على صفة المشتبه به ومواجهته، إلا أن هناك بعض الاحتياطات التي يلزم القاضي بناء حكمه عليها.

وقال "ما أخذ كبينة يعتد به كقرينة قوية بالقضية، ومنها قرينة الحمض النووي التي يعتد بها كقرينة بينة على إدانة المتهم، وهي من القرائن الحديثة التي أدخلت كأدلة قوية في الحكم على الجناة."

وأشار إلى أن مثل هذه الجرائم غريبة على مجتمعنا، وتعود إلى البعد عن كتاب الله وسنه رسوله، ومطالبا بضرورة استكمال كافة إجراءات القضية، بحيث لا تتأثر مجريات التحقيق مع المتهم.

ومن جهته أفاد أستاذ القانون بجامعة الملك عبد العزيز والمستشار القانوني بهيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، بأن دلائل القضية هي ما يعوّل عليها القاضي، ومنها تحليل الحمض النووي وشهادات المغتصبات التي تعتبر دلائل على اتهامه، ولناظر القضية عدم التعويل على التقارير المقدمة من هيئة التحقيق والادعاء والشرطة، وأنه لا يمكن بناء الحكم على الصور التي تم تحريزها ضد الجاني من المراكز التجارية والمستشفيات.

وأوضح أنه يمكن أيضا عدم بناء الحكم على التحقيقات التي أجرتها الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام، وبما ورد في "لائحة" الاتهام التي أعدتها الهيئة، ولا بأقوال المشتبه به حتى وإن كانت مصدقة شرعا، ولكن للقاضي أن يعتد بما يطرح أمامه من اعترافات ودلائل ومرجحاتها، والنظر فيها لإصدار الحكم في ضوء ما يثبت أمامه من أدلة تدين المتهم .

وأضاف الدكتور الخولي "أن هناك فرقا بين الأدلة والدلائل من حيث قوة الثبوت، وإذا ما وجد القاضي شبهة فإن الحدود تدرأ بالشبهات، فلا يمكن إيقاع حد الحرابة مع وجود الشك وامتناع الجاني عن الاعتراف بجرائمه ."

ومن جهته، قال عميد مركز الدراسات والبحوث أستاذ علم الجريمة بجامعة نايف الأمنية الدكتور أحسن أبو طالب "إن الدليل القاطع في إدانة المتهم هو اعترافه بجرائمه أو القبض عليه بالجرم المشهود أو شهادة الشهود، وأكبرها إثبات التهم على الجاني بالأدلة والقرائن القاطعة ومنها تحليل الـd.n.a."

وفسر حالة المتهم باغتصاب القاصرات إن ثبتت إدانته، ومن في مثل حالته، بأن هؤلاء يسمون علميا بـ"المجرم المتسلسل"، وأن هؤلاء يعانون من ميول قهرية دفينة، ويوجد في تاريخ حياتهم عدة جرائم خفية، قد لا يدركها البعض إلا بالمصادفة، ويسيطر العقل الباطن على جميع جرائمهم التي يقومون بها."

وأكد أن جميع الأدلة الظرفية التي حرزت ضد المتهم تدينه، وتسمى حالته "الهوس الجنسي بالأطفال"، وأن من اغتصب القاصرات لديه هوس بأفعال معينة ولا تتشابه تلك الحالات وتصنف تلك الجرائم مع هوس جناة انتهاك عرض الصغار، أو ممارسه الشذوذ الجنسي مع الحيوانات، ويمكن للأطباء النفسيين انتزاع اعتراف المتهم، عبر التعامل مع عقله الباطن.

الأمير فيصل بن خالد يفتتح فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير غداً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645505.html

أبها - مريم الجابر

يفتتح أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد غدا الثلاثاء فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير أوضح ذلك المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي الذي ثمن موافقة صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير وتشريفه لحفل افتتاح فرع الهيئة بالمنطقة، كما قدم اليامي شكره لرئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور بندر العيبان على اهتمامه ودعمه لافتتاح الفرع والذي يعد رافداً مهماً من الروافد في هذه المنطقة المترامية الاطراف .

ولفت الدكتور اليامي إلى الدعم اللا محدود للهيئة ولكل ما يرد منها من سمو أمير منطقة عسير في إطار حرص سموه على تعزيز وضمان حقوق الانسان خلال قيامها بمهامها طوال السنوات الماضية وحرصه على إرساء الحقوق والواجبات وتعزيز معاني العدالة والنزاهة .

وأوضح اليامي انه خلال الاعوام الماضية من عمر الهيئة فقد أدرجت الكثير من انشطتها في هذه المنطقة وفي فترات مختلفة مضيفا ان رئيس الهيئة ونائبه واعضاء من مجلس الهيئة قاموا بزيارات متكررة لمنطقة عسير خلال الفترة الماضية شملت مرافق السجون والمستشفيات والتوقيف والتأهيل وجميع المرافق المتعلقة بخدمة المواطن .

وبين اليامي ان فرع الهيئة خلال فترة تجهيزه استقبل عددا من القضايا التي تتعلق ببعض الحقوق وتحقيق المرأة والتعديات على الملكيات وغيرها .

ولفت إلى ان الهيئة تسعى للقيام بدور كبير للتوعية ونشر ثقافة حقوق الانسان ومن هذا المنطلق فقد اطلق الفرع عدداً من البرامج التثقيفية في المنطقة أبرزها ورشتا عمل موسعة تحمل عنوان (حقوق الانسان بين الواقع والمأمول) ستجمع أكثر من 100 مشارك ومشاركة يمثلون جميع شرائح المجتمع ليتم خلالها التعريف بأولويات الهيئة وأهدافها وبرنامج عملها المستقبلي وتسليط الضوء على واقع حقوق الانسان والطرق الملائمة لنشر ثقافتها وسوف تؤخذ نتائج هذه الورشة وغيرها من الورش بعين الاعتبار لرسم خطط فرع المنطقة المستقبلية من خلال استجلاء مرئيات المشاركين والمشاركات في تلك الورش .

وذكر الدكتور اليامي بأن الفرع مجهز بقسم نسائي متخصص في الشريعة والقانون والاجتماع لاستقبال الشكاوى والاقتراحات الإنسانية والنسائية.

عسير تحتضن ورشة عمل حقوق الإنسان .. الواقع والمأمول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645490.html

أبها - سعد آل حسين

تحتضن منطقة عسير مساء غد الورشة الوطنية لحقوق الإنسان بعنوان (حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول) بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وذلك بفندق قصر أبها .

وأوضح مشرف برامج هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير عبدالله بن حسن الفيفي أن الهيئة سوف تنفذ ورشتي عمل للرجال والنساء ضمن سلسلة ورش مماثلة في مناطق المملكة، منوهاً إلى أن الهيئة تسعى من خلالها إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والوقوف على أهم جوانب هذه الحقوق ودعمها وتعزيزها والتأكيد على حرص القيادة بأهمية مشاركة المواطن في جميع القضايا والمسائل المتعلقة والأخذ بالآراء القيمة والاستماع الى ما يهم المواطن ويحقق راحته واطمئنانه .

و أشار الفيفي إلى إن الورشة تقام بمشاركة كافة فئات المجتمع من الأكاديميين والمثقفين ورجال الأعمال والشريعة والعسكريين وكذلك الشباب وغيرهم من شرائح المجتمع وذلك لمناقشة ثلاثة جوانب تتركز على التعرف على واقع حقوق الإنسان في المملكة والتحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع والصورة المأمولة .

وأكد المشرف الفيفي أن مخرجات الورشة سوف تكون داعمًا قويًا لتحقيق أهداف الهيئة ودليلًا فكريًا ومعرفياً .لرسم الخطط المستقبلية وتحديد مسار عمل الهيئة وخطواتها القادمة المحققة لتطلعات المواطن وحفظ حقوقه وتلبية احتياجاته.

الجولة الميدانية كشفت عن زيادة أعداد السجناء بأكثر من الطاقة الاستيعابية في القريات

رئيس هيئة حقوق الإنسان يزور سجون ومستشفيات ومحاكم منطقة الجوف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645413.html

الرياض - اسمهان الغامدي

وقف الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان على بعض الملاحظات خلال زيارته لمنطقة الجوف مؤخرا تتعلق ببعض الجوانب الصحية للعيادات داخل السجن، وقد أمر برصدها للبت في أمرها فورا، كما التقى بعدد من نزلاء السجن للاستماع إلى ملاحظاتهم ومناقشتها مع إدارة السجن، والإطلاع من قبل إدارة السجن على معاملات الموقوفات في سجن النساء ومناقشتها مع إدارة السجن وتوجيه الفرع بمتابعتها مع الجهات ذات الاختصاص .

وقام العيبان بجولة شملت السجون والمستشفيات والمحاكم في عدة مناطق منها سجن سكاكا حيث التقى فيه بمدير السجن العميد مسفر السواط وتفقد مرافق السجن الصحية والمعيشية ووقف على مستوى النظافة العامة وكذلك القدرة الاستيعابية للسجن والعدد المتواجد حاليا، حيث تبين خلال الجولة أن الطاقة الاستيعابية تتوافق مع العدد المتواجد .

واطلع رئيس هيئة حقوق الإنسان على مركز التدريب المهني بالسجن والذي أسهم في تدريب عدد كبير من نزلاء السجن، كما زار المحكمة العامة والمحكمة الجزئية والمحكمة الإدارية وفرع هيئة التحقيق والادعاء العام والتقى بعض رؤساء المحاكم والقضاة،حيث نوه العيبان بالجهود التي يقومون بها للفصل في المنازعات وحفظ وحماية الحقوق الخاصة والعامة، وناقش معهم اختصاص كل جهة والقضايا التي تردهم وسبل تسريع إنجاز القضايا المختلفة وخاصة ما يتعلق بمعاملات السجناء والموقوفين، وبحث سبل التعاون بين فرع الهيئة بالجوف والمحاكم، وأهمية التواصل المستمر بين الجهتين، واطلع على قاعات المحاكم الإدارية وتجهيزاتها الحديثة التي زودت بها وخاصة ما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي مما يسهل ويعجل إنجاز القضايا، وزار العيبان محافظة القريات وقام بجولة لمستشفى القريات العام التقى خلالها بمدير عام الشؤون الصحية بالقريات وزار عدد من المرضى المنومين بالمستشفى والمراجعين له ومن الملاحظات التي تم الوقوف عليها حاجة المحافظة لمستشفى خاص بالنساء والولادة، إضافة إلى ذلك رصد عدد من الملاحظات الخاصة بسجن القريات يأتي في مقدمتها زيادة أعداد السجناء أكثر من الطاقة الاستيعابية، وتأخر النظر في بعض قضايا السجناء مما يترتب عليه أضرار سلبية على النزيل، وقد تمت مناقشة تلك الملاحظات مع مدير عام السجون الدكتور علي الحارثي هاتفيا وخاصة ضرورة التخفيف من أعداد السجناء الموجودين، حيث أفادت الإدارة العامة للسجون بأن لديهم خطة لفتح أربع عنابر جديدة جاهزة للانتقال إليها إلا أنها تنتظر الربط الكهربائي .

وقد طلب العيبان من جهات الاختصاص (إمارة منطقة الجوف، والإدارة العامة للسجون، وشركة الكهرباء الاستعجال بإيصال الربط الكهربائي للعنابر الجديدة والتي ستسهم في حل هذه الملاحظة وبشكل عاجل وفوري، كما زار نزلاء العنابر وقام بمراجعة شكاويهم وتكليف لجنة تدرس تلك الشكاوي بشكل عاجل مع جهات الاختصاص

وقام الدكتور العيبان بزيارة مستشفى عبدالرحمن السديري بسكاكا، ومستشفى دومة الجندل والتق خلالها بالطواقم الطبية وعدد من المرضى ومرافقيهم واستمع إلى ملاحظتهم واطمأن على مستوى الخدمات التي تقدم لهم، كما زار مركز طبرجل ومستشفى طبرجل العام والتقى بعدد من المواطنين المراجعين للمستشفى واستمع لعدد من الملاحظات واستقبل عدد من الشكاوي وناقشها مع المسئولين في المستشفى والشؤون الصحية ووجهة الفرع بمتابعتها .

وختم زيارته للمنطقة بزيارة مركز الحديثة الحدودي والذي يعتبر من أكبر المنافذ البرية في المملكة ويخدم المملكة ودول مجلس التعاون، وتم الوقوف على الخدمات المقدمة لمرتاديه واطلع على جهود القائمين على المركز لمحاربة التهريب خصوصا تهريب المخدرات والتي تعد من الجرائم الكبرى التي تحاربها المملكة وتسخر في سبيل ذلك كل إمكانات وأجهزة الدولة المختلفة وعلى رأسها وزارة الداخلية وإدارة الجمارك، واجتال في معرض المضبوطات وأشاد بجهود الأجهزة الأمنية ورجال الجمارك في التصدي لهذه الآفة الخطيرة. ورافق الدكتور العيبان في جولته نائبه الدكتور زيد الحسين ووكيل إمارة منطقة الجوف أحمد آل الشيخ وعضو مجلس الهيئة اللواء عبدالله سهيل وعضو مجلس الهيئة المشرف على فرع منطقة الجوف الدكتور علي الرويشد.

مهتمون ينتقدون أداء هيئة حقوق الإنسان لم تحقق المطلوب منها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282564

الدمام – رحمة ذياب

وجّه مشاركون في ورشة نظمها فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، مساء أول من أمس، انتقادات «ضمنية» لأداء الفرع، ملقين باللوم على الجهات الحكومية، «لعدم تفاعلها مع الهيئة». وشارك في الورشة التي حملت عنوان «حقوق الإنسان: الواقع والمأمول»، 81 من القضاة والمختصين في الشريعة، والمحامين، والتربويين، وكتاب الرأي، والإعلاميين والمثقفين، والأكاديميين، والمتقاعدين، ورجال الأمن، ورجال أعمال، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، وطلاب.

وقال القاضي في محكمة الاستئناف الشيخ صالح اليوسف، لـ «الحياة»، بعد مشاركته في الورشة، التي دامت أربع ساعات: «إن الورشة خطوة لتفعيل دور الهيئة، وتعزيز علاقاتها مع القطاعات المختلفة»، مبيناً أنه تم «رصد مقترحات وآليات تفعيل أنشطتها، إذ يلاحظ أن الهيئة لم تصل إلى الدور المأمول منها، ولم يكن نتاجها بحسب التوقعات، وهذا لم يتحقق طالما لم تتوافر عناصر عدة، أهمها تعاون الجهات الحكومية معها، ووجود جهات مساندة للهيئة، ما قلل من أداء دورها، ولم تتمكن من تحقيق دورها الفعلي.»

وأضاف اليوسف، «أكد معظم الحاضرين على أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان، لجهل البعض فيها». وعن أهمية إقامة مراكز للهيئة في المحاكم، ذكر انه «لا يمكن إقامة مراكز للهيئة أو وجود ممثلين عنها داخل المحاكم، لأن حقوق الإنسان لا تقتصر وتنحصر في مكان واحد. فنحن في منظومة متكاملة، تتطلب نشر الثقافة، وتفعيل دور الهيئة في شكل أكبر، وهذا ما نأمله...فيما أوضح طالب مشارك في الورشة، أن «المداخلات عرضت مطالب، ورصدت انتهاكات في واقع حقوق الإنسان، إضافة إلى وضع آليات ومقترحات لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع من الناحية الحقوقية»، مضيفاً «طالبت بتفعيل دور الهيئة في شكل أكبر، وذلك من خلال تعاون الجهات الحكومية معها، إضافة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في شكل واسع، وتحديداً في المناهج المدرسية». كما ناقش الحاضرون أهمية حماية القاصرين من العنف، بتضافر جهود الجهات المعنية..وتهدف ورشة العمل التي قدمها المدرب عبد المحسن المجحم، إلى «تحديد واقع حقوق الإنسان في المجتمع، والتعرف على أولويات القضايا من وجهة نظر المشاركين، واستكشاف مدى الوعي في المجتمع ومؤسساته، وتحديد الدور المأمول من المؤسسات المعنية في تنمية الوعي في ثقافة حقوق الإنسان، وتحديد معوقات نشر هذه الثقافة، إضافة إلى إعداد رؤية مستقبلية لحقوق الإنسان في المجتمع السعودي، واقتراح سبل وآليات لنشر هذه الثقافة في المجتمع...وبحثت الورشة ثلاثة محاور، دار الأول حول التعريف بمجالات حقوق الإنسان، وتحديد مدى الوعي في المجتمع، والتعريف بالانتهاكات، وترتيبها بحسب خطورتها من وجهة نظر المجموعة، وشرح الأسباب المؤدية إلى هذه الانتهاكات، وتحديد الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان، بحسب ما تمت ملاحظته في المجتمع، إضافة إلى بحث أسباب السكوت عن المطالبة بالحقوق. وخصص المحور الثاني للتحديات التي تواجه نشر الثقافة الحقوقية، وبحث التحديات التي تواجهها لدى الأفراد والمؤسسات، وترتيب الأسباب بحسب الأهمية، إضافة إلى اقتراح آليات إجرائية لمعالجتها. وقام المشاركون في المحور الثالث، بعمل جماعي لكتابة سمات المجتمع الذي يحافظ على حقوق الإنسان، وتحديد المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية، والتعرف على أفضل الطرق والآليات للوصول بالمجتمع السعودي إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

بدوره، قال المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية إبراهيم عسيري: «إن الهيئة أطلقت عدداً من الورش الخاصة بالثقافة الحقوقية»، مضيفاً أن «المشاركة كانت فاعلة ومتميزة من جميع الشرائح المستهدفة. وخرجنا برؤى وتطلعات ومقترحات، سيتم رفعها إلى الهيئة»، مشيراً إلى أنها ستكون «مخرجات إيجابية، لرسم الكثير من البرامج التي تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المجتمع.»

تدشين فرع حقوق الإنسان وتدريب 300 قاض ورجل أمن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429908.htm

أحمد الحاج ـ أبها

أعرب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير أمس عن سعادته بتدشين مبنى فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة جاء ذلك لدى افتتاحه مبنى فرع الهيئة وذلك بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ووكيل إمارة المنطقة المهندس عبدالكريم بن سالم الحنيني ووكيل الإمارة المساعد الدكتور محمد بن عيسى وعدد من المسؤولين.

وقال أمير عسير عقب الافتتاح إن خادم الحرمين الشريفين قائد مسيرة النماء والتطوير لهذا الوطن العزيز أرسى عصرا جديدا من النهضة في كافة المجالات وأولى الجوانب الإنسانية أهمية كبيرة فجاء إنشاء هيئة حقوق ؟الإنسان في عدد من المناطق كشاهد من الشواهد على ما يوليه حفظه الله من عناية واهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان وأضاف سموه قائلا إن افتتاح هذا الفرع بالمنطقة سوف يساهم بمشيئة الله في حفظ كرامة المواطن والمقيم في نفس الوقت متمنيا سموه ان يعمل الفرع بكل طاقاته الحالية إلى أن تستكمل الإجراءات الباقية متمنيا لهم العون والتوفيق .

من جهته أوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان أن التعريف بالحقوق وتوعية الناس بها ووجوب المحافظة عليها وصيانتها يعد أحد أهم أولوليات الهيئة بل إنها الهدف الرئيس الذي تسعى لتحقيقه، واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته لبعض مشاريع الهيئة حيث بين أن الهيئة تعمل ومنذ تأسيسها على وضع عمل مؤسسي يسهم في الارتقاء بالثقافة الحقوقية في المملكة، حيث افتتحت فروعا لها في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومنطقة الجوف واليوم تفتتحون سمو أمير منطقة عسير فرع الهيئة في منطقة عسير، وسنستكمل بإذن الله افتتاح منظومة فروع الهيئة في مناطق المملكة المختلفة تباعا. وأضاف أن الهيئة وقعت مطلع هذا العام اتفاقية مع معهد الملك عبدالله للدراسات والبحوث التابع لجامعة الملك سعود لوضع خطة استراتيجية؟استشرافية لعمل الهيئة خلال العشر سنوات المقبلة.

وبين أن تدشين أمير المنطقة للفرع يعتبر أيضا تدشين لورشتي عمل يشارك فيها أكثر من 100 امرأة ورجل من أبناء المنطقة لتحقيق الأهداف التي نص عليها تنظيم الهيئة .

وفي إطار التدريب والتأهيل أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الهيئة أطلقت برنامجا تدريبيا للقطاعات العدلية والأمنية استفاد منها ما يقارب 300 قاضي ورجل أمن في مرحلتها الأولى وستنطلق المرحلة الثانية من هنا من منطقة عسير في القريب العاجل .

كما ألقى عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زاهر بن عواض الألمعي كلمة أكد فيها أن الإسلام حفظ حقوق الإنسان منذ ولادته وحتى مماته.

من جهة أخرى يفتتح أمير المنطقة رئيس مجلس التنمية السياحية غدا مهرجان أبها يجمعنا بمحاضرة دينية للشيخ صالح المغامسي وذلك؟بجامع الملك عبدالعزيز بأبها.

81 امرأة ورجلاً يواجهون تحديات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429904.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

كشفت ورشة عمل نظمتها هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، بمشاركة 81 امرأة ورجلا أمس تحت عنوان «حقوق الإنسان الواقع والمأمول»، مهام وواجبات الهيئة والتحديات التي تواجه نشر ثقافة الحقوق لدى الأفراد والمؤسسات، وحضرت الورشة شرائح متنوعة من مؤسسات المجتمع وأفراده، شملت مجموعة من الأفراد يتمثلون في قضاة ومختصين في الشريعة، محامين، تربويين، كتاب الرأي، إعلاميين ومثقفين، أكاديميين، متقاعدين، رجال أمن، رجال أعمال، ناشطين في مجال حقوق الإنسان، طلاب.

ودشن الورشة المشرف على فرع الهيئة في المنطقة الشرقية إبراهيم العسيري، واستعرض مهام وواجبات الهيئة من خلال تنظيمها.

وخلال المداخلات حدد المدرب عبدالمحسن المجحم واقع حقوق الإنسان في المجتمع، والتعرف على أولويات قضايا الحقوق من وجهة نظر المشاركين، واستكشاف مدى الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع ومؤسساته، وتحديد الدور المأمول من المؤسسات ذات العلاقة في تنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وتحديد معوقات نشر ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى إعداد رؤية مستقبلية لحقوق الإنسان في المجتمع السعودي، واقتراح سبل وآليات لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

كما شملت الورشة ثلاثة محاور، حيث سيركز المحور الأول على التعريف بمجالات حقوق الإنسان وتحديد مدى الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، والتعريف بانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع وترتيبها حسب خطورتها من وجهة نظر المجموعة، وشرح الأسباب المؤدية إلى هذه الانتهاكات، وتحديد الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان حسب ما تمت ملاحظته في المجتمع، إضافة إلى بحث أسباب السكوت عن المطالبة بالحقوق.

أما المحور الثاني الذي خصص للتحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وبحث التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الأفراد والمؤسسات وترتيب الأسباب حسب الأهمية، بالإضافة إلى اقتراح آليات إجرائية لمعالجتها.

كما قام المشاركون من خلال المحور الثالث، بعمل جماعي لكتابة سمات المجتمع الذي يحافظ على حقوق الإنسان، وتحديد المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية بحقوق الإنسان، والتعرف على أفضل الطرق والآليات للوصول بالمجتمع السعودي إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقال المشرف على هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم العسيري، إن الهيئة أطلقت عددا من الورش الخاصة بثقافة حقوق الإنسان وذلك بتوجيه من رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ضمن سلسلة الورش التي تقيمها في جميع مناطق المملكة، وأشار عسيري إلى أن المشاركة كانت فاعلة ومتميزة من جميع الشرائح المستهدفة، وخرج الجميع برؤى وتطلعات ومقترحات سيتم رفعها إلى الهيئة، مشيرا إلى أنها ستكون مخرجات إيجابية لرسم الكثير من البرامج التي تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المجتمع، مؤكدا في الوقت نفسه أن مثل هذه المشاركة دليل وعي وحس شرعي ووطني من المشاركين في الإسهام الإيجابي والذي سيعود أثره على المجتمع والوطن. يذكر أن هناك قاعة نسائية منفصلة أدارتها مها العمير.

التحقيق مع معنف ابنته بأكل الحشرات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429918.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

أحالت شرطة منطقة المدينة المنورة أوراق قضية الفتاة العربية المعنفة من والدها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة؛ إثر شكوى من والدتها اتهمت طليقها بتعنيف ابنته البالغة من العمر 18 ربيعا.

وأوضح لـ«عكـاظ» مصدر أمني أن سبب إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في مدينة جدة، يعود إلى أنها منشأ القضية وموقعها. وكانت المرأة المطلقة قالت في شكواها ضد زوجها السابق إنه مارس شتى أنواع العنف البدني والمعنوي على الفتاة وأجبرها على أكل الحشرات ولعق البلاط.

وكانت «عكـاظ» تناولت القضية في 1432/7/13هـ، حيث كشفت الشاكية تفاصيل ارتباطها بالمقيم العربي وانفصالها عنه وقيامه بحرمانها من رؤية ابنتها على مدى عشر سنوات. وزادت الشاكية أنها فضلت أخذ ابنتها من مدرستها في جدة إلى المدينة المنورة حيث تقطن.

يشار إلى أن فرع حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، باشر خلال الأسبوع الماضي التقصي والتحقق عن الشكوى.

وعلمت «عكـاظ» أن المشرفة العامة على الفرع النسوي في فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية حسين القرشي تلقت إفادات من الموظفة التي باشرت تفاصيل القضية.

حماية الأطفال من العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م - العدد 15705
http://www.alriyadh.com/2011/06/24/article644670.html

سعيد بن ناصر الحريسن*

ممارسات عنيفة في المجتمع ضد الطفولة سواء من الأسرة أو من خارجها تطلعنا عليها الصحف اليومية بين الحين والآخر في صور وسيناريوهات مختلفة إلا أن تصنيفها وموضوعها العام واحد (الاعتداء على الطفولة .(
قضايا لم يطفُ على السطح إلا القليل منها، التي قدر لها الظهور ولاقت طريقها إليه، واستمرار سماعنا واطلاعنا على مثل هذه القضايا، يدل على أن هناك المزيد والمزيد، ولكن أين المنجد إذا كان العنف صادراً من منبع الأمان للطفل (الأسرة .(
وتعتبر هذه الممارسات أحد المستوردات السلوكية الجديدة على مجتمعنا والتي تفرض علينا تسميتها بتسمية مخيفة (ظاهرة) إذ يحمل هذا المسمى معاني الانتشار وقبول هذه الممارسات وعدم استنكارها .
وبحسب المختصين في الجانب الاجتماعي، فإن أسباب تفشي هذه الممارسات في المجتمع، ترجع لعوامل عدة من أهمها التفكك الأسري، والجهل بالأسس التربوية المعتدلة، وعامل مهم وهو الصعوبات الاقتصادية التي تدفع بعض من يلاقيها لممارسة العنف ضد أقرب الأقربين له في تصور منه أنهم من أحد أسباب الإنهاك الاقتصادي الذي يعيشه .
من المؤكد أن كل ذي اطلاع يعلم أن جانب الطفولة لم يترك هملا بلا حماية من كل ممارسة سلبية، قد تدنس طهر وصفاء أردانها، فقد حمى الإسلام جانبها قبل حمايتها بالقوانين والاتفاقيات الدولية، وجاء بنصوص هي أسس في الحفاظ على هذه المرحلة العمرية، وتنشئتها في بيئة ألفة بعيدة عن كل سلوك قاسٍ، ولعل من أبلغ النصوص في ذلك والذي يحمل رسائل متعددة، ففي الحديث أن أعرابيا رأى الرسول يقبل الحسن بن علي، فقال: أوتقبِّلون صبيانكم، وما نقبلهم؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم (و أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة .(
وقد سعت المنظمات والجمعيات الدولية المختصة بحقوق الإنسان إلى حماية حقوق الطفولة، وأصدرت لذلك القوانين والاتفاقات الدولية التي من أبرزها (اتفاقية حقوق الطفل) التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م، وبدأ العمل بها في1990 م، وقد تضمنت مجموعة من المعايير والالتزامات الحمائية التي تهدف من ضمن أهدافها إلى صيانة كيانهم النفسي والعقلي والجسدي، البعد بهم عن مواطن سوء التعامل، وإبراز تصور جديد لكلمة (طفل) بكونه فرداً مستقلاً ينتمي إلى أسرة ومجتمع يتمتع بحقوق وعليه واجبات تتناسب مع سنه ومرحلة نموه .
كما أكدت الاتفاقية على ضرورة وضع التدابير الكفيلة بإبعاد الطفل عن العنف، فجاء في المادة (19) منها (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية الاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية .(
إن ذلك الاعتداء على التنشئة النفسية للطفل، لا يخفى علينا أنه يزرع بذورا تنتج نتائج سلبية تظهر بعد مدة من الزمن على أولئك الأطفال المعنفين، والمتضرر مجتمعه الذي يعيش فيه .
ولا نخلي معالجة هذه القضية من لمسة إعادة تأهيل أولئك الأطفال الذين طفت قضاياهم على السطح، ورأب صدع نفوسهم، ومن خلال تبني هذا الدور من قبل اللجنة الوطنية للطفولة. كذلك العمل على تثقيف الآباء بأسس التربية الصحيحة، والتحذير من العنف التربوي .
وليست هذه السلوكيات التعاملية العنيفة داخل الأسرة مقصورة على الأطفال فحسب فللنساء نصيب منها، ولكن لعل الأطفال هم أكثر من يصطلي بها .
ولا نزال منتظرين لمكافحة هذه الظاهرة بصدور نظام الحماية من الإيذاء، الذي بوفق ما تناقلته بعض الأوساط الإعلامية أنه في طريقه قريباً للصدور .

نقطة مهمة تتعلق بإيجاد ضابط الاتصال في هذه القضايا بين جهات الضبط وحقوق الإنسان، إعمالاً للمادة (13) من تنظيم هيئة حقوق الإنسان، والتي جاء فيها (تكون إدارات حقوق الإنسان وأقسامها في الوزارات، أو المصالح الحكومية ذات العلاقة ؛ ضابط اتصال للهيئة .(

و نقطة حبر ترسم معاني الإشادة بالصفحة التي أنشئت على موقع التواصل الاجتماعي (facebook) و التي نشرت جريدتنا الغراء (الرياض) خبراً عنها يوم الجمعة 15 رجب 1432 ه - 17 يونيو 2011م - العدد 15698 حيث تعنى هذه الصفحة بحماية الطفولة من الإيذاء تحت عنوان «طفولة بلا تحرش» و بيان خطورة التحرش بالأطفال وتزايد هذه الظاهرة إلى جانب الاعتداء الجنسي .

و أحسن بدعم مثل هذه النداء من قبل الجمعيات الوطنية المعنية بالتربية و الجوانب الاجتماعية و حقوق الإنسان .

مستشار قانوني*

AL-JAZIRAH
الجزيرة

أحلى وجبتين للكندية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد14153
http://www.al-jazirah.com/20110625/ms6.htm

سعد الدوسري

تابعنا جميعاً قضية السيدة نتاليا مور، المقيمة الكندية المتزوجة من أحد مواطني المنطقة الشرقية، والتي تعيش ظروفاً صعبة مع زوجها وأبنائها. ولقد لفت نظر الكثير من متابعي هذه القضية الإنسانية، أن هيئة حقوق الإنسان على علم بمشكلة هذه السيدة منذ 3 أعوام، ولم يقدموا لها (حسب ما نشرته وسائل الإعلام) سوى مساعدتين غذائيتين!!

الغالبية العظمى من المتابعين لم يصدقوا ما قالته السيدة نتاليا. فكيف تقتصر مساهمة هيئة حقوق الإنسان، في هذه المأساة على وجبتين غذائيتين، طيلة 1080 يوماً، في حين بلغت فاتورة الفندق الذي سكنه وفد من الهيئة في جنيف ولمده 6 أيام فقط 1.3 مليون ريال، أي بمعدل 20 ألف ريال يومياً لكل عضو من أعضاء الوفد؟! أما الأقلية، فلقد كانوا متأكدين أن الهيئة كانت ستستمر في تقديم الوجبات، إلا أن السيدة نتاليا رفضت ذلك، لكونها (أي الوجبات) باردة ومالغة مثل وجبات بعض الخطوط الجوية!! وهذه ليست مشكلة الهيئة، بل مشكلة السيدة.

إننا نرجو من الهيئة، أن تركز فيما تفعله، وتبتعد عن ملاحقة وسائل الإعلام، لكي تنشر لها إنجازاتها الغذائية والحقوقية، لأن الإعلام لن ينقل إلا الواقع. فإذا كان الواقع مشرفاً، نقله الإعلام كما هو، وإن لم يكن كذلك، فلن يستطيع أحد أن يضع عليه مكياجاً!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

متى يتم إلغاء عقوبة السجن في قضايا الحق الخاص؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد64628
http://www.aleqt.com/2011/06/26/article_552890.html

د.خالد النويصر

ما زالت السجون تكتظ بمساجين الحق الخاص رغم أن هذه العقوبة لم يعد يُعمل بها، وتم إلغاؤها في العديد من دول العالم إما منذ قرون أو عقود مضت نظراً لأن أضرارها أكثر من منافعها. إن السجن ليس مكاناً للمدينين، إنما هو مكان للمجرمين والإرهابيين وتجار المخدرات والمحتالين والنصابين والسارقين والمزورين وأصحاب القضايا الجنائية وغيرهم .

إن المسألة لا تحتاج إلى تأمل وتفكير كبير، فأضرار هذه العقوبة جمة على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة كذلك، فالسجن عامل محطم للفرد ومذل لكرامته وكبريائه والزج به في السجن يهيئ أرضية ليغدو مجرماً، وإن لم يكن كذلك فيصبح مريضاً ومقهوراً نفسياً ومعنوياً، بل خصماً وكماً مهملاً من رصيد البناء وليس قادراً على العمل والإنتاج فحسب، إنما عالة على ذاته وأسرته ومجتمعه، وقد يشكل خطورة عليه وعلى السلام الاجتماعي برمته .

بيد أن ضرر سجن الفرد عادة ما يطول أسرته كذلك، فهي بعد أن اتخذت منه راعياً وقدوة حسنة ومثالاً يُحتذى في التربية والتنشئة، فكيف يكون الحال بتلك الأسرة وراعيها قد أصبح رهين الحبس في قضية حق خاص؟ وما انعكاسات ذلك على الأبناء ومستقبلهم؟ كما أنها تفقد مصدر دخلها ومعيشتها نتيجة لحبس راعيها، ناهيك عن حزمة كبيرة من المخاطر النفسية والأخلاقية والتربوية التي تحيق بالأسرة كلها التي تجعلهم في وضع لا مندوحة عنهم للجنوح، بل الانحراف وضياع مستقبل الأسرة بكاملها والأبناء على وجه الخصوص. وعلى صعيد المجتمع فإن الأضرار عليه فادحة وعظيمة، نظراً لأن الفرد الذي يتم سجنه ثم يُفرج عنه ولو بعد حين يُتوقع أن يتحول في حالات كثيرة إلى شخص غير سوي تنتابه ميول إجرامية خطيرة، أما الدولة فتتحمل مبالغ باهظة نظير ما تقوم بتوفيره لذلك الشخص المسجون من رعاية معيشية وصحية ونفسية ومتابعة مستمرة له، فضلاً عن الرعاية والمتابعة الأمنية التي تقوم الدولة بتوفيرها للأعداد الكبيرة من أولئك المسجونين .

وعلاوة على ذلك فإن هذه العقوبة تتعارض مع عدد من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، التي على رأسها الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، خاصة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948 التي تضمنت المادة التاسعة منه على أنه لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه، والميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد من القمة العربية في تونس في 2004/5/23، حيث تضمنت المادة (2/14)منه على عدم جواز حرمان الأشخاص من حرياتهم، كما نصت المادة (18) من الميثاق نفسه على أنه (لا يجوز حبس شخص ثبت قضائياً إعساره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي)، وصادقت المملكة على هذا الميثاق، كذلك إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر في 1990/8/5، حيث تضمنت المادة (19/د) على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة، وكل هذه المواثيق والاتفاقيات تعارض مثل هذا النوع من العقوبات .

إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - أقر نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أن ولاة الأمر - رعاهم الله - منحوا صلاحيات واسعة وكبيرة لهيئة حقوق الإنسان في أن تتابع كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في المملكة، لذا فإنه يؤمل ويعول كثيراً عليها أن تضع في صدارة أولوياتها مساعدة كل الجهات المعنية الأخرى بوضع الأنظمة اللازمة أو تعديلها للتعجيل بإلغاء عقوبة السجن عن سجناء الحق الخاص، كما أن نظام هذه الهيئة الصادر في عام 1426هـ أوكل العديد من الأهداف والاختصاصات إليها، إذ تضمنت المادة الأولى من نظامها على أن هدف الهيئة هو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية وتأكدها من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح

السارية، وكذا إبداء الرأي في مشاريع الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن هنا يأتي دورها في الالتفات لهذه العقوبة، وبالذات تأثيراتها السلبية في الصورة المشرقة للمملكة .

وبناءً على ذلك كله، فقد حان الوقت لاتخاذ القرار بإلغاء عقوبة السجن لسجناء الحق الخاص على أن يستثنى من ذلك بعض الحالات مثل حالات النصب والاحتيال والشيكات دون رصيد والنفقة على الأبناء وغيره، وأن يصدر نظام عاجل في هذا الخصوص يوضح كل التفاصيل الخاصة بهذا الأمر بما في ذلك الآليات العملية التي تمنع من استغلال هذا النظام في التلاعب وأكل حقوق الدائنين، ويمكن على سبيل المثال اللجوء إلى العديد من الحلول البديلة مثل المنع من السفر وتجميد الحسابات المصرفية إلى حد قيمة الدين ومنح القضاة صلاحية استقطاع جزء من راتب الموظف أو العامل في القطاع الخاص ومصادرة الأموال الثابتة والمنقولة إلى الحد الذي يغطي قيمة الدين إلى جانب تعطيل مصالح المدين كافة عن طريق الحاسب الآلي أو الحكم عليه بأي من تلك العقوبات البديلة دون الإخلال بحق الدائن في العودة على المدين متى ما ثبت أن لديه المال أو الممتلكات التي تساعد على سداد دينه، وغير ذلك من العقوبات البديلة .

لقد أقرت الشريعة الإسلامية المبدأ العام (بنظرة إلى ميسرة) فيما يتعلق بسداد الديون في حال عدم قدرة بعض الأشخاص على ذلك، لذا يقع على عاتق الجهات المختصة وكل المعنيين والحادبين على مصلحة هذا الوطن وضع نظام يراعي عدم انتهاك حقوق الإنسان وسلب حريته من أجل دين مستحق عليه مع ضرورة وضع الآليات اللازمة لتنفيذه وضمان كفاءته وتحقيق فوائده على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

البطالة في المملكة.. أزمة وظائف أم أزمة موظفين؟.. العاطلون عن العمل هم السبب.. يداك أوكتا وفوك نفخ

ثمانية ملايين وافد يعملون في السعودية.. ونحن نشتكي من البطالة

المصدر: جريدة الرياض الخميس21 رجب 1432 هـ - 23 يونيو 2011م - العدد 15704
http://www.alriyadh.com/2011/06/23/article644324.html

تحقيق - فهد الفهيد

أصبح هم البطالة في المملكة الشغل الشاغل لكل مؤسسات الدولة الحكومية والمؤسسات الأهلية، فأصبحنا نردد كل يوم مصطلحات التوظيف بين الوظيفة والبطالة والتأهيل والتدريب، والمستفيد الأخير (طالب الوظيفة) يتقلب على مواجعه، ويتأرجح بين تلك المصطلحات لا يعي أين مربط الفرس، واين الجرح؟ ليضع يده عليه، وتنتهي معاناته، السؤال الأهم» الوظيفة» مسؤولية من؟ الجهات الموظفة أم الجهات المؤهلة أم طالب الوظيفة؟ أسئلة لن تجد لها اجابة شافية سوى آراء تعكس واقع التوظيف في المملكة .

البطالة في المملكة مسؤولية من؟

يرى الدكتور عادل بن أحمد الصالح الكاتب الصحفي والمتخصص في الموارد البشرية ان المسؤولية مشتركة بين عدة أطراف وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومسؤولية طالبي العمل غير الجادين في العمل من الجنسين، حيث يقول ان هناك عدة أسباب للبطالة لخصها في نوعية الوظيفة المعروضة عليهم من حيث ملاءمتها للمؤهل، وطبيعة الوظيفة، وبيئة العمل، إضافة إلى بعض الشروط التي تتطلبها الوظيفة كالعمل على فترات أو العمل خلال الإجازات التي تعوّد طالب العمل الاستمتاع بها. وقد يكون الاسراع في الحصول على نتائج مبكرة من حيث المردود المادي للوظيفة أو الوضع الاجتماعي للوظيفة من حيث درجة المسؤولية .

أما الدكتور يوسف بن أحمد العوهلي عميد عمادة التعاملات الإلكترونية والاتصالات بجامعة الملك سعود فيقول: "ان المسؤولية مشتركة بين القطاعات الموظفة وطالب الوظيفة، ويجب على كل الأطراف المعنية المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما عملنا عليه من خلال خدمة وظيفة الجديدة في جامعة الملك سعود حيث تهدف إلى ردم الفجوة بين الجهات الموظفة وخريجي جامعة الملك سعود، في خطوة مميزة لتسويق طلاب وطالبات الجامعة في الوظائف المختلفة، حيث تعتبر "وظيفة" البداية الأولى لباقة من الخدمات الوظيفية للطلاب والطالبات، والتي تسعى بشكل واضح إلى توفير الوظائف المناسبة في الوقت والمميزات التي تناسب مخرجات الجامعة ."

ويؤكد الكاتب الصحفي والمدون السعودي أمجد المنيف ان معضلة هذه القضية تكمن في الحلقة المفقودة بين الجانبين، فسوء التواصل بين الباحث عن العمل وصاحب العمل أحدث فجوة كبيرة أسهمت في المشاركة في مساحات البطالة، فصاحب العمل لا يبدو جيداً في اختيار المكان المناسب للتفتيش عن العاملين بالمواصفات التي يبحث عنها، ويشاركه هذا الخاطئ (أيضا) الباحث عن العمل فهو كذلك ليس باحثاً جيداً في تتبع جديد السوق .

وترى الأستاذة أمل بنت عبدالله الحسيني المتعاونة بجامعة طيبة بان مشكلة البطالة في المجتمع السعودي المسؤول الأول في رأيي الجهات المختصة بالتوظيف ومما يؤسفني من وجود كفاءات عاليه من حملة الماجستير يعانون من البطالة .

أما مستشار التدريب خالد المبارك فلا يود ان يرمي الكرة في ملعب جهة واحدة على اعتبار أنها المسؤول عن البطالة لكون مشكلة البطالة معقدة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحميل جهة دون الأخرى المسؤولية. ويلخص ان مشكلة البطالة مشكلة مركبة يشترك فيها العاطل الذي لم يأخذ بالأسباب في البحث عن العمل ولم يحرص على اكتساب أهم أخلاقيات العمل، كما يشترك النظام التعليمي في المسؤولية حيث لم يغرس في النشء حب العمل من الصغر من خلال

المناهج الدراسية والتطبيقية، كذلك التعليم العالي يتحمل جزءا من المسؤولية من خلال طرح تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، كذلك القطاع الخاص يتحمل جزءا من المسؤولية حيث لم يتح للقوى العاملة المواطنة الفرصة للتدريب على رأس العمل حتى يثبتوا كفاءتهم بالإضافة إلى منح رواتب متدنية للمواطنين مما يحد من إقبالهم على العمل في القطاع الخاص، وهكذا فالمسؤولية مشتركة بين الجميع، ويؤكد المبارك على الدور الذي تلعبه وزارة العمل كجهة منظمة لسوق العمل وما تؤديه قراراتها من دور في البطالة .

ولخص الأستاذ عزام بن عمر المفدى المستشار في الموارد البشرية والرئيس التنفيذي لاحدى الشركات السياحية في المملكة المشكلة بقوله "أعتقد ان كثيرا من مشاكل التوطين في القطاع الخاص ترجع إلى عدة أسباب، بعضها نابع من منظمات الأعمال وأخرى نابعة من الموظف نفسه وثالثة سببها الأنظمة والتشريعات وآليات تطبيقها، ولكن للأسف نجد ان أكثر المسؤولين ووسائل الإعلام يرمون بثقلهم وبشكل كبير على القطاع الخاص ويتجاهلون الأنظمة والتشريعات وآليات تطبيقات والتي أرى أنها هي الداعم الرئيسي أو العقبة الكبرى أمام منظمات الأعمال في توطين الوظائف .

أسباب البطالة

يفصّل الدكتور الصالح ان أسباب البطالة في السعودية تستند إلى ثلاث ركائز اساسية" العرض" و"الطلب" و"التشريعات الخاصة بتنظيم سوق العمل"، حسب الإحصائيات المتوفرة هناك تقريبا 460.000 عاطل عن العمل من الجنسين وقد يمثل العنصر النسائي تقريبا 48%، بينما هناك عروض وظيفية تفوق عدد العاطلين لقطاع واحد فقط وليكن الصناعي أو السياحي أو التجاري وغير ذلك من القطاعات وان العروض الوظيفية تسد البطالة على المستوى الخليجي وليس السعودية فقط إضافة إلى ان التشريعات الخاصة بالسعودة لم تطبق بالشكل المطلوب على تطبيق السعودة ويكفي ذلك بان هناك مايقارب 8 ملايين وافد يعمل في السعودية فهناك خلل كبير في تركيبة سوق العمل ويحتاج إلى تشريعات صارمة وعلى جميع المستويات لمعالجة هذه المشكلة وجميع الأطراف سواء كانت حكومية أو خاصة وطالبي عمل مسؤولة عن معالجة هذا الخلل في تركيبة سوق العمل ومن أبرز اسباب البطالة في اعتقادي المخرجات التعليمية ومواءمتها مع احتياج سوق العمل والتأهيل المناسب للوظيفة وعدم المشاركة من القطاع الخاص في المساهمة في توطين الوظائف وعدم رغبة الشباب في العمل في القطاع الخاص وذلك رغبة في الأمان الوظيفي والأهم ثقافة المجتمع السعودي في تعليم أبناء المجتمع قيمة العمل وعدم وجود وظائف دنيا ومعيبة مادامت لا تتعارض مع تعاليم الدين الاسلامي. والأدهى والأمر اعتماد بعض الشباب على أسرهم في توفير الدعم المالي .

وترى أمل الحسيني ان أسباب بطالة الشباب السعودي على وجه التحديد تكمن في عدم تقبل الوظيفة وذلك للطموح "لوظيفة أفضل ودخل أفضل" وأيضا التكاسل في الأداء الوظيفي المراد انجازه. ومن جهة أخرى الوظيفة التي يتم التقديم عليها في وقت الاكتفاء لا يتم النظر في هذه الملفات في حالة وجود الاحتياج وإنما يكون في بعض الأحيان مكان هذه الملفات الأرشيف فتنسى .

القطاع الخاص يكره السعوديين

ويقسو الأستاذ عزام المفدى على الشباب السعودي بان القطاع الخاص يعاني من التعامل معهم فيما يتعلق على سبيل المثال بالتعامل مع النقد كمحاسبي الزبائن ونحوهم، نجد منظمات الأعمال تتحمل مخاطرة كبيرة في تولية هذه المسؤولية إلى الشاب السعودي نتيجة لعدم وجود الضمانات في حفظ هذا المال، حيث سمعنا قصصا كثيرة عن قيام بعض الشباب بترك العمل بما معهم من نقد محصل من المبيعات .

ويعتقد ان من أبرز هذه المشكلات ما يعانيه القطاع الخاص من قيام بعض الشباب بترك العمل دون إشعار أو إنذار ودون ان يتحمل أي مسؤولية تجاه المنظمة، ودون ان يعطي لعقد العمل أي اهتمام واحترام، مما يسبب لمنظمات الأعمال إرباكا كبيرا يصل في كثير من الأحيان إلى خسائر مالية خصوصا بعد قيام المنظمة بتحمل تكاليف تدريب هذا الشاب، كل ذلك نتيجة عدم إشعار الموظف لجهة عمله بوقت كاف برغبته في ترك العمل .

وفي حال رغبة المنظمة في محاسبة هذا الموظف فإنها ستجد نفسها أمام سيل كبير من الإجراءات والمواعيد والتي تجعل المنظمة عاجزة عن رد حقها تجاه الموظف، وغالبا ما تكون تكاليف استرداد هذا المال كبيرة نسبيا. وفي الوقت نفسه تجد ان هذا الشاب التحق بمنظمة أو منظمات أخرى دون إخلاء طرفه من المنظمة السابقة وهذا مخالف لإجراءات مكتب العمل. ونتيجة لذلك فإننا نجد ان منظمات الأعمال تتعامل بحذر مع الشاب السعودي وقد لا توكل إليه وظائف ذات أهمية ومسؤولية كبيرة لعلمها بان هذا الشاب سيترك العمل في أي لحظة ودون أي مقدمات. كما ان تسليم الشاب أي عهد أو أصول يشكل مخاطرة على المنظمة .

بطالة الفتيات

يرى الدكتور الصالح ان ابرز العوائق لتوظيف الفتيات تكمن في أزمة المواصلات وعدم توفر الوظيفة التي تتناسب مع وضعهن. وندرة الوظائف المقدمة لهن. وندرة التخصصات المتاحة لهن. ونظرة المجتمع في بعض الأحيان لبعض الوظائف التي تتطلب العمل في بيئة مختلطة .

ويقول ان "ابرز العوائق لتوظيف الشباب والفتيات معاً التأهيل المناسب والمزايا المقدمة من القطاع الخاص والامان الوظيفي وجدية التوظيف ."

أما أمل الحسيني فتعتقد ان سبب بطالة الفتيات متأصلة في عدم الرضا بالمستوى الوظيفي أو الدخل الشهري من الوظيفة أو عدم تقدير الجهود المقدمة. ومن نواح أخرى ألا وهي بيئة العمل اما الاختلاط أو توفر الوظيفة في مدن أخرى. أما البطالة بشكل عام فترجع أهم الاسباب إلى طلب الخبرة في العمل إما لسنة أو ثلاث أو عشر سنوات! حيث تشكل عقبة تعيق من إيجاد الوظائف المناسبة للشباب. وكون المتقدم خريجا حديثا، لمن يتمكن من بناء الخبرة .

الحل ..

تبقى الرؤية غير واضحة، وتبقى الآراء متفاوتة، ونصبح كل يوم نعلق الجرس على ألف مسبب للبطالة، ونقف عاجزين أمام هذا الوحش الاجتماعي المدمر.. لكن همتنا نحن الشباب لن تقف حد الحلول.. بل بالسعي نحوها .

سنضع هنا السبب بين كفي الشباب.. ونشير بأصابع التهم على همتهم ..

وسائل البحث عن الوظيفة

يقول المدون السعودي أمجد المنيف "ان معظم الباحثين عن الوظائف يفتقدون فن تقديم أنفسهم؛ إما عن طريق كتابة السيرة الذاتية المتخبطة أو غير المرتبة وهذا ما يترك انطباعا سيئا لدى صاحب المنشأة؛ أو عن طريق تقديم الذات - عبر المقابلة الشخصية - بطريقة لا تروق للمقابل.. وكل ما سبق لا يعني إطلاقاً أنه لا توجد بطالة، أو ندرة في الوظائف، ولكن هناك تخبط ساعد في توسيع مساحات البطالة للأسف ."

د. الصالح: نصف مليون عاطل عن العمل في المملكة من الجنسين.. 48% من الإناث

ويرى الدكتور العوهلي بان بناء السيرة الذاتية تعتبر أهم عناصر النجاح في الحصول على الوظيفة مما جعل جامعة الملك سعود تهتم بها في خدمة "وظيفة" حيث تقدم فرصة بناء ورفع السيرة الذاتية الكترونياً والمقارنة الوظيفية الكترونيا لتساعد في البحث في الوظائف المعروضة. وتحديد الوظيفة المناسبة ثم التواصل مع الطالب بعد التوظيف ومتابعة أدائه ودعمه .

ويشيد الدكتور الصالح بقدرة الشباب السعودي على البحث عن الوظيفة ويعتقد انه ينقصه المهارة المناسبة لبعض الوظائف والتسويق الجيد لنفسه. ويرى ان آليات البحث عن الوظائف تكمن في زيارة الجهات المعنية مثل (مكاتب توظيف السعوديين في مكاتب العمل، مركز الملك فهد الوطني للتوظيف، مراكز التوظيف في الغرف التجارية، متابعة الوظائف في الصحف، مكاتب التوظيف الأهلية ومواقع التوظيف الاليكترونية). كذلك يمكن زيارة الجهات نفسها التي ترغب العمل بها .

ولا تقلل الاستاذة الحسيني من قدرة الشباب السعودي في البحث عن الوظيفة فقط يحتاجون إلى دعمهم وتحفيزهم بقدراتهم وإمكانياتهم للبحث عن الوظائف والبعد عما يتسبب في الإحباط وعدم الشروع في البحث عن الوظائف ومن ذلك على سبيل المثال المقولة المعتادة "ما فيه وظايف!" او "يبي لك واسطة ."!

الاستشارات الوظيفية للباحثين عنها

يرى الدكتور الصالح أهمية عقد ورش العمل واللقاءات المفتوحة وأيام التوظيف مع جهات القطاع الخاص وكذلك تقديم دورات تأهيلية قصيرة تساعد الشباب على تسويق نفسه وكيفية إعداد متطلبات الوظيفة مثل طريقة إعداد السيرة الذاتية، حث الشباب على العمل في القطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر لدى الشباب .

ويؤيد الدكتور العوهلي بان الاستشارة القبلية لطالبي الوظيفة مهمة في تحديد التوجه الوظيفي والاستمرارية بنجاح فيها، وأشار بان الجامعات السعودية تقدم تلك الخدمات الاستشارية من خلال عمادات شئون الطلاب والخريجين، بما يتوافق مع إمكانيات الجامعة فمثلاً في جامعة الملك سعود حرصنا على إيجاد تواصل الكتروني بين طلاب وطالبات الجامعة لتقديم المشورة الوظيفة لهم والمقارنة بين الفرص المتاحة أمامهم مما يساعدهم على اتخاذ القرار الأنسب لهم .

ويقول المبارك: "أعتقد أننا بحاجة ماسة إلى الاهتمام بالإرشاد المهني منذ الصغر من خلال الوالدين والمدرسة في اكتشاف الميول والقدرات المهنية للأبناء، وكذلك في الجامعات والجهات التدريبية في التعريف بالمهن وطبيعتها وتمتين علاقتها بمنشآت القطاع الخاص وصندوق تنمية الموارد البشرية في التعرف على المهن المتاحة والمناسبة للمتدربين، كذلك تسويق المتدربين لدى منشآت القطاع الخاص من خلال برامج التدريب على رأس العمل ."

مقترحات للحد من البطالة

يقترح الدكتور الصالح ان توحد الجهود بين الجهات المعنية في المساهمة في إيجاد وظائف للشباب. وإيجاد قاعدة بيانات موحده لطالبي العمل والمنشآت الراغبة في التوظيف. وإيجاد مراكز متخصصة لحث الشباب على العمل مثل مركز الملك فهد الوطني للتوظيف الذي يقدم الارشاد والتوجيه المهني المناسب لطالبي العمل وطلاب المدارس .وزرع ثقافة العمل بشكل عام والتحفيز على ثقافة العمل الحر. بالإضافة إلى تطبيق التشريعات الخاصة بتنظيم سوق العمل بحزم وعدالة .
وترى أمل الحسيني ان من أهم الأدوار التي يمكن ان تحد من مشاكل البحث عن الوظائف الجهة التعليمية والتدريبية وذلك في التكثيف والاهتمام بإنشاء لقاءات تعريفية للطلاب لاحتياجات العمل مثال على ذلك "يوم المهنة"، وحول الاستفادة من مهارات الطلاب التي قد تكون من أسباب التطور والإبداع في المجتمع ومن خلالها تتكون الفكرة في تحديد المجال الذي من خلاله يتم التركيز على محور معين للوصول إليه. ووجود مواقع على شبكة الانترنت تكون فيها متطلبات واحتياجات الشركات أو الجهات الحكومية للمتقدمين والباحثين عن الوظائف ويكون تحديث قاعدة البيانات الخاصة بها بصوره مستمرة. ليتم من خلالها رفع المعلومات الخاصة بكل متقدم في حال وجود تطابق مع الاحتياج والمتطلب وجميع ذلك يكون تحت إشراف دائم .
أما عزام المفدى فيدعو لتبني الجهات المسؤولة لمشروع وطني يساهم في حفظ حقوق أصحاب العمل تجاه موظفيه، كما أتقدم بمقترح ان يتم تأسيس قاعدة معلوماتية تحتوي على كامل المعلومات التاريخية الوظيفية للموظف أسوة بمشروع (سمة) للمعلومات الائتمانية، بحيث يستطيع القطاع الخاص استعراض التاريخ الوظيفي للموظف قبل تعيينه، كما ان الموظف سيكون أكثر حرصا في التعامل مع المنظمة التي يعمل بها لعلمه بان أي سلوك سلبي يصدر من قبله سيتم نشره في مركز المعلومات الوظيفية. وفي حال ضمان حق القطاع الخاص تجاه موظفيه فإنني أعتقد أنه وفي ذلك الوقت لن يكون للقطاع الخاص أي سبب أو مبرر في تقديم الوافد على السعودي في التوظيف .
التأهيل والتدريب بعد التوظيف
ويبين الدكتور العوهلي ان على الجهات الداعمة للموارد البشرية كالجامعات ان تقدم خدمات ما بعد التوظيف من خلال التغذية الراجعة عن مخرجات الجامعة، بحيث يتم تحليل نقاط القوة والضعف بعد الانخراط في سوق العمل، وإقامة دورات تدريبية تعالج بعض القصور الذي قد يطرأ نظراً للتقدم التقني أو المهاري في القطاعات المختلفة، مما يساعد على تأهيل الموظف على رأس العمل سواء بالدورات المباشرة أو التدريب الإلكتروني التي يجب ان تشرف عليها الجامعات السعودية بشراكات استراتيجية مع القطاعات الموظفة الحكومية والخاصة.

تعديات جديدة تُغْضِبُ أمير مكة ويطالب الشركات المتعثرة بـ الرحيل

المصدر: جريدة الحياة الخميس21 رجب 1432 هـ - 23 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280926

جدة - حسن السهيمي

وجه أمير منطقة المكرمة الأمير خالد الفيصل أمس خطاباً شديد اللهجة للشركات المنفذة لمشاريع جدة التطويرية ولجان التعديات، بعد مشاهدته «تعديات» في شرق وغرب طريق الحرمين وصفها بأنها «لا تقيم أي اعتبار لمجاري سيول».وقال الفيصل خلال وضع حجر أساس مشروع الضاحية السكنية في خليج سلمان: «لن أتغاضى عن التعديات والأسوار التي شاهدتها في شرق وغرب طريق المدينة اليوم»، مضيفاً «سأوجه لجنة التعديات بسرعة إزالة كل التعديات الموجودة في شرق وغرب طريق المدينة السريع حتى لا تتطور إلى ما هو أكبر من ذلك، وحتى لا تتكرر المأساة وتعاود جدة الوقوع في أخطائها التي كانت بدايتها من تعديات بسيطة.«

وبين الفيصل أن التساهل في التعامل السريع مع العشوائيات يعني التساهل في أرواح الناس.

وأشار أمير مكة إلى أن مشروع الضاحية السكنية في خليج سلمان الذي يضع حجر أساسه يرمي إلى مكافحة امتداد العشوائيات في المحافظة الساحلية. وقال: «إن عدم بدء الشركة المنفذة لمشروع تطوير منطقة خزام يدعوني لإعطائكم خيارين، إما العمل فوراً وبشكل ديناميكي أو لترحلوا عن تلك المشاريع. إن مثل هذه المشاريع السكنية المتطورة نحصل من خلالها على المسكن الذي يليق بمكانة الإنسان السعودي.«

واضاف أن مشروع الضاحية السكنية سيرتقي بالمخططات العشوائية والارتجالية إلى مخططات مدروسة تماهي دول العالم، رافضاً أي إنجاز لا يوصف بالكمال في كل ما يوكل إلى الشركات المنفذة للمشاريع.

ووعد أن ترتقي هذه المشاريع بمستوى المكان إلى تطلعات الإنسان، مضيفاً أن المسلم إذا عمل يجب أن يتقن عمله.

وكان أمين مدينة جدة الدكتور هاني أبو راس أكد أن مشروع الضاحية السكنية هو الأول من نوعه الذي يأتي تنفيذاً للتوجيهات السامية بضرورة احتواء التوسع السكاني الكبير.

وأردف أن المشروع يحوي مدناً ترفيهية ومشاريع صحية ومساجد، موضحاً أنه سيكون رديفاً لمشاريع وزارة الإسكان السعودية، وستخصص للمواطنين والمواطنات قاطني الأحياء العشوائية.

بدوره، شدد وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب على تخصيص المشروع لسكان الأحياء العشوائية، وذلك ضمن إطار معالجة العشوائيات والإسكان الميسر.

وبين أن الأحياء العشوائية تفرز مشكلات صحية وأمنية وغيرهما علاوة على مشكلات التنظيم العمراني، حاضاً في الوقت ذاته شركة جدة للتنمية والتطوير على المسارعة في إنجازها لمهمتها الأساسية في تطوير الأحياء العشوائية في المحافظة الساحلية.

وأكد وزير الشؤون البلدية ضرورة أن تشدد الأمانة الرقابة على الأحياء العشوائية، وتمنع نشوء أي حي عشوائي جديد يزيد من معاناة جدة، لافتاً إلى أن الوزارة قامت بتوفير الأراضي والمخططات المعدة للسكن، وخصصت مجموعة كبيرة من الأراضي الحكومية لإعادة تأهيل تلك الأحياء العشوائية

الشؤون الاجتماعية تدرب 20 موظف أمن على التعامل مع المعوقين

المصدر: جريدة الحياة الخميس21 رجب 1432 هـ - 23 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280918

جدة – أحمد الهلالي

أخضعت وزارة الشؤون الاجتماعية 20 موظف أمن وسلامة عاملين لديها إلى برنامج تدريبي لرفع مستوى وثقافة تعاملهم مع مراجعيها من ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين وغيرهم من الذين تقدم لهم خدماتها طوال العام.

ونفذ فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة برنامجاً تدريبياً للعاملين في الأمن والسلامة في مختلف فروع الوزارة في السعودية ركز على كيفية التعامل مع المراجعين، خصوصاً فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وحضر البرنامج الذي نفذ على مدى أربعة أيام من خلال المركز الوطني للتدريب في جدة أكثر من 20 متدرباً من موظفي الأمن والسلامة، وشارك فيه أساتذة من جامعة أم القرى في مكة المكرمة.

وقدم المدربون معلومات عن البرنامج وعروضاً عن كيفية استقبال المراجعين والمحتاجين وإيصالهم إلى الإدارة المعنية وتسهيل أمورهم وإنهاء معاملاتهم، إضافة إلى عقد بعض الورش في هذا الشأن.

ويأتي البرنامج، ضمن البرامج التي نفذتها الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة منذ بداية العام، من خلال 13برنامجاً تدريبياً منها برنامج «الحماية الاجتماعية»، و «خطة البرامج والأنشطة»، و«مهارات المراقبين والمراقبات»، و«تنسيق الجهود في المؤسسات الاجتماعية»، و«التعامل مع الأحداث»، و«تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية.«

ووفقاً للخطة المرسومة، وضعت الوزارة خطة من طريق المركز الوطني للتدريب لتنفيذ بعض البرامج في الفصل التدريبي الثاني بعد عيد الفطر.

وجرى التعاون في تنفيذ هذه البرامج بين الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة وجهات أخرى عدة لإلقاء المحاضرات والورش، منها جامعة أم القرى في مكة المكرمة وجامعة الملك عبدالعزيز ومعهد الإدارة العامة في محافظة جدة.

شراكة ثنائية لحماية الطفل من الإهمال والإساءة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 رجب 1432 هـ - 23 يونيو 2011م العدد 3658
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110623/Con20110623428662.htm

عيد الحارثي ـ جدة

وقعت اللجنة الوطنية للطفولة أمس في جدة مذكرة تفاهم مع برنامج الأمان الأسري الوطني في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة بينهما في مجال حماية الطفل من الإهمال والإساءة.

وأوضح صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله وزير التربية والتعليم، أن اللجنة تسعى لتوسيع وتعزيز دائرة الشركاء والشراكات مع جميع الجهات المعنية بالطفولة، مؤكدا ضرورة التكامل بين برامج ومؤسسات الطفولة في تجمع مهني يشمل المؤسسات الحكومية والأهلية والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والمجتمع والأفراد.

من جهته، أكد المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية في الحرس الوطني المشرف العام على البرنامج الدكتور بندر القناوي، حرص البرنامج على التعاون مع مختلف القطاعات المعنية بالطفولة في المملكة وفي مقدمتها اللجنة الوطنية للطفولة، مشيرا إلى أن المذكرة تأتي استكمالا للجهود التي يحرص البرنامج على تقديمها بهدف حماية النشء وجيل المستقبل من العنف والإيذاء من خلال رصد الحالات وإعداد البرامج الوقائية المشتركة وبناء قدرات المتعاملين مع الأطفال في مختلف المؤسسات.

وأفاد الدكتور القناوي، أن المذكرة تتضمن العديد من البنود التي تجسد مشاعر الإحساس بأهمية التعاون والتنسيق بينهما في صورة مذكرة تفاهم تهدف لتعزيز التعاون المؤسسي بين اللجنة والبرنامج في حماية الأطفال من العنف وتفعيل العمل المشترك بين الطرفين لتعزيز الشراكة في البحث والتدريب والتطوير وتبادل المعلومات والخبرات وإعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات في ميدان الحماية الاجتماعية لفئة الأطفال في المملكة وخصوصا العمل على معالجة ظاهرة الإيذاء والإهمال التي يتعرض لها الأطفال وإعداد وتنفيذ برامج التوعية والكشف والتدخل المبكر لحالات الإساءة والإهمال ونشر ثقافة حقوق الأطفال بين العاملين مع الأطفال، بما في ذلك الوالدين استنادا على ما تنص عليه الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.

وتهدف المذكرة التي وقعها عن اللجنة الوطنية للطفولة صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة، والدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي عن برنامج الأمان الأسري الوطني لتعزيز التعاون المشترك مع الجهات الناشطة في مجال الطفولة إلى تأسيس علاقة مهنية وشراكة مستدامة بين اللجنة الوطنية للطفولة وبرنامج الأمان الأسري الوطني من خلال العمل المشترك في رفع درجة الوعي والمشاركة والاهتمام العام بحماية الطفل وزيادة التوعية بحالة الأطفال وبالتحديات التي يواجهونها وتزويد الأطفال والأسر والرأي العام بمعلومات عن المبادرات الرامية إلى رعاية الطفل وحماية حقوقه.

نعم ضربتها مرتين ولا أخفي ندمي على الانفصال عنها ..

طليق أمريكية الحرة:

زينب ما زالت في ذمتي وانتحرت هرباً من حبس أسرتها

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 3659
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110624/Con20110624428854.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

تصاعدت وتيرة الخلاف بين أسرة المرأة الأمريكية المنتحرة في المدينة المنورة وطليقها، وزعم الأخير أنها لم تقصد الانتحار بل كانت تحاول البحث عن مهرب من حبس أسرتها منذ طلاقها منه -حسب قوله- .

في الأثناء، ما زالت السلطات المختصة تحتجز جثة المرأة في ثلاجة الموتى في المستشفى العام لليوم الرابع عشر على التوالي. ودافع طليق الراحلة عن الاتهامات الموجهة ضده من أسرة الطليقة وعن تسببه في رحيلها وتردي حالتها النفسية، ما دفعها إلى إلقاء نفسها من الطابق الرابع في إحدى بنايات الحرة الشرقية. وجزم في حديث لـ«عكاظ» أن طليقته كانت تحاول الهروب من حبسها بعد أن منعت من مغادرة المنزل. مؤكدا أن الراحلة لم تنتحر فهي مؤمنة بالله، حافظة للقرآن الكريم ما يرجح أن سقوطها كان برغبة الهرب والإفلات من حبس أسرتها. وقال الطليق إنه يعتبر الراحلة زينب ما زالت في ذمته لأنها رحلت دون إكمال العدة. ولم يخف الطليق ندمه على الانفصال عن أم ابنتيه، مبينا أنه اتخذ القرار الصعب بعدما تردت حالتها النفسية في الأشهر الأخيرة عقب سبع سنوات من الحياة الهادئة المستقرة. واتهم الطليق والد زوجته الراحلة بالتدخل في حياتهما.

نعم ضربتها .. ولكن!

واجهت «عكاظ» طليق المنتحرة باتهامات أسرتها؛ ومنها إشهاره السلاح على زوجته لكن (م.ش) نفى التهمة، وقال إنه أقدم على ضربها مرتين فقط ولم يحدث أن أشهر السلاح في وجهها، وكان ذلك في لحظة غضب بعدما أقدمت على إحراق ملابسي. وردا على اتهام أشقاء الفتاة له بالجمع بين شقيقتهم والزوجة الأخرى التي ارتبط بها، قال (م.ش) لم أجمع مطلقتي رحمها الله، بزوجتي الأخرى، كانت كل منهما في منزل منفصل، جازما بأن طليقته كانت متعلقة به حتى آخر لحظة. حيث كانت تردد اسمه، طبقا لقوله، وتطلب مقابلته قبل أن تسقط من النافذة.

14 يوما.. والدفن مؤجل

وأبدى (م.ش) الذي تحدث لـ«عكاظ» من مسكنه في القصيم قلقه الشديد من بقاء جثة طليقته في ثلاجة الموتى في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة بعد أسبوعين على وفاتها، مبينا أنه سيأتي إلى المدينة المنورة لمحاولة استصدار أمر دفن، ومخاطبة الجهات المختصة لإنهاء إجراءات دفن أم طفلتيه. وأطلق (م.ش) اتهامات ضد والد الفتاة بأنه كان يمارس تضييقا ضد طليقته، ما أدى لتدهور حياته الزوجية، ومعاناتها من اضطرابات نفسية دفعته إلى إخضاعها لعلاج نفسي، وقال «سعيت في علاجها لكن أجبرتني ضغوط أسرتها إلى جانب تصرفاتها اللاإرادية على تطليقها».

وبحسب طليق المنتحرة، فإن الجهات الأمنية طلبت حضور الأب لاستكمال إجراءات دفن جثمان ابنته، إلا أنه لم يحضر، كما أن توكيله أكبر أبنائه الذي غادر للخارج، جعل عملية الدفن تتأجل، لاعتبارات نظامية، مبينا أنه سيتولى متابعة إجراءات استلام جثمان طليقته المتوفاة ودفنها.

المحكمة تفصل في الطلفتين

وحول رفض تسليمه طفلتيه، قال (م.ش) إنه بدأ في اتخاذ إجراءات لتسلم ابنتيه تمهيدا لانتقالهما للعيش معه في القصيم، مضيفا بأنه يتعين على أسرة طليقته المتوفاة اللجوء للمحكمة للفصل في أمر رعاية الطفلتين.

يذكر أن (زينب) -حسب رواية أشقائها لـ«عكاظ»- أدت صلاة العشاء في غرفتها، ودخلت في حالة نفسية سيئة دفعتها

إلى ضرب طفلتها رقية (5 سنوات)، قبل تخليصها منها، بعد ذلك طلبت إحضار طفلتيها واحتضنتهما، كما نادت والدتها جولي (أمريكية 53 عاما)، واحتضنتها وبعد خروج الجميع من غرفتها ألقت نفسها من النافذة والسقوط مباشرة على الزجاج الخلفي لسيارة أحد الجيران ما أدى لوفاتها متأثرة بإصاباتها.

في غياب الدراسات والأبحاث والأرقام عكاظ تفتح الملف: " 1 " العيب والصمت يفاقمان جرائم الاغتصاب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 3659
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110624/Con20110624428805.htm

نعيم تميم الحكيم ـ جدة

كالبقع السوداء على الثوب الأبيض بدأت جرائم الاغتصاب تظهر على السطح متخذة أشكالا عدة بدءا من اغتصاب القصر وانتهاء باغتصاب الفتيات، وحتى النساء الكبيرات. ولئن كانت بعض قصص الاغتصاب قد تصدرت وسائل الإعلام بكافة أشكالها وأنواعها، فالمسكوت عنه من هذه الجرائم أكبر وأكثر ـ وفق مايؤكده بعض المختصين ومنهم أستاذ علم الاجتماع الدكتور عبدالله الشعلان الذي بين أن «خوف الأسر على سمعتها يدفعها لعدم تقديم شكوى لعقاب الجاني، بل يحملون الضحية المسؤولية». فطبيعة المجتمع تفرض على الأسر مداراة ما يحدث لأفرادها من اغتصاب أو اعتداء جنسي أو نحوه مما يجعل المشكلة غامضة وطريقة التعاطي معها صعبة في ظل غياب الدراسات والأبحاث والأرقام والإحصائيات من قبل الجهات الأمنية والبحثية والاجتماعية المختصة، التي تتحدث عن المشكلة وتشخصها بشكل دقيق بعيدا عن الارتجالية والتنظير البعيد عن الواقع.

وقد فتحت قضية وحش جدة الذي أقدم على اغتصاب 13 فتاة قاصرة، وقبلها مغتصب سيدة الأعمال في المدينة المنورة النافذة على مثل هذه الجرائم المسكوت عنها بفعل قانون العيب المجتمعي؛ لتكون محور نقاش إعلامي لم ينج هو أيضا من النقد بتهمة أن الإعلام يضخم هذه الجرائم ويحولها لظاهرة في وقت أنها مشاكل بسيطة وصغيرة، ولكن لو نظرنا للأثر النفسي والاجتماعي على أسر المتضررين لوجدناه كبيرا وبحاجة ليكون محور نقاش جاد بحثا عن الحد من تفشي هذه الجرائم، ومن قبل ذلك معرفة أسباب حدوثها في مجتمع مسلم محافظ.

ولعل أهم الحلول لمواجهة هذه القضايا هي إيقاع العقوبات القضائية الرادعة بحق المرتكبين وبشكل سريع وعاجل بحيث تحقق شرع الله وتشفي غليل الضحايا وأسرهم، إلا أن هناك تأخرا واضحا في التعاطي مع هذه المسائل بدلا من الإسراع في إنهاء التحقيق وتنفيذ الحكم وفق مايراه القضاة المخولون بدراسة القضية وإصدار الحكم المناسب فيها، وهل نحن بحاجة فعلية لوجود قانون خاص يتعاطى مع قضايا الاغتصاب.

ويظهر هنا تساؤل مهم هل في حالة ثبت إصابة المغتصب بمرض نفسي يعفى من إيقاع العقوبة به رغم فداحة الجرم الذي قام به.

«عكاظ» فتحت ملف جرائم الاغتصاب في المجتمع متناولة في الجزء الأول منه الرؤى الشرعية والقضائية والقانونية والنفسية والاجتماعية، فيما سيكون الجزء الثاني مختصا بأخذ ردة فعل الضحايا والجهات الرسمية التي لها علاقة مباشرة بالتعاطي مع هذه الجرائم ووضع الحلول العاجلة لها في سياق التحقيق التالي فإلى تفاصيل الجزء الأول:

حكم الاغتصاب

بداية، يعرف الباحث الشرعي القاضي تركي الرشودي حكم الاغتصاب بأنه الاعتداء على الأعراض قهرا، مشيرا إلى أنه من أعظم الجرائم وأقبحها، وبين الحكم الشرعي فيها بأنه فعل محرم في كافة الشرائع ومجرم في سائر القوانين، وقد اتفقت الفطر السليمة والعقول الصحيحة على قبحه والنفور منه، موضحا أن المغتصب مجرم بأكثر من وجه فهو مجرم من جهة كونه مشتملا على فاحشة الزنا أو اللواط وهما من أكبر الكبائر، وقد أجمع أهل الملل على تحريمهما، فلم يحلا في ملة قط، ومجرم من جهة كون الزنا أو اللواط وقع على وجه القهر والغلبة والإكراه، مشددا على أن الإكراه بغير حق ليس محرما فحسب، بل هو إحدى الكبائر، لأنه من الظلم، لافتا إلى أن الشارع نهى عن جميع أنواع الإفساد، بما في ذلك الاغتصاب وانتهاك الأعراض.

ويتابع الرشودي حديثه، مبينا أن المغتصب مجرم أيضا من جهة الأذى النفسي والجسدي الذي يلحق المجني عليه، حيث إن الاغتصاب غالبا ما يدمر نفسية المجني عليه، ويؤثر على تصرفاته وسلوكه، مؤكدا على من أسوأ صور الاغتصاب الاستغلال الجنسي لمن لا خيار له ولا يمكن أن يعبر عن رضاه كالأطفال والمعتوهين.

العقوبة المناسبة

وحول عقوبة المغتصب، يوضح الرشودي أنه إذا وقع الاغتصاب على جهة المكابرة والمجاهرة فيجب على الفاعل حينئذ حد الحرابة، لكونه من المفسدين في الأرض فينطبق عليه الحد المذكور في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)، مشيرا إلى أن الحاكم يختار من هذه العقوبات الأربع الواردة في الآية الكريمة ما يراه مناسبا، ومحققا للمصلحة وهي شيوع الأمن، وردع المفسدين.

واستدل على ذلك بقرار هيئة كبار العلماء في المملكة رقم 85 في 1401/11/11هـ: (إن جرائم الخطف والسطو لانتهاك حرمات المسلمين على سبيل المكابرة والمجاهرة من ضروب المحاربة والسعي في الأرض فسادا المستحقة للعقاب الذي ذكره الله سبحانه في آية المائدة سواء وقع ذلك على النفس أو المال أو العرض)

وبين الرشودي أن حد الحرابة يطبق في حال ثبوت الجريمة بإقرار الجاني أو اكتمال البينة، واستدرك «لكن عند إنكار المتهم أو عند عدم اكتمال البينة أو عند عدم توفر شروط إقامة حد الحرابة، فإن حد الحرابة لا يطبق»، وعاد ليؤكد أنه متى ما لحظ الحاكم الشرعي وجود قرائن توجه الشبة ضد الجاني ولا تصل لحد الإثبات، فإنه يلجأ إلى التعزير فيعاقب الجاني بما يحقق المصلحة.

المرض والعقوبة

وحول أثر المرض النفسي أو العقلي في العقوبة قال الرشودي «الأصل أن الإنسان مسؤول ومؤاخذ بما يصدر منه من جرائم، وخلوه من الأمراض النفسية، مشيرا إلى أنه عند ادعاء الجاني أو وليه أنه مريض نفسيا أو عقليا فإنه لا يسلم له بذلك بمجرد دعواه، بل لابد من التحقق من كون الجاني مصاب فعلا بمرض نفسي»، مبينا أنه يمكن التحقق من ذلك بأكثر من طريق ومنها الاستعانة بالأطباء المختصين بالأمراض النفسية والعقلية، مستدركا «لكن إذا كان الجاني مريضا بأحد الأمراض النفسية أو مصابا بأحد الأمراض العقلية ينظر في تأثير هذا المرض على عقل المريض وإدراكه للأمور»، مشددا على أنه ليس كل مرض نفسي أو عقلي مانع للمسؤولية، مشيرا إلى أن الأمراض النفسية كثيرة ومتنوعة، ومتفاوتة في أثرها على الإرادة والإدراك.

ويوضح الرشودي، أن القضاء الشرعي كما هو الفقه الإسلامي لا يهتم كثيرا بأسماء الأمراض النفسية والعقلية وإنما ينصب اهتمامه على تأثير هذا المرض أو ذاك على عقل المريض وإدراكه للأمور، مؤكدا أنه ليس كل مرض نفسي يعفي من العقوبة، مفيدا أن القاعدة الشرعية «أنه متى ما كان الإنس ان مكلفا أي مدركا مختارا، فهو مسؤول عن جنايته، ومتى زال التكليف انعدمت المسؤولية»، ويوضح الرشودي أنه متى ماتبين أن الجاني غير مكلف شرعا وفي تركه طليقا ضرر على المجتمع فإنه عادة ما يأمر القضاء بإيداعه في مصحة لتتم ملاحظته ورعايته.

وينفي المستشار القانوني المحامي خالد نحاس الحاجة لوجود قوانين خاصة بالاغتصاب، مؤكدا على أنه لامجال للاجتهاد فيما شرعه الله سبحانه وتعالى، مشددا على أن جرائم الاغتصاب من الجرائم التي تنتهك حرمات المسلمين وهي من ضروب المحاربة والسعي في الأرض فسادا المستحقة للعقاب المذكور في القرآن.

أعراض نفسية

وهنا يبين رئيس الدراسات الأكاديمية في كلية الملك فهد الأمنية أستاذ علم النفس الجنائي الدكتور ناصر العريفي، أن المقدمين على الاغتصاب مرضى نفسيا لكن لا يعفيهم ذلك من المسؤولية وبالتالي تنفيذ الحكم الشرعي الرادع لهم، وأضاف «الجرائم المتعلقة بالاغتصاب تتعلق مباشرة بالدوافع والعوامل النفسية ذات التأثير العميق في شخصية المغتصب»، مبينا أنه يرتبط بكثير من الاضطرابات النفسية والسلوكية الأخرى، فهو يرتبط بنزعة السادية أي حب إلحاق الأذى والألم وإيقاع العدوان على الضحية أكثر من مجرد الإشباع الجنسي، معتبرا أن الاغتصاب جريمة عنف وعدوان على المجني عليه سواء طفل أو طفلة أو امرأة.

وبين العريفي، أن الجاني يميل إلى إشباع رغباته بطريقة حيوانية لا تمتثل لقانون شرعي ولا قانون وضعي، ولا لأي من الضوابط الاجتماعية والإنسانية، مضيفا «لهذا نجد أن شخصية المغتصب مرتبطة بانحراف السيكوباثية وهي شخصية متجردة من الضمير والأخلاق الفاضلة، حيث نجده يفقد الشعور بلوم الضمير، ولا يأبه بآلام الغير بل يتلذذ بمعاناتهم وآلامهم ويرتكب فعله ببرود دون وجود لصحوة الضمير وإحساس بالآخرين».

ولفت العريفي إلى انه قد يكون شخصا محروما أو مكبوتا من الناحية الجنسية، وقد يكون مندفعا عاجزا عن التحكم في دوافعه وسلوكه، وقد يكمن وراء الاغتصاب دافع السيطرة والرغبة في إظهار القوة للمرأة. ورأى العريفي أن الرضا والسكوت لا يعتبر حجة إذا قام على خداع المعتدى أو احتياله أو تخويفه للمعتدى عليها، مشيرا إلى أن الاغتصاب عبارة عن ممارسة الفسق بالإكراه، أي الزنا القسري، مؤكدا على أن معظم مرتكبي جرائم الاغتصاب لايدينون بالقيم الأخلاقية، ولا بحقوق الغير، ولا يهتمون باحترام العرف والعادات والتقاليد، ويخرقون الضوابط الاجتماعية، ولا يهتمون إلا بملذاتهم الشخصية.

شخصية المغتصبة

وحول الأثر النفسي على الضحية المغتصبة قال العريفي«إن الأثر الناجم عن جريمة الاغتصاب تمتد على الشخصية المغتصبة سواء كانت امرأة مكتملة أو طفلة بريئة إلى سنوات عدة ينتج عنها اختلال في شخصية الضحية واضطرابات نفسية حادة تؤدي إما إلى القلق المرضي أو إلى نوبات اكتئابية حادة أو إلى مخاوف مرضية تنتاب الضحية بين حين وحين كلما تعرضت لذكرى الحادثة الأليمة»، مبينا أنه يترتب على جرائم الاغتصاب إلحاق الأذى بأسرة الضحية لقلقهم على ابنتهم وقلقهم على النتائج المترتبة على ذلك سواء من الناحية الاجتماعية والتي تتعلق بزواج الضحية أو من الناحية الأخلاقية التي ترتبط بثقافة المجتمع المحافظ وسيطرة العقل الذكوري عليه.

ورفض العريفي الجزم بوجود مراكز خاصة تعتني بالحالات المغتصبة من الضحايا، واستدرك بقوله «إلا أنه ومن خلال علمنا توجد مراكز طبية أو مستشفيات عامة من خلالها يتم علاج الضحية»، لافتا إلى إنشاء هاتف للإبلاغ عن أي اعتداء عدواني أو جنسي على الطفل أو المرأة، لكن العريفي يجد أن هذه الخطوة قاصرة لوجود غموض عند الكثير بمعرفة بعض هذه الأرقام أو القدرة على الاتصال نتيجة الخوف من النتائج التي تلحق بهم جراء الإبلاغ، وأفاد العريفي بوجود مراكز تأهيلية داخل بعض المصحات تهيئ للضحية العلاج لمدة محدودة.

ويشير أستاذ علم النفس الجنائي إلى أن المتابعة الصحية المتعلقة بالحالة النفسية والاجتماعية ندارة بسبب القيود الاجتماعية والثقافية في مجتمعنا.

وخلص العريفي إلى ضرورة توجيه العلاج المكثف للمجرم، عن طريق العقوبة الرادعة لحماية المجتمع من تكرار ارتكاب هذه الجريمة الخطيرة، وكذلك العلاج النفسي والشرعي للمجرم بتكثيف التوعية الشرعية ونصحه وبيان صحة التعامل الجنسي السوي بالطرق المشروعة في الدين، مشددا على أهمية متابعة المجرمين أثناء تواجدهم في السجن وبعد خروجهم وذلك لتعديل اتجاهاتهم واعتقاداتهم المريضة أو الشاذة وأفكارهم السيئة تجاه المرأة والمجتمع.

الخطر الاجتماعي

ويكمل أستاذ علم الاجتماع والجريمة المساعد رئيس قسم العلوم الاجتماعية في كلية الملك فهد الأمنية الدكتور عبدالله الشعلان مابدأ به العريفي من الحديث عن الآثار النفسية ليوضح الآثار الاجتماعية لجرائم الاغتصاب في المجتمع بقوله «الاغتصاب من أخطر وأبشع جرائم العنف وهي توازي جرائم القتل من ناحية الخطورة وتتجاوزها من ناحية الآثار»، مبينا أن الاغتصاب هو قتل بطيء للضحية تستمر آثارها النفسية والصحية والاجتماعية لفترات طويلة وتمتد هذه الآثار لتشمل الأسرة والمجتمع.

وأفاد الشعلان أن وقوع جريمة اغتصاب واحدة تهز المجتمع بكامله، نظرا لأنها تمس النظام الأخلاقي للمجتمع وترفع من نسبة الخوف لدى الأفراد وتهدم أسر وتزيد من الأعباء الاجتماعية (اللقطاء، والإجهاض).

وعدد الشعلان الآثار النفسية على الضحية ومنها عصاب الصدمة، الاكتئاب والرغبة في الانتحار، فقدان الثقة بالنفس وبالرجال، الإحساس بالذنب وبالذل والمهانة، والنفور من الجنس لفترة طويلة. وقد يمتد ذلك ليؤثر على فرصة زواجها إن كانت عذراء وقد تتحمل أعباء أكبر إذا كان هناك حمل من ذلك الاغتصاب.

وأضاف «فيما يتعلق بالآثار على الأسرة فقد ينفر الزوج من زوجته (الضحية) وقد يؤدي ذلك إلى حدوث طلاق مما يفكك الأسرة ويتشتت الأطفال».

وفسر الشعلان جريمة الاغتصاب بثلاثة عناصر أولها فيما يتعلق بالمجرم هناك مجموعة عوامل قد تدفع بالمجرم لارتكاب جريمة الاغتصاب منها: الخصائص الديموغرافية للمجرم (العمر 20 – 30، مستوى التعليم منخفض والحالة الاجتماعية أعزب)، والتفكك الأسري ونقص في التنشئة الاجتماعية، ممارسة العنف ضده في الصغر، مشكلات نفسية يعاني منها المجرم، الضغوط الاجتماعية، البطالة، والإحباط لعدم قدرته لتحقيق الأهداف المجتمعية، وتعاطي المخدرات والمسكرات، وتأخر سن الزواج، مشاهدة الأفلام الإباحية.

الوسائل الوقائية

وأضاف أما العنصر الثاني فيما يتعلق بالضحية فقد تشترك الضحية في تحمل مسؤولية وقوع الجريمة ضدها، وذلك بتواجدها في أماكن نائية أو في أوقات متأخرة من الليل بعيدة عن أنظار الناس، مشيرا إلى أن هذه الظروف قد تفرضها

طبيعة حياة الضحية ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا قد تحتاج الضحية في تنقلاتها إلى وسيلة نقل خاصة غير نظامية.
وأوضح الشعلان أن العنصر الثالث هو عدم توفر الحماية والرقابة فقد لا توفر الأسرة وسائل حماية ورقابة لأفرادها عند خروجهم سواء باصطحابهم أو بتحصينهم وتوعيتهم بعدم تواجدهم بأماكن عامة بمفردهم مما يصبحون أهداف مناسبة وسهلة للمجرمين لخطفهم واغتصابهم.
مشيرا إلى أن جريمة الاغتصاب قائمة على اجتماع العناصر الثلاثة، فإن نقض عنصر ما فإن الجريمة لن تقع، مبينا أنه يمكن التقليل من فرصة ارتكاب جرائم الاغتصاب إذا قمنا بالوسائل الوقائية لذلك، ولذك بعدم ترك الأطفال مثلا يلعبون في الأسواق والحدائق دون رقابة.

محكمة الاستئناف تلزم مواطناً بعدم المساس براتب زوجته

المصدر: جريدة المدينة الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 17592
http://www.al-madina.com/node/311629

حامد الرفاعي - جدة
صادقت محكمة الاستئناف خلال الأسبوع الماضي على أحكام المحكمة الجزئية في جدة، والتي ألزمت من خلالها مواطنا بعدم المساس أو التصرف في راتب زوجته الموظفة إلا برضاها. وأكد قرار الحكم أن راتب الزوجة من حقها ولها حرية التصرف فيه ولا يحق لزوجها التصرف فيه إلا برضا زوجته. وتزامن مع الحكم أيضا إلزام الزوج بسداد قرض قيمته 120 ألف ريال مسجل على زوجته بعد أن اتضح أن القرض كان للزوج ولكن باسم زوجته بعد إجبارها على ذلك.
وكانت زوجة سعودية اتهمت زوجها بالاعتداء عليها وضربها بقطعة بلاستيكية وتهديد والدها وعائلتها حيث شاركت لجنة من إصلاح ذات البين في إعادة الوئام بين الزوجين وعرضت عددًا من شروط الصلح على الزوج تمهيدا لعودة زوجته لبيت الزوجية. وقد وافق ناظر القضية على شروط الصلح ودونها في صك الحكم حيث كانت أهم شروط الصلح هو تقوى الله ومعاشرة زوجته بالمعروف واحترام حرمة بيت الزوجية وحقوق زوجته من خلال عدم ضربها أو التنكيل بها وعدم قذفها أو عائلتها بألفاظ بذئية وإلزامه هو شخصيا بتحمل نفقة الزوجة.

الرفق بالقوارير مساحة لنشر حقوق المرأة

المصدر: جريدة اليوم الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16408.html

اتجهت إحدى السيدات وتدعى الجوهرة الشيخ إلى إنشاء صفحة عبر الفيس بوك تحت مسمى «مجموعة الرفق بالقوارير» خصصتها لكتابة العديد من المواضيع المتعلقة بالمرأة والتعريف بحقوقها ونبذ العنف والتسلط وتمتاز الصفحة بتناول العديد من المواضيع ذات العلاقة بمضمونها وتحظى بمشاركة وتفاعل أكثر من 1500 عضو وعضوة.

وتشهد الصفحة العديد من النقاشات من بينها نقاش طرحه عضو رمز إلى نفسه ب «إنتر محمود» والذي طالب بضرورة نشر ثقافة التعدد للزوجات في العالم العربي والإسلامي وقد حظي طرحه بالرد من قبل العديد من الأعضاء من بينهم الجوهرة الشيخ المشرفة على الصفحة والتي قالت في تعليقها «الزوجة الثانية ضرة تعتبرها الزوجة الأولى ضرة من الضرر الذي تلحقه بها لو نفسياً ولكن لو الرجل عدل من وجهة نظري ولم يميل مع إحدى الزوجات لما تضايقت المرأة من التعدد لأن التعدد حق شرعه الله للرجل وحذر الرجل أنه لن يستطيع العدل ولو حرص . من غير ما تنشر ثقافة التعدد هي منتشرة ولكن قل ننشر الوعي بين النساء ليتقبلن ذلك برحابة صدر مع إني أشك في ذلك» فيما قالت العضوة همسات خريفية « مع الكثير من العدل من الرجل والقليل من تفهم الزوجة من الممكن أن ينجح الأمر مع إنني أشك في الأمر من كلا الطرفين".

تنوع في الطرح

ومن النقاشات التي تشهدها الصفحة مقال رائع للعضوة أفنان الحلو قالت فيه «أتأمل حال إحداهن، وأفكر فيها طوال الوقت.. طحنتها ظروفها وبيئتها المتوسطة، بحيث أنتجت نفسية تؤمن بأن كل من حولها ذئاب إن لم تحمل معها سياط لسانها طوال الوقت فإنهم سينقضون عليها بأي لحظة.

فهي تقابل أي كلمة تصدر من زوجها أو إخوانها أو زوجاتهم بنوبة من الصراخ والشتائم تتلوها حالة ارتجاف هستيرية لأن السكري قد ارتفع بسبب انفعالها أو هكذا تشعر بأنه يجب عليه أن يرتفع.. وطبعا لم تكن إصابتها بالسكري وهي في مقتبل العمر بالأمر المستغرب، ولن أكون مبالغة لو أنني وصفت شيئا من الارتياح النفسي بعد معرفتها بالإصابة به، فشعورها المستمر بأنها ضحية يجعلها تتمنى أن يظهر ذلك جليا في أمراضها الجسدية، كي تذكر كل من حولها بذنوبهم في اضطهادها أحاول أن أقنعها بأن في الناس من لا يزال يمتلك قلبا طيبا طاهرا، وأن عليها أن تثق بالبعض بدلا من أن تعامل الجميع وكأنهم مجرمون حتى ولو ثبتت براءتهم، وبالذات أهل زوجها.. فتمصمص شفتيها في حسرة وتقول: أنت بلهاء مسكينة! تعيشين في عالم من الخيال!..

وتضيف» ثم يأتي دورها لكي تقنعني قائلة: صدقيني يا أختي إن سكت عن حق واحد من حقوقك التي يفرضها الشرع على زوجك فثقي بأنه قد ضاع إلى الأبد، لا تتصرفي بهذه الطيبة أيتها الساذجة.. غدا ستعضين أصابع الندم ولا تلوميني لأنني لم أنصحك.. يجب أن تحصلي على حقوقك منه بالمليم، وإلا نسيك ولم تعودي شيئا مهما بالنسبة إليه.. الأسبوع القادم فرح أختك.. إياك ثم إياك أن لا تطلبي منه فستانا جديدا ولو اضطر إلى الاستدانة من أجله، هذه مشكلته وليست مشكلتك.. يجب أن يعرف أنك أهم أولويات حياته»

جاكرتا توقف إرسال (الخادمات) إلى المملكة بدءاً من رمضان

العمالة الإندونيسية تذهب ضحية خادمة قاتلة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م - العدد 15705
http://www.alriyadh.com/2011/06/24/article644639.html

الرياض - أيمن الحماد

مازالت قضية العمالة الاندونيسية في المملكة في أوج تفاعلها لما لها من أهمية تتعدى الجانب السياسي الى الاجتماعي والاقتصادي ، فمع وجود حوالي مليون ومئتي ألف عامل اندونيسي في المملكة يقومون بتحويل 24 مليون دولار شهريا الى بلادهم ويعيشون في اجواء عمل مرضية وبالقرب من الحرمين الشريفين، وهو عامل مهم جدا بالنسبة الى قدومهم للعمل في المملكة ، يدل على ان المملكة تعد عامل جذب وظيفياً لهذه العمالة .

وتأكيداً على ذلك قال سفير خادم الحرمين لدى اندونيسيا عبدالرحمن خياط في تصريح ل» الرياض:» إن مساعي يومية تقوم بها المملكة لقاءات واتصالات في وزارة الخارجية والمسؤولين في اندونيسيا لإطلاعهم على خلفية ما تم في شأن العاملة المنزلية التي تم تطبيق حكم القصاص فيها وفق الشريعة الاسلامية .

السفير خياط ل«الرياض»: قرار المنع لايشمل العمال الذكور

وأشار السفير خياط إلى أن قرار الرئيس الاندونيسي سوسيلو يوديونو بإيقاف إرسال العمالة المنزلية إلى السعودية ابتداء من الأول من أغسطس الموافق للاول من رمضان لا يشمل العمالة الرجالية. لافتاً إلى أن سفارة المملكة في جاكرتا أنجزت حتى الآن حوالي 100 ألف تأشيرة لإندونيسيين يرغبون في العمل في المملكة. وكان الرئيس الاندونيسي سوسيلو يوديونو قد أعلن أمس في جاكرتا أن حكومة بلاده قد قررت فرض حظر على ارسال العمال الاندونيسيين الى السعودية على ان يسري هذا القرار من أول اغسطس . واضاف ان الحظر سيظل سارياً «إلى ان تتمكن اندونيسيا والمملكة من التوصل لاتفاق لاعطاء الحقوق الضرورية للعمال الاندونيسيين .«

لكنه أشار في الوقت نفسه إلى ان العلاقات الإندونيسية السعودية ما زالت جيدة بالرغم من القضايا المتعلقة بالعمال الإندونيسيين في المملكة .

ويأتي ذلك في وقت يبلغ حجم العمالة المنزلية الاندونيسية في المملكة حوالي مليون ومئتي ألف عامل ، وهي من اكبر الجاليات الموجودة خارج اندونيسيا وداخل المملكة .

وكانت وزارة الخارجية الاندونيسية قد أبدت استياءها من تنفيذ حكم القصاص في الخادمة رويانى بنتي ساتوبي دون أي تبليغ مسبق لها.

أصدر تقريراً يوضح عدد الحالات بالتفصيل

مركز الطب الشرعي في عسير.. ومازال العنف مستمراً

المصدر: جريدة الرياض الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م - العدد 15705
http://www.alriyadh.com/2011/06/24/article644644.html

أبها، تقرير - مريم الجابر

أوضح "د.عبدالعزيز آل حبشان" -المشرف على مركز الطب الشرعي وشئون الوفيات ورئيس فريق الحماية من العنف الأسرى بصحة عسير- أن العاملون بالمركز على قدر كبير من الاهتمام والحرص على الارتقاء بالخدمات المقدمة من منطلق الخدمة الإنسانية وتيسيراً على المراجعين، حيث يعمل الجميع بروح الفريق الواحد، وبكفاءة فنية على مدار (24) ساعة .

وأضاف أن المركز أصدر تقريره للربع الثاني من سنة 1432 ه، والذي بلغ عدد حالات العنف للمواطنين الذكور حالتي عنف مقابل (22) حالة عنف للنساء، ولم تسجل أي حالة عنف لذكور أجانب، بينما بلغ عدد حالات العنف المسجلة من الإناث غير المواطنات (3 (حالات عنف، مبيناً أن أكثر الفئات العمرية التي تعرضت للعنف هم الفئة من(18-30 (عاماً، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة (12) حالات عنف، مشيراً إلى أن الفئة العمرية التي أقل من (18) عاماً، فقد سجلت عدد (5) حالات، أما الفئة العمرية التي تقع بين (30-60) عاماً، فقد سجلت عدد (10) حالات، ولم يسجل أي حالة عنف ضد من هم أكثر من (60) عاماً .

وذكر أن أكثر الحالات الاجتماعية تعرضاً للعنف الأسري، هم المتزوجين، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة (16) حالة، يأتي بعد ذلك الأطفال، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة (5) حالات، ثم في المرتبة الثالثة العزاب، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة (4) حالات، ثم المطلقين بحالة عنف واحدة، مبيناً أن العنف ضد الأرامل سجل حالة واحدة فقط .

وأكد على أن أكثر الحالات تعرضاً للعنف الأسري على المستوى التعليمي هم في المرحلة الثانوية، حيث بلغ عدد الحالات (10)، ثم يأتي المرحلة المتوسطة، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة (6) حالات، وكذلك المرحلة الابتدائية (6) حالات، مشيراً إلى أنه بلغ عدد الحالات المسجلة ضد الجامعي (3)، وضد الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب (2 (حالة، بينما لم تسجل أي حالة عنف أسري ضد فوق الجامعي .

وأوضح أنه لوحظ أن احتمال تكرار حالة العنف الأسري من حيث الاعتداء العالي جداً بلغ عدد (10) حالات، بينما احتمال تكرار حالة العنف الأسري من حيث الاعتداء المحتمل (11) حالة، مضيفاً أنه بلغ عدد احتمال تكرار الاعتداء العالي (5) حالات، بينما بلغ عدد احتمال تكرار الاعتداء الضعيف حالة واحدة، مشيراً إلى أن أكثر حالات التحسن في النتيجة النهائية كانت في التحسن الجزئي، حيث بلغ عدد الحالات (20) حالة، وبلغ عدد حالات التحسن الكامل (6) حالات، والتي لم تتحسن حالة واحدة.

معلمون سعوديون يتهمون مدارس أهلية برفض زيادة رواتبهم... وتهديدهم بـ الفصل

المصدر: جريدة الحياة الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281335

حائل - محمد الخمعلي

اتهم معلمون مدارس أهلية في مدينة حائل بتهديدهم بإنهاء عقودهم مع نهاية اختبارات الفصل الدراسي الثاني في حال رفضوا تجديدها برواتبهم السابقة، خصوصاً أنه صدر أمر ملكي بتحديد رواتب معلمي المدارس الخاصة بخمسة آلاف ريال كراتب أساسي، إضافة إلى 600 ريال كبدل نقل.

وأرجع عدد من المعلمين والمعلمات المتضررين قرارات التهديد بالفصل إلى أن ملاك تلك المدارس لا يرغبون في الوقت الحالي في تطبيق الأمر الملكي الذي حدد 5600 ريال حداً أدنى لرواتب المعلمين والمعلمات السعوديين، ما يعني أنهم سيلجأون لاستقدام معلمين من خارج المملكة لشغل وظائفهم، منتقدين صمت إدارة التعليم الأهلي التابعة للإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة حائل تجاه هذه القرارات، وعدم مبادرتها إلى وضع حد لهذا التجاوز الخطير بحسب قولهم.

وذكروا أنهم الآن بين خيارين إما التجديد برواتب العقود القديمة البالغة 2800 ريال فقط، التي لا تفي بالتزاماتهم المادية، أو العودة مجدداً إلى دائرة البطالة التي ستخلف عليهم آثاراً نفسية واجتماعية سيئة، خصوصاً أن معظمهم متزوجون ويعولون أسرهم، مطالبين إدارة التربية والتعليم بإيقاف هذه القرارات، خصوصاً أن تلك المدارس تتحصل على إعانات من الوزارة، إضافة إلى أن صندوق الموارد البشرية يساهم في دفع نصف راتب المعلم السعودي.

وأكد معلم اجتماعيات في مدرسة خاصة (تحتفظ «الحياة» باسمها) أنه أصيب بـ «صدمة «وحزن شديد بعد تلقيه الخبر من إدارة المدرسة حول ضرورة الاختيار بين أمرين إما التجديد بالعقد القديم مع التوقيع على تعهد بعدم المطالبة برفع الراتب أو إنهاء العقد.

وأضاف: «بعد صدور القرار الملكي الأخير بزيادة الراتب من 2800 ريال إلى 5600 ريال شعرت بنوع من الأمان الوظيفي والاستقرار وسارعت باتخاذ قرار الزواج، لكنني الآن في مأزق كبير، وبدأت أشعر بالخوف والقلق من المستقبل المجهول»، مستغرباً التهديد بإنهاء عقود عشرات المعلمين السعوديين على رغم أن القرار الملكي سيعود على المدارس وملاكها بالفائدة من خلال ضمان استقرار المعلم في المدرسة. وتساءلت معلمة تربية إسلامية في مدرسة أهلية للبنات عن أسباب اتباع بعض ملاك المدارس وإدارتها أسلوب وسياسة التهديد مع المعلمات السعوديات على وجه التحديد، في الوقت الذي تعامل فيه المعلمات المقيمات بأسلوب راقٍ ومعاملة خاصة جداً، مشيرةً إلى أنها كانت تعمل بكل جد وإخلاص منذ ثلاثة أعوام في المدرسة الأهلية.

ولفتت إلى أن مديرة المدرسة منحتها قبل ثلاثة أسابيع شهادة شكر وتقدير على جهودها، لكنها فوجئت بعد ذلك بوضعها أمام خيارين إما التجديد بالعقد القديم مع أخذ تعهد عليها بعدم المطالبة برفع الراتب القديم أو الفصل، مؤكدةً أنها تستعد لرفع تظلم للوزارة وتقديم شكوى لمكتب العمل في حائل ضد إدارة مدرستها.

من جانبه، أوضح مدير إدارة الإعلام التربوي في إدارة التربية والتعليم في منطقة حائل أحمد القطب أن النظام ينص على أن يكون عقد المعلم السعودي لمدة عام دراسي واحد فقط، وينتهي بنهاية العام الدراسي، وبعد نهاية العقد يتم التفاوض بين الطرفين حول التجديد أو إنهاء العقد، مشيراً إلى أن إدارة التعليم الأهلي في «تعليم حائل» لم تتلقَّ أي شكوى بهذا الخصوص. وأضاف أنه يحق لأي طرف متضرر سواء أكان معلماً أم معلمة اللجوء إلى إدارة التربية التعليم، التي لن تتردد في إعادة الحق إلى أصحابه في حال وقع ذلك الأمر ضمن صلاحياتها ومهماتها.

أسرة من 6 أفراد تفترش الحدائق وتلتحف السماء

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 3659
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110624/Con20110624428862.htm

«عكاظ» ـ جدة

تعيش حياتها منذ سنوات، متنقلة بين المراكز التجارية نهارا، وتلجأ إلى الحدائق العامة للخلود للنوم وقضاء ما تبقى من الليل هي وأبناؤها الأربعة وحفيدها، بعد خلعها لزوجها السجين .

مأساة امرأة وأم لأربعة أطفال وجدت نفسها في مأزق حقيقي، بعد زواج استمر لمدة 16 عاما، عندما تعرف زوجها على رفاق السوء فانجرف في تيار المخدرات، لتبدأ فصول معاناتها المتمثلة في تعرضها للضرب من زوجها المدمن، الذي لا يتوانى عن عرض ابنته ذات الأربعة أعوام على أصدقائه مقابل المال، ودخوله السجن في أكثر من قضية.

الوحل الذي وقع فيه الزوج، دفعها للجوء إلى المحكمة في المرة الأولى لطلب الطلاق، إلا أن اعتراف الزوج بسلب مجوهراتها وأموالها أنهى الخلاف وتوصل الطرفان لصلح وثق في صك شرعي، لكن هذا الصلح لم يصمد طويلا حتى عاد الزوج مرة أخرى إلى الادمان وأودع السجن، ما حدا بالزوجة إلى رفع قضية خلع، وأمام ناظر القضية وافق الزوج شريطة التنازل عن مالها ومجوهراتها.

عادت الزوجة المخلوعة لمنزل أهلها تحمل أطفالها، لكنهم رفضوا استقبالها، وطلبوا منها العودة إلى منزل أهل طليقها، فاختارت بدلا من ذلك العيش على حسنات الآخرين، ووجدت من يساعدها لتسكن في منزل متواضع، وذات يوم حضر الأب وطلب رؤية ابنته التي لم يتجاوز عمرها 17 عاما، لتفاجأ الأم بعد ساعات باتصال من ابنتها وإبلاغها أن والدها زوجها على صديقه مقابل سيارة وبعض المال.

في البداية، أجبر العريس زوجته على السكن مع أهله، وبعد فترة نشب خلاف استدعى خروجه للعيش في شقة مفروشة طيلة ثمانية أشهر، وبعد تراكم الديون عليه، أعادها لوالدتها، ولم يسأل عنها أو عن ابنه مدة عامين، ما دفع بالزوجة إلى طلب الطلاق وإلزامه بدفع النفقة، لكنه لم يلتزم بها كما في نص الحكم، فاحتضنت الأم أولادها الأربعة وحفيدها في منزلها الذي تدفع إيجاره من مخصص الضمان الذي لا يتجاوز 800 ريال، فواجهت صعوبات الحياة ومتطلباتها، وتراكمت عليها الديون، ومكثت أيام على ضوء الشموع بعد فصل التيار الكهربائي عنها، وهو الأمر الذي دفع المالك إلى طردها من الشقة، واختارت مجبرة حياة الهوان والتشرد.

لائحة الأحوال المدنية الجديدة تمنع إضافة الألقاب إلى الاسماء

المصدر: جريدة الحياة الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281347

الرياض - أبكر الشريف

شددت اللائحة التنفيذية الجديدة للأحوال المدنية، التي يبدأ تطبيقها في رمضان المقبل على عدم تسجيل الأسماء مضافاً إليها الألقاب كالشريف والسيد والحاج، باستثناء لقب (أمير) لمن كان والده من أفراد الأسرة المالكة، ولزوجات الأمراء.

وأوضحت اللائحة (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها) أن تسجيل الأسماء يكون مجرداً من التركيب (غير الإضافي) كـ«محمد صالح»، إلا من سجل اسمه مركباً في الوثائق الرسمية قبل عام 1393، مشيرةً إلى أن طلب حذف القبيلة يكون وفق ضوابط محددة، منها لا ملاحظات على صاحب الطلب، والتحقق من عدم وجود سابقة جنائية عليه، والتأكد من عدم وجود الاسم على قائمة الممنوعين من السفر، أما في حال طلب التعديل في اسم العائلة أو الفخذ أو القبيلة فإنه يجب أن يكون وفقاً للوثيقة السعودية المثبتة لهوية الأب أو الجد.

وأنشأت الوكالة بمقتضى هذا اللائحة سجلاً مدنياً مركزياً تضع فيه كل الحالة المدنية لأي مواطن سعودي سواء كان مقيماً داخل المملكة أم خارجها، ويتم تنظيم هذا السجل وتصنيفه والقيد فيه وفق تنظيم تعتمده وزارة الداخلية، وتسجل هذه الوقائع في مكاتب الأحوال في سجلات خاصة بالسعوديين، وأخرى مستقلة للمقيمين في صفحات مرقمة كسجلات واقعات مختومة بالختم الرسمي للمديرية، مع التقييد في أول صفحة وآخر صفحة من كل دفتر عدد الصفحات التي يتكون منها مختومة بالختم الرسمي أيضاً.

وأضافت اللائحة أن الاسم يسجل رباعياً مع دلالة الاسم الأخير، والاسم الأول على أن يكون مسجلاً في وثائق سابقة، مع التقيد بقواعد اللغة العربية في جميع الاستعمالات ومراعاة الدقة في التسجيل، لافتة إلى أن الصورة الشخصية التي يتطلبها الإجراء يجب أن تكون حديثة وملونة، ومن دون نظارات ومظهرة لجميع ملامح الوجه، وبالملابس المدنية للمملكة، ولا يجوز أن تكون بالملابس المهنية أو ملابس فئة معينة، والمرأة يجب أن تكون صورتها الشخصية خالية من أي زينة مع تغطية شعر الرأس والعنق.

وذكرت أن المادة الـ23 من اللائحة تجيز لكل شخص أن يستخرج صورة رسمية طبق الأصل من القيود المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بزوجه، ويجوز للسلطات المختصة – ولكل ذي مصلحة ثابتة - طلب صورة رسمية من أي قيد أو وثيقة، مشيرةً إلى أن اللائحة التنفيذية المقصود بالمصلحة الثابتة تحدد إجراءات طلب واستخراج الصور والرسوم المستحقة لذلك، وهي عشرون ريالاً عن كل طلب لصورة قيد أو وثيقة، ويكون التحصيل لكل الإجراءات الإلكترونية عن طريق نظام سداد، وعند اكتمال الربط الاليكتروني بين وزارة الداخلية ممثلة في الأحوال المدنية مع إحدى الجهات التي لها اختصاص بالإثبات أو الإشعار عن أي واقعة مدنية يقتضي النظام قيدها فيعتبر ذلك التسجيل بمثابة إشعار ويتم إدراج المعني بالواقعة على نظام المطلوبين (إشعار بالمراجعة)، وعند المراجعة يتم التسجيل في ضوء الضوابط الواردة بهذه اللائحة.

وحددت اللائحة في الفصل السادس محل قيد كل سعودي ومقيم داخل السعودية، وهو المكان الذي يقطنه على وجه الاعتياد، مع جواز إضافة محل ممارسة عمله بصفة مستمرة كمحل للإقامة، مع اعتبار مكان إقامة الزوج للمتزوجة في حالة العشرة المستمرة، مع إمكان أن يختار أي شخص محل إقامة خاص به يتلقى فيه الإخطارات والتبليغات التي توجه إليه بشأن موضوعات معينة، مع ضرورة الإبلاغ عن أي تغيير في حينه على مسؤوليته من صحة بياناته، وما يترتب عليه من آثار والتزامات.

المظالم : لا دعاوى تعويض أو إساءة استخدام سلطة ضد الهيئة

إحالة 60 قضية تحرش وابتزاز ومسكرات في جدة شهرياً إلى القضاء

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد 3660
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110625/Con20110625428957.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن عدد القضايا التي تحال من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى المحاكم الجزئية تقارب 20 في المائة من حجم القضايا التي يجري ضبطها، وتحتل المحكمة الجزئية في جدة المرتبة الأولى في عدد القضايا التي تردها من الهيئة، حيث تصل إلى 60 قضية شهريا، يتمثل أبرزها في دعاوى ابتزاز وتحرش ومعاكسة وخلوة غير شرعية واصطحاب وهروب فتيات وترويج وتصنيع مسكرات أو سحر وشعوذة، تشبه أحد الجنسين بالآخر، تعرض الرجال للنساء بالقول أو الفعل، فيما تكتفي الهيئة بأخذ التعهد على المحال التي لا تغلق وقت الصلاة وتحيل أصحابها إلى المحكمة في حال تكرار المخالفة، وتطالب الهيئة عادة بإثبات التهمة ومعاقبة المتهم وتعزيره على الوجه الشرعي.

بينت المصادر أن بعض القضاة يستدعون أعضاء في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمساءلتهم عما يرد في إجابات المتهمين وإنكارهم للتهمة أو إنكار ضبطهم بالمخالفة المنسوبة إليهم، ويمثل عادة أعضاء للإدلاء بشهادتهم في حين يتغيب في حالات محدودة بعض الأعضاء عن جلسات تطلب فيها المحكمة مثولهم للشهادة.

وفي شأن ذي صلة، أكدت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة في ديوان المظالم في منطقة مكة المكرمة أنه لا يوجد حاليا أية دعوى قضائية مقامة من أي مواطن ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جدة أو مكة أو الطائف أو المحافظات التابعة لها، يطالب بها بالتعويض أو بتهم سوء استخدام السلطة، لافتا إلى أن هناك قضية واحدة في جدة من أحد منسوبي الهيئة ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يطلب فيها استحقاقا وظيفيا يتمثل في مساواته بغيره وترقيته على مرتبة أعلى، وهي قضية لا زالت منظورة ويتوقع البت فيها في غضون شهرين.

ووفق اللائحة التنفيذية لنظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه يتوجب على أعضاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القيام بواجبات الهيئة حسبما حددتها المادة التاسعة من نظام الهيئة، والتي أهمها إرشاد الناس، ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة الإسلامية وحملهم على أدائها، وكذا النهي عن المنكر بما يحول دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعا، واتباع العادات والتقاليد السيئة أو البدع المنكرة، ويكون ذلك باتباع الآتي:

أولا : حث الناس على التمسك بأركان الدين الحنيف من صلاة، زكاة، صوم، حج، وعلى التحلي بآدابه الكريمة، ودعوتهم إلى فضائل الأعمال المقررة شرعا كالصدق والإخلاص، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانات، وبر الوالدين وصلة الأرحام ومراعاة حقوق الجار، والإحسان إلى الفقراء والمحتاجين ومساعدة العجزة والضعفاء وتذكير الناس بحساب اليوم الآخر، وأن من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها.

ثانيا : مراقبة إقامة الصلاة في أوقاتها المحددة شرعا في المساجد، وحث الناس على المسارعة إلى تلبية النداء إليها، والتأكد من إغلاق المتاجر، وعدم مزاولة أعمال البيع خلال أوقات إقامتها.

ثالثا : مراقبة الأسواق العامة، والطرقات والحدائق، وغير ذلك من الأماكن العامة والحيلولة دون وقوع المنكرات الشرعية مثل الاختلاط والتبرج المحرمين شرعا، تشبه أحد الجنسين بالآخر، تعرض الرجال للنساء بالقول أو الفعل، الجهر بالألفاظ المخلة بالحياء أو المنافية للآداب، تشغيل المذياع أو التليفزيون أو المسجلات وما ماثل ذلك بالقرب من المساجد أو على أي نحو يشوش على المصلين، إظهار غير المسلمين لمعتقداتهم، أو شعائر مللهم، أو إظهارها عدم الاحترام لشعائر الإسلام وأحكامه، عرض أو بيع الصور والكتب، أو التسجيلات المرئية، أو الصوتية المنافية للآداب

الشرعية، أو المخالفة للعقيدة الإسلامية اشتراكا مع الجهات المعنية، عرض الصور المجسمة أو الخليعة أو شعارات الملل غير الإسلامية كالصليب، أو نجمة داود، أو صور بوذا، أو ما ماثل ذلك، صنع المسكرات أو ترويجها أو تعاطيها اشتراكا مع الجهات المعنية، منع دواعي ارتكاب الفواحش مثل الزنا واللواط والقمار أو إدارة البيوت أو الأماكن لارتكاب المنكرات والفواحش، البدع الظاهرة كتعظيم بعض الأوقات، أو الأماكن غير المنصوص عليها شرعا، أو الاحتفال بالأعياد، أعمال السحر والشعوذة والدجل لأكل أموال الناس بالباطل، تطفيف الموازين والمكاييل، مراقبة المسالخ للتحقق من الصفة الشرعية للذبح، مراقبة المعارض ومحال حياكة ملابس النساء.

إلى ذلك، قال المحامي بدر بن فرحان الروقي المنسق وممثل المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي في المملكة، إن «لائحة الضبط والقبض والتفتيش والتحقيق المنظمة لأعمال الهيئة أوجبت على أعضائها ضبط كل ما يشاهدونه من المنكرات الشرعية المنصوص عليها، والقبض على مرتكبيها، وكذا ضبط كل معصية شرعية أخرى تشاهد في حالة تلبس بارتكابها بأن تكون قد شوهدت حال ارتكابها، أو حال صياح المجني عليه، أو عامة الناس، وتتبعهم للجاني إثر ارتكابها، أو إذا وجدت بحوزة الجاني أسلحة، أو أدوات من التي استعملت في ارتكاب الجريمة، أو أشياء تحصل عليها من ارتكابها، أو إذا وجدت آثار مادية على أنه مرتكبها، أو مساهم في ارتكابها».

وأضاف، «أما إذا كانت الجريمة أو المعصية التي شوهدت في حالة تلبس من غير المنكرات الشرعية المنصوص عليها في الباب الأول من هذه اللائحة، فيجب إخطار جهة الاختصاص بالتحقيق فيها، وتسليم المضبوطات والأشخاص المقبوض عليهم إليها بمقتضى محضر»، مشيرا إلى أن «الهيئة تختص بتلقي الإخباريات المتعلقة بالمنكرات الشرعية، وعليها أن تفحصها وتجمع المعلومات عنها، وإجراء التحريات بخصوصها كل ذلك بما لا يخالف الشرع أو الآداب العامة، وبما لا يكون فيه إضرار بحريات الأفراد وحقوقهم، ويجب إثبات جميع أوجه التحريات، وجمع المعلومات التي أجريت، وما نتج عنها في محضر رسمي».

وزاد «لقد أوجبت المادة الخامسة على أعضاء الهيئة أثناء قيامهم بالتحري وجمع المعلومات سماع أقوال مقدم الإخبارية، والشهود مع إثبات ذلك في محضر تحقيق رسمي، ولا يجوز لأعضاء الهيئة اتخاذ إجراء متعلق بالتحقيق فيها، كما لا يجوز القبض على المتهم ما لم تتوافر أدلة ترجح إدانته».

عضو شورى لـ الحياة: لا خطوط حمراء لدينا في مناقشة قيادة المرأة

المصدر: جريدة الحياة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281603

الرياض - رياض المسلم

أكد رئيس لجنة شؤون حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي لـ«الحياة» تلقي لجنته أكثر من 1000 عريضة تطلب عدم فتح المجال في المجلس لمناقشة موضوع قيادة المرأة السيارة وتحريمه مشيراً إلى أن تلك العرائض تمثل 1000 مطلب أو ألف دعوى بالعرف القانوني وتضم آراء فئات عدة في المجتمع.

وأضاف لـ«الحياة» أن لجنته لم تتلقَّ أي عريضة تطلب مناقشة قيادة المرأة السيارة. وتابع: «لا يوجد خطوط حمراء لدينا أو حرج من مناقشة الموضوع ولكن لم يصلنا أي عريضة تطلب مناقشة قيادة المرأة.«

ولفت إلى أن من تقدموا بالعرائض لم يؤيدوا قيادة المرأة السيارة مطلقاً، وهو أمر موجود في المجتمع السعودي، إذ إن هناك توجساً من قيادة المرأة، مشيراً إلى أن » المعارضين يرون أنه من الأمور الممنوعة والمحرمة، وبعض تلك العرائض وصلنا عن طريق رئيس المجلس، وطلب مناقشة قيادة المرأة السيارة لم يأتِ إلينا عن طريق رسمي، وإذا لم يكن الموضوع محالاً إلينا من رئيس المجلس، فإن العمل عليه تنقصه الأرضية التي ينطلق منها.«

وكان رئيس لجنة شؤون حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي قد تلقى انتقادات، خصوصاً من الزميلة بدرية البشر الكاتبة في صحيفة «الحياة»، التي اتهمته بأنه لا يريد الخوض في تفاصيل قيادة المرأة السيارة خشية أن يرتبط اسمه بهذا الموضوع. وقال العلي: «اتهامي بأنني رفضت تسلم عريضة قيادة المرأة السيارة بحجة عدم رغبتي في إقحام اسمي في هذا الملف بهتان عليّ»، متسائلاً: «هل الملف (قيادة المرأة (شائن إلى هذه الدرجة.«!

واستطرد: «الكاتبة كونها تطلب حقاً أو تدفع ظلماً، فهذه دعوى والبرهان يؤيدها أو يسقطها»، موضحاً أن من طلب قيادة المرأة لم يأتِ إلينا من الطريق الصحيح والمعهود الذي نعمل عليه ولعل ما صرح به رئيس المجلس في هذا الشأن كافٍ.

سعوديون هدف مباح لـ الشبّيحة في سورية!

المصدر: جريدة الحياة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281598

الجوف – عبدالعزيز النبط

أتاحت الأشهر الثلاثة الماضية، التي تشهد فيها سورية أوضاعاً أمنية غير مستقرة، الفرصة لمجموعات مسلحة تابعة للنظام يعرفون بـ «الشبّيحة» لترويع السوريين المتظاهرين ضد النظام السوري.

وروى المواطن فايز الرويلي الذي اعتقل في سورية قبل نحو شهر ونصف الشهر تفاصيل أكثر عن «الشبّيحة» الذين يعتبرون السعوديين هدفاً مباحاً للقتل.

وقال لـ «الحياة» بعد اعتقاله في حمص إنه غامر للذهاب إلى سورية من أجل إرجاع زوجته السورية وابنتيه، وأضاف: «حين شهدت الأحداث في سورية تطورات متسارعة قررت الذهاب إلى سورية عن طريق حافلة أجرة من منفذ الحديثة السعودي.«

وأوضح أنه كان السعودي الوحيد في الحافلة، لذا «تعمدت عدم لبس الزي السعودي والتكلم بلهجة سورية، لأن السعوديين الذين صادفتهم في المنفذ نصحوني بعدم الذهاب إلى هناك بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة، وبسبب الاعتداءات والاعتقالات التي تعرضوا لها.«

ويكمل الرويلي أنه حين وصلت الحافلة إلى حمص بعد غياب الشمس استقل سيارة أجرة للذهاب إلى قرية قريبة من حمص تقيم فيها زوجته السورية، «وبعد خروجنا من حمص قطع طريقنا مجموعة من (اللجان الشعبية) وهي لجان يكونها الأهالي حماية لأنفسهم بعد انفلات الأمن في سورية». وأشار إلى أنه بعد أن أوقفوا السيارة تجمع حولها نحو 30 شخصاً وفي هذه الأثناء تعرضوا لإطلاق نار من دوريات أمنية وفروا هاربين، وبعد حضور الدورية الأمنية تعرض الرويلي للضرب من أفراد الأمن حين علموا أنه سعودي، وتم اقتياده إلى مركز أمني، اذ وجهت إليه تهمة التخريب في سورية، وقالوا له إن شخصيات خليجية قدمت أربعة بلايين دولار للعشائر في سورية من أجل قلب النظام في سورية.

وقال: «بعد استجواب لمدة ست ساعات تعرض المركز لقصف من أهالي غاضبين على قتل أبنائهم من الأمن والجيش السوري، وأسفر الهجوم عن مقتل أحد أفراد الأمن، ما دفع رئيس الفرع لإطلاق سراحي»، مضيفاً انه توجه بعد ذلك إلى قرية زوجته وبقي هناك لمدة أربعة أيام يتدارس فيها خيارات خروجه من سورية، اذ أقفلت الحدود مع الأردن، ولم يكن له خيار سوى الذهاب عن طريق بيروت أو تركيا أو ركوب طيارة من دمشق.

ولفت إلى انه كان يتوقع موته في تلك الأيام الأربعة في كل لحظة على أيدي» الشبّيحة»، مشيراً إلى أن قوات من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني كانت تشارك في قتل المواطنين، وقال إن أفراد تلك القوات كانوا يتمركزون كقناصة فوق المباني لقتل المتظاهرين حتى وإن كانت المتظاهرات سلمية.

وأبدى الرويلي امتعاضه من تعامل السفارة السعودية في دمشق مع حاله وقال: «طلبت من السفارة تأمين سفري وأفراد أسرتي بواسطة الطيران إلى السعودية عن طريق دمشق، لكن السفارة طلبت مني الاتصال بمكتب للخطوط السعودية في دمشق.«!

وأضاف ان ما كان يزيد من حاله سوءاً هو انتشار الروايات عن مقتل عدد من السعوديين في أرجاء سورية، من بينها أنباء عن مقتل ثلاثة سعوديين في الغوطة القريبة من دمشق.

وذكر أنه في الأخير قرر الرجوع إلى السعودية عبر الأردن في حافلة تحمل لوحات سعودية، مشيراً إلى أنه حين وصلت الحافلة إلى درعا منعت قوات الجيش تقدمه تجاه الحدود وطلبوا الرجوع أو الدخول إلى مدينة درعا. وتابع: «الجيش أراد أن ندخل إلى المدينة لنتعرض إلى كمين، وهذا ما حدث فعلاً! اذ تحولت مدينة درعا إلى مدينة أشباح تنتشر فيها الجثث والدمار»، وقال إن ما أنقذهم في تلك اللحظة هو انشقاق الفرقة الخامسة من الجيش، اذ ضربت الفرقة الرابعة دفاعاً عن المواطنين في درعا والذين كانوا يتعرضون لقصف عنيف بكل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة.«

وأضاف انه حين اضطربت الأوضاع بسبب ذلك الانشقاق نزلوا من الحافة وتوجهوا سيراً على الأقدام تجاه الحدود الأردنية ومنها عبروا إلى السعودية.

استغرب تضخيم الخلاف .. مجلس جمعية ثقيف:

التصرفات التعسفية لمديرة الجمعية قادتنا للمحاكم

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد 3660
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110625/Con20110625429107.htm

«عكاظ» ـ الطائف

استغرب مجلس إدارة جمعية فتاة ثقيف الخيرية النسائية في الطائف تضخيم بعض وسائل الإعلام الخلاف داخل الجمعية والذي أفضى إلى فصل مديرة الجمعية بخطوات وإجراءات نظامية نتيجة تصرفات تعسفية من قبل مديرة الجمعية أفضت إلى فصل موظفات دون وجه حق، الأمر الذي أدى إلى رفع قضايا مازالت منظورة في المحكمة ضد مديرة الجمعية.

وأوضح مجلس إدارة الجمعية في بيان (حصلت «عكاظ»على نسخه منه) أنه ما كان يجب استثمارها ذلك الخلاف للنيل من نجاحات الجمعية وجهود عضواتها في العمل الخيري وهي التي أثارت بعد فصلها اتهامات ملفقة ــ على حد قول البيان ــ ضد مجلس إدارة الجمعية.

وانتقد البيان مكافأة البعض للمجلس بصورة فيها تشويه للحقائق ورسم سيناريوهات يراد بها تحقيق أغراض شخصية لخلق عقبات مستقبلية أمام العمل الاجتماعي في محافظة الطائف، واعتبر ذلك جحودا ونكران لجهود بنات الطائف، لافتين إلى أن ذلك أسلوب دأب قلة على سلوكه لأنه من وجهة نظرهم يقتل الطموح والإبداع وهم بذلك واهمون.

وتعهد مجلس إدارة الجمعية بمواصلة العمل الخيري متجاوزا كل العقبات والأقاويل، وقال إنه سيتفرغ لتنفيذ سياسة القيادة الرشيدة التي تحث على خدمة فئات من المجتمع دون الالتفات إلى ما يثيره البعض من أقاويل لا تستند على حقائق.

وأكد المجلس وقوفه إلى جانب عضوته منى المالكي التي حاول البعض إقحامها في قضية مفتعلة، وقال: «منى المالكي لبت نداء الواجب الوطني وهي متخمة بالمهام العملية والمسؤوليات الأسرية وتحضير رسالة الماجستير التي نالتها مؤخرا، ونذرت نفسها لخدمة اليتيمات والعمل الاجتماعي». وتساءل المجلس في ختام بيانه: «لمصلحة من يشن البعض هجوما ضد مجلس الإدارة».

وأكد البيان أن رئيسة المجلس وعضواته جئن تلبية لنداء الواجب الوطني قبل عشرة شهور لإنقاذ الجمعية من مشاكل كادت تعصف بها وتفرق شتات يتيماتها، وأنهن ضحين بواجباتهن الأسرية والعملية لكي لا تقفل الجمعية وتتوقف خدماتها لليتيمات.

وأشار المجلس إلى أنه وخلال فترة وجيزة استطاع وبدعم من الخيرين في المملكة شراء قصر كبير تحت اسم (دار سلطان) خصص للأيتام الذكور فوق عشر سنوات لتحقيق الأمن الأسري لديهم، علما أن إدارة الجمعية تعمل حاليا على إنشاء وحدات سكنية مستقلة لكل شاب يتيم وصل إلى سن الزواج مساعدة له في حياته الأسرية والمستقبلية، كذلك تم إنشاء دار (ماما لولوة بنت عبدالعزيز) الذي تبرعت بتكاليفهما الأميرة الجوهرة بنت فيصل بن تركي، وتم نقل اليتيمات فوق عشر سنوات.

وأكد المجلس على استمراره في أداء واجباته الوطنية تجاه فئات من المجتمع.

تايلند:اتهام 5 ضباط شرطة بقتل سعودي وحرق جثته

المصدر: جريدة الحياة السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281689

بانكوك – «الحياة»
قال مفوض سابق للشرطة التايلندية للمحكمة الجنائية في العاصمة (بانكوك) أول من أمس (الخميس)، إنه حضر اجتماعاً ضمن كبار قادة الشرطة ترأسه القائد العام للشرطة الوطنية الجنرال ساواينغ ثيراساوات، في أعقاب ذيوع نبأ اختفاء رجل الأعمال السعودي محمد الرويلي في عام 1990، وذكر أن قائد الشرطة أبلغ جنرالاته بأن الرويلي اختطف للتحقيق معه وليس لتصفيته جسدياً.
ويأتي مثول المفوض السابق تشالور كيروثيس للشهادة في قضية اتهام زميله الجنرال سموكيد بوناثانوم وأربعة ضباط شرطة آخرين باختطاف وقتل الرويلي الذي اختفى في 12 شباط (فبراير) 1990. وكانت المحكمة العليا التايلندية أصدرت حكماً بإعدام تشالور بعدما دانته بقتل زوجة وابن تاجر مجوهرات في بانكوك يعتقد أن له صلة بتسلم مجوهرات بينها ماسة زرقاء سرقها عامل تايلندي من منزل في الرياض عام 1989.
وأبلغ تشالور المحكمة الجنائية في بانكوك أول من أمس بأن السلطات السعودية أوفدت ضابط شرطة إلى بانكوك للتنسيق مع التايلنديين، بهدف العثور على المجوهرات المسروقة .وقال إن الضابط السعودي اتصل به هاتفياً في أول فبراير 1990 طالباً حماية الشرطة بعد نجاته من حادثة اغتيال ثلاثة ديبلوماسيين سعوديين في بانكوك. وأضاف أنه ذهب لمقابلة الضابط السعودي في اليوم التالي في شقة خاصة. وذكر تشالور للمحكمة أن الضابط السعودي قدمه إلى الرويلي وتناول معه وجبة. وأضاف أن تحقيقات الشرطة انصرفت إلى الاشتباه بأن للرويلي دوراً في مقتل الديبلوماسيين السعوديين .
وأضاف أنه بعد الاجتماع المشار إليه مع القائد العام للشرطة الوطنية تلقى أمراً بالتوقف عن التحقيق في القضية، لكنه واصل غير عابئ بالأمر، إذ قادته تحقيقاته إلى مصدر أكد له أن الرويلي قتل، وأن المتهمين الخمسة من ضباط الشرطة أتوا بجثته إلى مقبرة تشون بوري لحرقها. وقال تشالور للقاضي إن الكابتن سورادیش أودمواي – أحد المتهمين في هذه القضية – هو الشخص الذي أشرف على نقل جثة الرويلي.
وأوضح تشالور أن الاتهامات بحق الجنرال سموكيد والضباط الأربعة المتهمين معه حالياً كانت كافية في عام 1993 لمحاكمتهم، بيد أن ممثل النيابة رفض توجيه اتهامات إليهم. وأكد أنه ليست له معرفة شخصية بزملائه المتهمين، وليست لديه نزاعات أو أحقاد مع أي منهم. وبدأت المحكمة الجنائية في بانكوك أمس (الجمعة) استجواب الشهود في قضية اختفاء الرويلي.

العقاري استقبل 900 ألف طلب في سبع ساعات

الزغيبي: الصندوق تمكن من استقبال الطلبات دون عوائق فنية أو تقنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645189.html

الرياض- فهد الدوس

حققت خدمة (ميسّر) للتقديم الالكتروني على طلب القرض من صندوق التنمية العقارية نجاحاً كبيراً من خلال استقبال الإعداد الكبيرة للطلبات المقدمة بكل يسر وسهولة ذكر ذلك المهندس يوسف بن عبدالله الزغيبي مدير عام القروض بالصندوق وأشاد في تصريح له بالجهود الكبيرة والدعم اللامحدود لرئيس مجلس إدارة الصندوق وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي والذي أثمر عن تجهيز البوابة الالكترونية التي بدأت في استقبال الطلبات بدون شرط تملك الأرض منذ صباح امس السبت 23 رجب 1432ه بسعة كبيرة .

وقال ان هذه الجهود أثمرت عن تمكين المواطنين من تقديم طلباتهم بسهولة تامة حيث تمكن الصندوق من استقبال جميع الطلبات دون أي عوائق فنية أو تقنية .

وأشاد الزغيبي بوعي المواطنين وتفاعلهم مع الحملة الإعلانية التي قام بها الصندوق قبل انطلاق الخدمة والتي مكنت المواطنين من التقديم عبر الوسائل الثلاث) البوابة الالكترونية الهواتف الذكية الرسائل النصية .(

مثمناً لمعالي الوزير متابعته اليومية لبرنامج الخدمة ومشيداً بجهود جميع العاملين عليها من الصندوق والجهات المتعاونة معهم في هذا المشروع الذي يعتبر نموذجاً رائعاً للمشاريع الحكومية الالكترونية .

وكان صندوق التنمية العقارية بدأ منذ السابعة والنصف من صباح أمس - السبت – في استقبال طلبات القروض الجديدة بدون شرط تملك الأرض تنفيذا للتوجيهات السامية الكريمة من خلال حملة (ميسر) وعلى مدار 24 ساعه عبر البوابة الإلكترونية للصندوق www.redf.gov.saوالهواتف الذكية والرسائل النصية القصيرة . sms

اذ يقوم صاحب الطلب بإدخال رقم الهوية الوطنية وتاريخ الميلاد ورمز الحالة الاجتماعيه ورقم الفرع التابع لمقر اقامته وبعدها يشعر باستلام طلبه ريثما يتم تدقيق معلومات الطلب والتأكد من عمر المتقدم بالتنسيق مع الاحوال المدنية في غضون ساعات لا تتجاوز 72 ساعة ثم يتلقى فيما بعد رسالة تتضمن رقم الطلب الرسمي .

في حين ان الحالات النسائية تتطلب ارسال الاثباتات الاجتماعية المطلوبة للصندوق عن طريق البريد السعودي قبل الموافقه عليها ومنحها رقم الطلب

وتشير مصادر «الرياض» ان العدد الاجمالي للطلبات التي استقبلها الصندوق خلال ساعات الدوام السبع وصلت عند الساعه الثالثة من بعد ظهر أمس الى 900ألف طلب ويتوقع أن يرتفع العدد الى مليون في نهاية ال 24ساعه الأولى وأشادت تلك المصادر بموقع الصندوق الالكتروني وسرعته في استقبال تلك الاعداد الكبير] في غضون سبع ساعات وسير عملية استقبال الطلبات بيسر وسهولة.

ساهم بتحجيم فرص العمل للمواطنين ويعد استنزافاً لرؤوس الأموال الوطنية وتحويلها للخارج

ممارسات الاقتصاد الخفي في المملكة تجاوزت 300 مليار ريال.. و 332 ألف منشأة غير مشتركة بنظام التأمينات الاجتماعية كشفت عن المستور

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645007.html

الرياض- فهد الثنيان

كشفت تقديرات اقتصادية عن ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي بالمملكة إلى 326 مليار ريال وتناميه خلال السنوات الأخيرة، والذي يعد من ضمن موارده التهرب الضريبي) الزكاة)، بالإضافة إلى الأنشطة المخالفة للقوانين مثل عمليات الرشوة، العمولات، بيع السلع المسروقة، تجارة المخدرات، تهريب السلع والأموال، ويتضمن الاقتصاد الخفي الأرقام غير المحسوبة في إجمالي الناتج المحلي لإخفائها باستعمال الأموال النقدية بدلا من الحسابات الجارية .

يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه مختصون اقتصاديون في حديثهم ل"الرياض" على أهمية إنشاء أجهزة رقابية لتقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي للحصول على التقدير الإجمالي لتلك المعاملات في الاقتصاد السعودي وكذلك الأساليب غير المباشرة لمعرفة الآثار المترتبة جراء هذه الأنشطة والممارسات على الاقتصاد المحلي .

وأبدى المختصون مخاوفهم من أن يتسبب الاقتصاد الخفي في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسيات الاقتصادية المختلفة والتي من أهمها مؤشر الأسعار، ومعدلات البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، وازدياد المنافسة غير المشروعة بين المواطن والوافد، واستفحال ظاهرة الغش التجاري، ونمو البطالة بسبب احتكار الوافدين لبعض الأنشطة التجارية .

وقال الأكاديمي الاقتصادي المتخصص بقطاع التسويق الدكتورعبدالرحمن الصنيع إن قيام العمالة الوافدة بممارسة بعض الظواهر التجارية غير المشروعة يترتب عليها سلبيات كبيرة تضر بالاقتصاد السعودي في حالة استمرارها، ومنها أسواق الظل ببيع السلع المقلدة التي تدر عليهم ملايين الريالات بشكل غير نظامي .

وأشار إلى أن كثيرا من العمالة الوافدة تمارس ما يعرف تجاره الشنطة (الأسواق المتحركة)، وأن هؤلاء الوافدين نظراً لأنهم لا يدفعون رسوماً جمركية ولا إيجارات معارض فإنهم يبيعون السلع بأسعار مخفضة جداً وذلك إما بالفرش على جوانب الشوارع أو بعرضها على مندوبي المبيعات في كبرى المعارض التي تبيع نفس السلع مما يحقق لهم أرباحا غير نظامية .

واعتبر الصنيع التستر التجاري أحد أهم الظواهر التجارية غير المشروعة بالسوق المحلي بسيطرة البائعين غير السعوديين على نسبة كبيرة من السوق، حيث يقوم البائعون بدفع إيجار الدكاكين والتي عادة تتواجد في الأسواق الشعبية وتكون إيجاراتها منخفضة ومن ثم ترويج سلع رديئة مع ممارسات غير مشروعة، مؤكدا أن آثار التستر التجاري على

المملكة اقتصادياً واجتماعياً تكمن في تحجيم فرص العمل للمواطنين واستنزاف رؤوس الأموال الوطنية، وتحويلها للخارج .
من جهته قال الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة إن الشواهد الحالية تدعم تقديرات البنك الدولي بارتفاع حجم الاقتصاد الخفي بالمملكة خلال السنوات الأخيرة، حيث إن 332 ألف منشأة من إجمالي المنشآت الفردية السعودية البالغ عددها 550 ألف منشأة غير مشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية، بينما المشترك في هذا النظام فقط 218.4 ألف منشأة في 1430ه، مما يعني تهرب تلك المنشآت من دفع رسوم اشتراك موظفيها في نظام التأمينات الاجتماعية ما يعتبر اقتصادا خفيا .
وأوضح أن تقديرات البنك الدولي لحجم الاقتصاد الخفي في السعودية بلغت نسبته 18.7% من إجمالي الناتج المحلي الجاري سنويا خلال الفترة ما بين 2002 و 2007، ولكن تلك النسبة تصاعدت من 17.5% في 2002 إلى 20% في 2007، ووصوله إلى 288.5 مليار ريال في 2007، ومع المعطيات التي يقيسها البنك الدولي فإن حجم هذا الاقتصاد ارتفع مؤخرا إلى 326 مليار ريال .
ولفت إلى أن الاقتصاد الخفي يشوه دقة الأرقام الاقتصادية، فبعدما كان معدل النمو الاقتصادي في 2010 نسبته 16.6% فإنه بعد إضافة قيمة الاقتصاد الخفي إليه أصبحت نسبته 40%، أي بفارق 23.4% مما يزيد المطالب بإيجاد أجهزة رقابية فاعلة لتحجيم الكثير من الممارسات السلبية بالسوق المحلي.

الشؤون الاجتماعية تعتزم إطلاق منشط اجتماعي لنزلاء دار الملاحظة.. في حائل

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645154.html

حائل - خالد العميم
تعتزم الشؤون الاجتماعية بحائل ممثلة في دار الملاحظة الاجتماعية اطلاق معسكر صيفي خلال الصيف بعنوان معسكر المحبة والاخاء برعاية اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم واسرهم بالمنطقة وباشراف من الشؤون الاجتماعية .
وقال سالم بن عبدالكريم السبهان مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة حائل بان ادارته رسمت خططا منهجية من قبل ادارة كل مركز اجتماعي بالمنطقة لوضع خطة المراكز والمعسكرات الترويحية الصيفية وقامت باعداده الادارة العامة للبرامج والانشطة في مكتب الشؤون بالمنطقة .
ولفت بان خطة المراكز والمعسكرات هذا العام اشتملت على معسكرات جماعية للمشمولين بالرعاية الاجتماعية وبذلت جهود جبارة على المراكز والمعسكرات الصيفية سعيا لتحقيق الاهداف المرسومة لتلك المراكز والمعسكرات الصيفية التي وضعت بما يتناسب واحتياجات المشمولين بالرعاية او المستفيدين من برامجها ويحقق ايصال الرسالة السامية المناطة بتلك الدور والمؤسسات .
في المقابل كشف مدير دارة الملاحظة الاجتماعية بحائل الاستاذ محمد راضي الدهام ان المهرجان الترويحي الذي يعتزم اطلاقه يستمر شهرا كاملا ويشمل كافة الانشطة والفعاليات الصيفية الهادفة والزيارات المتبادلة مع المراكز الصيفية التابعة للقطاعات الأخرى بهدف دمجهم مع اقرانهم من ابناء المجتمع واقامة الندوات والمحاضرات التوجيهية والعلمية واصدار المطبوعات الداخلية الخاصة بفعاليات المراكز، واستخدام اوعية المعلومات المختلفة سواء المرئية او المقروءة او المسموعة في مختلف البرامج علاوة على تكثيف الدورات التدريبية التي تهدف الى تلبية احتياجات المشمولين بالرعاية.

وزارة العمل: نطاقات ستكبل تجّارالتأشيرات وتحد من التجاوزات

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281975

جدة - سارة المطيري

أكد المتحدث الرسمي باسم مكتب العمل حطاب العنزي لـ«الحياة» أنه لم يعد في الإمكان التلاعب والإتجار بالتأشيرات بعد تطبيق برنامج نطاقات.

وقال: «إن من سيحصل على تأشيرات ستكون لعمل محدد، ولا يمكن التحايل على ذلك لأن مجرد وجود عمالة وافدة جديدة معنى ذلك أن التصنيف للمنشأة سيهبط، وبالتالي سيضطر لتوطين وظائف، أو أن تكون العمالة الوافدة لديه قد رحلت إلى منشآت في النطاقين الأخضر أو الممتاز، وقد يصل الأمر إلى إغلاق المنشأة، فلن تقدم لها خدمات من خلال موقع الوزارة أو مكاتب العمل، إلا في حال تصحيح الأوضاع من جديد، بما يضمن تحقيق الأرقام لنسب التوطين بحسب النشاط الخاص في المنشأة.»

من جانبه، أشار الاقتصادي خالد الحارثي إلى أن اللجوء إلى مثل هذا الأمر ناتج من الصعوبة التي وجدتها بعض الشركات في ارتفاع نسبة السعودة في ذلك الوقت ومع التوجه الجديد لوزارة العمل في مشروع «نطاقات» فإنه سيقل عدد المتاجرين بالتأشيرات، ويكون هناك التزام أكثر وفق برنامج آلي وتبقى المسؤولية على القائمين بالعمل في تطبيق هذه الأنظمة بشدة وحزم كي لا تتعرض لأزمة جديدة مثل المتاجرة بالتأشيرات، لافتاً إلى اعتبار هيئة مكافحة الفساد هذا الأمر نوعاً من الفساد، وبالتالي تكثيف دورها في الحد من الظاهرة التي تصاحبها آثار سالبة على الاقتصاد والأعمال، مستدركاً «لكن على رغم جهود الجهات التنظيمية في وزارة العمل في سعودة الشركات لم يكن هناك حل لدرء الإتجار بالتأشيرات سوى إشراك هيئة مكافحة الفساد.»

وأرجع الحارثي أحد أسباب الظاهرة إلى الوزارة نفسها، باعتمادها في عملية استخراج التأشيرات على أنظمة ومعايير تقدير الناتج الفعلي، ما زاد من فقدان الثقة بين صاحب العمل والوزارة وأصبح العمل مبالغاً في مطالب التأشيرات، وتابع: «يعتبر برنامج» نطاقات» نقلة نوعية في احتساب نسبة السعودة.»

ومن الناحية القانونية، أوضح المستشار القانوني خالد حلواني أن نظام وزارة الداخلية يمنع التلاعب والمتاجرة في التأشيرات بجميع أنواعها وأشكالها، مشيراً إلى أن العقوبات الرسمية المترتبة على الشخص الذي يعمل على بيع التأشيرة وهو ليس بحاجتها التحقيق معه في طريقة استخراجها وذلك بطلب جميع المستندات منه، وفي حال تم اكتشاف تزوير في وقتها تأخذ القضية منحى جنائياً حتى تصل إلى نهايتها القضائية وفرض غرامات مالية تصل في المرة الأولى إلى 10 آلاف ريال والسجن 3 أشهر أو بهما معاً، وتتضاعف هذه الغرامة في المرة الثانية.

وحول ما إذا كانت مضاعفة المخالفة ستمهد الطريق لتكرارها، أبان حلواني أن مضاعفتها تكون في حال مرة أو مرتين، بيد أنه عند تكرار العملية والعمل بها على نطاق عريض وواضح، فإنها تعد من باب الإجرام والاستغلال والإتجار وبالتالي يتم اتخاذ عقوبات أخرى وتفرض غرامات تصل إلى حد إلغاء جميع السجلات والتراخيص الخاصة بالمؤسسة أو الشركة ويتم منع صاحب المؤسسة أو الشركة من مزاولة أي نشاط للحصول على سجلات تجارية لمدة قد تصل إلى سنتين وقد يمنع لمدة أطول على حسب حجم ممارسته العمل الممنوع.

ومـن أنــواع المتــاجرة بالتأشيــرات، عــدّد حــلواني مجموعة، منها أن بعض الأشخاص يستخرجون تأشيرات لأغراض ليس للعمل، مثل تأشيرات لأقارب أو عمرة أو مرافق، أو أن تكون هناك فئة متفاوضة من الخارج ترسل شخصاً لفترة محدودة يتفاوض مع شركة داخل البلد لكنه يشتغل في أعمال غير المرسول إليها.

نظمته مؤسسة الأميرة العنود الخيرية

خبراء دوليون في مكافحة المخدرات يؤكدون على قدرة مركز ثادق في الوقاية والعلاج من الإدمان

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645190.html

الرياض - الرياض

انطلقت أمس حملة مجتمعية ضمن لقاء علمي رفيع المستوى ضم نخبة كبيرة من الخبراء الدوليين والمحليين أقامته «مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز الخيرية «في الرياض، بمشاركة نخبة من العلماء والخبراء في مجال العلاج والوقاية من الإدمان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية السعودية لمكافحة المخدرات بمقر المؤسسة بالرياض، تزامنا مع فعاليات اليوم الدولي لمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

وتهدف الحملة التي جاءت ضمن هذا اللقاء العلمي والذي يستمر لمدة ثلاثة أيام، إلى الوقاية من المخدرات وتدعو تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التطوعية ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي محليا ودوليا وذلك لتفعيل الدور المنوط بها في هذا المنحة ووضع الخطط والرؤى الاستراتيجية المطلوبة لمكافحة المخدرات على كافة الأصعدة .

من ناحيته، أكد الدكتور يوسف الحزيم، الأمين العام ل«مؤسسة الأميرة العنود الخيرية»، أن هذا اللقاء العلمي الوطني الدولي تنبع اهميته من كونه يحاول أن يرسم خريطة طريق لنشر التوعية بين المجتمع عن الخطر الذي تسببه آفة المخدرات من قتل للعقول البشرية وصحة الأبدان، باعتبارها سما قاتلا ينهك الشباب والمجتمع والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

واعتبر الخزيم تعاطي المخدرات وإدمانها مشكلة اجتماعية خطيرة باتت تهدد أمن المجتمعات وسلامتها، مبينا أن الملتقى سوف يتيح للممارسين والمختصين والمهتمين بهذا المجال التعرف على الطرق الجديدة والوسائل الحديثة في مجالات العلاج والتأهيل والوقاية من الإدمان، والتدريب، وأنه يزيد من فرص توعية المجتمع بأبعاد المشكلة وطرق التعامل السليم معها قبل وأثناء وبعد الوقوع في هذه الآفة .

وأضاف: «الإدمان أصبح مشكلة اقتصادية واجتماعية حقيقية» مبينا أن «مؤسسة الأميرة العنود الخيرية» هي المؤسسة الخيرية الوحيدة في السعودية التي تبنت ملف مكافحة المخدرات والوقاية من الإدمان، فـ«تنفيذ الرؤى والخطط تم بإطلاق برنامج دعم المتعافين العام الماضي، وكذلك رصد ميزانية تنفيذ برامج تدريبية تصل إلى 1.5 مليون ريال سعودي بالإضافة إلى تبنيها إطلاق مركز تدريب متخصص في هذا المجال .«

وأشار الخزيم إلى الدور الكبير الذي يقوم عليه مشروع «ثادق» الذي يعد ثمرة تعاون بين «مؤسسة الأميرة العنود الخيرية» وبين مع شركاء محليين، ويأتي في مقدمتهم وزارة الصحة واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالسعودية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وذلك بهدف المساهمة في الحد من أضرار المخدرات بالمجتمع وإعادة دمج المتعافين بالمجتمع وتأهيل المتعافين مهنيا ونفسيا وصحيا، بالإضافة إلى المتعافين من الإدمان والمحولين من جميع مستشفيات «الأمل» بالبلاد، واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات

عدم تدريب المعلمين يهدد نظام المقررات المطورة بالفشل

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281969

جدة - بدر محفوظ
شددت ورشة تربوية على أهمية عقد دورات مكثفة للمعلمين قبل الشروع في تطبيق نظام المقررات الجديد (المطبق على المرحلة الثانوية)، مؤكدة أن عدم منح المعلمين الدورات الكافية لفهم واستيعاب هذا النظام لن يمنحه النجاح الكامل حال تطبيقه.وأكد المدير العام للتربية والتعليم في محافظة جدة عبدالله الثقفي خلال افتتاحه ورشة عمل «تهيئة مدارس نظام المقررات الجديد» التي تعقد هذه الأيام في جدة استعداد إدارته الكبير للتوسع في تطبيق نظام مقررات الثانوية الجديد في مدارسها المختلفة ابتداءً من العام الدراسي المقبل، مشيراً إلى أن أكثر من 28 مدرسة حكومية وأهلية من مدارس المحافظة بدأت فعلياً في تطبيق هذا النظام....ولفت الثقفي إلى أن تعليم المحافظة ستعمل على التوسع الشامل في نظام المقررات الجديد وتطبيقه في مدارسها، موضحاً أن المدارس المستهدفة حالياً هي المدارس الجديدة، ويقصد بها المدارس الثانوية التي تطبق النظام المعتاد للانتقال بها إلى تطبيق البرنامج المطور....وأشار مدير تعليم جدة خلال الورشة إلى أن نظام المقررات الجديد أو ما يعرف بالمطور سيساعد مختلف الطلاب على معالجة القصور التعليمي، وتفادي التعثر الدراسي الذي يمر به بعض الطلاب خلال الدراسة، مؤكداً أن تعليم جدة على استعداد كامل للتوسع في تطبيق النظام على مدارسها الثانوية خلال المرحلة المقبلة. وعد الثقفي نظام المقررات أحد أهم الخطوات التي تعمل على تنفيذها وزارة التربية والتعليم السعودية وتطبيقها على مدارسها خلال الفترة المقبلة، لما لها من انعكاسات إيجابية على العملية التربوية والتعليمية في المدارس، فضلاً عن أنها تعكس الجهد الكبير الذي تبذله الوزارة للتوسع في تطبيق كل البرامج التي من شأنها تطوير العمل التربوي والبحث وراء إيجاد نقلة نوعية وكمية في المناهج التي تدرس وطرق التدريس أيضاً.
وأوضح أن حضور ومشاركة أكثر من 400 تربوي وتربوية من مختلف المدارس في السعودية في هذه الورشة، سيمنحها نتائج تربوية وتعليمية ذات قيمة أعلى، كما أنها ستعود بالنفع على تطوير المقررات والمناهج الدراسية في المراحل الدراسية، مشيراً إلى أن هذه الورشة ستدرس تطبيق نظام المقررات في المرحلة الثانوية ليشمل مجموعة جديدة من المدارس، بهدف التأكد من جاهزية العاملين في المدارس للتطبيق الصحيح لهذا النظام من بداية العام الدراسي المقبل .

معاكسون يعتدون على رجال الهيئة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 3661
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110626/Con20110626429326.htm

بندر الغضوري ـ حائل
تعرض عناصر من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حائل للضرب والرشق بالحجارة من مجموعة شبابية داخل أحد المنتزهات. وذكرت التقارير أن فريقا من الهيئة كان يمارس مهامه المعتادة في المنتزه المكتظ بالرواد وفوجئ الجميع بانقطاع التيار الكهربائي عن الموقع، فسارع رجال الهيئة إلى حفظ الأمن لضمان سلامة العائلات لكنهم لاحظوا مجموعة شبابية تحاول معاكسة الفتيات والنساء فتم ضبطهم في الحال، لكن شبانا آخرين تدخلوا بغرض الإفراج عن

رفاقهم ورشقوا رجال الهيئة. وأبلغ المتحدث الإعلامي في هيئات حائل فهد عبدالله العامر، أن إدارته ستصدر بيانا بتفاصيل الحدث.

أولياء أمور يتجمعون أمام مبنى تعليم عرعر للمطالبة بافتتاح مدارس!

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281915

عرعر – خالد المضياني

تجمع نحو 70 ولي أمر ومعلماً للمرة الثانية أمس أمام مبنى إدارة التربية والتعليم في منطقة الحدود الشمالية في مدينة عرعر للمطالبة بافتتاح مدارس جديدة بسبب النقص الكبير في المدارس.

وشن المعلمون انتقادات لاذعة على إدارة التربية والتعليم في المنطقة بأصوات مرتفعة، مطالبين المدير العام للتربية والتعليم بفتح فصول لتقليص الازدحام الحاصل في الفصول، إذ لاحظ بعض أولياء الأمور وجود 40 طالباً في فصل واحد، وهذا لا يساعد في تعليمهم وتنمية مهاراتهم، فيما أكد آخرون أن ضم المدارس زاد من معاناتهم، ما جعل الآباء يضطرون إلى إيصال أبنائهم إلى المدارس لبعدها عن منازلهم مسافة تتعدى ثلاثة كيلومترات.

وقال المعلم عاطف هادي لـ«الحياة»: «أضعف حركة نقل داخلي وأقل احتياج سببه تعليم عرعر»، الأمر الذي رفضه مدير تعليمها، لكنه لم يفصح عن أرقام على رغم إلحاح المعلمين المعترضين على الحركة.

وأضاف في كلام وجهه إلى مدير «تعليم عرعر» عبدالرحمن الروساء: «نريد منك أن تخرج معنا للوزارة ونسمع ردهم، لنعرف وجود الخلل، خصوصاً أن حركة النقل الأخيرة شملت 21 معلماً فقط على رغم تزايد العدد السكاني، وازدحام الفصول»، مشيراً إلى أنه لا بد من حضور لجنة من وزارة التربية لتنظر الوضع الذي لا يحتمل، على حد قوله.

وتابع: «لم تشملني حركة النقل منذ ستة أعوام، وحضرنا لمدير التربية والتعليم لإيضاح المشكلة له، وهي عدم استحداث مدارس جديدة على رغم وجود ستة أحياء من دون مدارس»، لافتاً إلى أن هناك نقصاً في عدد من الأحياء بسبب عملية الدمج.

وذكر المواطن نواف أنه حضر مصطحباً معه مطالبات 56 أسرة للمطالبة بفتح مدارس في حي الربوة، الذي يعاني من عدم وجود مدرسة واحدة وخطوة تقليص المدارس، مضيفاً: «ضم المدارس مع بعضها أزعجنا، ويسبب مضايقات، لاسيما في إيصال أبنائنا الى المدارس أو حتى الاطمئنان عليهم أثناء ذهابهم سيراً على الأقدام، وكنا نتوقع التوسع في المدارس لا إلغاءها.»

واعتبر أن ضم المدارس يخالف سياسة الدولة وما تطمح إليه من زيادة المدارس، والتوسع في التعليم وإنشاء جيل متعلم يسهم في رقي الأمة ورفع نبراس الوطن.

وذكر أن مسؤولي تعليم البنين في المنطقة يسبحون عكس التيار، فهم يقلصون عدد المدارس في المنطقة، على رغم الزيادة السكانية المرتفعة.

من جانبه، أوضح المدير العام للتربية والتعليم في منطقة الحدود الشمالية عبدالرحمن الروساء، أن الموضوع بكامله أحيل إلى الجهة المختصة لدرسه، وإكمال تحقيق مطالب المعلمين.

سيدات يطالبن بإعادة النظر في شروط التقديم على القرض العقاري

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645191.html

الرياض - فاطمة الغامدي

جددت الأوامر الملكية بتوسيع القروض لصندوق التنمية العقاري وإمكانية الحصول على قرض دون ارض، الأمل بامتلاك السكن لكثير من المواطنين وخاصة أصحاب الظروف الخاصة من الأيتام والمطلقات، إلا أن هذا الأمل بدا مقتولا مع الشروط المدرجة منذ إنشاء الصندوق دون تغيير أو تجديد، جاء ذلك ضمن شكوى هاتفية ل"الرياض ."

حيث تساءلت "صالحة، ع" عن التفسير المنطقي لتحديد العمر ب 40 سنة، واقل من 21 لليتيمة، وإسقاط الحق في القرض بالزواج أو الثلاثينات للمرأة، وأضافت رغم إني يتيمة وغير متزوجة، إلا انه لا يحق لي الحصول على قرض لان عمري 37 سنة والشرط ينص على أن يكون عمري يتجاوز الأربعين، وهذا" ظلم"، وطالبت المسئولين بدراسة الشروط وإعادة صياغتها والحد من عوائق امتلاك السكن أمام المرأة .

من جهته قال عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور مشعل ال علي إن المرأة تحتاج إلى سكن فهو الأمان بالنسبة لها، وهذا من أول حقوقها فيجب تسهيل امتلاكها لمنزل بقرض ميسر أسوة بالرجل، ومن هنا يجب تغيير الأنظمة حسب الحاجة .

موضحا أن المرأة أصبحت لها القدرة المادية على السداد بالتزاماتها، كما أن هناك حالات يتعثر فيها الزوج أو يرفض التقديم على صندوق التنمية العقاري، بمعنى انه لا يتحمل المسئولية ولا يسعى لتوفير السكن المناسب .

مؤكدا على أنه وردت كثير من استفسارات النسائية والمشكلات لمجلس الشورى حول تحديد العمر والزواج للحصول على قرض، سوف يتم دراستها ورفع تقرير عنها، لضمان العدالة بين المرأة والرجل للحصول على قرض سكني .

وشدد عضو مجلس الشورى الدكتور محمد المطلق على حق المرأة في الحصول على قرض من صندوق التنمية العقاري دون قيد الزواج أو العمر بشكله الحالي فالمرأة القادرة على سداد الأقساط من حقها الحصول على قرض، ويفترض اقتصار الشروط على الحد من التلاعب بالقرض وخاصة بعد فتح الباب بالحصول على القرض دون امتلاك الأرض .

واعترض عضو مجلس الشورى الأستاذ خليفة الدوسري على تحديد العمر 40 سنة للسيدات وعدم الزواج، وقال إنها شروط مجحفة في حق المرأة، معللا ذلك، بأنه إذا كان التقديم في الأربعين والحصول على القرض قد يستمر لسنوات، وبعدها تبدأ رحلة البحث أو بناء سكن مناسب، فهي رحلة طويلة وشاقة على المرأة قد تصل إلى سن التقاعد ولم تمتلك منزلا .

فالحاجة ملحة لإعادة دراسة البنود بشكل عام واشتراطات السيدات بشكل خاص حتى تواكب المستجدات حاليا، على أن تكون هناك جدول للأوليات كتقديم أسماء طالبي القروض حسب السن مثلا.

معتقل سعودي في العراق:نُعذَّب ونُهان يومياً

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281996

الجوف - عبدالعزيز النبط

ناشد المعتقل السعودي في سجن سوسة العراقي ناصر المضحي (38 عاماً) الجهات والمنظمات الحقوقية السعودية والدولية التدخل من أجل تحسين ظروف اعتقاله في السجن العراقي منذ أكثر من ثمانية أعوام. وأوضح شقيقه نادر أنه تلقى اتصالاً من ناصر الأسبوع الماضي يشكو فيه تعرضه لمعاملة سيئة داخل السجن. وأضاف: «يعاني شقيقي من أمراض السكر وارتفاع ضغط الدم، بسبب التعذيب اليومي الذي يتعرض له هو وبقية المعتقلين السعوديين في السجن».

وقال لـ «الحياة» إن شقيقه الذي حكم عليه بالسجن 20 عاماً، بتهمة دخول العراق بطريقة غير شرعية، شبَّه السجن بالجحيم، بسبب سوء التغذية المقدمة للسجناء، إضافة إلى إهانتهم وتعريتهم يومياً. وأضاف: «تعرض شقيقي لمحاولة قتل على يد سجين عراقي، بعد أن سكب عليه الماء الحار أثناء نومه، وهو ما تسبب له بعاهات وآلامٍ مبرحة، دفعتني لإرسال أدوية خاصة بالحروق عن طريق الشحن السريع .«وذكر أن محاولته المستمرة لإطلاق شقيقه كلفته 100 ألف ريال دفعها إلى عراقي كان مسجوناً مع شقيقه، تعهد بتوكيل محامٍ عراقي لشقيقه، لكنه بدلاً من ذلك تسلم المبلغ ولم يفِ بعهده.

وأشار إلى أن الحال النفسية السيئة لأبناء شقيقه (وجدان، أسامة، صالح، عبدالمجيد) تدفعه لبذل كل ما يملك من أجل عودة شقيقه إلى منزله في مدينة سكاكا .ولفت إلى أن ناصر أبدى ندمه على الذهاب إلى العراق. كما تحدّث نادر عن حال والدتهم المتردية منذ اعتقال ولدها ناصر: «تواصل والدتنا البكاء كل ليلة حزناً على فراق ناصر، وهو ما أدى إلى تردي حالها الصحية.«

وانتقد رئيس لجنة السجون والمعتقلات في المنظمة العربية لحقوق الإنسان المحامي الأردني عبدالكريم الشريدة ظروف الاعتقال السيئة للمعتقلين العرب في سجن سوسة العراقي. وقال لـ«الحياة» إنه وقف على حالات تعذيب عدة لمعتقلين عرب، تشمل الضرب والربط بالحبال ومنع النوم وتعريضهم لدرجات حرارة منخفضة ومرتفعة في الوقت ذاته .وأضاف أن عدد المعتقلين السعوديين في ذلك السجن يصل إلى نحو 73 معتقلاً.

تحرير شابة من سجن المقاطع والإدمان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 3661
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110626/Con20110626429191.htm

سعود الحواس ـ الرياض

قبضت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي الروضة على شاب ابتز فتاة لأكثر من ثلاث سنوات، وسلب منها أغلى ما تملك ثم بدأ في مساومتها ودفع بها إلى عالم السموم والمخدرات. وأوضح لـ «عكاظ» رجل الهيئة الذي ضبط المبتز ليل الأربعاء الماضي أن الهيئة تلقت بلاغا من فتاة باكية شرحت فيها معاناتها الأليمة مع ذئب استدرجها ونال منها ووثق جريمته بالمقاطع والصور ثم عاد يهددها. وأبانت الشابة في بلاغها أنها تعرفت على الجاني في غرف الشات والدردشة وتطورت علاقتهما باللقاء المباشر وثمرة الحرام وبعد تعرضها للتهديد تمنعت الضحية من إبلاغ فريق الهيئة خشية الفضيحة، فاستغل المتهم هذه الثغرة لفرض ضغوطات على الفتاة التي ضاقت ذرعا بالمجرم فأبلغت الهيئة بمأساتها....وكشف عضو الهيئة أنه تم نصب كمين محكم للذئب الذي سقط سريعا وعثر الفريق بحوزته على قطعة من الحشيش. حاول المتهم إنكار صلته بالفتاة لكنه انهار معترفا بعد مواجهته بالدلائل.

الشؤون الاجتماعية تبرم اتفاقية مبادرة الخير الشامل لجمع وتنظيم التبرعات الخيرية آلياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645228.html

الرياض - نايف ال زاحم

تبرم اليوم وزارة الشؤون الاجتماعية والمجموعة الوطنية للتقنية اتفاقية تشغيل مبادرة "الخير الشامل"، برعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وبحضور رئيس مجلس إدارة المجموعة الوطنية للتقنية (NTG) المهندس محمد بن رشيد البلاع .

ويأتي هذا التوقيع إيذانا بقرب تدشين مبادرة "الخير الشامل" خلال الفترة القريبة القادمة إن شاء الله، وسيتخلل التوقيع مؤتمر صحفي يُكشف من خلاله للصحفيين أهداف المشروع وأبعاده والدور الذي يقوم به المشروع في خدمة الجهات الخيرية والمجتمع .

وجاء توقيع هذه الاتفاقية بعد استكمال الأعمال الإجرائية الرسمية مع الجهات ذات العلاقة ومن أهمها مؤسسة النقد العربي السعودي، والمشروع عبارة عن وسيلة من إحدى وسائل التبرع الخيري والاجتماعي المعروفة وذلك عبر نظام موحد يضمن تنظيم وشفافية التبرعات إضافة إلى الرقابة والإشراف على المشروعات لضمان تحقيق أهدافها المعلنة وتهدف المبادرة إلى تطوير الجهات الخيرية التابعة للوزارة من خلال تطوير نظام آلي وبوابة الكترونية على الانترنت حيث تحتوي على معلومات وبيانات جميع تلك الجهات الخيرية باختلاف أنواعها على مستوى المملكة، وكذلك توفير عدد من وسائل الدفع الالكتروني كنظام سداد للمدفوعات والبطاقات الائتمانية والتي تتيح للمتبرعين إيصال تبرعاتهم النقدية إلى هذه الجهات الخيرية بأسلوب تقني مبتكر، بالإضافة إلى ضمها لمجموعة من الخدمات الالكترونية المتطورة لخدمة العمل الخيري ومجالاته.

برنامج التجسير سد في وجه الممرضات للحصول على البكالوريوس

خريجات الكلية الصحية يطالبن بمعادلة الشهادة واحتساب سنوات الخبرة

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645172.html

الرياض - غزيل العتيبي

أبدت العديد من خريجات التمريض بالكلية الصحية بالرياض استياءهن من عدم استجابة المسؤولين لمطالبهن بتحسين مستوى شهادة التخرج من مسمى دبلوم إلى بكالوريوس من خلال معادلة الساعات الدراسية واحتساب سنوات الخبرة التي تزيد على عشر سنوات فعدم المعادلة يعيق إمكانية تحسين مستواهن الوظيفي خاصة أن بعضهن قضين أكثر من خمسة عشر عاما في العمل وأصبحن يمتلكن خبرة جيدة في كيفية التعامل مع المرضى والقضاء على المعوقات التي تواجههن .

تتحدث (عائشة الدوسري) رئيسة عيادات النساء والولادة بإحدى المستشفيات والتي عملت أربعة عشر عاما في قطاع التمريض قائلة قضيت ثلاث سنوات ونصف في المعهد الصحي الثانوي وحصلت على الدبلوم ثم انتقلت للدراسة بكلية التمريض والتي كانت أيامها تابعة لوزارة الصحة قبل أن تصبح على ملاك جامعة الملك سعود ثلاث سنوات ونصف أخرى لنحصل على دبلوم عال مع انه لا يوجد عالميا هذا النوع من الدبلومات وأضافت جامعة الملك سعود لم تفعل برنامج التجسير الذي ترفض الصحة الاعتراف به وهذا يؤثر بشكل مباشر على وضعنا الوظيفي ومن أهم مطالبنا معادلة الشهادة للحصول على البكالوريوس و تقدير الخبرات العملية وعدم مساوتنا مع خريجات الثانوية .

أما (أمل عسيري) نائبة مديرة هيئة التمريض بإحدى المستشفيات فتقول اعمل في التمريض منذ عشرين عاما وامتلك العديد من الدورات وأتحدث الانجليزية بطلاقة ولكن ارغب في الحصول على شهادة البكالوريوس فمازلت خريجة دبلوم لان كلية التمريض لم تفعل برنامج التجسير الذي من خلاله نحصل على البكالوريوس بعد دراسة سنتين وستة أشهر وتتابع المشكلة الأخرى بوزارة الصحة التي لا تعترف بذلك البرنامج أيضا في حالة الاعتراف فهي ترفض تفرغنا للدراسة في البرنامج وتتوقف قائلة لا بد أن تدعمنا الوزارة وتقدر اخلاصنا في العمل .

وأشارت (ابتسام العصيمي) ممرضة لأكثر من خمسة عشر عاما بأن معاناتهن ليست فردية بل معاناة الاف الخريجات من الكلية الصحية وخاصة لأن شهاداتنا مجرد دبلوم فيتم تفضيل الممرضة الأجنبية على السعودية بحجة عدم كفاءة الممرضة السعودية وتأهيلها التأهيل الكامل علميا ، ونحن نطالب بالسماح لنا بإكمال البكالوريوس من خلال عمل معادلة للدبلومات التي قمنا بدراستها ونقوم باستكمال ما تبقى من المقررات الدراسية للحصول على البكالوريوس فليس من العدل أن نبدأ من جديد مثلنا مثل خريجات الثانوية في دارسة بكالوريوس التمريض وان يقف برنامج التجسير سدا منيعا في وجهونا فالبرنامج فتح لمدة عام واحد فقط وبعدها تم إغلاقه بحجة إعادة دراسته إضافة إلى أن وزارة الصحة لن تقوم بتفريغ عدد من الممرضات سنتين ونصف لإكمال البكالوريوس عبر برنامج التجسير الذي لا نعلم ما الهدف من هذا البرنامج المستحدث.

الآبار المكشوفة في ثرمداء.. الخطر على المارة

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645063.html

ثرمداء - إبراهيم الجبر

في الشمال من ثرمداء القديمة تنتشر وتتواجد مجموعة من الآبار المكشوفة لمزارع قديمة غير صالحة للاستخدام، وانتهى وتوقف نشاطها منذ سنوات طويلة، وبسبب مرور الزمن والعوامل المناخية والأمطار تهدمت معالمها وانجرفت آثارها واندثرت فوهات معظمها، ولم ينظر لمعالجة وضعها رغم خطورتها، ويصعب الاقتراب منها نظراً لما يحتوي معظمها على مياه آسنة ومصدر انبعاث لروائح كريهة بسبب ما يرمى فيها من مخلفات وجيف .

وفي الحقيقة أنّ وضع هذه الآبار مزرٍ لأنها تشكل خطراً ومصيدة ومهددة بذلك المارة وخاصة الأطفال، والحيوانات والسيارات لوقوع بعضها على ضفاف ومقربة من الطرق الترابية .

ولا يقتصر الأمر على آبار ذلك المكان بل إنّ هناك آبارا أخرى لمزارع قديمة أيضاً داخل محيط ثرمداء القديمة تتطلب هي الأخرى الحماية، فالسكان في ثرمداء وامتداداً لارتفاع الوعي لدى أفراد المجتمع الذي يساعد على الحد وتقليل الخسائر التي تحدث جراء مثل هذه المخاطر يأملون من الجهات المعنية ردم ما يتطلب ويحتاج ردمه أو تغطية وحماية تلك الآبار بسياج واق يحد من خطورتها حفاظا وحماية للأرواح والممتلكات.

الفدا لـ الحياة: إقبال السعوديات على الهوية الوطنية في تزايد... ولدينا 300 موظفة حتى الآن

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281999

الرياض - أحمد غلاب

أكد وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية اللواء عبدالرحمن الفدا أن وزارة الداخلية تفكر بشكل جدي في حل قضية فئة «البدون» الذين يعيشون على أرضها.

وقال الفداء رداً على سؤال لـ«الحياة» أمس بعد تدشين الوكالة خدماتها الجديدة، حول إن كانت الوكالة تدرس منح فئة «البدون» هويات وطنية موقتة «لا شك أن وزارة الداخلية تفكر في هذا الموضوع بشكل جدي، وهو من اهتماماتها ونتمنى ظهور أي موضوع ينظم هذا الأمر قريباً.«

وكشف وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية أن هناك زيادة في أعداد السعوديات المتقدمات بطلبات استخراج هوية وطنية نسائية «مكاتب الأحوال النسائية لدينا من أفضل المكاتب الإنتاجية، وأضفنا أعداداً كبيرة من النساء في الموظفات، إذ أصبح لدينا حالياً أكثر من 20 مكتباً نسائياً، وهناك أكثر من 300 موظفة سعودية في مكاتب الأحوال.

وبخصوص إن كان هناك توجه لاستبدال البصمة بدلاً من الصورة بالنسبة إلى المرأة في الهوية الوطنية تفادياً للحرج الاجتماعي قال الفدا «البصمة والصورة موجودة والهوية موحدة مثل هوية الرجل تماماً، ولدينا المحاكم الشرعية بدأت تستفيد من البصمة بالنسبة إلى الهوية الوطنية وهي آمنة ومن المستحيل تزويرها وفق إمكاناتها.«

وعن مشروع تطوير المقرات الأمنية الجديدة للأحوال المدنية أكد الفدا أن ذلك سيتم قريباً، في مدة لا تتجاوز 3 سنوات.

ولفت وكيل الوزارة للأحوال المدنية إلى أن مكاتب الأحوال المدنية شهدت نقلة نوعية من حيث الخدمات التي تقدمها، وذلك تزامناً مع العهد الزاهر الذي تمر به المملكة. وشدد على أن الخدمات المقدمة ستصل إلى المواطنين في منازلهم وعلى أسرة المرضى في المستشفيات، وستقدم جميعها بشكل متساوٍ لكل المناطق. وأعلنت وكالة الأحوال المدنية أمس في حفلة رسمية أقامتها تحت رعاية مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف عن أبرز ملامح الخدمات والمشاريع الجديدة للأحوال المدنية، ومنها إنشاء مركز وطني للأرشيف الورقي والاستغناء عن 100 مستودع للأرشيف ودمجها في أرشيف واحد إلكتروني، وبينت الخطة الجديدة أن الاعتماد على التقنية الجديدة سيلغي حالات التزوير في الهويات وغيرها من الوثائق.

جامعة بريطانية تعطل دفن المنتحرة الأمريكية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 3661
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110626/Con20110626429197.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

رفضت إمارة منطقة المدينة المنورة وشرطة أحد، منح طليق الفتاة الأمريكية المنتحرة تصريحا باستلام جثمانها من ثلاجة المستشفى العام في المدينة المنورة (مستشفى الملك فهد)، حيث لا تزال محفوظة هناك منذ 16 يوما، وأفاد (م. ش) أن الجهتين أبلغتاه بأن استكمال إجراءات الدفن واستلام جثمان الفتاة سيكون حكرا على شقيقها الأكبر باعتباره وكيلا شرعيا عنها، مالم يجر تبديل التوكيل بشخص آخر وفق الأطر النظامية.

وقال لـ «عكاظ» طليق المتوفاة «زينب 27 عاما» والذي قدم أمس من القصيم لإنهاء إجراءات دفن مطلقته، إن طلبه رفض باعتبار أن صلته بالمتوفاة انتهت بانفصاله عنها، وإن والدها وكل شقيقها الأكبر (ع. م) بكل شؤون أسرته المكونة من 35 فردا لظروف والده الصحية، إلا أن مغادرة الوكيل (شقيقها) السبت الماضي إلى بريطانيا لاستكمال دراسته في إحدى الجامعات، بعد حضوره مراسم العزاء عطلت استلام جثمان المتوفاة، إثر انتهاء إجازته المحددة ببضعة أيام قبل استكمال إجراءات الدفن، وبحسب الطليق فإن أشقاء الفتاة طلبوا أمس من كتابة عدل في المدينة المنورة توكيل شقيقها الآخر (أخو المتوفاة لأبيها)، إلا أنهم ألزموا بحضور الوكيل الشرعي (الشقيق الأكبر) باعتباره الموكل حاليا.

رفض الأصوات المطالبة بتسريع الإفراغات حماية للحقوق ..

العيسى لـ عكاظ :

دعم لجنة فحص الصكوك في جدة بكتـاب عدل إضافيين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 3661
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110626/Con20110626429195.htm

عبد الله الداني ــ الرياض

كشف لـ «عكاظ» وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عن دعم لجنة فحص الصكوك في جدة بعدد من كتاب العدل، وذلك على خلفية تأخر بعض الإفراغات في كتابات العدل المعنية.

وأوضح العيسى لدى افتتاحه في جنوب الرياض أمس فرع كتابة العدل الأولى، أن اللجنة لن تحل إلا بعد انتهاء مهماتها، مرجعا ذلك إلى أن الأمر يتعلق بالمصلحة العامة ومصلحة المشتري.

ورفض وزير العدل الأصوات التي تطالب بتسريع عمل اللجنة لضمان المصالح وحماية لحقوق الناس؛ «لأن تصدر كتابة العدل صك ملكية مشوبا بالملاحظات وممهورا بالمهر الشرعي فهذا ما لا نريده ولن يكون بإذن الله، وحماية ملكية الثروة العقارية في صالحها العام والخاص من مسؤوليتنا».

وأضاف «نحن نؤكد للجميع كما أشرنا سلفا أن البائعين هم من يحرصون على حل هذه اللجان وعلى العجلة في الإفراغات، بينما الأمر يتطلب التأني والتأكد قبل إصدار الوثائق الشرعية»، مشيرا إلى أن المشتري يثمن واجب الوزارة في التريث والتحقق ويطالب بالتمسك بهذه الآلية بإلحاح؛ لأن في هذا تحقيق مصلحته.

وأكد العيسى وفق إحصائيات مرصودة، أن «ما يعرض من الصكوك على هذه اللجان قليل جدا بالنسبة لبقية الصكوك، وغالبها الأعم يجاز من اللجان، ولا يتم التحفظ إلا على نزر يسير جدا، وغاية الأمر لا يعدو التحقق من سلامة الملكية عند المقتضي».

وشدد على أن التحقق يتطلب أحيانا مخاطبة أمانات المدن، مضيفا «لا يخفى أن دورة المعاملة تأخذ وقتها الطبيعي في المخابرة الرسمية وهو ما يتطلب بعض الوقت».

وحول افتتاح فرع كتابة العدل الأولى في الرياض، اعتبرها الوزير خطوة حثيثة نحو إلغاء شرط الولاية المكانية في إفراغ العقارات والتسهيل على المراجعين والتخفيف على كتاب العدل، موضحا أن ذلك تمهيد لإلغاء الولاية المكانية في الإفراغات، إذ سترتبط سجلات كتابات العدل بربط إلكتروني يتيح للجميع الاطلاع على السجلات المؤرشفة عبر بوابة الوزارة الإلكترونية.

ورأى العيسى أن الفرع الأول من نوعه، ويمثل نقطة تحول مهمة في أعمال كتابات العدل، وسيسهل للمواطن إتمام عملية الإفراغ أكثر من السابق، خصوصا وأن كتابة عدل الرياض الأولى واجهت في الأيام الأخيرة أعمالا مضاعفة، وتطلب الأمر إيجاد الحل السريع، بعد الحل المرحلي عن طريق حجز المواعيد من خلال بوابة الوزارة.

وأضاف «ستعود الأمور أفضل من الأول من خلال سرعة الإفراغ في نفس اليوم وخلال دقائق معدودة، إلا إذا تطلب الأمر مزيدا من سلامة الملكية، فهذه للصالح العام والخاص أيضا؛ فالمشتري تحديدا أحرص ما يكون على أن تنقل إليه ملكية سليمة لا تعقبها تبعات أو خصومات هو في غنى عنها بسبب ابتسار عملية الإفراغ، التي يريدها بعض البائعين، وهم من يكثر مع الأسف على كتابات العدل في حثهم على اجتزاء العمل وانتقاصه بذريعة تسريع الإفراغ وفوات الصفقة، فيما يلزم له التأني والتحقق من سلامة الملكية».

وزاد «بعض البائعين يطلب تحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة ومصلحة المشتري بخاصة، ومن ثم التأثير على حسن سير العمل، في سلامة الوثائق الشرعية، وهي مستندات رسمية تحمل اسم العدالة وتمهر بمهرها،

وبتوقيع رجالها، أخذا في الاعتبار أن بعض الملكيات وهي قليلة جدا، يشوبها مخالفات شرعية ونظامية واضحة يتم التحفظ بعدها على مستند الملكية».
وأوضح وزير العدل أن مشروع نظام التوثيق الجديد يتيح في حال إقراره تخصيص بعض أعمال كتابات العدل، ما سيخفف العبء على أعمال الكتاب ويسهم في زيادة نسبة إنتاج الكتابات.
من جانبه، اعتبر وكيل وزارة العدل الشيخ عبداللطيف الحارثي افتتاح الفرع خطوة أولى لنقلات نوعية يشهدها قطاع التوثيق العقاري في المملكة يأتي في سياق الحراك الكبير الذي تشهده الوزارة للتقدم نحو الطليعة والذي حاز على إشادة مجلس الوزراء الموقر لنيل المملكة المرتبة الأولى عالميا في سرعة انتقال ملكية العقار.
أما وكيل وزارة العدل لشؤون التوثيق الدكتور طارق العمر، فرأى أن الفرع نواة لفروع تالية داخل مدينة الرياض والمدن الرئيسة الأخرى، وأنه سيحل بمشيئة الله سلبية مركزية كتابات العدل الأولى في المدينة الواحدة خاصة في مدن بحجم مدينة الرياض.

الشرطة تواصل بحثها عن طفل الطائف المفقود لليوم الخامس على التوالي

المصدر: جريدة المدينة الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد 17594
http://www.al-madina.com/node/312022

عواض الخديدي - الطائف
تواصل الجهات الأمنية بمحافظة الطائف لليوم الخامس على التوالي بحثها وتحرياتها عن الطفل أحمد الذي اختفى في ظروف غامضة منذ الثلاثاء الماضي، وتترقب أسرة الطفل بارقة أمل تعيد إليهم ابنهم الصغير الذي لم يتجاوز عمره الرابعة والنصف.
يأتي ذلك في الوقت الذي شكلت فيه شرطة محافظة الطائف فريقا أمنيا للتحري والبحث عن الطفل المفقود والوصول إليه في أسرع وقت ممكن وفك غموض القضية .
وفي ذات السياق تجري شرطة المحافظة تنسيقا أمنيا مع شرطة الرياض بعد بلاغ تقدم به والد الطفل للجهات الأمنية أمس الأول(الجمعة) بناء على اتصال تلقاه الأب من أحد المواطنين بمشاهدة طفل صورته قريبة إلى حد كبير كم صورة الطفل المختفي والتي تناقلتها وسائل الإعلام مع أحد "الكداده " (صاحب سيارة خاصة) يقوم بنقل الركاب من مدينة إلى أخرى متجه إلى مدينة الرياض فيما تسعى الجهات الأمنية للوصول إلى سائق السيارة الخاصة ومعرفة ما إذا كان الطفل هو المختفي من عدمه .
وناشد والد الطفل الجهات الأمنية بمحافظة الطائف بتكثيف جهودها وتوسيع عمليات بحثها وتحرياتها للوصول إلى ابنه المختفي والذي اختفت معه مشاعر الفرحة والسرور من الأسرة.
من جهته قال الناطق الإعلامي المكلف لشرطة محافظة الطائف الملازم سليم الربيعي في تصريح أنه تبلغ مركز شرطة الفيصلية يوم الثلاثاء الماضي عن فقدان طفل (سعودي) ومنذ ساعة البلاغ هرعت الجهات الأمنية المختصة بشرطة الطائف بالبحث عن المفقود، وقد عمم البحث وتم تكوين فريق عمل للتحقيق والبحث عن الطفل ولا يزال البحث جاريا والتحقيق مستمرا حتى اللحظة

سعوديان يواجهان المؤبد في البحرين

المصدر: جريدة الوطن الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=59752&CategoryID=1

الدمام :منصور الخميس 2011-06-26 12:57 AM

يواجه شقيقان سعوديان حكما بالمؤبد في البحرين، بعد أن وجهت محكمة السلامة الوطنية بالدولة لهما 7 تهم في قضية محاولة احتلال مركز شرطة الخميس في 16 مارس الماضي .

وأوقفت السلطات البحرينية، السعوديين علي وحسين محمد حسين محمد بجانب عراقيين و 15 بحرينيا على ذمة القضية بدعوى محاولة احتلال مبنى حكومي والشروع في إتلافه، والتحريض على كراهية النظام، والاشتراك في التجمهر بغرض الإخلال بالنظام العام، إضافة إلى الشروع باستخدام العنف، وحيازة زجاجات حارقة "مولوتوف" وصناعتها .

وأوضحت مصادر أن المحكمة ستحاكم المتهمين على الجريمة الأكبر حسب النظام، وهي " محاولة احتلال مبنى مركز الشرطة" التي تصل عقوبتها إلى المؤبد حسب القانون كحد أقصى. وأشارت إلى أنهما ظلا دون محام للدفاع عنهما حتى جلسة 8 يونيو. وينتظر أن تعقد الجلسة المقبلة في 28 من الشهر الجاري للاستماع لأقوال الشهود.

يواجه شقيقان سعوديان تم إيقافهما مع 15 آخرين من الجنسية البحرينية حكماً بالمؤبد بعد أن وجهت لهما محكمة السلامة الوطنية بالبحرين 7 تهم مختلفة لمحاولتهما احتلال مركز شرطة الخميس التي وقعت في 16 مارس الماضي .

وذكرت مصادر مطلعة على أوراق القضية لـ"الوطن" أن الشقيقين علي وحسين محمد حسين تم إيقافهما لعلاقتهما في الحادثة حيث قاما مع آخرين بمحاولة احتلال المركز باستخدام قنابل "مولوتوف" وأسياخ حديدية وأحجار، إضافة إلى سد الشوارع باستخدام حاويات القمامة لمنع وصول قوات الشرطة.

وأوضحت أن التهم الـ 7 الموجهة للموقوفين هي: محاولة احتلال مبنى حكومي، والشروع في إتلاف المبنى، والقيام بإشعال حريق، والتحريض على كراهية النظام، والاشتراك في التجمهر بغرض الإخلال بالنظام العام، والشروع باستخدام العنف، وحيازة زجاجات حارقة "مولوتوف" وصناعتها.

وبينت المصادر أن محكمة السلامة الوطنية بالبحرين ستحاكم المتهمين عند تعدد التهم الموجهة لهم على الجريمة الأكبر حسب النظام، وهي "محاولة احتلال مبنى مركز الشرطة" التي تصل عقوبتها القصوى إلى المؤبد، مشيرةً إلى أن المتهمين السعوديين في القضية بقيا دون محام للدفاع عنهما حتى الجلسة التي عقدت في 8 يوليو .

وينتظر أن تعقد الجلسة القادمة في 28 من يوليو الجاري للاستماع لأقوال الشهود في القضية التي تعد من أكبر القضايا التي خلفتها أحداث البحرين وتجري هذه الأيام محاكمة المتورطين فيها.

المجتمع بحاجة إلى توعية أكثر في هذا الجانب

ثقافة الاستعانة بالمحامي.. الحق المنسي في دهاليز التوقيف!

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645060.html

الرياض، تحقيق- راكان الدوسري

قبل عقود من الزمن، كان المواطنون يسمعون عبارة: "لن أتحدث حتى يأتي المحامي"، وذلك في الأفلام والمسلسلات العربية، حيث لم تكن ثقافة الاستعانة بالمحامي يوماً متداولة في المملكة، وما أن برزت في ظل الحياة المدنية الصاخبة، حتى حصر وعي الناس المحامين في زاوية ضيقة، تتمثل في الاستعانة بهم في القضايا المالية، باعتبارهم في نظر البعض محصلين محترفين وأصحاب بال طويلة، لا يسأمون من روتين تأجيل الجلسات ولا تضيرهم، لكن أولئك المواطنين الذين قادتهم الظروف أو ربما تصرفاتهم لأن يقبعوا في غرف الحجز والتوقيف، هل يدركون أن من حقهم الاستعانة بمحام أثناء فترة التحقيق؟، وهل يعلمون أن من حق ذلك المحامي أن يحضر جلسات التحقيق وأن يطلع على ملف القضية؟ .

أنظمة واضحة

كفلت الأنظمة المعمول بها في المملكة حق المتهم في الاستعانة بمحام أثناء فترة التحقيق، ومكنت تلك الأنظمة المحامي من حق الإطلاع على ملف القضية، لكنها تركت لضابط لتحقيق مساحة ليتمكن خلالها من إجراء التحقيق مع المتهم في أوقات غياب المحامي، حسب ظروف القضية ومدى حساسيتها وارتباطها بقضايا أو أفراد آخرين، فقد أشارت المادة (69) من نظام الإجراءات الجزائية أن: "للمتهم والمجني عليه والمدعي بالحق الخاص ووكيل كل منهم أو محاميه أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق، وللمحقق أن يجري التحقيق في غيبة المذكورين أو بعضهم، متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة"، وأشارت المادة (70) من نظام الإجراءات الجزائية إلى أنه: "ليس للمحقق أن يعزل المتهم عن وكيله أو محاميه الحاضر معه في أثناء التحقيق، وليس للوكيل أو المحامي التدخل في التحقيق إلاّ بإذن من المحقق، وله في جميع الأحوال أن يقدم للمحقق مذكرة خطية بملاحظاته، وعلى المحقق ضم هذه المذكرة إلى ملف القضية ."

ثقافة ضعيفة

وقال "محمد الجذلاني" -القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً-: إن ثقافة المواطنين في الاستعانة بالمحامي في القضايا المستحقة للتوقيف تعد ضعيفة وقاصرة، نافياً أن يكون ذلك بسبب جهل الناس وعدم إدراكهم، مؤكداً على أن ذلك يعود لعدة عوامل وأسباب متراكمة ومتداخلة، يرى أن من أهمها أن الثقافة الحقوقية بالكامل ضعيفة في المملكة وما تزال في بداياتها، ذاكراً أنه لا يمكن أن نقارنها ببعض الدول التي بها وسائل مطالبة الناس بحقوقهم، بل ويمكنهم من الوصول إليها بكل يسر وسهولة، وفق إجراءات محددة وواضحة لا مجال فيها للتلاعب أو للتقدير الشخصي أو للموظف المسؤول أو مزاجه، مشيراً إلى أن هناك أسبابا كثيرة لا يمكن النظر لموضوع الاستعانة بالمحامي دون ربطها بهذه العوامل مجتمعة .

أقصر مدة

وشدد على أن من أهم العوامل المؤثرة في ذلك معرفة الناس بارتفاع أتعاب وأجور المحامين، وأن كثيراً منهم قد يرفض استقبال مثل هذه القضايا خاصة عند بداية مرحلة التوقيف أو التحقيق، بل ولا يقبلها كثيرون إلاّ عند مرحلة المحاكمة؛ لأنها أقصر مدة وأقل تعباً، وحول منع بعض الجهات الأمنية وجهات الضبط القضائي للمحامي من القيام بدوره على وجه كامل، قال: إنه أمر موجود، مرجعاً سببه الرئيس إلى ضعف تقبل وتفهم كثير من المسؤولين للدور المفترض للمحامي أن يعمل به، لافتاً إلى أن من أهم أسباب تراجع أهمية دور المحامي يعود أحياناً إلى المحامين أنفسهم وواقع مهنة المحاماة، والتي وصفها بأنها تفتقر في المملكة إلى وجود التزام صارم من كل المحامين بآداب ومبادئ المهنة، كالحرص على حفظ الأسرار، وعدم تضليل العدالة أو التأثير على سير الإجراءات، أو عدم تجاوز حدود الدفاع المشروعة ونحو ذلك .

تنفيذ الحكم
وحول التوقيت الذي يصبح فيه تدخل المحامي في القضايا المستحقة للتوقيف غير ذي جدوى، أوضح أنه ليس هناك وقت محدد يحكم فيه بأن تدخل المحامي يكون غير ذي جدوى إلاّ إذا انتهى تنفيذ الحكم، أما قبل ذلك فإن تدخل المحامي يحكمه ظروف كل قضية، فهناك قضايا قد يتدخل فيها المحامي الواعي ذو الخبرة بعد صدور الحكم واكتسابه الصفة القطعية، فيتبين له وجود مستندات أو بينات جديدة لدى موكله تساعد على طلب التماس إعادة النظر في الحكم، فيعاد النظر فيه وينقض ويتغير اتجاه القضية، بينما على عكس ذلك هناك محامون يبدأون القضية من بداياتها وتكون قضية عادلة محقة، لكن أداء المحامي فيها يكون ضعيفاً، وفيه أخطاء وقصور تؤدي لخسران موكله القضية، بينما كان من حقه كسبها، وذلك لأن القاضي لا يجوز له أن يرشد أحد المتقاضين إلى طريقة الترافع، ولا يبين لهم أخطاءهم ويوجههم في قضيتهم، بل يدعهم وشأنهم ثم يحكم بموجب ما قدموه .
أجرة المحامي
لماذا ترتفع نسبة الذين يستعينون بالمحامي في القضايا المالية، وتنخفض نسبة الذين يستعينون به في القضايا الجنائية؟، الشيخ "وهيب الوهيبي" -القاضي السابق بديوان المظالم- يرجع ذلك إلى عدة أمور أهمها القدرة على دفع تكلفة المحامي، مضيفاً أنه على الرغم من ارتفاع ثقافة المجتمع والأفراد في أغلب القضايا بأهمية الاستعانة بالمحامي، إلاّ أننا لا نجد ذلك في القضايا الجنائية، فإذا كانت نسبة الاستعانة بالمحامي في القضايا الحقوقية قد تصل إلى (70%)، فإنها قد لا تصل إلى (20%) في القضايا الجنائية، ذاكراً أن هناك أسبابا لانخفاض هذه النسبة في القضايا الجنائية على وجه التحديد، قد يكون أبرزها عدم فهم الأغلبية العظمى من الموقوفين بحقهم في الاستعانة بمحام، وكذلك عدم إعلام الموقوف من قبل جهات الضبط بأن له حق توكيل محام، مشيراً إلى أن عدم قدرة المتهم على دفع أجرة المحامي تعد سبباً مؤثراً في هذا المنحنى، كذلك هناك سبب آخر وهو وضوح بعض المخالفات والجنايات، مما يدفع المتهمة للاعتقاد بأنه قادر على الدفاع عن نفسه، كما أن عدم تقدير الجهات القضائية لدور المحامي يعد سبباً من الأسباب، وأخيراً الاعتقاد الخاطئ لدى الأغلبية بأن ما ينتهي إليه المحقق يعتبر أمراً مسلماً به .
الإلمام بالقضية
وأكد على أن المحامي عامل مساعد للقضاء، لكنه لن يتأتى له ذلك إلاّ بإلمامه بالقضية، وحضور جلسات التحقيق، مبيناً أنه لا يجوز لضابط التحقيق منع المحامي من ذلك، مشدداً على أن المهم هو الوصول للحقيقة، لافتاً إلى أن تدخل المحامي في أي قضية لا يتوقف عند وقت محدد، وقد يتدخل حتى لو صدر حكم ضد المتهم من المحكمة الابتدائية، فيمكن الطعن عليه لدى محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا، أو قد تستجد وقائع ليست موجودة أثناء فترة التحقيق والمحاكمة، وذلك من خلال ظهور أدلة جديدة تمكن المحامي من طلب إعادة المحاكمة، موضحاً أنه حتى وأن أقر المتهم بجرمه، فقد يكون لدى المحامي فرصة لتقليل الحكم على المتهم، وذلك من خلال البحث في الأمور التي تقنع القاضي بتخفيف الحكم من الحد الأعلى إلى الحد الأدنى مثلاً .
مشكلة كبرى
وقال المحامي "محمد الحقيل": إن أهم مراحل القضايا الجنائية هي مرحلة التحقيق، مشدداً على أن ما بعدها مبني عليها، وأن كل ما يقوله المتهم أو يقر به أو يصادق عليه، فهو مؤاخذ به، وغالباً ما تصدر الأحكام القضائية وفقا لما صدر من المتهم خلالها، مضيفاً أن المشكلة الكبرى هي أن الناس لم يعوا بعد أهمية المحامي وما أثر النصائح والتوجيهات التي يقدمها لموكله قبل الدخول في مرحلة التحقيق وأثنائه، وإن قلة من الناس هم من يتفهم هذا الأمر أو يعيره اهتماماً خاصاً إذا كانت القضايا صغيرة، لكن الأمر مختلف حينما يكون الأمر متعلقاً بقضايا كبيرة، فهنا تزيد نسبة وعي الناس كما أنه يبرز فيها أهمية المحامي، مطالباً جهات الضبط وكذا جهات التحقيق أن تعرض على المتهم قبل سؤاله عن أقواله إن كان يريد توكيل محام ليرافقه في جميع مراحل القضية، مشدداً على أن نظام الإجراءات الجزائية نص على حق المتهم في الاستعانة بمحام، لكن النظام نفسه منع المحامي من الكلام أثناء التحقيق، وترك له فقط فرصة تقديم ملاحظاته للمحقق بعد نهاية التحقيق ليضم إلى ملف القضية .
المراحل الأولى
وأكد على أن ظروف كثير من القضايا يمنع المتهم من استصدار صك وكالة، حيث يمكن أن الضبط وقع ليلاً أو في أيام الإجازات، فيبدأ التحقيق وعند ذلك يكون عدم وجود الوكالة مبرراً نظامياً للمحقق في منع المحامي من الدخول في هذه المرحلة، حتى لو طلب المتهم دخول المحامي، مشدداً على أن المراحل الأولى هي من أهم المراحل المفصلية التي تبنى عليها الأحكام القضائية، بل هي المرحلة الأهم والأخطر من كل مراحل القضايا الجنائية، وقال: لا نتوقع من المحامي أن يبرئ المتهم من جرم هو ارتكبه وأقر به، لكن ليس كل متهم مذنبا، والقاعدة أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته .
من حق المتهم أن يوكل محامياً أثناء فترة التحقيق حتى يطلع على كافة تفاصيل القضية

لا زال محدوداً
وقال اللواء "د.صالح الزهراني" -عضو مجلس الشورى وعضو لجنة الشؤون الأمنية بالمجلس-: إن وعي المواطن في مجال المحاماة لا زال محدوداً، مؤكداً على أن النظام قد كفل حق المتهم بتوكيل محام، وكذلك أن يتمكن المحامي من حضور التحقيق والإطلاع على ملف القضية، مشيراً إلى أن بعض القضايا ذات الخصوصية قد تتطلب إجراءات احترازية وسيطرة على مجريات التحقيق، من أجل اكتماله والوصول إلى الحقيقة، مشدداً على أن تأثير المحامي يعتمد على مستوى مهنيته، ومدى إدراكه للصالح العام وحقوق الموكل، ذاكراً أن رجال الأمن اليوم يدركون دور المحامي في مسألة الترافع عن المتهم، ويمنحونه حقه في هذا الاتجاه، مبيناً أن ضباط التحقيق لديهم خبرة كافية لتحديد مدى حساسية الاطلاع على ملف القضية، وخاصة بعض القضايا التي لا يزال فيها التحقيق في بدايته .
عملية احترازية
وأكد على أن الرهان ليس على مبدأ حضور المحامي من عدمه، فالنظام حسم هذا الأمر وأعطى المتهم هذا الحق، لكن الرهان هو على مهنية المحامي ونزاهته، ومدى إدراكه للصالح العام ولظروف التحقيق، إلى جانب نوع التهمة ومدى ارتباطها بأطراف أخرى، مشدداً على أن التحفظ الذي قد يبديه ضباط التحقيق حول مبدأ حضور المحامي لجلسة التحقيق أو الإطلاع على ملف القضية يندرج ضمن العملية الاحترازية في بعض القضايا، موضحاً أن ذلك يحدث في قضايا استثنائية ومحدودة وذات خصوصية تدفع بضابط التحقيق إلى التحفظ على بعض المعلومات التي قد يدلي بها المتهم، والتي قد تكون متعلقة بجهات أخرى، مشيراً إلى أن عدم معرفة الكثيرين بهذا الحق يستدعي أن يتم إبلاغهم بأن من حقهم أن يوكلوا محامياً، وأن النظام قد أعطاهم هذا الحق.

استقبل مدير جامعة الملك سعود وتسلم تقريراً عن كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري

سمو النائب الثاني: نحتاج من جامعاتنا وضع استراتيجية لإيجاد وظيفة لكل خريج حسب حاجة سوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645412.html

جدة - واس

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بمكتب سموه في جدة مساء أمس الأول معالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن العثمان ووكلاء الجامعة وعمداء الكليات وأعضاء مجلس الجامعة والمشرف على مركز الأمير نايف لأبحاث العلوم الصحية والمشرف على كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري. وفي بداية اللقاء رحب سمو النائب الثاني بمعالي مدير الجامعة ومرافقيه وشكرهم على الجهود الطيبة التي أوصلت الجامعة إلى ما وصلت إليه من تطور علمي يضاهي الجامعات المتقدمة عربيا وعالميا .وأشار سموه إلى أن مستوى تقدم وتطور أي دولة يقاس بتطور مؤسساتها العلمية والتقنية وأن المستوى العلمي هو المعيار الذي يقاس به تطور العالم. وقال سمو النائب الثاني" نحن ولله الحمد لدينا جامعات وفي جامعاتنا رجال لديهم القدرة على تخريج شباب ناجح، ولكننا نحتاج من جامعاتنا إلى وضع استراتيجية لإيجاد وظيفة لكل خريج حسب حاجة سوق العمل، لأن البطالة شر وسبب في انتشار الجريمة بأنواعها ومن أكثرها تعاطي وترويج المخدرات، إن هؤلاء الشباب من بنين وبنات هم أمانة في أعناق أساتذة الجامعات فيجب تأهيلهم التأهيل المناسب وتهيئتهم للعمل حسب احتياج السوق". وتمنى سموه أن تدرس وتبحث الجامعات في مشاكل المجتمع ومشاكل الشباب وأن تضع لها البرامج التي تساعد على حلها والقضاء عليها أو الحد منها من خلال الدراسات والبحوث وأن يكون للجامعات دور في وضع هذه الدراسات والبحوث إلى جانب دورها التعليمي، مبينا سموه أن دول العالم المتقدمة تعتمد دائما على الدراسات والبحوث العلمية التي تقدمها الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث. وقدم سمو النائب الثاني شكره وتقديره لمعالي مدير الجامعة ومرافقيه على إتاحة الفرصة للقاء بهم .

الشباب من بنين وبنات أمانة في أعناق أساتذة الجامعات فيجب تأهيلهم وتهيئتهم للعمل

من جهته عبّر معالي مدير جامعة الملك سعود عن الشكر والتقدير لسموه على ما يقوم به من دعم لمشروعات الجامعة في المجال العلمي والبحثي والتربوي، عادا ذلك امتداداً لدعمه المستمر منذ إنشاء الجامعة. وقال معاليه "نحن نتشرف بالسلام عليكم وكل مرة نتقابل مع سموكم نستفيد من مقابلتكم لتحقيق نتائج ايجابية لخدمة الوطن والمواطن، ونحن نعمل على تحقيق طموحاتكم، وما تحقق لجامعة الملك سعود جاء بفضل من الله جل وعلا ثم بفضل دعم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسموكم الكريم، وجامعة الملك سعود تعمل دائما على تخريج شباب قادر على إيجاد فرص عمل لهم ولغيرهم، والجامعة لا تخرج عمالة مدربة فحسب بل خرجت قادة للمستقبل". وأطلع الدكتور العثمان سمو النائب الثاني على ماتنفذه الجامعة من مشروعات عملاقة بفضل دعم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسموه الكريم - حفظهم الله -. وعبر معاليه عن شكره وتقديره لسمو النائب الثاني على إتاحة الفرصة للقاء بسموه والاستماع إلى توجيهاته .وفي نهاية اللقاء تسلم سمو النائب الثاني من معالي مدير جامعة الملك سعود تقريرا عن مركز الأمير نايف لأبحاث العلوم الصحية متضمنا صورا عما تم انجازه في إنشاء المركز على أرض الواقع، كما تسلم سموه تقريرا عن

كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري .ثم التقطت الصور التذكارية مع سموه بهذه المناسبة حضر الاستقبال معالي المشرف العام على مكتب سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الفريق أول عبدالرحمن بن علي الربيعان، ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والتوجيه اللواء الدكتور صالح بن محمد المالك .

جامعة الملك عبدالعزيز تخلي مسؤوليتها من مكافأة موظفي العقود

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282322

جدة - أحمد العمري
رمت جامعة الملك عبدالعزيز الكرة في ملعب وزارتي التعليم العالي والمالية لصرف مكافأة راتب شهرين لموظفي العقود أسوة بالجامعات الأخرى .
وأكد وكيل الجامعة الدكتور عدنان المزروع لـ«الحياة» أن صرف مكافأة راتب الشهرين لثلاثة آلاف موظف وموظفة يعملون على بند التمويل الذاتي لم يتم الرد بشأنها من وزارتي التعليم العالي والمالية، مشيراً إلى أن مخاطبات رسمية بعثت بها الجامعة لشمول المستفيدين والمستفيدات بمكرمة الراتبين. وفي ما يتعلق بتعديل سلم رواتب موظفي وموظفات «البند»، كشف أنه قيد الدرس طبقاً للقرار الملكي المختص باعتماد ثلاثة آلاف كحد أدنى لرواتب جميع العاملين بالأجهزة الحكومية، مشدداً على أن الأمر سيطبق بشكل مؤكد ابتداءً من شهر محرم من العام المالي 1433، وذلك بناء على موازنات تعتمدها الجامعة، «إذ لا يمكن أن نخل أو نغير في البرامج والارتباطات المالية.«
إلى ذلك، تستعد عمادة شؤون الطلاب لإطلاق برنامجها الصيفي بعنوان «صيفك أحلى في جامعة المؤسس» للعام الحالي والذي يشمل منافسات رياضية، ودورات تدريبية، وعروضاً مسرحية وترفيهية وغيرها من البرامج التي ستنعش صيف طلاب وأبناء منسوبي الجامعة على مدار 25 يوماً.
وتستقبل عمادة شؤون الطلاب على موقعها الإلكتروني في الفترة الحالية طلبات التسجيل من طلاب وأبناء منسوبي الجامعة، تمهيداً لانطلاقة البرنامج برعاية وكيل الجامعة للشؤون التعليمية الدكتور عبدالرحمن اليوبي بمسرح كلية الحاسبات وتقنية المعلومات في مساء يوم الأحد 2 /8/ 1432 .
وأوضح عميد شؤون الطلاب الدكتور عبدالله مهرجي أن العمادة تهدف من خلال البرنامج الصيفي إلى ملء فراغ الطلاب وأبناء منسوبي الجامعة خلال فترة الصيف وتقديم برامج شيقة لهم.

سعودية تعلن برنامجها الانتخابي لدخول المجلس البلدي!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282219

الدمام – محمد الداوود

كسرت مواطنة سعودية، حظر الإعلان عن البرامج الانتخابية قبل المدة المحددة من اللجنة العليا للانتخابات معلنة، أمس، عن برنامجها فضلاً عن اعتزامها خوض الانتخابات، واستبقت بهذه الخطوة جميع المرشحين الرجال بالإعلان عن برنامجها الانتخابي، وذلك بعد أن «قررت أن أرشح نفسي في الانتخابات لهذه الدورة»، مطالبة فريقها الانتخابي «بإنجاح هذا الدور، الذي يبرهن على دور المرأة السعودية بشكل عام.«

وتقول أنعام العصفور، لـ «الحياة»: «إن البرنامج الانتخابي يساعدني كشخصية باحثة ومهتمة في مجال المرأة. كما سيساعد آخرين على درس الوضع كاملاً، واستنباط حلول واقعية للأمور، ومواطن الخلل فيها، وكيفية إصلاحها قبل ان تأتي الانتخابات اللاحقة ونحن نعيش في الدوامة ذاتها، وهل ستشارك المرأة فيها أم لا؟ أو هل ستكون المشاركة للعسكريين أو للمرأة»، كما صرح رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية عبد الرحمن الدهمش، السبت الماضي». وعلى رغم صدور قرار بعدم مشاركة المرأة في هذه الانتخابات، كناخبة أو مرشحة، فإن الحلم الذي يراود العصفور «دخول المرأة في العملية الانتخابية في شكل كامل، واستثمار كامل قدراتها وإمكاناته وطاقاتها في خدمة المجتمع»، موضحة أنها قامت بعمل «تصور افتراضي لدخول المرأة كمرشحة في المجلس البلدي، ببرنامج يأخذ في الاعتبار حاجة المنطقة وواقعية المطالب، وحجم الموازنة المخصصة لهذه الخدمات، فوضعت برنامجاً افتراضياً لمرشحة في محافظتي، تسعى من اجل تحقيق أحلام المواطنين وطموحاتهم، التي من اجلها رشحوها.«

وتضمن برنامجها الانتخابي خدمات مختلفة، إضافة إلى «المساهمة في وضع خطة لتفعيل الأندية الشبابية، خصوصاً أندية المرأة، والسعي إلى تطوير الإجراءات البلدية، من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية، ومبدأ اللامركزية في الإدارة.«

وفتحت أنعام العصفور، وهي عضو ناشط في حملة «بلدي» لدعم مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية، صفحة خاصة لبرنامجها الانتخابي في الموقع الاجتماعي الشهير «فيسبوك»، بينت من خلالها اهتماماتها البلدية في محافظة القطيف، مبينة أن الهدف من ذلك «التأكيد على دور المرأة السعودية في الحراك الاجتماعي، إضافة إلى التأكيد على مشاركتها في الانتخابات البلدية، وإن لم تكن بصورة رسمية.«

وتضمن البرنامج الانتخابي للعصفور، «اهتمامات بيئية، وخدمة المجتمع المحلي، إضافة إلى توفير الخدمات العامة، وتطوير الإدارة البلدية». وركزت اهتماماتها البيئية على البحر، من خلال «إيقاف الدفن الجائر، والاهتمام في المسطحات الخضراء، خصوصاً في الأماكن العامة، وتطوير أساليب الرقابة الصحية على المطاعم، لضمان الجودة، وللحفاظ على الصحة العامة، وتطوير عملية نظافة الأحياء وتدوير النفايات العادية منها والخطرة، وتوسيع دائرة خدمات الصرف الصحي وصرف السيول، لتشمل كامل المدينة، وإيجاد حلول للأحياء المتضررة بالتلوث البيئي في شكل مباشر، من خلال وضع خطة زمنية.«

أما في شق خدمة المجتمع، فكان «السعي لإيجاد مراكز تنموية في الأحياء، تشمل الجوانب الاجتماعية والرياضية والثقافية والترفيهية، والعمل على تكامل استعمالات المرافق العامة»، إضافة إلى «إيجاد صيغة مناسبة للمحافظة على أراضي المرافق العامة، وتطويرها، واستثمارها بالشكل الأنسب، والمساهمة في وضع خطة لتفعيل الأندية الشبابية، خصوصاً أندية المرأة، وتطوير الأحياء القديمة، والإفادة منها في شكل أفضل.«

الأمير بندر المشاري يدشن الوحدات المتنقلة .. وكيل وزارة الداخلية لـ عكاظ :

63 مبنى للأحوال المدنية خلال 3 سنوات ومهتمون ببطاقة البدون

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م العدد 3662
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110627/Con20110627429450.htm

عبدالمحسن الحارثي ــ الرياض

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، دشن صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن عبدالله المشاري آل سعود مدير عام مركز المعلومات الوطني، الوحدات المتنقلة وعرض البرامج التطويرية للأحوال المدنية.

من جانبه، أكد وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية اللواء عبدالرحمن الفدا أنهم في الوكالة يلاحقون العصر من أجل راحة المواطن، وقال تسعى الأحوال المدنية لوصول خدماتها للمريض في بيته أو على سريره.

وحول تأخر وصول بطاقة الأحوال المدينة لـ14 يوما قال «هذا الأمر يحكمه بعد المناطق ولا نقدم منطقة على أخرى، بل نحرص على وصول البطاقة إلى المكاتب في جميع المدن، وخلال أربعة أيام تصل البطاقة إلى الفروع بالبريد».

وبين أن اللائحة التنفيذية الجديدة للأحوال المدنية التي ستطبق مطلع رمضان المقبل، تشمل السماح للمرأة بالتبليغ عن «تسجيل» مولودها، وللمواطنة التي تحمل بطاقة هوية وطنية في التقدم بطلب تسجيل أو تعديل حالتها الاجتماعية ومهنتها، والحصول على صورة من القيود المسجلة في سجلات الأحوال المدنية لها أو لزوجها أو أحد أصولها أو فروعها.

وأكد في كلمته خلال الحفل الخطابي في نادي ضباط قوى الأمن الداخلي في الرياض، أن الأحوال المدنية تسعى أن تكون من أولى الإدارات في المملكة من حيث الكفاءة في مجال تقديم الخدمات الحكومية.

وعن عدم جدوى مكاتب النساء قال «مكاتب النساء أمر حيوي وضروري ومن أفضل المكاتب إنتاجا، وأضفنا هذه الأيام أعدادا كبيرة من الموظفات لافتتاح مكاتب»، مبينا أنه سيضاف نحو 20 مكتبا و300 موظفة.

وعن منح البدون الذين يعيشون في المملكة، بطاقة أحوال قال «إن وزارة الداخلية تفكر في هذا الموضوع بشكل جدي ويبدي المسؤولون في الوزارة اهتماما كبيرا بهذا الأمر».

وعن حق المواطن في استخراج البطاقة، أكد أن استخراج البطاقة حق لكل مواطن وفق النظام ما لم تكن هناك أمور تتطلب بعض الموافقات، لافتا إلى أن هذا الأمر يحدد وفق الحالة.

وبين لـ «عكاظ» أن بطاقة الأحوال الجديدة مزودة اليوم بنظامي البصمة والصورة وهي آمنة ومن الاستحالة تزويرها، وقال «إن مشروع الملك عبدالله لتطوير المقرات الأمنية سيشمل إنشاء 63 مكتبا في مختلف مناطق المملكة، موضحا أن المشروع في مراحله النهائية، ويتوقع طرحه خلال الأشهر المقبلة، ويتوقع الانتهاء من إنجازه في أقل من ثلاث سنوات».

من جانبه، استعرض نائب مدير الأحوال المدنية عبدالرحمن الحسين، اللائحة الجديدة للأحوال المدنية التي ضمت 199 مادة.

واستعرض مدير الشؤون الإدارية والمالية فهد المنيعي جانبا من التطوير الذي تشهده الأحوال ومن بينها تمديد ساعات العمل إلى الرابعة عصرا، وقد يصل للخامسة إذا دعت الظروف.

وفي سياق آخر، قال المستشار لشؤون المواقع سليمان السحيم «الوكالة منحت المواقع العسكرية في القطاعات العسكرية من خلال 22 موقعا صلاحية تعديل مهنة موظفيها يقدمها 73 فردا وضابطا جرى تدريبهم وتأهيلهم وأنجزوا أكثر من 33 ألف عملية خلال الفترة الماضية».

وكشف مدير عام الوثائق والسجلات إبراهيم القري عن مشروع التصوير الضوئي الفوري لوثائق إجراءات الأحوال المدنية، مشيرا إلى أنه جرى توثيق 60 مليون وثقية من أصل 200 مليون وثيقة من 100 أرشيف على مستوى المملكة، مبينا أنه ستطلق الوكالة لأرشيف رقمي إلكتروني واحد على مستوى المملكة.

وكشف القري عن مشروع جديد لتسجيل الواقعات المدنية (الولادة، الوفاة، الزواج والطلاق) إلكترونيا سيطلق في شوال المقبل، كما كشف عن مشروع يتيح لمأذوني عقود الأنكحة تسجيل واقعات الزواج من قبل المأذونين المرخصين من قبل وزارة العدل.

مدير التطوير الإداري بدر البدر أشار إلى أن الوكالة هيأت ما يعرف بالموظف الشامل ليقدم جميع الخدمات، ما يوفر على المراجع تنقلات قد تمتد أسبوعين، مشيرا إلى أن الوكالة ستنشئ 63 مكتبا للأحوال المدنية في مدن المملكة ومحافظاتها ضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير المقرات الأمنية.

أمران ملكيان بإعفاء الأمير عبدالعزيز بن فهد من منصبه بناء على طلبه وضم ديوان رئاسة مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي برئاسة التويجري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645326.html

جدة - (واس(

صدر امس أمر ملكي فيما يلي نصه: بسم الله الرحمن الرحيم الرقم : أ/ 123 التاريخ : 1432/7/24ه بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 وتاريخ 1412/8/27ه. وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/13 بتاريخ 1414/3/3ه وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 10 وتاريخ 1391/3/18ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي أ/ 162 بتاريخ 1428/9/19ه. وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، وعلى كتاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المؤرخ في 1432/7/23ه. أمرنا بما هو آت: أولاً : يعفى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء من منصبه بناء على طلبه ، مع استمراره في منصبه وزيرا للدولة وعضوا في مجلس الوزراء. ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .عبدالله بن عبدالعزيز .

كما صدر امس أمر ملكي فيما يلي نصه : بسم الله الرحمن الرحيم الرقم :أ/124 التاريخ : 1432/7/24ه بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 وتاريخ 1412/8/27ه. وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/13 بتاريخ 1414/3/3ه. وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/10 بتاريخ 1391/3/18ه. وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، وعلى كتاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المؤرخ في 1432/7/23ه بشأن اقتراح سموهما إعادة تنظيم كل من الديوان الملكي وديوان رئاسة مجلس الوزراء وتوحيدهما في جهاز واحد. وبناء على ذلك ، ورغبة منا في إعادة تنظيم كل من الديوان الملكي وديوان رئاسة مجلس الوزراء بما يسهم في تطوير العمل والارتقاء به. وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت : أولاً: ضم ديوان رئاسة مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي واعتبارهما جهازا واحدا بمسمى الديوان الملكي. ثانياً: تشكل لجنة برئاسة معالي رئيس الديوان الملكي لاستكمال ما يلزم من إجراءات واتخاذ ما يلزم من تعديلات لإنفاذ ما قضت به الفقرة) أولاً) من أمرنا هذا بما في ذلك اقتراح التعديلات اللازمة على نظام مجلس الوزراء على أن ترفع اللجنة لنا توصياتها بشأن ذلك في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ أمرنا هذا. ثالثاً: يُعين معالي الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري رئيساً للديوان الملكي وسكرتيرا خاصاً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير. رابعاً: على رئيس الديوان الملكي الرفع لنا بالترشيحات للمناصب القيادية بالديوان الملكي. خامساً :يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه. عبدالله بن عبدالعزيز.

تعد واحدة من أكبر وأخطر الخلايا الإجرامية في المملكة
بدء محاكمة 85 متهماً بالأنتماء لخلية تركي الدندني الإرهابية بجدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645484.html

جدة ـ تغطية ـ محمد الغنيم

شرعت المحكمة الجزائية المتخصصة في محافظة جدة صباح أمس الأحد في أولى جلسات المحاكمة لأكبر خلية من المتورطين في قضايا الارهاب التي شهدتها في المملكة، حيث بلغ عدد المتهمين فيها ٨٥ متهما جميعهم من المنتمين لتنظيم القاعدة الارهابي كانوا قد شكلوا خلية عرفت (بخلية تركي الدندني) الذي قتل في مواجهة أمنية في منطقة الجوف في الثالث من شهر يوليو من عام ٢٠٠٤ م بعد اشتراكه في التخطيط لثلاثة تفجيرات شهدتها ثلاثة مجمعات سكنية هي مجمع الحمراء بحي غرناطة ومجمع اشبيلية الذي يقع على بعد 5 كيلومترات مجمع الحمراء بالإضافة الي مجمع فينيل القريب شرق العاصمة الرياض .

وبدأت الجلسة التي تم فتحها لوسائل الإعلام على غرار الجلسات السابقة التي شهدتها المحكمة الجزائية بالرياض مؤخراً في تمام الساعة العاشرة صباحا بحضور (3(قضاة و(10) من المتهمين يمثلون الدفعة الاولى من إجمالي المتهمين في القضية، وبدأ قاضي المحكمة الجلسة بطلب من المدعي العام في القضية والذي مثله في هذه الجلسة شخصان بخلاف ما تعارف عليه في القضايا السابقة، حيث طلب القاضي من المدعي العام قراءة لائحة الدعوى على المتهمين الماثلين في مجلس القضاء .

وكشف المدعي العام في عرضه للائحة الدعوى أن المتهمين قاموا بالانضمام الى تنظيم القاعدة وما يسمي بخلية تركي الدندني وانتهاج المنهج التكفيري وتفجير المباني الحكومية والسطو المسلح على المواطنين معتبرين المملكة (دار حرب) ويجوز قتل من يعارضهم في المنهج والفكر بالاضافة الى حيازتهم للأسلحة والمتفجرات والقنابل اليدوية بغية الافساد في الارض مدعين ان ما يقومون به يندرج تحت الجهاد الشرعي، إثر ذلك قام المدعي العام بسرد كافة التهم لجميع المتهمين، حيث بدأ بالمتهم رقم (١ (والذي اتهمه الادعاء العام بأنه قام بالانضمام لتنظيم القاعدة والخروج الى افغانستان والتدرب على حمل الاسلحة ومقابلة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ومبايعته ونكث بيعته لولي الأمر في المملكة، حيث شارك في العديد من الجرائم ومنها المشاركة في تفجيرات شركة ارامكوا السعودية مع أحد أخطر المنتمين للفكر الإجرامي والتستر على بعض المطلوبين في الشروع للقيام باعمال اجرامية بالاضافة الى تمويل الارهاب وجمع التبرعات من المواطنين والتغرير بهم بأن تبرعاتهم ستذهب للمحتاجين والفقراء وتم ضبط ٣٠٩ كوبونات تبرعات مزورة بالاضافة الى تمكينه لعدد من المطلوبين من استخدام حسابه البنكي واثباتاته الشخصية بغية التخفي عن انظار رجال الأمن وتزوير وثائق رسمية لبعض السيارات الى يستخدمها الارهابيون في التنقل أو الاعمال الاجرامية بالاضافة الى مشاركته في نشر الفكر الارهابي والتجهيز لعمل إجرامي في المملكة وحيازته لعدد ٢٠ رشاش كلاشنكوف و٤ مسدسات وذخيرة بالاضافة الى الاشتراك في نقل مجموعة كبيرة من الاسلحة والمتفجرات من الرياض الى المنطقة الشرقية الاتجار في الاسلحة وبيعها على الخلية الارهابية والتستر على الخلية التي انضم اليها والتزوير والتستر على أحد المتهمين - وهو يعد من اخطر المقبوض عليهم في هذه القضية - بالاضافة الى إيوائه له في منزل والده لمدة شهر واعطائه لهذا المتهم جواز سفره الخاص لتزويره وتسهيل دخول بعض المطلوبين الى المملكة أو السفر منها بالاضافة الى التستر على متهمين آخرين في نفس القضية والتدرب على استخدام الاسلحة مع بعض المتهمين وايوائهم في شقة بالاضافة الى حيازة اسطوانات للفكر الارهابي .

المدعي العام يوجه تهم «الخيانة» و«التجسس» لصالح القاعدة لعدد من المتهمين و«مصيف الرياض» مسرح لإحدى جرائمهم

ووجه المدعي العام للمتهم رقم (٢) تهمة الانخراط في تنظيم القاعدة ومبايعة اسامة بن لادن وتمويل الارهاب ونقل بعض الاموال بين عدد من المتهمين في قضايا الارهاب واختلاس مبلغ ١٣٠ ألف ريال من أموال الزكاة التي وصلت اليه أثناء عمله في إحدى المؤسسات الخيرية وخيانته للأمانة وشراء عدد ٥ مسدسات وحيازته لرشاشين من نوع كلاشنكوف بدون ترخيص بالاضافة الى اشتراكه في محاولة تفجير مجمع سكني في مدينة الجبيل الصناعية والتستر على عدد من المطلوبين وتسليمهم جواز سفره لتزويره واستخدامه في تهريب المطلوبين .

وجاءت التهم الموجهة لمتهم رقم (٣) بالانضمام لتنظيم القاعدة والتجسس لصالح الخلايا الارهابية بحكم عمله في جسر الملك فهد الذي يربط بين السعودية والبحرين وإدخاله لبعض المطلوبين أمنيا مقابل رشوة والمصادقة على دخول أشخاص يحملون جوازات سفر مزورة وإخباره لاحد المتهمين في القضية عن اسماء بعض المطلوبين أمنيا وايصاله ظرفا بداخله مبالغ مالية لاحد المطلوبين ولقائه باحد المطلوبين أمنيا واستلامه مبالغ رشوة مقابل مساعدته للمطلوبين .

بعد ذلك بدأ المدعي العام في سرد التهم الموجهة للمتهم رقم (٤) الذي انضم الى تنظيم القاعدة بالاضافة الى اتهامه بالتجسس وتسريب معلومات أمنية في غاية السرية بحكم عمله في أمن المنشآت في الخفجي واستئجاره لشقة في مجمع شقق الروشن بحي المصيف بمدينة الرياض والتي نتج عنها مواجهة مع رجال الأمن أصيب فيها ضابطان من المباحث العامة بالاضافة اتهامه باستخدام اثباتاته لتهريب بعض المتهمين وتمكين أحد المتهمين من الهروب بالاضافة الى تمويل الإرهاب والإدلاء بمعلومات كاذبة لإدارة الاحوال المدنية في الخفجي لتضليل رجال الأمن .

أمام المتهم رقم (٥) فقال المدعي العام أنه انضم لتنظيم القاعدة وقام بالاشتراك في حيازة الاسلحة والقنابل اليدوية بقصد الاعتداء على الآمنين وإثارة الفساد في الارض والاشتراك ايضا في المجموعة التي قامت بالاشتباك مع رجال الأمن في مجمع شقق الروشن بحي المصيف والهروب من الموقع مع رئيس الخلية تركي الدندني في سيارته وإبلاغة أحد المتهمين بحضور رجال الأمن مما أدى الى استعداد الارهابيين لاطلاق النار على رجال الامن واستئجار شقة لايواء الارهابيين بعد هروبهم والمساعدة في هروبهم، حيث قام بدفع مبلغ ٨ آلاف ريال لاستئجار موقع لايواء الارهابيين وسلب سيارة احد المواطنين تحت تهديد السلاح ومساعدته لتهريب احد المتهمين في القضية نفسها .

المتهم رقم (٦) اتهمه المدعي العام بالانضمام لتنظيم القاعدة والشروع في السفر الى العراق واشتراكه ايضا في مقاتلة رجال الأمن في شقق الروشن وهروبه من رجال الأمن والتدرب على استخدام الأسلحة مع أحد المتهمين في القضية وحيازة الاسلحة والمتاجرة فيها والتستر على أحد المتهمين في القضية والذي اتخذ منزله وكرا للارهابيين وتخزين الاسلحة بالاضافة الى حيازته قذيفة ار بي جي والتستر على احد المطلوبين الهاربين من سجن المباحث وتأييد تنظيم القاعدة وحيازة أشرطة واشتراكه من خلال علمه بما شرع التنظيم به في التخطيط لعملية ارهابية والمشاركة في سفر ١٥ شخصا الى افغانستان والمشاركة في تجهيز مجموعة للسفر والتستر على بعض المطلوبين وتمويل الارهاب بجمع الأموال من حي ٩١ من مدينة الدمام .

وقال المدعي العام ان المتهم رقم (٧) ايضا انضم الى تنظيم القاعدة وخلية ارهابية تابعة للتنظيم وقاتل رجال الأمن في شقق الروشن واتهمه كذلك بحيازته للاسلحة وتهريب احد المتهمين في القضية واشتراكه مع أحد المتهمين في القضية في شراء الاسلحة وحيازته لكتب وحقيبة أحد المتهمين والتدرب على الاسلحة والتستر على احد المتهمين الخطرين في القضية وعلمه بمكان تواجدهم مع أفراد التنظيم .

أما المتهم رقم (٨) فأتهم بالاشتراك في تنظيم القاعدة والسفر الى افغانستان واشتراكه في الشروع في قتل رجال الامن وحيازة الاسلحة والقنابل اليدوية بغرض الافساد في الارض وإخفاء كمية كبيرة منها والتستر على احد المتهمين والمشاركة في تهريب متهم آخر وممارسة الاتجار في الاسلحة بكميات كبيرة وحيازته ل ١١ رشاشا و ٩ مسدسات وتمويل الارهابيين من خلال دعم التنظيم بالاسلحة وجمع أموال التبرعات وتسليمها للتنظيم .

ووجه للمتهم رقم (٩) تهمة الانخراط في خلية ارهابية واشتراكه في مواجهة مسلحة ضد رجال الامن ومقاتلتهم والهروب من الموقع مع احد المتهمين في القضية والذي يعد أيضا من أخطر المطلوبين وحيازة الاسلحة وتدربه على استخدامها وحيازة القنابل اليدوية والذخائر .

وجاءت التهم الموجهة للمتهم الاخير في هذه الجلسة رقم (١٠) الانخراط في خلية ارهابية والسفر الى الشيشان مع قائد تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين والمدعو صالح العوفي والذي قتل في مواجهة أمنية مع رجال الأمن بالاضافة الى خيانته لبلده بالتجسس واستغلال موقعه الوظيفي كرجل أمن والمشاركة في قتال رجال الأمن وسلب سيارة مواطن تحت تهديد السلاح واشتراكه في التخطيط لثلاثة تفجيرات في ثلاثة مجمعات سكنية في الرياض وهي (مجمع الحمراء واشبيلية

وفينيل) وحيازة قنابل يدوية وأسلحة بقصد الاخلال بالامن في المملكة والتستر على احد المطلوبين أمنيا وإخفاء مبالغ مالية وأختام استخدم للتزوير وتسريب معلومات لجهات خارجية عن بعض المسجونين في القضية بالاشتراك مع والدته.

أكد عدم وجود سجناء سعوديين

العشري لـ الرياض: محاكمة كبار ضباط الشرطة التايلندية المتهمين بقتل الرويلي مستمرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645494.html

بانكوك - محمد السهلي

أوضح القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين في بانكوك الأستاذ نبيل بن حسين عشري أن المحكمة الجنائية في بانكوك تواصل جلساتها لاستجواب الشهود في قضية المواطن السعودي محمد الرويلي والتي يواجه الاتهام فيها خمسة من كبار ضباط الشرطة التايلنديين لضلوعهم في اختطاف وقتل رجل الأعمال السعودي عام 1991 ببانكوك. وصرح العشري ل"الرياض "بأنه بفضل الله وبحمده أثمرت الجهود على مختلف المستويات لإحياء القضية وتقديمها للقضاء مما يعتبر نجاحاً للدبلوماسية السعودية ودليلا على حرص حكومة المملكة لمتابعة ورعاية مصالح وشؤون المملكة في الخارج وشدد العشري على أهمية هذه المرحلة من القضية مشيراً إلى أن محاولات متكررة لمحاكمة المتهمين أُحبطت في السابق لأسباب كثيرة. وذكر بأن السفارة تقوم بمتابعة القضية في جميع مراحلها بصورة لصيقة ودقيقة لضمان تحقيق العدالة ووقف أي محاولات للتدخل في إجراءات المحاكمة ويقوم ممثل عن السفارة برفقة مكتب المحاماة بحضور جلسات القضية كما نوه عن حرص كبار المسئولين بوزارة الخارجية السعودية والسلطات السعودية المختصة بمتابعة التطورات الجارية في جلسات القضية .

وذكر العشري بأن تهاون السلطات التايلندية في التحقيق في هذه القضية بالإضافة إلى القضايا الأخرى قد أدى إلى تدهور العلاقات بين المملكة وتايلاند لأكثر من عشرين عاماً. وأضاف بأن موقف المملكة حيال هذه الأحداث واضح وصريح ويطالب تايلاند بتحقيق العدل وفقاً للمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية مشيراً إلى أن السفارة لا تدخر جهداً في حث المسئولين التايلنديين من أجل إنهاء جميع هذه القضايا لكي يتم النظر في موضوع استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما ذكر بأن تايلاند قد فقدت الكثير من الفرص التجارية والاستثمارية ،وكذلك فقدت سوقا هاما لعمالتها الماهرة في المملكة بسبب عدم حل هذه القضايا .

عرب يلجأون للسفارة السعودية لمساعدتهم فيما يتهرب المواطنون بحجة المساءلة

وقال العشري ل"الرياض": نأمل أن تقوم السلطات التايلندية بجهود مماثلة للجهود التي بذلتها في تقديم ملف قضية الرويلي للقضاء والقيام بتحركات جادة في باقي القضايا .

ونفى وجود مواطنين سعوديين في السجون التايلندية مشيراً إلى الجهود التي تبذلها السفارة لسرعة حل مشاكل مواطنيها الذين يقعون ضحية جهلهم بالقانون التايلندي مما قد يعرضهم للمساءلة والوقوع في الخطأ. كما حذر من السفر إلى تايلاند حيث ان ذلك يعتبر مخالفة وتُعرض المسافر إلى الجزاءات المعلن عنها من قبل السلطات المختصة في المملكة، مهيباً بمن يقعون في أي مشكلة بتايلاند بسرعة الاتصال بالسفارة مهما كانت مشاكلهم من أجل سرعة مساعدتهم وتدارك الأمور قبل استفحالها بسبب جهل السياح بقوانين تايلاند وثقافات مجتمعها. ونوه العشري بأن ثقة مواطني العديد من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بسفارة المملكة يدفعهم للجوء إليها للمساعدة في حل الكثير من المشاكل التي يتعرضون لها في تايلاند في الوقت الذي قد يتردد المواطن السعودي في الاتصال بالمسئولين في السفارة تخوفاً من العواقب، علماً بأن السفارة تفتح أبوابها للمواطن ! في المقام الأول وحمايته والوقوف معه مشيراً بأنه بفضل من الله وثقة المواطن فقد تم حل الكثير من مشاكل السعوديين في تايلاند .

وحذر العشري من مغبة الثقة والطيبة والتي تكون نتائجها وخيمة وذكر على سبيل المثال أن مقيما عربيا قام بسرقة جوازات وأموال عدد من مواطني إحدى الدول الخليجية الذين وثقوا فيه واستضافوه بالفندق الذي يقيمون فيه حيث غافلهم ووضع لهم مادة مخدرة ليتمكن من سرقة ممتلكاتهم والهروب ودعا لاتخاذ الحيطة والحذر حتى لا يقع الآخرون ضحية لمثل هذه الجرائم والمجرمين الذين يترصدون للسياح الخليجيين في بعض المناطق ببانكوك .

الثقة تُعرض خليجيين لسرقة جوازاتهم من مقيم عربي بعد تخديرهم

"الرياض" التقت بعدد من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ممن جاءوا للسفارة السعودية في بانكوك طلباً لمساعدتهم في حل المشاكل التي تعرضوا لها حيث أشادوا بالجهد الكبير الذي بذلته السفارة السعودية في مساعدتهم وأعربوا عن ثقتهم في تعاطيها مع قضاياهم وحسب المعاملة وكأنهم من مواطني المملكة، وقدموا شكرهم للمملكة قيادة وحكومة على ما يجدونه من اهتمام بقضاياهم وروح الإخاء في التعامل معهم مما أكسب السفارة السعودية سمعة طيبة لدى مواطني الدول العربية وجعلها مقصداً لهم على الرغم من وجود سفارات لبلادهم في تايلاند. ويأتي ذلك وفقاً لتوجيهات القيادة الرشيدة بمساعدة من يلجأ لسفاراتها من مواطني الدول العربية والوقوف معهم .

"الرياض" التقت أيضا بعدد من المواطنين السعوديين في تايلاند خلال مشاهدتهم لمباراة الاتحاد والأهلي الأخيرة بإحدى المقاهي العربية بالعاصمة بانكوك، وخلال الحديث معهم أعربوا عن دهشتهم وعدم معرفتهم بوجود سفارة سعودية في بانكوك كما أجابوا عند سؤالهم بمراجعة السفارة في حالة حدوث مشاكل لهم بأنهم سيحاولون

حلها بأنفسهم خوفاً من العواقب حيث أوضح بعضهم بأنهم أتوا بغرض السياحة على الرغم من علمهم بمنع السفر إلى تايلاند كما أوضح بعضهم بأنهم أتوا من أجل العلاج أو التجارة .

وهنا نتضامن مع تنويهات القائم بأعمال سفارة المملكة في بانكوك الأستاذ نبيل عشري بضرورة الاتصال بالسفارة لتقديم المساعدة وحل أي مشكلة قبل أن تستفحل أو يتم استغلال هذه المشكلة من بعض ذوي النفوس الضعيفة وتبين ل "لرياض" أن السفارة مستعدة لتقديم كافة المساعدات للمواطنين بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين بخدمة أبناء الوطن في الخارج وتقديم أفضل الخدمات لهم وقد التقينا في السفارة عددا من المواطنين الذين تدخلت السفارة لإنقاذهم من مشاكل وقعوا فيها وتم حلها بدون تعريضهم للمساءلة كما يظن الآخرون.

متخصصة: الحشيش أكثر أنواع المخدرات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282217

الرياض - سحر البندر

أكد خبراء طبيون وأمنيون ونفسيون أن الحشيش هو أكثر أنواع المخدرات، التي تدفع متعاطيها إلى ارتكاب الجرائم، مشيرين إلى أن ضعف الخبرة الأمنية الخليجية، ساعد على انتشار الجريمة المنظمة للمخدرات.

وذكرت رئيسة لجنة اعتماد مراكز مراقبة السموم في هيئة التخصصات الصحية الدكتورة مها المزروع في ورقة عمل بعنوان: «المؤثرات العقلية بين أبعاد الجريمة والمرض» خلال فعاليات اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بها، في مقر اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أمس، أن معدل السلوك الإجرامي وانتشار تعاطي المخدرات والمسكرات ينتشر غالباً في المرحلة العمرية بين 25- 30 عاماً.

وقالت: «الحشيش هو أكثر أنواع المخدرات المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، إذ أثبتت دراسة بحثية أجريت في المنطقة الشرقية على نمط الجينات لدى مرضى الإدمان، أن نسبة متعاطي الحشيش الذين تورطوا في السرقة من بين أفراد العينة هي 66.7 في المئة، ومتعاطي الامفيتامين 16.7 في المئة، وشاربي الكحول 33.3 في المئة، في حين أن نسبة متعاطي الحشيش المتورطين في المشاجرة والعنف تبلغ 66.7 في المئة والامفيتامين 44.5 في المئة والكحول 50 في المئة، أما نسبة متعاطي الحشيش المستعدين لارتكاب جرائم فبلغت 100 في المئة والامفيتامين 75 في المئة والكحول 25 في المئة.»

وأشارت إلى أن الدراسات الجينية التي أجريت على عدد من العائلات والتوائم أثبتت أن نسبة العوامل الوراثية، التي تؤثر على قابلية الأفراد للوقوع في الإدمان تتراوح بين 40 -60 في المئة.

من جهته، أكد الدكتور علي الدعيج من كلية الملك فهد الأمنية في ورقة عمل بعنوان « مكافحة الجريمة المنظمة للمخدرات»، أن العوامل المساعدة على انتشار الجريمة المنظمة للمخدرات في منطقة الخليج بشكل عام ضعف الخبرة الأمنية الخليجية بالجريمة المنظمة، وارتفاع نسبة العمالة الوافدة في الدول الخليجية، والقصور التشريعي والثغرات القانونية، وانخفاض الضرائب والرسوم في الدول الخليجية، والانفتاح على العالم الخارجي، والموقع الجغرافي المميز.

ولفت إلى أن عوامل انحسار الجريمة المنظمة للمخدرات في السعودية تكمن في رفض المجتمع السعودي لظاهرة الجريمة، وخصوصية العادات والتقاليد السعودية، والتجانس العرقي بين المجتمع السعودي، وحاجة الإجرام المنظم إلى تقنيات متفوقة.

وذكر استشاري الطب النفسي وطب الإدمان الدكتور عبدالله الشرقي في ورقة عمل بعنوان: «التجربة السعودية في علاج الإدمان التحديات والفرص»، أن عدد الدراسات والأبحاث المتخصصة في الإدمان قليلة جداً كونها سرية.

وأضاف أن العاملين في علاج الإدمان يرون أن الخدمات المقدمة للمدمنين تحت المتوقع، إذ أن المدمن لا يدخل المستشفى إلا بعد مراحل من الإدمان، إما عن طريق الأسرة أو عن طريق إمارة المنطقة، أو المديرية العامة ويحتاج إلى علاج طويل، لافتاً إلى أن 15 ألف مدمن دخلوا المستشفيات للعلاج عام 1429هـ لم يحظ بالرعاية اللاحقة منهم سوى 144 شخصاً.

4 آلاف إصابة بالمرض سنوياً والرياض الأولى

الصحة تطلق البرنامج الوطني للقضاء على الدرن في جازان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م العدد 3662
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110627/Con20110627429453.htm

إفتخار باحفين ـ جازان

كشفت مديرة إدارة الأمراض الصدرية في وزارة الصحة الدكتورة نائلة أبو الجدايل أن الصحة بدأت مرحلة جديدة للتحول من مرحلة المكافحة لمرض الدرن إلى مرحلة الاستئصال، ويعني ذلك البحث عن مريض الدرن والذهاب إليه بدلا من أن يأتي المريض للعلاج في المستشفى، وذلك عن طريق تنفيذ الزيارات المنزلية عن طريق فرق طبية تم تخصيصها لهذا الغرض تقوم بالإشراف المباشر على المريض في منزله وحصر وفحص المخالطين في العمل والمنزل والتوعية والتثقيف للمريض وأهله وتوثيق البرنامج إلكترونيا، وذلك لتقدم هذه الفرق العلاج والرعاية الصحية لمرضى الدرن على حسب المعايير الدولية.

وأكدت د. أبو الجدايل في كلمتها أثناء انطلاق برنامج القضاء على الدرن أمس في جازان «أن خطة الصحة تسعى إلى أن تصل نسبة الإصابة بالدرن في المملكة عام 2015م إلى (1) في كل 100 ألف من السكان، وذلك عن طريق البرنامج الوطني للقضاء على الدرن».

ولفتت إلى أن نسبة الإصابة بالدرن في المملكة تصل سنويا إلى 4349 حالة إصابة، وهي نسبة وبائية منخفضة جدا، إذ تم تحقيق معدلات شفاء من المرض في المملكة وصلت إلى 91 في المائة، بينما إن المعدل العالمي لمنظمة الصحة العالمية هو 70 في المائة، وبينت أن منطقة الرياض هي في المرتبة الأولى في عدد الإصابات بالدرن تليها جدة ثم جازان ومكة المكرمة، منوهة إلى أن تشخيص وعلاج الدرن مجانا للمواطنين والمقيمين، وأن مريض الدرن المقيم بطريقة مشروعة لا يرحل وذلك إنفاذا للتوجيهات السامية، كما أن وزارة الصحة تعمل بشراكة مع وزارة الداخلية والحرس الوطني والجمعيات الخيرية.

وفي سياق متصل، أوضح مساعد مدير عام صحة جازان والمشرف على برنامج القضاء على الدرن في جازان الدكتور أحمد سهلي، أن البرنامج الميداني للقضاء على الدرن سيتم تطبيقه في البداية في الرياض وجازان، وبعد ذلك سيتم تعميم التجربة على باقي المناطق، حيث تم اختيار جازان لأن لها تجربة سابقة في الاستقصاء الميداني للدرن.

وأفاد أنه سيتم تقسيم المنطقة إلى 11 قطاعا صحيا وسيكون هناك مشرف صحي لكل قطاع، وستكون هناك فرق ميدانة مزودة بكل ما تحتاجه وتتكون كل فرقة من طبيب وممرض وممرضة وسائق.

معلمون: تعليم الشرقية تهدر كرامتنا.. عمداً

المصدر: جريدة اليوم الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16748.html

محمد الزهراني- الدمام

ترحّم عشرات المعلمين في المنطقة الشرقية، على أمير الشعراء أحمد شوقي، وعلى بيته الشعري المشهور الذي قال فيه «قُمْ للمعلّمِ وَفِّهِ التبجيلا.. كادَ المعلّمُ أن يكونَ رسولا»، معلنين وفاة مضامين هذا البيت، تارة على يد الطلاب وأولياء أمورهم، وتارة على يد مسئولي التربية والتعليم أنفسهم، مؤكدين أن إدارتهم أخطأت عندما عاقبت المعلم الذي نال حقه من ولي أمر اعتدى عليه أخيراً، عن طريق المحكمة.المعلمون أشاروا إلى أن حقوق المعلم في «الشرقية» مهدرة، وأن كرامته مستباحة، وقالوا إنها ليست المرة الأولى التي تخذل فيها الإدارة معلميها، ولا تقف بجانبهم ولا تدعم موقفهم، في الكثير من القضايا التي يتعرضون لها..

إدارة التربية والتعليم

ويرى المعلمون في المنطقة الشرقية أن «هناك استفزازات تعرضوا لها، جعلتهم يفقدون الثقة في إدارة التربية والتعليم»، معتبرين أن ما اتخذته الإدارة أخيراً من عقوبات بحق المعلم المعتدى عليه من قبل ولي أمر، بنقله من وظيفته، ولفت نظره، «فيه تجاوز كبير منها، ويتنافي مع حكم القضاء الذي أنصف المعلم، بعد أن خذلته إدارة التربية والتعليم في الحصول على حقه».

الأسبوع الماضي

وتأتي هذه الاستهجانات بعد أن فرضت إدارة التربية والتعليم عقوبة على المعلم المعتدى عليه من قبل ولي أمر طالب أخيراً، حيث صعّد المعلم القضية كونها انتهاكا لحقوقه، وحقوق مهنة التعليم بوجه عام، فقام برفع شكوى وصلت إلى المحكمة في الدمام، وبعد أن أخذت القضية مجراها، واستوفت أركانها كافة، حكم القاضي في الأسبوع الماضي بسجن ولي الأمر (المعتدي) عشرة أيام وجلده عشر جلدات، كونه انتهك حق المعلم واعتدى عليه في مقر المدرسة، وهو يؤدي عمله.

تصرف غريب

ورأى المعلم أحمد الزهراني أنه «من المخجل جداً أن لا تعترف إدارة التربية والتعليم بالأحكام القضائية الصادرة من المحكمة، وتتصرف وفق أهوائها، وتلقي باللائمة على المعلم، الذي تعرض للضرب والإهانة من ولي الأمر، وتقوم بعقابه، في تصرف غريب منها، يتنافى تماماً مع أحكام القضاء»، مضيفاً «رحم الله أمير الشعراء أحمد شوقي عندما قال بيته المشهور «قُمْ للمعلّمِ وَفِّهِ التبجيلا .. كادَ المعلّمُ أن يكونَ رسولا»، فهذا البيت غير معمول به في المنطقة، رغم ترديده على لسان معلمين وتربويين كثيرين. وقال: «القاضي الذي نظر القضية، استند على الأحكام الشرعية، وقضى بمعاقبة ولي الأمر، وهو ما برأ ساحة المعلم، وبدلاً من أن تسعد إدارة التعليم بالحكم الذي برأ المعلم، وضمن له حقه، قامت بمعاقبة المعلم بنقله، ولا أعلم سبباً واضحاً يجعل الإدارة تتخذ هذه العقوبة، وكأنه مدان في القضية»، مؤكداً «لو أنه مدان أصلاً، لاتخذت المحكمة حكماً شرعياً ضده»، مشيراً إلى أن «هذا التدخل اللا مقبول من إدارة التربية والتعليم، أتوقع أنه ردة فعل ضد المعلم، لأنه صعّد القضية إلى المحكمة حتى يحصل على حقه، متناسية أن المعلم ذاته طرق باب إدارة التربية والتعليم، فلم تنصفه».

«من المخجل جداً أن لا تعترف إدارة التربية والتعليم بالأحكام القضائية الصادرة من المحكمة، وتتصرف وفق أهوائها، وتلقي باللائمة على المعلم

قضايا أخرى

ويشير المعلم فهد العنزي إلى أنه «من حق المعلم أن يشكو إلى المحكمة وأن يرفع القضية، خاصة أن الإدارة لن تنصفه، وربما لهذا السبب، اتخذت الإدارة ضده هذا الإجراء بالنقل ولفت النظر»، مشيراً إلى أن «هناك قضايا أخرى مشابهة، لم تحرك فيها الإدارة ساكناً، كان آخرها تهجم شقيق أحد الطلاب على مدير مدرسة، وتهديده بالقتل، ولم تتفاعل الإدارة في هذه القضية، التي تمس أمن المعلم، ولو أن القضية خارج أسوار إدارة التربية، لكان فيها حكم قد يصل إلى السجن، لأن

فيها تهديدا مباشرا وترويعا للمعلم الآمن»، مضيفاً «أشد على يد هذا المعلم المعتدى عليه من قبل ولي الأمر وأقول له حسن ما فعلت، وجميل أنك لم تنتظر حكم إدارة التربية، ولجأت إلى المحكمة، التي لا تظلم ولا تجامل أحداً».

اتخاذ عقوبات

ويؤكد المعلم عبدالعزيز الشهري أن «إدارة التربية والتعليم أحرجت نفسها كثيراً في اتخاذ عقوبات ضد ذلك المعلم، وكأن المحكمة لم تبتّ في الأمر وتنهه لصالح المعلم نفسه»، موضحاً «يدرك جميع المعلمين في الشرقية أن العقوبة التي أصدرتها التربية، ما هي إلا ردة فعل ضد المعلم، لأنه طالب بحقه المشروع، وأصر على رد اعتباره، كونه معتدى عليه في مقر عمله».وتابع الشهري «على كل معلم لا يجد الإنصاف من قبل إدارة التربية والتعليم، أن يرفع الأمر إلى الجهات الأعلى، سواء الشرطة أو المحكمة، لأنه بهذه الطريقة يخرج من إطار إدارة التربية، ويصبح كبقية أطراف النزاع في القضية يأخذ حقه دون أي ضغوطات داخلية تمارس عليه»، مؤكداً «أتوقع أن تنتبه إدارة التربية للأمر، وتراجع حساباتها مع قضايا المعلمين، وستسعى جاهدة لإرضائهم والمحافظة على حقوقهم في أي قضية مستقبلاً».وبيّن المعلم يحيى القرني أن «من الواجب أن تقف التربية والتعليم مع المعلمين في مشاكلهم كبقية المؤسسات الأخرى، وأن تسعى جاهدة للدفاع عنهم في حال ثبتت براءتهم»، مضيفاً «ما رأيناه في قضية المعلم المعتدى عليه، أن إدارة التربية والتعليم، حاولت التأثير على المعلم الذي لم يقتنع بما أوجدته له من حلول، ورفع القضية إلى الجهات العليا والتي بدورها وعلى الملأ ومن خلال وسائل الإعلام برأت المعلم وحكمت على ولي الأمر المعتدي بالسجن والجلد معاً، وهذه رسالة للتربية والتعليم لعلها تفهمها مستقبلاً، وكنت أتمنى أن تتريث قليلاً في إصدار هذه الأحكام التي يفهم أبعادها كافة معلمي المنطقة».

معلم يسأل المديرس عن «الشفافية».. والمسئول يفضل الإجابة عبر الفاكس

وفيما أرجأ مدير التربية والتعليم في المنطقة الشرقية الدكتور عبد الرحمن المديرس، ، الرد على استفسار، بشأن العقوبات التي فرضتها إدارته، على المعلم، وجه معلم سؤالاً له، وقال: «أنتظر أن يجيب المديرس عن هذا السؤال وبشفافية مطلقة».ورفض المديرس، في مكالمة هاتفية معه، الرد على الأسئلة بشكل شفوي، مفضلاً أن تكون مكتوبة ومرسلة له عبر الفاكس، متجاهلاً تأكيدنا على أن الموضوع لا يحتمل التأجيل، حتى نحصل على إجابته عبر الفاكس.وهاجم المعلم ابراهيم الغامدي إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية، متهماً إياها بأنها لا تراعي حقوق المعلمين، ويقول: «تعودنا نحن المعلمين على انتهاكات التربية لحقوقنا، فبدلا من أن تكون التربية هي الحصن الحصين لنا، وهي المدافع الأول عن حقوقنا، أصبحت مع كل أسف ضدنا، وليس هناك دليل أوضح من هذه القضية، التي أستغرب تفاصيلها ومراحلها»، موضحاً «إدارة التربية والتعليم، تناست أننا أبناؤها، الذين ينبغي أن تدافع عنا، وتحافظ على هيبتنا ومكانتنا وسط الطلاب أولا، والمجتمع ثانياً»، مضيفاً «أطرح على مدير التربية والتعليم سؤالاً آمل أن يجيب عنه بشفافية، ألا وهو لماذا يعاقب المعلم المعتدى عليه بتوجيه لفت نظر والنقل من مدرسته ؟! هل ثبت عليه شيء؟ أو هل استنتجتم أنتم خطأ لم تستنتجه المحكمة التي نظرت القضية كاملة، وحكم بحكم شرعي يبرئ ذمتها ؟!».

متضرّرات ل الرياض: أساليبهم بدائية ولا مكان للمعاقين وكبيرات السن

مكتب الضمان النسوي بشرق الرياض.. زحام وغياب تام للتنظيم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645453.html

رالرياض - عبدالله الحسني

وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي إحدى الجهات المهمة المنوط بها تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه والمتمثل في تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الفقيرة والمحتاجة للمساعدة وإيجاد فرص عمل للأسرة القادرة على العمل والإنتاج بخدمات الضمان الاجتماعي التي يقدمها للمستفيدات من مطلقات ومعلقات وأرامل ومهجورات وأيتام .

وهي هداف انسانية جميلة إلا ان متابعة بسيطة لمكتب الضمان النسوي بالرياض يجعلك تشعر بهدر الجهود وتشويه الأهداف النبيلة التي ينطلق منها المكتب الذي من المفترض فيه التخفيف والتيسير على فئة محتاجة أجبرتها الحاجة وضيق ذات اليد لطرق أبوابها فالزحام الذي يعج به القسم النسائي في مكتب الضمان الاجتماعي شرق الرياض وما يشهده هذا القسم من فوضى عارمة وغياب تام للتنظيم جعل المراجعات من السيدات وخاصة الكبيرات في السن والأطفال والمعاقات يفترشن الأرض منذ ساعات الصباح الأولى .

عن هذه المعاناة تحدثت لنا (أم عطا الله) التي قالت بلهجة متبرمة انها تضطر للانطلاق من منزلها مع خيوط الفجر الأولى (الرابعة والنصف فجراً) من أجل الحصول على رقم للمراجعة وتواصل قائلة: بعد الحصول على الرقم تنتظر في ساحة المبنى الداخلي حتى يحضرن الموظفات الساعة الثامنة ليبدأ العمل بموجب تلك الأرقام حسب تسلسلها .

أما أم راشد فتصف معاناتها فتفيد انها راجعت هذا المكتب قبل ثلاثة اشهر فأوعزت لها إحدى الموظفات عند البوابة بأن تضع أوراقها في (كرتون) تم وضعه امام الموظفة فما كان منها الا ان تضع أوراقها وهو ما شاركها فيه كثير من المراجعات وطلبت منها الموظفة ان تراجع بعد ثلاثة أشهر وبعد انقضاء المدة ومراجعتها قبل اسبوع فوجئت بضياع أوراقها لتخبرها موظفة بأن موضوع (الكرتون) ليس سوى اجتهاد من احدهن ولا تعلم حتى الآن مصير تلك الأوراق مما حدا بها الى تقديم أوراق جديدة ووقت جديد تنتظره بذات المعاناة وهي المراجعة فجراً للحصول على رقم وتتساءل أم راشد: لماذا يتم اللجوء لهذه الأساليب البدائية ونحن في عصر التقنية والتحديث الذي طال كل المؤسسات الحكومية ثم أين هي المراعاة لمن هي في مثل سني وتحتاج الى تسهيل أمورها لا تعقيدها كما هو حاصل الآن .

وتلتقط أم عطا الله خيط الحديث قائلة: لماذا لا يكون هناك تعامل خاص وأمكنة مخصصة للمعاقات وكبيرات السن لماذا تضطر هذه الفئة الغالية على قلوبنا ان تدخل في عراك غير متكافيء في الحصول على رقم او خدمة في وقت نجد فيه تخصيص أماكن ومقاعد وأساليب متطورة في كل المؤسسات .

وتختم أم راشد شكواها بمناشدة الجهة المختصة بتغيير هذه الأساليب البدائية بأخرى حديثة من خلال وضع شاشات إلكترونية للأرقام تحفظ للمراجعة دورها ولماذا نضطر الى المراجعة فجراً سيما وأن المؤلم في الموضوع هو وقوف المراجعات امام المبنى دون السماح لهن بالدخول الا تمام الثامنة صباحاً وبعد أخذ الأرقام الأمر الذي يعرضهن للمضايقات من الشباب المارين من امام المبنى خلاف السرقات التي تتعرض لها السيدات في ظل الاحتشاد الكبير من النساء والتدافع.

بعد إصدار حركة النقل الداخلي لـ(1368) موظفة في المدارس

د. المسند : إيقاف راتب الموظفة المنقولة وصرفه بعد مباشرتها في المدرسة المنقولة إليها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645530.html

الرياض-هيام المفلح

صدرت نتيجة حركة النقل الداخلي للموظفات في المدارس الحكومية بالرياض، والمعتمدة للعام الدراسي 31-1432هـ، والتي تم من خلالها نقل (1368) موظفة بمختلف المراحل الدراسية، وذلك وفق بنود وضوابط المفاضلة المعتمدة من قبل الوزارة للنقل الداخلي .

وقد أوضح مدير عام التربية والتعليم بمنطقة الرياض الدكتور إبراهيم بن عبدالله المسند بأن أولوية النقل كانت على النحو التالي (النقل بين مدارس الشريحة ، ثم النقل بين مدارس المكتب ، ثم النقل بين مدارس المدينة .(

وهنأت الادارة الموظفات المنقولات متمنية أن تكون هذه الحركة قد حققت المصلحة العامة وحققت الاستقرار الذي تتطلع إليه الأدارة وأن تكون حافزاً لمضاعفة الجهود لخدمة الطالبات ولمزيد من المعلومات الدخول إلى موقع النقل move.rge.gov.sa.

وشدد د. المسند على ضرورة رفع إدارة المدرسة مباشرة الموظفة المنقولة إليها مناولة مع الموظفة إلى مكتب التربية والتعليم (وحدة شؤون المعلمات) التابعة له المدرسة التي نقلت منها وليس لمكتب المدرسة التي نقلت إليها بموعد لا يتجاوز يوم الأربعاء 1412/8/12هـ، مؤكداً في الوقت ذاته أنه لن يقبل تأجيل إخلاء طرف أو طلب إلغاء نقل، إضافة إلى تأكيده بأنه سيتم إيقاف راتب الموظفة المنقولة وصرفه بعد مباشرتها في المدرسة المنقولة إليها وفق خطاب النقل .

وذكر د. المسند أن العمل سيكون ابتداءً من إخلاء طرف الموظفة المنقولة من المدرسة بالنسبة للمرحلة الابتدائية ورياض الأطفال بموعد لا يتجاوز نهاية دوام يوم السبت الموافق 1432/8/1هـ ، ومرحلة المتوسط والثانوي بنهاية أعمال الدور الثاني وبموعد لا يتجاوز نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 1432/8/10هـ، وذلك وفق خطابات النقل والتي ستسلم للموظفة المنقولة من قبل مكتب التربية والتعليم (وحدة شؤون المعلمات) التابعة له المدرسة .

وبالنسبة للموظفات المنقولات إلى مدارس (ستفتح الفصل الأول للعام الدراسي 31-32هـ (بين د.المسند أنه يخلى طرفهن بنهاية دوام يوم الاربعاء 1432/10/9هـ إلى مكتب التربية والتعليم الذي تتبعه المدرسة التي نقلت إليها الموظفة ليتم توجيهها إلى مدرسة مؤقتة لحين افتتاح مدرستها ويرسل ملف الموظفة كاملاً مع خطاب النقل داخل ظرف مختوم إلى مدرستها المنقولة إليها ، ثم يتابع مكتب التربية والتعليم إخلاء طرف جميع المنقولات.

هيئة المحامين ... لهم أم لك؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645535.html

يتساءل الكثير عن سبب تنامي الأصوات المطالبة بإنشاء هيئة وطنية للمحامين والحقوقيين وعن الفائدة المرجوة منها ، وفي هذا المقال استعرض غايتها وأبرز المكاسب المتحققة منها بإذن الله الذي أستعينه فأقول :

أولاً :مهنة المحاماة هي المحضن الأوسع والمنشط الأرحب لكافة الشرعيين والقانونيين في وطننا الغالي، فهي مهيأة لاستقبال كل من عملوا في السلك القضائي ودوائر التحقيق والادعاء العام والأجهزة التشريعية بهيئة الخبراء ومجلس الشورى ومجلس الوزراء وكافة الإدارات القانونية بالمرافق الحكومية هذا إضافة لأساتذة الفقه وأصوله ، وبالطبع خريجي كليات الشريعة وكليات الأنظمة بعد استيفاء شرط الخبرة والتدريب ، ومما لا شك فيه أن مهنة قوامها شريحة بهذا الحجم وهذا الثقل يستوجب توفير مظلة شرعية "هيئة أو نقابة" مستقلة تحتضنهم وتكفل لهم ما يلي -:

-1الاستقلال الضامن لأداء المحامين لالتزاماتهم المهنية على أكفأ وجه تجاه كل من موكليهم والمجتمع والدولة ، وتذليل ما يواجههم من مصاعب تعيق تحقيق أهدافهم العدلية وإيصال رسالتهم الحقوقية السامية .

-2التدريب والتطوير والدعم الاستشاري واللوجستي في الجوانب العلمية والإدارية والمالية ، لكافة أعضاء الهيئة وخاصة المستجدين منهم .

-3صياغة المبادىء العامة وميثاق شرف المهنة وممارستها ، بما يتوافق مع قيمنا الإسلامية النبيلة وأعرافنا العربية الأصيلة وبما ينسجم مع المادة الحادية عشر من نظام المحاماة .

-4حماية المهنة وما يشوب كرامتها بفعل الدخلاء عليها ومنتحلي صفة المحامي ، والذي جرم النظام في مادته السابعة والثلاثين فعلهم وفرض عقوبات تردعهم بما يصل للسجن لمدة عام كامل ، وهم للأسف موجودون بكثرة في وقتنا الحالي ويتحركون بكامل الحرية مما يقدح بالمهنة وهيبتها وذلك بسبب غياب هيئة تذب عن المهنة وعن قيمها .

-5سد العجز الحاصل بأعداد المحامين المرخصين من وزارة العدل ، خاصة في بعض المناطق الخالية من المحامين ، وذلك بحث المختصين لممارسة المهنة للانتفاع بما لديهم من إمكانات وخبرات تكون مهدرة في العادة .

ثانياً : يعي جميع المحامين الأوفياء بأن للوطن حقوقاً يجب عليهم أداؤها ، ولا يتم ذلك إلا بكيان يوحد جهودهم لتظهر بما يليق بمسؤولياتهم وبما يبرىء ذمتهم تجاه وطنهم ، عبر حزمة من المبادرات أوجزها بالتالي :

-1مشاركة الصروح القضائية والعلمية في إعداد البحوث والدراسات الفقهية والعدلية والحقوقية والنظامية .

-2معاضدة الأجهزة المعنية بالدولة على أداء ما جاء بالمادتين (24 ، 25) من المبادىء الأساسية بشأن دور المحامين والمعتمدة بمؤتمر الأمم المتحدة الثامن في هافانا عام 1990م ، وما جاء بالمادة (8) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وما جاء بالمادة (24) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، واللواتي نظمن أحكام الرابطات المهنية للمحامين والحقوقيين .

-3مواكبة مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء ، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين لنشر ثقافة حقوق الإنسان ، خاصة فيما يتعلق بالشق الإعلامي التوعوي .

-4توفير المعونة القضائية للمتهمين غير القادرين مادياًعلى توكيل محامٍ .

-5التعاون مع المرافق الحكومية فيما يخص الجوانب الاستشارية وصياغة مشاريع الأنظمة واللوائح والمعاهدات والعقود وغيرها من الأعمال الشرعية والقانونية ، ولا شك بأن إنشاء هيئة المحامين سيكون رديفاً حيوياً للمنظومة التشريعية خاصة في جوانب البحث والإعداد والصياغة ، مما يخفف من أعباء هيئة الخبراء ومجلس الشورى فيسهم في صدور الأنظمة واللوائح بشكل أسرع .

-6تنظيم الندوات الحقوقية والمهنية على الصعيدين المحلي والدولي ، والتواصل مع النقابات المماثلة في الوطن العربي والمجتمع الدولي ، بهدف تعزيز أطر التعاون وبث رسائل الإسلام الحقوقية والعدلية في جميع المحافل الدولية ، وتكوين قاعدة معلومات لأكفأ المحامين خارج المملكة وبناء علاقات مثمرة معهم للاستعانة بهم عند الحاجة للترافع والدفاع عن أفراد الوطن ومقدساته ومصالحه ورموزه .

وفيما يحتفل محامو مصر العام المقبل بمرور مائة عام على تأسيس نقابتهم ، والمحاسبون في وطننا بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس هيئتهم ، والمهندسون بمرور تسعة أعوام ، والصحفيون بمرور ثمانية أعوام ، فقد حان الوقت جدياً لتدشين هذه المظلة الوطنية وبأسرع وقت ممكن لأن زمن السرعة والحقوق والتكتلات قد داهمنا قبل ان ينبض جسد مطية محامي الوطن الذين يرنون لرفع هامته فخراً بما سيجودون به .
وفيما ذكرت جواباً للعنوان ، فهيئة المحامين لهم ولك ولكامل عناصر الوطن شعباً وحكومةً ومؤسسات.

حفلة تكريم تتحول إلى مطالبات بـ حقوق لتخصص البصريات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282213

الرياض - صديق البخيت
تحولت حفلة تكريمية نظمتها الجمعية السعودية للبصريات أول من أمس إلى مطالبات باعتبار تخصص البصريات نادراً، بعدما أسقطته وزارة الخدمة المدنية من بدل الندرة قبل أشهر عدة .
وأوضح مسؤولون في الجمعية السعودية للبصريات وعلوم الرؤية في حفلة تكريمية نظمتها أول من أمس أنها خاطبت وزارة الصحة، ووزارة الخدمة المدنية، ومجلس الخدمات الصحية لإيجاد حل لمشكلة تجاهل تخصص البصريات من بدل الندرة، إذ لا تزال تتابع خطاباتها الموجهة إلى الوزارتين. وقال اختصاصيو البصريات خلال مداخلات في الحفلة التكريمية التي نظمتها الجمعية السعودية للبصريات وعلوم الرؤية أمس لمجلس الإدارة الأول، والداعمين لها: «على رغم إسقاطنا من البدل، إلا أن القطاعات الصحية الأخرى لم تطبق قرار وزارة الخدمة المدنية لـ 34 تخصصاً بصرف البدل، الذي صدر منذ سبعة أشهر». وذكر رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للبصريات وعلوم الرؤية الدكتور عبدالله العتيبي أن الجمعية قامت بتنظيم دورات علمية متخصصة في العدسات اللاصقة، وضعف النظر الشديد، وساهمت في توعية المجتمع للمحافظة على حاسة الأبصار، والوقاية من جميع ما قد تتعرض له العين من مشكلات تؤثر في قدرتها البصرية .
وأكد الأمين العام للجمعية الاختصاصي خلف العسكري على أهمية إنشاء مثل هذه الجمعيات المهنية المتخصصة، وضرورة الانضمام لها سواء من الاختصاصيين في مجالها أم المهتمين بها.
وتطرق إلى طموح الجميع نحو تطوير هذا المجال والسبل الكفيلة إلى ذلك، لكنه شدد على تعاون الجميع وإدراكهم لأهمية العمل التطوعي وايجابياته.
وفي نهاية الحفلة كرم مساعد الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الدكتور سامي بن صالح العبدالوهاب بتسليم الدروع والشهادات التقديرية للمكرمين.

أولياء أمور طلاب سعوديين في بريطانيايقاضون وزارة التربية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282205

لندن - عبدالله بن ربيعان

وكّل عدد من أولياء أمور طلاب الثانوية العامة في المدارس السعودية في بريطانيا، مكتب محاماة في الرياض لرفع قضية ضد وزارة التربية والتعليم، بعد أن وصلت نسبة الرسوب في الفصل الدراسي الأول بين الطلاب 96 في المئة.

وذكر أولياء أمور طلاب سعوديين في بريطانيا لـ «الحياة» أن نتيجة أبنائهم لا يمكن أن تحدث لغيرهم، إذ إن الاختبار الذي أرسل من مدرسة باريس كان صعباً للغاية، ومكتوباً بخط اليد، وغير واضح، ورفض المراقبون الذين قدموا من باريس قراءة الأسئلة للطلاب.

وأكد ولي أمر طالب (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أن القضية المرفوعة لدى ديوان المظالم ضد التربية والتعليم بسبب مخالفتها لنظام مجلس الوزراء، الذي ينص على فتح مدارس أو فصول دراسية تشرف عليها أندية الطلبة السعوديين تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، وتلتزم بتدريس المناهج السعودية، إلا أنها تجاوزت هذا القرار، وأحدثت تنظيماً جديداً هذا العام، وحولت المدارس إلى مراكز تعليمية تدرس اللغة العربية، والمواد الإسلامية فقط على حد قوله.

وشهد لقاء المدير العام للاختبارات في وزارة التربية والتعليم فهد المهيزع مع أولياء أمور طلاب الثانوية في المدارس السعودية في بريطانيا أخيراً، نقاشاً حاداً، انتهى بانسحاب المهيزع من اللقاء.

وكان المدير العام للاختبارات أكد قبل «انسحابه» من اللقاء على أن الوزارة ستنظر في نتائج الفصل الأول، الذي بلغت نسبة الرسوب فيه 96 في المئة، بيد أن ذلك لم يكن مقنعاً لأولياء الأمور الذين احضروا له نص قرار مجلس الوزراء رقم 36، وسألوه عن سبب مخالفة وزارته لهذا القرار.

وقال المهيزع: «الوزارة استبعدت المدرسة السعودية في باريس من وضع أسئلة الفصل الثاني، وعمدت إحدى المدارس السعودية في المملكة لوضع الأسئلة وتصحيحها.«

ونقلت «الحياة» للمهيزع قضية تأخر استلام الطلاب للكتب الدراسية، ما أجبر الطلاب على الحصول عليها من المواقع الإلكترونية، ووعد بمناقشة الموضوع مع مدير الطباعة والتوزيع في وزارته حين عودته. ورد المهيزع على سؤال عن عدم وضع الأسئلة في المدارس في بريطانيا أسوة بالمعمول به في السعودية، أنه لا يوجد في بريطانيا مدارس نظامية، لكنها مراكز تعليمية، وهذا لا يخولها وضع أسئلة وتصحيحها.

وكان المدير العام للاختبارات في الوزارة أرسل مبعوثاً من قبل وزير التربية والتعليم للاطلاع على مشكلات المدارس السعودية في بريطانيا، وزار المدرسة السعودية في كاردف، وبرمنجهام، واختتم زيارته بمدرسة لندن في آخر يوم دراسي قبل إجازة الصيف، التي بدأت الإثنين الماضي.

وكان مكتب وزارة التربية والتعليم في بريطانيا وقع أولياء الأمور على أن شهادات أبنائهم ستكون بنظام الانتساب، ويجب أن يحضروا للاختبار حتى لو تعارض مع اختباراتهم في المدارس البريطانية، ووجه وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله خلال زيارته إلى لندن أخيراً، بأن تكون اختبارات المدارس السعودية في أيام الإجازات الأسبوعية، حتى لا تعيق الطلاب والطالبات من حضور مدارسهم، وأداء اختباراتهم في المدارس البريطانية.

يذكر أن قرار تحويل المدارس السعودية إلى مراكز تعليمية أثار غضب المبتعثين في بريطانيا، لاسيما أنه صدر بعد بداية العام الدراسي بشهر ونصف الشهر، بحسب ما ذكره المبتعثين.

قضية "قصير القامة" تؤجّل ورعاية المعاقين تتدخل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=59972&CategoryID=5

الرياض :فهد الجهني 2011-06-27 2:55 AM

أجل ديوان المظالم ببريدة قضية المعلم "قصير القامة" غير الصالح للتدريس عبداللطيف الحربي إلى شوال المقبل، وذلك بعد حضور ممثل وزارة التربية والتعليم أمس دون تقديم أي خطاب أو رد، حيث اكتفى بقوله شفهيا للقاضي إنه يزف البشرى بأن وزارته عقدت اجتماعا الأسبوع الماضي للنظر في وضع عبداللطيف وزملائه المستبعدين من مهنة التدريس.

ودفاعا عن حقه، دخلت الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين ببريدة طرفا في القضية بعد تأكيد رئيسها عبدالعزيز الصعب في تصريح إلى "الوطن" أن الجمعية تبنت قضية الحربي والدفاع عنه، واعتبرت ما حدث له تمييزاً ضد الإعاقة، خصوصاً أن المتقدم اجتاز شروط ومتطلبات القيام بالمهنة.

وقال الصعب إن هذا الاستبعاد مخالف لميثاق الأمم المتحدة والمنظمات العربية والدولية لحقوق المعاق التي وقعت المملكة عليها.

وأشار إلى أن الجمعية شكلت فريقا ولجنة قانونية لمتابعة القضية والقضايا المماثلة، وأنها جمعت الأنظمة والتعليمات التي تخدم المعاق، داعياً وزارة التربية والتعليم إلى حل هذه المشكلة عاجلا.

أجفند تبدأ مكافحة البطالة وحماية الطفل والمرأة عبر المعلوماتية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645390.html

الرياض - محمد الحيدر

ضمن حزمة مشروعات اعتمدها مجلس إدارة برنامج الخليج العربي للتنمية " أجفند"، الذي يرأسه الأمير طلال بن عبدالعزيز، أقر المجلس 3 مشروعات توظف " المعلوماتية " في مكافحة البطالة في الدول العربية، وحماية حقوق الطفل، وتعزيز أدوار المرأة العربية، حيث وافق المجلس على دعم جهود منظمة العمل العربية في تأسيس " الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، وإطلاق مرصد عربي لحقوق الطفل، و"بيت المعرفة الإلكتروني" لصالح المرأة العربية . وفي اجتماعه الثالث الذي عقد أمس في الرياض، ناقش الحسابات الختامية للعام المالي 2010 وأقرها، كما أقر تقرير مراجعي الحسابات .

وترأس الاجتماع نيابة عن الأمير طلال بن عبدالعزيز، نائب الرئيس المهندس يوسف بن إبراهيم البسام، حيث أقر المجلس دعم وتمويل 7 مشروعات تنموية استوفت المعايير، منها 4 مشروعات للمجلس العربي للطفولة والتنمية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، والمعهد العربي لإنماء المدن، ومنظمة العمل العربية ودعم 3 مشروعات لمنظمة الصحة العالمية وقمة الإقراض الأصغر ومنظمة هلين كير الدولية .

وتمحورت المشروعات حول دعم جهود نشر مفهوم التمويل الأصغر للحد من الفقر من خلال قمة الإقراض الاصغر العالمية، وإنشاء شبكة لمعلومات سوق العمل العربي ودعم التحصين الصحي ومكافحة الأمراض المتوطنة .

كما اطلع المجلس على عرض للدراسة الخاصة بصندوق أجفند للتسهيلات الائتمانية للتمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث أقر مؤخراً مبادرة الصندوق الذي يتوقع أن تصل محفظته الائتمانية 10 ملايين دولار بحلول نهاية العام الحالي. ويبدأ أجفند تسهيلاته الائتمانية برأسمال تأسيس يتم تمويله ذاتياً بقيمة 10 ملايين دولار في 2011 ، يضاف إليه 5 ملايين دولار كل عام ليصل مع نهاية عام 2015 إلى 30 مليون دولار.

مبتعثون سعوديون في هولندا بلا مكافأة منذ شهرين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282206

الرياض – سيف السويلم

اتّهم عدد من الطلاب السعوديين المبتعثين للدراسة في هولندا عن طريق برنامج الابتعاث الخارجي في مرحلته السادسة، الملحقية السعودية في برلين والمسؤولة عن طلاب ألمانيا وهولندا، بتأخير مكافآتهم الشهرية منذ وصولهم، مبيّنين أن أحد أعضاء الملحقية أبدى تذمّره من مطالباتهم، مشيرين إلى أنهم يعملون على تديّن المال من بعض زملائهم بما فيهم الهولنديون، ومطالبين بحل علاجهم لمشكلتهم.

وقال أحد الطلاب (تحتفظ «الحياة» باسمه)، إنه منذ وصولهم إلى هولندا، عملوا على فتح حسابات بنكية واستخرجوا بطاقات السكن، وتواصلوا مع الملحقية عن طريق بوابة المبتعثين في الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي، ليحصلوا على مكافأتهم، إلا أنهم لم يحصلوا عليها، على رغم مرور شهرين وأكثر على وصول بعض المبتعثين.

وأضاف: «نتواصل باستمرار مع الملحقية السعودية في برلين لكونها المسؤولة عن طلاب هولندا، لكن لم نجد أي فائدة، وكل ما نجده مجرد تأجيل، حتى وصلنا إلى درجة تديّن المال مع زملاء الدراسة، سواء أكانوا سعوديين أم هولنديين وغيرهم، ولا أعلم لماذا يتم التأجيل بهذا الشكل، على رغم إنهائنا لجميع الإجراءات المطلوبة للحصول على المكافأة.«

وذكر أحد الطلاب (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أنهم لم يجدوا من يستقبلهم ويساعدهم من الملحقية عند وصولهم إلى هولندا، لافتاً إلى أنهم عملوا على إنهاء الإجراءات بأنفسهم، وأن الردود التي تصلهم كانت تطالب بالانتظار.

وتابع حديثه: «نجد التأجيل، ونجد أعذاراً غير مقبولة، فالملحقية أخبرتنا بأن العمل جارٍ على تدقيق البيانات، حتى وصلنا إلى مرحلة تعاوننا مع بعضنا كطلاب في ما يخص مصروفاتنا، بل إن المكافأة إن وصلت فإن بعضنا سيسدّد بها ديونه، ومن المستغرب أن يتم التعامل معنا بهذا الشكل، وحتى السفارة السعودية في هولندا في حال أدرنا الاتجاه إليها، فإن ذلك سيحتاج إلى المال، لكون مقرها يبعد عن المدينة التي ندرس فيها قرابة الساعتين بالقطار.«

وقال طالب آخر: «يبدو أن المطالبة بحقوقنا كطلاب مبتعثين من الدولة إزعاج للملحقية، إذ إن أحد أفرادها بعث إليّ رداً على رسائلي المتكررة، وأوضح بأنني أكثر طالب أزعجته بالرسائل، وأنه كعضو في الملحقية قام بما عليه»، مضيفاً أنه علم أن الملحقية ستودع في حسابات الطلاب مبلغ 1800 يورو التي تشكّل مكافأة شهر واحد، من دون تعويضهم عمّا مضى، على أن يُنظر في مسألة المكافآت المتأخرة لاحقاً.

وأوضح أنه تم إخبارهم بأن المكرمة الملكية المتعلّقة بتقديم راتبين، لن يحصلوا عليها بسبب مغادرتهم إلى هولندا بعد إقرارها، مضيفاً: «علماً بأن طلاب ايرلندا غادروا بعد مغادرتنا وحصلوا على راتب الشهرين.«

بدوره، أوضح مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي أن إجراءات فتح حساب بنكي أجنبي واعتماده من الوزارة، يحتاج إلى فترة تمتدّ من شهر إلى شهرين، منوّهاً إلى أن مسؤولي الوزارة يتواصلون باستمرار مع الملحقيات السعودية في الدول التي يتم الابتعاث إليها، لعلاج هذه المشكلة، والتعرّف على المشكلات الأخرى للطلاب السعوديين، بما فيها مشكلة تأخر فتح الحسابات وإيداع المكافآت.

وذكر أن وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، ووكيل الوزارة لشؤون البعثات الدكتور عبدالله الموسى، سيقومان بزيارة قريبة إلى الملحقية السعودية في برلين، وعدد من ملحقيات أوروبا، للوقوف عن قرب على ما يواجه الطلاب من مشكلات، والعمل على توفير كل ما يحتاجونه.

التصدي للانتهاكات الإسرائيلية في مقدمة موضوعاتها

المملكة تترأس اجتماع لجنة حقوق الإنسان بالجامعة العربية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645381.html

القاهرة - ايمن محمود

بدأت بالجامعة العربية امس اعمال اجتماعات الدورة الحادية والثلاثون للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان برئاسة عضو مجلس الشورى الدكتور ابراهيم الشدى رئيس اللجنة وبمشاركة ممثلى ادارات حقوق الانسان فى الدول العربية .

يناقش الاجتماع على مدى ثلاثة ايام ثلاثة عشرة بندا تتركز حول قضايا حقوق الانسان فى الدول العربية وفى مقدمتها التصدى للانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة ،وبند حول الاسرى والمعتقلين العرب فى السجون الاسرائيلية ،ومتابعة الميثاق العربى لحقوق الانسان .

وصرح الدكتور الشدى بأن اللجنة تناقش عدد من البنود بصفة دائمة وفى مقدمتها استعراض ومناقشة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة واستمعت اللجنة الى ممثل دولة فلسطين الذى قدم عرضا حول هذة الانتهاكات ،وكذلك فيلمين حول هذة الانتهاكات .

واضاف فى تصريحات له على هامش الاجتماع ان اللجنة استعرضت تقريرا يتضمن توصيات الندوة التى عقدتها الجامعة العربية حول انتهاكات اسرائيل لجثامين الشهداء والاسرى الفلسطينيين الذين قتلوا واخفت هذة الجثامين دون مراعاة هذا الحق فى الحياة وبعد الممات . ومن المقرر ان ترفع اللجنة تقريرا بتوصياتها الى الاجتماع القادم لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب فى سبتمبر القادم لاقرارها .

الحقوق المدنية:صك الإعسار يوقف الملاحقة الأمنية لـ المدينين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282311

جدة - سارة المطيري

كشـــف مـدير الحقوق المدنية في محافظة جدة عادل آل الشيخ لـ«الحياة» أن من شروط العفو الرئيسي عن سجين المطالبات المالية الخاصة هو حصوله على «صك الإعسار»، وإن سبق له السجن للسبب ذاته، إضافة إلى صورة من أمر إطلاق سراح رسمي.وقال: «إن العدد الإجمالي الذي شملهم العفو الملكي مرصود لدى اللجنة المعنية بهذه القرارات المتعلقة بسجناء الحق الخاص، والمكونة من الإمارة والشرطة ، وإدارة التنفيذ العمومية، ومن خلال هذه اللجنـــة المتكاملة يتم تحويل ملفاتهم إلى الجهات المختصة من ضمنها وزارة الداخلية كجهة اختصاص لإطلاق سراحهم.«

وأشار في حديثه إلى أن الأمر الملكي القاضي بإطلاق سراح السجناء «المديونين «يتعلق بمن يملك «صك إعسار» ويمكن الحصول عليه من طريق المحكمة العامة، ليتســنى له الاستفادة من القرار، وفي ضوئه يتم إيقاف الملاحقة الأمنيـــة له، وسيتم إخلاء سبيـله في حال كان سجيناً، إلا أن هذا «الدين» سيكون في ذمته حتى سداده.

من جهته، أوضح القاضي في المحكمة العامة في المحافظة حمد الرزين لـ «الحياة» أن صكوك الإعسار لن تمنح للسجناء بسهولة، إذ إن غالبية الحالات التي حصلت عليها لا تتجاوز الـواحد في المئة، لدواع عدة، أبرزها فترة حصر الأموال الطويلة والبحث في الحسابات الملكية والاستثمارية والعقارية ...ولفت إلى أنه يطلب من «غرمائه» البحث في أمواله الثابتة والمنقولة، ليتسنى السداد منها، إذ تبدأ المحكمة بمصادرة الأموال وتسديد الديون، وفي حال أنه يتقاضى راتباً سيتم خصمه بصفة شهرية لحين انتهاء الدين كاملاً من طريق النسبة والتناسب ....من جانبه، أوضح المحامي والمستشار القانوني عبدالله بن شيبان لـ «الحياة» أن النظام الحالي لا يمنح السجين صك إعسار، بل يتم الخصم من راتبه إذا كان موظفاً، إذ إن الشخص الذي لديه دخل ثابت لا يمكن إعساره وإنما يسمى «صك تنفيذ» بحيث يدفع شهرياً من راتبه وبشرط أن يكون ميسراً...وأضاف أنه في حال تمكن السجين من الحصول على صك الإعسار سيتم إخلاء سبيله فوراً، معتبراً أن هذه النوعية من الصكوك تمتد لشهور طويلة من دون الحصول عليها لاعتبارات فحص الملكية في وزارة العدل، إذ ستتم ملاحقته من طريق مؤسسة النقد وغيرها من الجهات المعنية بهذا الأمر للتأكد من عدم قدرته على السداد.

وقال: «إن السجون تحوي مواطنين مضى على حبسهم أكثر من ثمانية أعوام ، ولا يملكون صكوك إعسار، ويجب على وزارة العدل والقضاء الأعلى النظر في قضايا هؤلاء بمنحهم صك الإعسار أو الجدولة.«

وأمـــام ذلك أكد رئيس لجنة رعاية السجناء وأسر المفرج عنهم عبدالله بن محفوظ لـ «الحياة» أن ما يقارب 25 في المئة من السجناء استفادوا من الأوامر الملكية المتعلقة بسداد الديون والحقوق العامة، إذ تم استبعاد من ثبت تلاعبهم بأموال الغير دون مبرر من هذه القرارات التي شددت على إطلاق سراح من لديهم قضايا حقوقية ولم يتمكنوا من سدادها.

وأوضح أن «اللجنة» تسهم في سداد الديون المستحقة على السجين بما لا تزيد على 30 ألف ريال، إلا أن المديونيات التي تزيد على هذا المبلغ، فيتم الرفع بها للمقام السامي للنظر في إمكان شمولهم بالعفو وتكفل الدولة بسدادها.

من جهتهم، قال عدد من «المساجين» في حديثهم إلى «الحياة»: «إن الأوامر الملكية القاضية بسداد مستحقات الغير الخاصة لم تشملنا، على رغم أن شروط العفو تنطبق علينا، ولم نعلم الأسباب المـــانعة لعـدم استفادتنا من هذه الأوامر.«

وأشار (أ م) ، سجين، إلى أنه يقضي عقـوبة السجن منذ 15 شهراً، لتورطه في دين يصل إلى 400 ألف ريال مستحقة للغير، آملاً في الـــوقت ذاته أن يتم ضم ملف قضيته لأوامر العفو الملكية بسداد هذا الدين.

ولفت (م ج) ، سجين، أنه تورط في ديون متراكمة، تسببت في طلاقه من زوجته، إذ يقضي عقوبته في السجن منذ عامين، داعياً إلى إعادة النظر في إمكان شمولهم بالعفو الذي طاول الكثير من السجناء ممن قضوا محكوميات لم تتجاوز الشهر، واستفاد منه سجناء الحق الخاص من دون توحيد للضوابط والشروط.

وذهب (ح س)، سجين إلى أن مطالبهم تعتمد على تصريحات إدارة السجون العامة التي شددت على أهمية وجود صك الإعسار للسجين حتى يتم إطلاق سراحه، لافتاً إلى أن مثل هذه الصكوك لا يمكن الحصول عليها في حال كان سجيناً.

وأقترح أن تبادر الدولة بالسداد الكامل للديون، ومن ثم يتم استقطاعها بصفة شهرية من الرواتب أو من مصادر أخرى، خصوصاً أن لائحة إطلاق سجناء الحق الخاص غير واضحة في تنظيماتها حتى الآن.

التعدي على الخصوصيات يستلزم فرض عقوبات قاسية

مكافحة المعاكسين والمتحرشين النظام ينتظر الإقرار!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645675.html

الخبر،تحقيق - عبير البراهيم

وجد البعض بأنه حان الوقت لوضع نظام محدد في العقوبات يشتمل على تفاصيل تخص معاقبة المعاكس والمتحرش بحيث يحدد العقاب كلا بحسب حالته ودرجة المعاكسة تلك إن كانت تمثلت بالمعاكسة اللفظية أو تطورت إلى اللمس، حيث يجدون بأن ظاهرة المعاكسة أصبحت متفشية بشكل مخيف، حتى أنه قلما ماتوجد في مكان يجمع بين النساء والرجال، مطالبين بفرض عقوبة شديدة على المعاكس حتى يتم ارتداعه من ممارسة ذلك السلوك المشين في الأماكن العامة وعبر الهاتف أو ربما انطبق ذلك على العالم الافتراضي الواسع الذي أصبح من خلاله تمارس مختلف المعاكسات بالمجاهرة دون حياء .

مساواة الفتاة في العقوبة مع الشاب..ضرورة

خادشة للذوق العام

تقول "أم سلمان سعد": بأنها كثيرا ماتعرضت للمعاكسات الخادشة للحياء في الأماكن العامة، حيث أصبح الشباب يتنوعون بالأساليب المبتكرة في التحرش بالسيدة عن طريق إطلاق الألفاظ غير اللائقة، وكذلك الحركات الخادشة للذوق العام والتي تمثل بملامح الوجه حتى أصبح هناك تعد على الحقوق العامة للناس من احترام قداسة المرأة والأسرة، فالكثير من النساء يتعرضن للتحرش أو المعاكسة وهن برفقة أطفالهن مما يدفع الطفل لأن يقف متأملا لتلك المسرحية غيرالأخلاقية والتي تُعمل مع والدته من قبل رجل غريب، مستشهدة بقصة دخولها إلى مجمع تجاري برفقة طفلتها والتي لمحها شاب تدخل إلى محل للألبسة النسائية، فطاردها وأخذ يتغزل بطولها وقامتها، وحينما حاولت تجاهله والبائع يرقب الموقف اقترب منها ليمد لها "ثوبا نسائيا" وليهمس لها "سيكون جميلا عليك ... اشتريه" حتى أصيبت طفلتها بالذعر، فدس ورقة صغيرة تحمل رقمه الخاص فوق طاولة البائع فيما كانت تحاسب وخرج، وقامت الطفلة بأخذ الورقة وتمزيقها ورميها على الأرض، وحينما خرجت من المحل سألتها الطفلة " ماما ماذا كان يريد هذا الرجل، وهل ستخبرين بابا بماحدث؟ .

عقوبات صارمة

وأوضحت "أم سلمان" بأنه كثيرا مايشاع بأن التي تتعرض للمعاكسة والتحرش من قبل شاب تكون هي من جلبت ذلك لنفسها فيعتقد البعض بأنها غير محتشمة، أو تضع مايلفت النظر في شكلها، إلا أنها تؤكد بأنها كانت على قدر كبير من الاحتشام، مشيرة إلى أنه من الملاحظ بأن الشاب يطارد كثيرا النساء اللواتي لايكشفن وجوههن بارتداء النقاب، في حين قد لايلاحق أحد السيدة التي تكشف وجهها، موضحة من خلال حديثها بأن ذلك ليس دعوى لكشف الحجاب فهي متمسكة بطريقة احتشامها إلا أنها تؤكد بأن هناك خللا واضحا في بعض الشباب وداء المعاكسة في دمهم بصرف النظر عن شكل السيدة فكشف المستور هو الهدف، متمنية فرض عقوبة صارمة وواضحة يتم من خلالها التأكيد على التحذير من ممارسة المعاكسات في الأماكن العامة وغيرها، وأن يتم وضع عقوبة كلا بحسب مستوى معاكسته ويتم إعلانها في الصحف حتى يرتدع من لايرتدع .

التشهير بالمعاكس وضع صورته واسمه في الأسواق والصحف من الأساليب الرادعة

الحبس لأيام لايكفي للردع

وتتفق معها "الهنوف عبد العزيز" التي تعرضت لإزعاج كبير من قبل رجل معاكس عبر هاتفها الخاص، وقد حاولت كثيراً ردعه لكنه لم يرتدع وأخذ يرسل لها مقاطع خادشة للحياء، وحاولت تجاهل ذلك لأكثر من شهر وحينما شعرت بأن

الأمر زاد عن حده حينما وزع رقمها على بعض أصدقائه، بعد أن هددها بذلك في إحدى رسائله، كاشفت زوجها بما يحدث لها فطلب مراقبة الرقم حتى تمكنت الشرطة من القبض عليه وإحضاره إلى مركز الشرطة بالمواجهة معها ومع زوجها، إلا أن الشاب اتضح بأنه يبلغ من العمر 17 سنة وقد توسل كثيرا للزوج أن يغفر له وبأنه لن يعاود ذلك التصرف، وقد أخذ عليه تعهدا بعد أن حضر والده لمركز الشرطة وأوقف ثلاثة أيام حتى خرج، موضحة بأنه لابد من فرض عقوبة على المعاكس تحدد بحسب نوع معاكسته على أن تكون عقوبة رادعة فلا يكفي أن يؤخذ عليه تعهد وحبسه ليوم أو يومين بل لابد من تغريمه وكذلك التشهير بصوره في الأسواق حتى يكون عبرة لمن لايعتبر .

فرض العقوبة

وتحمل "ريم الراشد" جزءا من المسؤولية في فرض العقوبة على المعاكس على الفتاة التي غالبا ماتلتزم الصمت حينما تتعرض للمعاكسة والتحرش، حتى أن هناك سيدات حينما يحاول أحد المعاكسين التعرض لها بالألفاظ البذيئة أو اللمس فإنها لاتحاول ردعه برفع صوتها، أو طلب المساعدة خوفا من كلام الناس، والإحراج الذي قد تتعرض له، مستشهدة بقصة صديقتها التي طاردها شابان في مكان عام، ولم تستطع أن تردعهما بالحديث نظرا لأن صديقتها كانت شديدة الحياء فهربت منهما متجهه إلى أسرتها التي كانت تجلس على مقاعد العائلة، وقد جرى خلفها أحد الشباب وشد حقيبتها ووضع بها رقما ولفرط خوفها أغمي على الفتاة، الأمر الذي دفع الناس للتجمع في حين لاذ الشابان بالفرار، مشيرة إلى أن المعاكسات التي تصل إلى حالات التحرش لابد أن يفرض عليها أقسى أنواع العقوبات ليس فقط بالغرامة المالية التي تفرض ولا بالسجن بل بالتشهير لصورة واسم الشاب ثم جلده في المكان العام الذي مارس فيه تلك السلوكيات غير اللائقة وبحضور الفتاة التي تحرش بها على أن يتم تدعيم ثقافة التبليغ عن المعاكس في الأماكن المخصصة لذلك وعدم التزام الصرف واعتبار ذلك طيش شباب .

معاقبة الفتاة

ويلتقط منها أطراف الحديث "خالد مسلم" متسائلاً: وماذا عن الفتاة التي هي من تبادر بالمعاكسة بالشاب ؟ موضحا بأن حالات التحرش لم تعد قصرا على الشاب بل وصلت إلى الفتاة التي أصبحت الكثيرات منهن يتصفن بقلة الحياء والأدب والجرأة المخيفة مستشهدا بحكايته حينما كان يتسوق مع زوجته في أحد المحلات، لاحظ بأن هناك فتاتين تلحقان به منذ دخوله للسوق، وحينما لاحظتا بأن زوجته ابتعدت عنه قليلا لتبحث عماتشتريه تقدمت إحداهما تمد يدها بورقة وهي تضحك وتطلب منه أخذ الرقم لأنها أعجبت به، فقال لها: اذهبي الله يستر عليك، فتعالت ضحكاتها بعد أن قالت لصديقتها "مسكين يستحي" أمام تلك الجرأة دهش وشعر بشعور الاشمئزاز الذي دفعه لأن يطلب من زوجته مغادرة المحل، وبقيت الفتاتان تلحقان به حتى غادر مع زوجته بالسيارة، مشيرا إلى رفضه فكرة فرض عقوبة التشهير لأنه من الصعب أن تشهر الفتاة خاصة بأن ذلك قد يسيء إلى أسرتها، إلا أنه يرى بأن تحديد عقوبة ما في نظام العقوبات للمعاكسين قد يردع البعض خاصة حينما يتم تصنيفها ووضعها في قائمة على أن يتم وضع منشورات بها في الأماكن العامة على أن يتم تفعيلها والحديث عن بعض الحالات التي تم تطبيق العقوبة عليها حتى يرتدع الآخرون، فالإشكالية تكمن في فرض الكثير من الأنظمة والقوانين إلا أنها قد لاتطبق بالشكل الصحيح .

وأوضح بأن هناك حالات لمعاكسين تم ضبطهم من قبل الهيئة ويتم اصطحابهم إلى مركز الشرطة إلا أنه لايتم التعامل معهم بالشكل المطلوب من الصرامة خاصة حينما يكون لدى الشاب المعاكس "واسطة" فإنه يتم إخلاء طرفه، متحدثا عن الأسلوب المستخدم مع الفتاة المعاكسة والتي غالبا مايتم ضبطها من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أنه أيضا يتم إطلاق سراحها بعد حضور أسرتها دون عقاب، فلابد من أن يتساوى الجنسان في العقوبة حتى يتم الحد من تلك الظاهرة التي أصبح يتضرر منها الكثير من الأبرياء من المواطنين ، كما أنها تشوه واجهة المجتمع وتعكس على قلة وعيه ، مشيدا ببعض الدول الخليجية التي على الرغم من وجود الانفتاح بها إلا أنه قلما تجد شيوعا للمعاكسات فيها .

التشهير بالمعاكس

ويرى المحامي "يوسف بن عقيل الحمدان" –استشاري قانوني– أن المعاكسات بين الجنسين لابد أن تحدد من منطلق الاتصال الذي يحدث بينهما سواء كان ذلك الاتصال بالحوار أو التلميح بأي تصرف إذا لم يكن له مبرر فهو ينطبق عليه وصف التحرش والمعاكسة، أما التواصل بين الجنسين بهدف لفت الانتباه لحالة ما كأن يسقط من الفتاة غرض فيلفت الشاب نظرها له وغيرها فإن ذلك لايدخل ضمن التحرش وإن حدث التواصل فيما بينهما، موضحا بأنه على الرغم من عدم وجود نظام محدد للعقوبة في حالات المعاكسات بين الجنسين في المحاكم إلا أن هناك عقوبات يتم فرضها على المعاكس في حالة أثبتت الحالة وتم تحديد الكيفية والطريقة التي من خلالها أثبتت حالة المعاكسة .

تقاليد المجتمع

وأضاف: أنواع المعاكسة كثيرة تدخل ضمن التحرش فهناك التحرش الذي قد يصل باللمس أو ربما بالكلام فقط ، مضيفا بأن الحكم على عقوبة المتحرش في المعاكسات يتم من خلال مناقشة الحالة وبحثها من خلال المختصين على طاولة واحدة من قبل أكثر من شخص يتم من خلالها تحديد نوع التحرش والعقوبة المناسبة وفق تقاليد المجتمع، فالمعاكسات حالة من حالات التحرش وهناك من التحرش من يصل إلى التجاوز باللمس الجسدي، موضحا بأن عقوبة المعاكس في القضاء تتراوح بين السجن الذي قد يصل إلى ثلاثة أيام أو عشرة أيام والغرامة المالية مطالبا بأن تكون الغرامة المالية قاسية على المعاكس حتى يكون هناك الردع .

الغرامات المالية

وأشاد بالغرامات المالية التي تفرض في المرور والتي حدت كثيرا من المخالفات المرورية حيث أصبح الناس يخشون من تلك الغرامة المفروضة والتي تفعل بشكل كبير وذلك مالابد أن ينطبق على المعاكس بحيث لابد أن تفرض عليه غرامة مالية كبيرة حتى يرتدع عن ذلك الصنيع وذلك مالابد أن ينطبق على الجنسين سواء الفتاة أو الشاب في حالة إثبات المعاكسة على أحدهما، غير محبذ فكرة التشهير بالمعاكس بوضع صورته أو اسمه في الأسواق والأماكن العامة أو في الصحف كنوع من أنواع الأساليب لردعه.

يربط القصيم بالشمال وحفر الباطن والمدينة العسكرية..

وطريق إقليمي لحجاج الشام والخليج

طريق القصيم - سامودة.. الذاهب مفقود والعائد مولود

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645670.html

الأسياح، تحقيق - سعود المطيري

قبل نحو 13 عاماً كنت قد انتقلت بالتنسيق مع الزملاء ب «الرياض» إلى ما عرف حينها ب «برمودا الدهنا» أو مثلث الموت بين القصيم وحفر الباطن تلك البحور المائجة من الرمال التي كان يحاول بعض المسافرين اختصار الطريق من خلالها من حفر الباطن إليها أو قاعدة الملك خالد العسكرية صيفا، فتبتلع مركباتهم الرمال ويموتوا إلى جوارها في قصص مأساوية مصورة، طالت أسرا وأفرادا نشرتها «الرياض» ولاتزال عالقة في أذهان كثير ممن قرؤوها معتبرين ذلك الجهد من «الرياض» ضمن جهود بذلت لنقل واقع ما يحصل هناك وايصال صورة واضحة للمسئولين الذين جاءت استجاباتهم على الفور ونفذ واحد من أهم الطرق هو طريق القصيم - سامودة - حفر الباطن أو ما يعرف بطريق (قبة) وذلك منذ 6 سنوات تقريبا ليقدم خدمة كبيرة لسكان القصيم وحفر الباطن مع موظفي قاعدة الملك خالد العسكرية بالحفر

ويشمل الحجاج والمعتمرين والقادمين من الشام والعراق ودول الخليج إلى المقدسات ويتحول إلى طريق اقليمي يشترك مع طرق رئيسية ودولية يربط بين أغلب المناطق، لكن عيوبا تصميمية واستراتيجية تمثلت في تصميمه كطريق مفرد باتجاهين متعاكسين مع ما واكب ذلك من غياب مروري واسعافي شوهت هذا الجهد وابقت صور تلك القصص المفجعة قبل التنفيذ، وبدلا من اولئك الذين كانوا يفرون تاركين مركباتهم تغوص في امواج الرمال الزاحفة في لحظة يأس بحثا عمن ينقذهم أو ينقذ اسرهم الذين تركوهم في المكان، حل مكان تلك القصص القديمة (فواجع الحديد والنار) على هذا الطريق الذي تسجل اغلب حوادثه وفيات حتى اصبح الذاهب مفقود والعائد مولود واستمر مسلسل الاثارة المؤلم بكل مراراته يرفع احصائيات الحوادث من الوفيات وفق ما يرد من بعض المستشفيات إلى ارقام مخيفة فضلا عن الكسور والتشوهات والاعاقات والتلفيات الاخرى واذا كان يموت في قصص برمودا الدهنا قبل 13 عاما واحد أو اثنان أو ثلاثة في حادث تيه واحد، فان الطريق بظروفه الراهنه وتسليمه في وقت لم تستعد له المنطقتان التي يربط بينهما تسبب في فناء اسر بكاملها هزت المناطق المجاورة وهي غيض من فيض تابعتها «الرياض» وتحققت منها نكتفي بما حدث في غضون قرابة سنة واحدة اولاها لتلك العروس التي كانت عائدة مع والدتها وشقيقها بفستان فرحها من بريدة إلى قبة في انتظار يوم

الغد وفجأة تصطدم سيارتهم بأخرى وتموت الأم والشقيق والطرف الثاني وتنقل العروس إلى العناية المركزة على خلفية كسور مضاعفة وتشوهات خطيرة في الوجه والأطراف .

كوارث وأحزان

العقيد عبدالعزيز العوفان مدير شرطة لينة فقد اربعة من ابنائه بنتان وولدان في حادث واحد ماتوا امام عينه ووالدتهم بعد أن شاء الله نزول طفله البالغ أربع سنوات من السيارة التي كانت تقل الأبناء ليركب وقبل 9 دقائق فقط من وقوع الحادث مع والده ووالدته الذين كانوا يرافقونهم على سيارة أخرى من دون ان يتمكن من عمل أي شئ .

حادث مات فيه 11 فردا عشرة منهم كانوا من أسرة واحدة عند ما اصطدمت مركبتهم وجها لوجه بسيارة مقابلة واحترقت السيارة التي كانت تحتجز من فيها أمام ناظري رب الاسرة الذي كان يرافقهم بسيارة أخرى، والذي كان يسمع صراخ استغاثتهم داخل السيارة فيستغيث هو بالدفاع المدني والهلال الأحمر ثم يبلغ أنهم على مسافة لا تمكنهم من الوصول للموقع في أقل من ساعة ونصف فيكتفي بحثو التراب على النار لتموت الأسرة وتتفحم الجثث التي استحال التعرف عليهم عدا (أم شابة) وجدت متفحمة مع طفليها الذين كانوا يلتصقون بها في وضع احتضان أموي، فجمعت الجثث العشر المتفحمة في كيس واحد لا يتجاوز وزنه عشر كيلوغرامات حتى يصلى عليهم ويدفنوا جميعا .

آخر الحوادث الجماعية التي وقعت قبل بضعة اشهر ما ذكره ل «الرياض» مفرح القحص، وكان لإسرة واحدة مكونة من عشرة افراد ماتوا جميعا بالقرب من سامودة .

الخلل

المشكلة الرئيسة تكمن كما اشرنا في تصميم الطريق مفردا باتجاهين متعاكسين مع الكثافة الهائلة لحركة المسافرين مع ما تشكله مدينة الملك خالد العسكرية من ضغط على الطريق خصوصا في العطل الرسمية وعطلة نهاية الاسبوع كذلك اختراق الطريق لأكبر المساحات الرعوية بين القصيم وحفر الباطن مع ما تسببه الابل من اعتراض للطريق ليلا وتجمع الرمال المتحركة على المسارات بطريقة مفاجئة بفعل الرياح وانعدام خدمات الطوارئ والاسعاف (الفاصل بعد قدرة الله بين الموت والحياة) والمتمثلة بالهلال الاحمر والدفاع المدني، فعلى سبيل المثال يبعد مركز الهلال الاحمر في الأسياح بالقصيم عن أقرب مركز أو فرقة هلال أحمر توجد عند مفرق البطيحانية مسافة 240 كم تقريبا وتغطي طريق الرياض - حفر الباطن وطريق سامودة - لينة وساموده - القصيم ومثل هذه المسافة تقريبا بين اقرب مركزين للدفاع المدني « 240 كم» التي تحتاج حتى تصل لبعض مواقع تغطيتها وقتا طويلا غالبا بعد انقضاء الامر بعد ساعة ونصف من البلاغ وبعد ان يحمل وينقل المصابين من المسافرين بطريقة خاطئة أو تتفحم المركبات المشتعلة بمن في داخلها .

آخر الحوادث الجماعية 31 متوفى يمثلون ثلاث أسر في ثلاثة حوادث فقط

الغياب الأمني

مشكلة أخرى هي غياب التغطية المرورية والأمنية في المسافة الأكثر خطورة خصوصا المرور وأمن الطرق فيما بين المنطقتين وعدم وجود نقطة أمنية ثابته على طريق يفضي إلى شبكة من الطرق الرئيسة ويعتبر مصبا للعديد من الطرق والدروب الصحراوية الخفية المتصل بعضها بحدود بعض الدول المجاورة وتسهل الوصول اليه عبر هذه الطرق وقد يستغل ذلك من قبل جماعات التهريب والفارين وقد سبق حدوث عمليات ما يشبه الاعتراض للمسافرين على هذا الطريق خصوصا أن جزءا من الطريق غير مغطى بخدمات الاتصال .

اضافة إلى عوامل تسببت في التقليل من فاعلية محطة وزن الشاحنات التي بدأت عملها منذ قرابة السنتين الا ان بعض السائقين المتجاوزين الأحمال يرفض التوقف عند الميزان أو يلجأ لاسلوب المخاتلة وهو يعرف أن باستطاعته عبور الطريق من دون أن يسأل والوصول إلى مبتغاه ما حول الطريق إلى ملاذ آمن لأصحاب الشاحنات المتجاوزة فتسببت في تدمير الطريق ورفع نسبة الحوادث .

أب يسمع أنين أبنائه ويستغيث بالدفاع المدني ليتبلغ بعدم إمكانية الوصول قبل ساعة ونصف !

ختاما فانه مع وصول بشائر قرب افتتاح مركز للدفاع المدني بمدينة قبه ووعود أمن المرور بافتتاح مركز مماثل قبل رمضان تظل المعالجة الجذرية للمشكلة هي الأهم وهي ازدواج وتسييج الطريق وأخراج بعض أجزاء الطريق من المدن والمحافظات مثل الأسياح وقبه عبرالطريق المقترح الذي يختصر المسافة ويجنب المسافرين الزحام والمزاحمة يأتي بعد ذلك الحاجة إلى تغطية الطريق بالخدمات الاسعافية والامنية، وايجاد نقطة تفتيش ثابته في منتصف الطريق والى ذلك الحين فان أي دم سيسيل أو نفس تزهق بسبب مذابح طريق قبه - سامودة، هو وجع وحزن سيؤرق المسئول.

جدة: خلاف بين الطاقمين الطبي و الأمني ينتهي بإخفاء عربات المرضى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282621

جدة - حسن السهيمي

خلا قسم الطوارئ في مستشفى الملك عبدالعزيز في محافظة جدة من عربات نقل المرضى الذين لديهم صعوبة أو عجز في الحركة.

ووقفت «الحياة» من خلال جولة نفذتها أمس على الوضع في المستشفى، ورصدت واقع المعاناة مع عدم توافر عربات نقل للمرضى. وقال حميد العبدلي (مراجع): «ليس من المنطق ما يحدث، إذ لم أجد عربة تمكنني من نقل والدتي من سيارتي إلى داخل المستشفى، ما اضطرني إلى حملها على أكتافي.!«

متوعداً بتصعيد المشكلة من طريق التظلم إلى الجهات المسؤولة عن محاسبة المتسببين في حدوث ما وصفه بـ»المهزلة» في أحد أكبر المستشفيات التابعة إلى وزارة الصحة في المحافظة .«

وتابع: «عندما وصلت إلى المستشفى بحثت عن عربة لنقل والدتي، بيد أني صدمت بقول أحد حراس الأمن «دبّر نفسك...ما في عربات.«

وحال المعاناة ذاتها، سردها نايف العامري في قصة مرادفة حصلت له مع طفله (15 عاماً) الذي كسرت إحدى قدميه أثناء ممارسته لعبة كرة القدم وعند ذهابه لطوارئ المستشفى لمعالجته لم يجد (على حد إفادته) عربة لنقل ابنه سوى يديه اللتين أقلتا المصاب من بوابة المستشفى الخارجية إلى داخل قسم الطوارئ.

ويبدو أن إحدى السيدات التي قابلتها «الحياة» في القسم نورة أحمد أفضل حالاً من سابقيها، إذ شددت على أنه على رغم عدم وجود عربة لنقل والدها من السيارة إلى المستشفى، إلا أن الطاقم الطبي ساعدها في حملها من طريق «لوح بلاستيكي» طولي إلى داخل أروقة الطوارئ .

في المقابل، أوضح لـ»الحياة» أحد العاملين في المستشفى (فضل عدم ذكر اسمه)، أن خلافاً نشب بين الطاقم الطبي في «المستشفى» من جهة وحراس الأمن التابعين لإحدى شركات الحراسات الأمنية من ناحية أخرى، هو ما أدى إلى اختفاء عربات النقل عن قسم الطوارئ في مستشفى الملك عبدالعزيز.

وأردف: «اتفق الطرفين على أن يكون توزيع عربات نقل المرضى في قسم الطوارئ ضمن مهمات حراس الأمن وليس الطاقم الطبي، إلا أن الاتفاق لم يرق للحراسات الأمنية، الأمر الذي أدى بهم لتجميع عربات النقل كافة المخصصة لطوارئ المستشفى البالغ عددها 18 عربة داخل إحدى الغرف.«

بدورها، أجرت «الحياة» اتصالاً بالمدير العام للشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود إلا أنه لم يجب على المحادثات الهاتفية، في الوقت الذي وجدت فيه هاتف الناطق الإعلامي باسم المديرية عبدالرحمن الصحفي مغلقاً.

في غضون ذلك، تهرب مدير المستشفى المكلف الدكتور ناصر الجهني من الإجابة عن تساؤلات «الحياة» مطالباً بتوجيهها للناطق باسم المديرية العامة للشؤون الصحية في المحافظة، رافضاً التعليق على هذه الحادثة.

أخذه من ورشة حدادة وطلاه باللون الرسمي حفاظاً على الذوق العام

مريض يشترى سريراً على حسابه الخاص لدخول مستشفى الملك فهد بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد 17596
http://www.al-madina.com/node/312420

عايض الوسمي - المدينة المنورة

لم يجد مريض عشريني حلاً لمعاناته المتفاقمة مع أزمة الأسرة بمستشفى الملك فهد بالمدينة وحاجته الملحّة لإجراء عملية جراحية لإزالة ورم في الفخذ الأيمن إلاّ قيامه بشراء سرير من ورشة حدادة على حسابه الخاص، وطلائه أيضًا بلون متناسق مع ألوان أسرّة المستشفى، ومن ثم حمله على «وانيت» والذهاب به الى المستشفى فى محاولة «عفوية « للتعجيل بجراحته، وتهدئة وخز الألم الذي يعانيه، وكذلك حلاً منه للأزمة التى يتعلل بها المستشفى متى طرق بابه صارخًا «ارحموني».

وتعود التفاصيل «الحادثة الغريبة» كما رواها المواطن سلطان عبدالعزيز العتيبي قائلاً لحقت بي آلام في أعلى الفخذ الأيمن أعاقت حركتي ومنعتني من الجلوس وبعد مراجعته لمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة قرر الأطباء إجراء عملية عاجلة للتخلص من ورم كبير، وتم تحديد موعد يوم الاثنين 1432/6/6هـ الساعة العاشرة صباحًا لإجراء العملية ثم تم تأجيلها إلى يوم الاثنين 1432/6/13هـ وكذلك تم تأجيلها أيضًا بحجة عدم وجود سرير إلى موعد آخر وتم منحي إشعار دخول مريض للمستشفى وحدد به الموعد الجديد يوم الأربعاء 20 /7/ 1432هـ وعند حضوري للمستشفى تفاجأت بتأجيله للمرة الرابعة ليوم السبت 1432/6/23هـ . وأشار العتيبي بأنه من سكان محافظة مهد الذهب وانه يقطع 360 كلم في كل موعد من المواعيد التي حددها المستشفى ناهيك عن الآلام التي أتعرض لها وعدم قدرتي على الجلوس داخل السيارة.

وأضاف انه عند حضوري للمستشفى في الموعد المحدد تم تأجيله إلى منتصف شهر شوال وقدمت شكوى للمسؤولين بالمستشفى ولم أجد حلاً لتعللهم بعدم وجود سرير مما جعلني اذهب إلى إحدى الورش القريبة من المستشفى لاشتري (سرير) وطلائه بالدهانات للحفاظ على المنظر العام بالمستشفى الذي يهتم مسؤولو المستشفى به متجاهلين صحة المواطن وعند إحضار (السرير) للمستشفى قام المدير الطبي ورجال الأمن بطردي من المستشفى.

من جانبه رفض المدير الطبي بمستشفى الملك فهد التعليق على الموضوع وقال المتحدث الرسمي لصحة المدينة المنورة عبد الرزاق حافظ بانه ليس لدي اي خلفية عن الموضوع مطالبا بارسال فاكس بالتفاصيل

بعد أن قضى 6 أعوام في سجون الاحتلال

إسرائيل تطلق سراح الأسير السعودي عبدالرحمن العطوي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645651.html

تبوك - عطاالله العمراني:

أطلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سراح الأسير السعودي عبدالرحمن محمد العطوي البالغ من العمر 40 عاما بعدما أمضى ستة أعوام في سجون الاحتلال آخرها كان سجن معتار دياهو في الرملة .

وفي تصريح خاص لـ"الرياض" أكد مدير دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية عبد الناصر فروانة أن الأسير العطوي لم يعد أسيرا الآن وهو خارج سجون المحتل وعلى اتصال بعائلته وتحديدا مع شقيقه في المملكة عبر منظمة الصليب الأحمر الدولية .

الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد اعتقلت المواطن عبد الرحمن محمد العطوي بعد أن ضل طريقه بالقرب من منطقة نويبع واجتيازه الحدود المصرية – الإسرائيلية بالخطأ منذ خمس سنوات تقريباً وبالتحديد بتاريخ 5-3-2005 وحكمت عليه إحدى المحاكم العسكرية الإسرائيلية بالسجن الفعلي لمدة ثلاثة شهور بتهمة الاقتراب من الحدود دون تصريح وبشكل غير قانوني لكنها لم تفرج عنه بعد انتهاء المدة علماً بأنه ليس له أي صلة بأي منظمة إرهابية أو سياسية وفي تاريخ 30-7-2007 أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية حكماً بإخلاء سبيله .

وأصرت على استمرار احتجازه تحت حجج واهية فيما احتجزته سلطات الاحتلال طوال تلك الفترة في ظروف قاسية ومعاملة لا إنسانية في ظل حرمانه من التواصل مع أهله وذويه في المملكة عبر أي شكل من أشكال التواصل .

وفي عام 2008 قدم العطوي طلباً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بإطلاق سراحه فوراً من دون قيد أو شرط، إلا ان المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت الطلب واعتبرت عدم تجاوبه مع السلطات لمعرفة أسباب دخوله الأراضي الإسرائيلية ظرفاً جديداً يجدد اعتقاله، وعليه التقدم بطلب جديد إلى المحكمة المركزية .

وفي منتصف العام المنصرم 2010 قررت سلطات الاحتلال إطلاق سراحه إلا أنها لم تسمح له بالعودة لوطنه حيث نقلته الى إحدى المناطق الزراعية " كيبوتس" وأجبرته على العمل فيها تحت رقابة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وبشكل يخالف كافة المواثيق الدولية.

أكدت حضورها الفاعل في كافة المجالات

أمل زاهد: تصريح الدهمش غير مقبول ومجحف بحق المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد 3663
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110628/Con20110628429838.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أكدت أمل زاهد منسقة حملة بلدي في المدينة المنورة ورئيسة القسم النسائي في النادي الأدبي في المنطقة، أن تصريح رئيس لجنة الانتخابات البلدية عبدالرحمن الدهمش في إحدى الصحف المحلية، عن دخول السيدات في الدورة المقبلة للانتخابات البلدية، غير مقبول ومجحف بحق المرأة السعودية.

وقالت «لقد أثبتت المرأة السعودية حضورا فاعلا وقدرات متميزة في كافة المجالات التي أتيحت لها المشاركة فيها، فلا ينبغي مطلقا أن تخضع مشاركة المرأة الكاملة ـ ترشحا وانتخابا ـ في الانتخابات البلدية للاحتمالية، فكما أن الحقوق لا يستفتى عليها، فلا يصح أن تترك هذه الحقوق في مهب الاحتمالات وعدم التأكيد، بل يجب أن تمهد الطرق وتذلل العقبات لحصول المرأة على حقها الكامل في المشاركة».

وأضافت لا يوجد في أنظمة ولوائح انتخابات المجالس البلدية ما ينص مباشرة أو غير مباشرة على منع مشاركة المرأة في الانتخابات، فضلا على أن مشاركتها في الانتخابات حق شرعي كفلته الشريعة الإسلامية لها كما هو حق مدني للمرأة بصفتها مواطنة كاملة الأهلية، من حقها المشاركة في صناعة القرار أسوة بأخيها الرجل.

وتتساءل أمل زاهد عن المقصود من عبارة عبدالرحمن الدهمش «إن الوزارة لن تجازف وتدخل إحدى الفئات أو الشرائح إلى داخل محيط الانتخابات البلدية في حال عدم اكتمال المعايير الدولية في مثل هذه التجارب الحديثة على المملكة والمجتمع؟!»، وكأن المجتمع السعودي بدع عن المجتمعات الأخرى .. !، ففي حديث الدهمش عن عدم اكتمال المعايير الدولية في مثل هذه التجارب على المملكة والمجتمع ما يوحي ويضمن بعدم نضج المجتمع السعودي لخوض التجربة الانتخابية، وإذا كنا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين لم نصل لمرحلة النضج، فلا أدري متى سيبلغ المجتمع السعودي مرحلة الرشد في عرف رئيس لجنة الانتخابات؟!.

وقع مبادرة الخير الشامل وطالب بالاعتماد على الوقف الخيري لزيادة الإيرادات

العثيمين : لايحق للأفراد جمع الأموال بغرض أعمال الخير .. والمخالف سيقع تحت طائلة العقوبة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645691.html

الرياض - نايف ال زاحم

شدد معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين على ان التبرعات لا يتم جمعها من قبل الأفراد وإنما يتم التبرع للجهات المرخص لها وهذه هي القاعدة العامة التي تسير عليها الدولة ،ولا يجوز لأحد أن يقوم بجمع الأموال أو التبرعات ولا صرف تلك الأموال إلا عن طريق الجهات الخيرية المرخص لها من الجهات الرسمية كما هو الحال تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المقام ،ولابد أن يدخل المتبرع عن طريق نظام شرعي ومعترف به ،فالمال لابد أن يكون معلوما ومعروفا مصدره من أين اكتسب وفيما تم إنفاقه وهذا هو الأصل في موضوع جمع المال جمعاً وصرفاً وأي مخالفة لذلك فهذا معناه أن يقع الشخص تحت طائلة العقوبة وهذا ما صدر من الدولة. وطالب معاليه الجهات الخيرية بالاعتماد على الوقف الخيري لزيادة ايراداتها وهذا الاسلوب الذي يجعلها تزيد من خدماتها للمستفيدين جاء ذلك اثناء توقيع معاليه مع المجموعه الوطنية للتقنية (NTG)مساء الأحد اتفاقية تشغيل مبادرة الوزارة " الخير الشامل " بحضور رئيس مجلس ادارة المجموعة المهندس محمد بن رشيد البلاع، وتأتي هذه المبادرة التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية انطلاقا من الدور المناط بالوزارة وذلك من تقديم الدعم للجهات الأهلية التي تشرف عليها الوزارة والتي منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية والجمعيات التعاونية وتقديم كل ما من شأنه مساعدة هذه القطاعات بتفعيل دورها ومواكبة النهضة الحضارية والتقنية التي تشهدها البلاد في جميع المجالات والقطاعات في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظة الله – الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود فقد سعت الوزارة بتبني مبادرة الخير الشامل التي قدمتها المجموعة الوطنية للتقنية ، بإنشاء نظام حاسوبي متكامل يعمل على تنظيم عملية التبرعات الخاصة بهذا القطاع من خلال قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتسخير التقنية الحديثة ووسائل الاتصال في سبيل تعزيز موارد هذه الجهات الأهلية وسبل التواصل معها وعرض مشاريعها وبرامجها على المجتمع بكافة شرائحه تحقيقاً لمبدأ الشفافية ولا يخفى دور المجموعة الوطنية للتقنية في هذه المبادرة حيث تولت عملية التصميم والبرمجة والتشغيل لها إسهاماً منها في خدمة المجتمع وتحقيقاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يضطلع بها القطاع الخاص حيث يمكن الدخول على المبادرة من خلال البوابة الالكترونية على الانترنت حيث تحتوي على معلومات وبيانات جميع تلك الجهات الأهلية باختلاف أنواعها على مستوى المملكة ، وكذلك توفيرها عددا من وسائل الدفع الالكتروني كنظام سداد للمدفوعات والبطاقات الائتمانية والتي تتيح للمتبرعين إيصال تبرعاتهم النقدية إلى هذه الجهات الأهلية بأسلوب تقني مبتكر ونوعي فريد ، بالاضافة إلى ضمها لمجموعة من الخدمات الالكترونية المتطورة لخدمة العمل الخيري ومجالاته .

مشروع الخير الشامل يضم 1370 جهة خيرية و 1100 مشروع ونشاط خيري

وثمن العثيمين في كلمته التي القاها بهذه المناسبة في مبادرة المجموعة الوطنية للتقنية وجهودها في تنفيذها وتشغيلها ، وكذلك دورها في خدمة المجتمع وإحساسها بمبدأ المسؤولية الاجتماعية ، وأن هذا الأمر ليس مستغرباً على أبناء هذا الوطن المعطاء ، الذين فُطروا على حب الخير والاحسان .

وأوضح معاليه أن هذه المبادرة سيكون لها الاثر الكبير بمشيئة الله في زيادة تطوير ودقة الأنظمة الآلية المستخدمة في جمع التبرعات والتي تتصف بأنها ذات مصداقية عالية وآليات آمنة ، إلى جانب تسهيل الدور الرقابي لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وقدم معالي الدكتور يوسف العثيمين شكره للجهات والمؤسسات الأهلية مشيدًا بالتجارب الكثيرة والانجازات التي تحققت في العمل الخيري وتطوراته ومن أمثلة ذلك هذه المبادرة غير المسبوقه والتي يتم تدشينها في مرحلتها التجريبية حتى يمكننا في الوزارة والمجموعة من التأكد من فعالية النظام ودقة إجراءات ووصول المبالغ المتبرع لها إلى الجهات المحددة، متطلعين جميعاً إلى أن يتم إطلاقها بشكلها الرسمي في المسقبل القريب بإذن الله تعالى .

من جانب آخر أوضح رئيس مجلس إدارة المجموعة الوطنية للتقنية المهندس محمد بن رشيد البلاع أن هذه المبادرة تهدف إلى تنمية وزيادة الموارد المالية للجهات الخيرية من خلال الاستخدام الفعّال للتقنية وذلك خدمة لجميع القطاعات المختلفة العاملة في مجال العمل الخيري ، وتسهيلاً للراغبين من المجتمع في التبرع والمساهمة في العمل الخيري من خلال البوابة الالكترونية لهذه المبادرة ، والتي تم إطلاقها بشكل تجريبي خلال الفترة الماضية حيث تضم حالياً أكثر من 1370 جهة خيرية وكذلك أكثر من 1100 مشروع ونشاط خيري.

محام يتبنى الدفاع عن "قصيرالقامة" المستبعد من التدريس

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60036&CategoryID=5

الرياض :فهد الجهني 2011-06-28 1:45 AM

أبدى المحامي المستشار القانوني أحمد بن خلف الراشد، استعداده لتبني قضية قصيرة القامة، الذي حال طول قامته دون قبوله في التدريس، عبداللطيف الحربي قانونيا والدفاع عنه، وذلك بعد تدخل الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين ببريدة طرفا في القضية بتشكيلها فريقا ولجنة قانونية لمتابعتها والقضايا المماثلة .

وقال الراشد إلى"الوطن"إن الحربي يستحق الوظيفة ولا تستطيع التربية استبعاده عن مزاولة مهنة التعليم كمعلم، ولا سيما أنه اجتاز اختبار الكفايات والمقابلة الشخصية بنجاح وجدارة، وأن قرار التربية باستبعاده يعتبر سلبياً ولا يعتد به ويحق له الطعن فيه.

وأشار الراشد إلى أنه لا يوجد نظام مكتوب تستند عليه التربية باستبعاد المعلم ولو كان هنالك نظام في الأساس لما دخل المعلم المفاضلة من بداية التقديم على الوظائف التعليمية ولاسيما أن ترشيحه جاء من وزارة الخدمة المدنية وهي الجهة المختصة بالتوظيف على الوظائف الإدارية والتعليمية، مبيناً أنه يحق للحربي مطالبة الجهة التي تسببت في إبعاده والمطالبة بالتعويض بالأضرار المادية والمعنوية جراء الإبعاد.

وأضاف الراشد، أن مهنة التربية والتعليم ليست بالأشكال والأجسام وإنما بالثقافة التعليمية العليا والشهادة العلمية المناسبة والتربية الأخلاقية التي نما عليها هذا المدرس، مبينا أن هنالك معاقين في الجامعات والمدارس لم تمنعهم إعاقتهم الجسمية من مزاولة مهنتهم بكل اقتدار وجدارة.

بعد انفراد الرياض بالكشف عن تفاصيله.. ومتابعة أبرز التعديلات

الشورى يوافق على زواج أعضائه والوزراء والقضاة وموظفي الخارجية وهيئة التحقيق.. بغير السعوديات شرط الموافقة السامية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645846.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

بعد 522 يوماً من انفراد " الرياض" بنشر التنظيم المقترح لمشروع قانون تنظيم زواج السعوديين والسعوديات بغيرهم، أقر مجلس الشورى أمس الاثنين التنظيم بصيغته النهائية التي أجرتها اللجنة الخاصة التي قامت بدراسته وأكدت أنه يسعى إلى حفظ مصالح المواطن لانعكاس مثل هذه الزيجات على الأمن الاجتماعي والاستقرار الأسري .

وأجازت التعديلات التي وافق عليها الشورى للوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة، والمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وأعضاء السلك القضائي وموظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين والإداريين، أجازت لهؤلاء الزواج بغير سعودية، كما أجازته لموظفي الديوان الملكي وديوان سمو ولي العهد ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والمراسم الملكية ومجلس الأمن الوطني وأعضاء مجلس الشورى خلال فترة عضويتهم وأعضاء المجالس والهيئات التي يرأسها الملك أو ولي العهد وكذلك منسوبي وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية والحرس الوطني والحرس الملكي والمؤسسة العامة للصناعات الحربية سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين إضافة إلى أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام .

خفض مدة الإقامة لغير السعودي الراغب بالزواج من سعودية ل(5) سنوات

وفيما أبقى المجلس شرط موافقة المقام السامي على الزواج بمن لا يحمل الجنسية السعودية لمعظم الفئات المسموح لها بالزواج ، حذف موظفي الجمارك والطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين من قبل الحكومة، من الفئات المنصوص عليها واعتبرهم من الفئات العادية .

ويسمح التنظيم للفئات المذكورة الزواج بمن لا يحمل الجنسية السعودية بما في ذلك مواطنو مجلس التعاون الخليجي وذلك بإذن من المقام السامي .

ولتحقيق المساواة في المعاملة بين أولاد السعودية المتزوجة من غير سعودي، وأولاد السعودي المتزوج من غير سعودية، وافق المجلس على السماح للسعودي بالزواج من المولودة من أم سعودية وأب غير سعودي، ورأى المجلس أن يشمل أيضاً زواجهم من أولاد السعودية المتزوجة من غير سعودي .

وأيَّد المجلس حذف اللجنة الخاصة اشتراط أن يكون راغب الزواج للمولود من أم سعودية وأب غير سعودي، قد أقام مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى تتحقق المساواة في المعاملة بين السعودي والسعودية وذلك باعتبار أن المساواة بين المواطنين تقتضي عدم التمييز في المعاملة بين السعودي الذي يرغب في الزواج من غير السعودية المولودة في المملكة لأم غير سعودية، وأب غير سعودي، والسعودية التي ترغب في الزواج من غير السعودي المولود في المملكة لأم سعودية .

غرامة لمخالفي أحكام «التنظيم» لا تزيد على (١٠٠) ألف لمساعدة الشباب على الزواج
ومن التعديلات التي أجرتها اللجنة الخاصة وأقرها المجلس، أن يكون السماح للسعودية بالزواج من غير السعودي المولود في المملكة لأبوين غير سعوديين بشرط أن يكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد في المملكة وعاش في المملكة مدة لا تقل عن خمس سنوات ، بدلاً من خمس عشرة سنة . وترى اللجنة أنه لا يوجد مبرر لاشتراط الإقامة لمدة طويلة وجاء تعديلها لتسهيل إجراءات زواج السعودية من غير السعودي المولود في المملكة .
وفيما يتعلق بشروط الموافقة على طلب الزواج أخذ المجلس بتعديل اللجنة الخاصة التي أضافت فقرة لتحديد فارق السن بين الزوجين لما قد يترتب على زواج المسنين من صغيرات السن من مشكلات نفسية واجتماعية، ونصت على ألا يتجاوز فرق السن 25 سنة .
ورفض مجلس الشورى تفادياً للإضرار بأبناء وزوجة السعودي الأجنبية إقرار العقوبة التي تنص على حرمان من يخالف هذا التنظيم من الاستفادة من قروض الصناديق والمنح الحكومية .
ومن أبرز التعديلات على مشروع تنظيم زواج السعوديين من غيرهم، إضافة مادة جديدة تهدف إلى القضاء على الصعوبات التي تواجه السعودية المتزوجة بغير سعودي، وعدم تمتع زوجها وأبنائها منه بالخدمات الضرورية لحياتهم من تلك التي يتمتع بها السعوديون .
ونصت المادة التاسعة في فقرتها الأولى على " يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون ."
ويمنح زوج السعودية غير السعودي وأبناؤها منه وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة إقامة خاصة - حسب نص الفقرة الثانية - وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات مادامت العلاقة الزوجية قائمة، فيما ألغى منح ترخيص عمل يخول لزوج السعودية الأجنبي العمل في المملكة .
وأرجع التنظيم المقر لوزير الداخلية أو من يفوضه الموافقة على طلبات زواج السعوديين بغيرهم في غير الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا التنظيم ، واشترط أن يكون الزواج متوافقاً مع الضوابط الشرعية، وأن يكون غير السعودي وغير السعودية الراغبين في الزواج بالسعوديين خاليين من الأمراض المانعة من الزواج، وأن لا يكونا من غير المرغوب فيهم في المملكة، وأسند التنظيم الجديد للمحاكم المختصة في المملكة مهمة توثيق أو عقد أي زواج سعودي بغير سعودية أو العكس بعد التأكد من انطباق الشروط والضوابط الواردة في هذا التنظيم عليهما على أن تتولى الممثليات السعودية في الخارج هذا الاختصاص قبل توثيق عقد الزواج إذا كان عقد الزواج سيكون في الخارج .
وحدد التنظيم وزارة الداخلية كجهة مسؤولة عن الرفع إلى المقام السامي عن أي مخالف من الفئات المنصوص عليها في المادة (الأولى) من هذا التنظيم، للنظر في إحالته إلى المحكمة المختصة، أو اتخاذ ما يراه في شأنه، على أن تنظر المحكمة المختصة في توقيع غرامة مالية على المخالفين لأحكام هذا التنظيم لا تزيد على (١٠٠) ألف ريال تودع في حساب جارٍ باسم مؤسسة النقد العربي السعودي لمصلحة وزارة الشؤون الاجتماعية، وتخصص لدعم الجمعيات المتخصصة في مساعدة الشباب السعودي على الزواج.

العضو المؤسس لمركز أبحاث الإعاقة يدعم برنامج صعوبات التعلم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645693.html

الرياض - محمد الحيدر

وقع العضو المؤسس لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وعضو لجنة المنح البحثية بالمركز فواز بن فهد بن عبدالرحمن القصيبي مذكرة شراكة وتعاون لدعم برنامج سلمان بن عبدالعزيز لصعوبات التعلم، مساء الثلاثاء الماضي بمقر المركز بحي السفارات، ووقع الاتفاقية من جانب المركز المدير التنفيذي الدكتور سلطان بن تركي السديري .

وتقضي الاتفاقية بتقديم العضو المؤسس مبلغ مليونين ونصف المليون ريال دعماً لهذا البرنامج، يتم تسديدها على خمس سنوات، بمعدل نصف مليون ريال سنوياً، وقد تم تسليم الدفعتين الأولى والثانية بمبلغ مليون ريال خلال مراسم توقيع الاتفاقية .

وتهدف الاتفاقية إلى دعم هذا البرنامج المهم الذي ينفذه مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، حيث أن صعوبات التعلم تعتبر من الإعاقات الخفية، وهي عبارة عن مجموعة غير متجانسة من الاضطرابات في إحدى مهارات الفهم والاستيعاب والتحدث والقراءة والكتابة والحساب .

وتأتي أهمية البرنامج استناداً إلى تقديرات وزارة التربية والتعليم لعام 2010م، حيث بلغ عدد الطلبة بجميع المراحل الدراسية ما يقارب (5) ملايين طالب وطالبة، أي أن عدد الذين يعانون من صعوبات التعلم يصل ما بين (4/1 – 2/1) مليون طالب وطالبة، قياسا على التقديرات العالمية حيث تبلغ نسبة صعوبات التعلم في العالم ما بين .(5%-10%)

ونوه المدير التنفيذي للمركز الدكتور سلطان السديري إلى أن وجود هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات ممن يعانون من صعوبات التعلم، وضعت المشكلة نصب أعين المتخصصين، وأن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة سوف يتصدى لهذا النوع من الإعاقات الخفية، وكرس الوقت والجهد لتنفيذ هذا البرنامج الذي يحتاج إلى جهود مشتركة ومتواصلة. ويقوم المركز بتحفيز أهل الخير ورجال الأعمال والشركات لدعم مثل هذه البرامج حيث أن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة أخذ على عاتقه الحد من الإعاقة عن طريق البحث العلمي ولتحقيق الشعار الذي يرفعه "علم ينفع الناس ."

من جانبه أكد نائب المدير التنفيذي للشؤون الأكاديمية والتدريب والمسؤول عن برنامج صعوبات التعلم الدكتور أحمد بكر على أهمية هذه الاتفاقية، في دعم هذا البرنامج المهم، مشيراً إلى أن للبرنامج عدة مكونات تتمثل في تطوير أدوات الكشف والتشخيص، وتطوير استراتيجيات ومواد تدريبية مناسبة، إضافة إلى تطويع المناهج واستخدام التكنولوجيا المساندة، وتدريب المعلمين من خلال تزويدهم بالأدوات والمواد الاستراتيجية اللازمة لتمكينهم من التعرف والتشخيص والتعامل مع الأفراد ذوي صعوبات التعلم .

تجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم شريك في تنفيذ هذا البرنامج كما أن هناك عدة جهات عالمية تتعاون مع المركز في تنفيذه مثل جامعة لاندمارك، ومركز تقويم وتعليم الطفل في الكويت، وعدد من الخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين.

مكة: الأمانة تعتمد ضوابط جديدة لمواقف سيارات إسكان الحجاج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282631

جدة - منى المنجومي

اعتمدت أمانة العاصمة المقدسة أخيراً، ضوابط جديدة لمواقف السيارات الخاصة في البنايات المخصصة لإسكان الحجاج، لتتماشى مع طبيعتها من ناحية ارتفاعات البناء ومراعاة خصوصيتها من حيث وسائل النقل المنشأة بشأنها المواقف التي تعتمد في غالبيتها على الحافلات.وقال مصدر مطلع لـ«الحياة»: «إن الضوابط الجديدة تراعي متطلبات الأمن والسلامة بحسب تعليمات إدارة الدفاع المدني، وعمليات النقل في مواسم الحج التي تستخدم الحافلات، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار عدم تشكيلها عناءً عند رغبة ملاك العمائر تحويلها إلى الاستخدام الدائم في المستقبل.«

وأضاف: «إن النظام المعمول به حالياً يتم فيه حساب المسطحات البنائية سواء كانت المخصصة للسكن أو المساحات المخصصة للخدمات كممرات وسلالم ومصاعد ودورات مياه وخلافها، بينما دليل المعايير التخطيطية لمواقف السيارات المشار إليها في السابق كان يرتبط بعدد غرف النوم (المساحة الصافية للسكن) من دون النظر إلى مساحة الوحدة السكنية»، منوهاً بأن التعليمات والضوابط الخاصة بمواقف السيارات المعمول بها حالياً تعتمد على أربع نقاط أساسية تتمثل في توفير موقف لكل 250متراً مربعاً من المسطحات البنائية للاستخدام السكني داخل المنطقة المركزية، وأن يتم توفير موقف لكل 150 متراً مربعاً من المسطحات البنائية للاستخدام السكني خارج المنطقة المركزية، مع ضرورة توفير كامل العدد المطلوب نظاماً من مواقف السيارات، إذا تعذر تحقيق ذلك فنياً وهندسياً، بعد استنفاد أدوار المواقف المسموح بها أو المواقف السطحية، إذ يمكن تأمين نسبة 75 في المئة من العدد المطلوب كحد أدني وفي حال تعذر تحقيق هذه النسبة يتم خفض المسطحات البنائية المسموح بها نظاماً بما يتناسب مع النقص في نسبة المواقف عن الحد الأدنى، وفي حال إحلال مواقف السيارات بمواقف حافلات يتم إحلال تسعة مواقف سيارات بموقف حافلة واحدة بعد احتساب النسبة الأقل من عدد المواقف المعتمدة للمبني وذلك بتوفير منطقة تحميل وتنزيل للباصات ضمن مساحة العقار.

وأفاد المصدر أنه تم الرفع إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية بثلاث توصيات ناتجة من دراسة نظام البناء في مكة المكرمة خلال الفترة الماضية، وتابع: «تنص التوصيات الثلاث على أن يتم حساب عدد مواقف السيارات المطلوبة بموجب المساحة الإضافية للسكن بحيث يكون إجمالي عدد المواقف المطلوبة يساوي المساحة الصافية للسكن مقسومة على 250.«

ولفت إلى أن التوصيات شددت على أن تشكل المساحة الفعلية للسكن 50 في المئة فقط من إجمالي مسطحات البناء المسموح بها في المشروع، على أن يشكل المتبقي منها (المقدر بـ 50 في المئة) مساحات مخصصة للخدمات مثل الاستقبال والممرات والسلالم والمصاعد، موضحاً أنه في حال احتواء المبنى على نشاطات أخرى غير إسكان الحجاج يتم توفير نسبة 100 في المئة من المواقف.

60 موظفاً في شكوى جماعية لتعليم بنات عسير:

انتظرنا عامين صرف بدل الانتداب وخارج العمل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد 3663
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110628/Con20110628429678.htm

يحيى الفيفي – أبها

قدم أكثر من 60 موظفا من إدارة التربية والتعليم للبنات في أبها، شكوى خطية جماعية للإدارة يطالبون فيها بالنظر إلى معاناتهم التي امتدت لأكثر من عامين، وبينوا لمسؤولي التربية والتعليم في عسير معاناتهم وتأخير صرف مستحقاتهم من صرف بدل انتداب وخارج دوام منذ عامين تقريبا، رغم وجود خطاب من مدير عام الشؤون المالية بصرف متأخرات المرحلات للعام المالي 1431/1432هـ.

وقال كل من عبدالله عيسى الشهراني ومحمد طالع مفرخ العسيري إنهم وزملاءهم طرقوا أبوابا عدة لحل مشكلتهم، ابتداء من مدير عام التربية والتعليم في المنطقة وصولا إلى نائب وزير التربية التعليم فيصل بن معمر شخصيا، ولم يجدوا سوى الوعود المتكررة بالصرف.

وكان الموظفون قد تجمعوا أمس أمام بوابة إدارة التعليم في أبها، وطالبوا عبر منبر «عكـاظ» بوضع حل لمعاناتهم وصرف مستحقاتهم التي امتدت لأكثر من مائتي موظف من منسوبي التعليم سواء البنين أو البنات، وقالوا «نأمل إنهاء معاناتنا بعدم صرف المتأخرات أكثر من عامين تقريبا».

عرضنا هذه الشكوى مباشرة على مدير عام التربية والتعليم في المنطقة جلوي محمد آل كركمان، وطلب إرسال خطاب شكوى بهذا الخصوص ليتسنى الرد عليها رسميا، حتى ساعة إعداد هذا الخبر لم يصل الرد على شكوى الموظفين رغم الإشارة في الخطاب المرسل إليه إلى ضرورة إرسال الرد قبل الساعة الثانية من ظهر اليوم؛ حتى يتسنى لـ «عكـاظ» نشر معاناة وشكوى الموظفين.

التحول من مرحلة المكافحة إلى مرحلة الاستئصال.

د.أبوالجدائل: برنامج وطني للقضاء على الدرن في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645698.html

جازان :هشام موسى

أوضحت الدكتورة نائلة ابوالجدائل مديرة إدارة الأمراض الصدرية بوزارة الصحة لدى تدشين برنامج القضاء على الدرن أمس الاول بجازان بأن الصحة بدأت مرحلة جديدة للتحول من مرحلة المكافحة لمرض الدرن الى مرحلة الاستئصال ويعني ذلك البحث عن مريض الدرن والذهاب اليه بدلا من أن يأتي المريض للعلاج في المستشفى وذلك عن طريق تنفيذ الزيارات المنزلية عن طريق فرق طبية تم تخصيصها لهذا الغرض تقوم بالإشراف المباشر على المريض في منزله وحصر وفحص المخالطين في العمل والمنزل والتوعية والتثقيف للمريض وأهله وتوثيق البرنامج الكترونيا وذلك لتقدم هذه الفرق العلاج والرعاية الصحية لمرضى الدرن على حسب المعايير الدولية .

وأكدت الدكتورة ابوالجدايل إن خطة الوزارة تسعى الى ان تصل نسبة الإصابة بالدرن في السعودية عام 2015 م الى (1) في كل 100ألف من السكان وذلك عن طريق البرنامج الوطني للقضاء على الدرن وبينت الدكتورة ابوالجدايل بأن نسبة الإصابة بالدرن في المملكة تصل سنويا الى 4349 حالة إصابة وهي نسبة وبائية منخفضة جدا إذ تم تحقيق معدلات شفاء من المرض في المملكة وصلت الى 91% بينما المعدل العالمي لمنظمة الصحة العالمية هو 70 % وقالت الدكتورة نائلة إن منطقة الرياض هي في المرتبة الأولى في عدد الإصابات بالدرن ثم تليها جدة ثم جازان ومكة المكرمة .

وأشارت ابوالجدايل الى أن تشخيص وعلاج الدرن مجانا للمواطنين والمقيمين وان مريض الدرن المقيم بطريقة مشروعة لا يرحل وذلك إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كما ان وزارة الصحة تعمل بشراكة مع وزارة الداخلية والحرس الوطني والجمعيات الخيرية .

من جانبه قال الدكتور احمد سهلي مساعد مدير عام صحة جازان والمشرف على برنامج القضاء على الدرن بجازان بأن البرنامج الميداني للقضاء على الدرن سيتم تطبيقه في البداية في الرياض وجازان وبعد ذلك سيتم تعميم التجربة على باقي المناطق وقد تم اختيار جازان لأن لها تجربة سابقة في الاستقصاء الميداني للدرن وشار السهلي بأنه سيتم تقسيم المنطقة الى 11 قطاعا صحيا وسيكون هناك مشرف صحي لكل قطاع وستكون هناك فرق ميدانية مزودة بكل ما تحتاجه وتتكون كل فرقة من طبيب وممرض وممرضة وسائق.

74مركزا انتخابيا يستقبل المرشحين من الساعة5 وحتى 7 مساء ونشر الأسماء في الموقع الإلكتروني

انتخابات الرياض.. تشكيل وحدة لإصدار تراخيص المرشحين لتقديم الدعم المعلوماتي لعضوية المجلس البلدي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645839.html

الرياض - الرياض

شكلت اللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية بمدينة الرياض وحدة جديدة تعنى بإصدار تراخيص المرشحين، وتقديم الدعم المعلوماتي للمرشح لعضوية المجلس البلدي بمدينة الرياض في خطوته المقبلة، إضافة إلى تزويده بكافة الضوابط والشروط المتعلقة بالحملة الانتخابية الدعائية لكل مرشح .

وأوضح المهندس عبدالرحمن بن سليمان الزنيدي مساعد أمين منطقة الرياض للشؤون المالية والإدارية ورئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية بمدينة الرياض أنه تم تشكيل وحدة خاصة بإصدار تراخيص المرشحين، من مهامها استقبال المرشحين والإجابة على استفساراتهم وتسليمهم الملف المخصص لكل مرشح ووضع الترتيبات النهائية وإصدار التراخيص وغيرها مما يهم المرشح في خطوته المقبلة، لافتا أن مقرها في اللجنة التنفيذية بالمبنى الجنوبي لإدارة النظافة على تقاطع طريق صلاح الدين مع شارع الجامعة بحي الملز، وأن عمل هذه الوحدة من الساعة 9 صباحا وحتى 12 ظهرا، وذلك من يوم السبت وحتى يوم الخميس. وفيما يتعلق بنشر أسماء المرشحين في المراكز الانتخابية بمدينة الرياض وعددها 74 مركزا، بين المهندس الزنيدي أنه تم إعلان قائمة المرشحين في جميع المراكز الانتخابية بمدينة الرياض، حيث تعمل من يوم السبت وحتى يوم الأربعاء وذلك من الساعة 5 إلى 7 مساء، فيما يوم الخميس من الساعة 10 صباحا وحتى 12 ظهرا، وسوف يستمر عمل هذه المراكز حتى تاريخ 1432/8/12 ه، حيث يعمل رئيس المركز الانتخابي وسكرتير لاستقبال المرشحين وتقديم أي معلومات أو استفسارات لهم .

ولفت مساعد أمين منطقة الرياض للشؤون المالية والإدارية ورئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية في مدينة الرياض أنه تم تخصيص ملف لكل مرشح، لافتا إلى أنه تم الانتهاء من إعداد ملف المرشح، الذي سبق إقراره من اللجنة التنفيذية للانتخابات في مدينة الرياض، وذلك للتسهيل على المرشح لمعرفة جميع التعليمات والشروط والضوابط المتعلقة بالمرشح، وسيتم تسليمه لكل مرشح - إن شاء الله - عند تقدمه إلى اللجنة التنفيذية بطلب الترخيص لمقره الانتخابي أو المواقع المؤقتة لإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات أو استخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية أو طلب الترخيص لمتحدثه الرسمي، مبينا أن الملف تم إتاحته للمرشحين من السبت الماضي 1432/7/23 ه، ولمدة شهر، مؤكدا أنه لن يتم قبول أي طلب ترخيص للمرشحين بعد تلك المدة المحددة، وذلك حسب أنظمة الانتخابات. وأضاف المهندس الزنيدي إلى أن ملف المرشح يتضمن متطلبات إصدار تراخيص المقر الانتخابي، والمستندات المطلوبة لإصدار ترخيص الحملة الانتخابية ومنها (النموذج التفصيلي للحملة الانتخابية اشتراطات المقرات الانتخابية الاشتراطات والمواصفات التفصيلية لمواقع ومواصفات المخيمات مواصفات اللوحات الإعلانية والدعائية للمرشح.(

الملتقى الدولي الثاني للمتخصصين في مواجهة ظاهرة المخدرات يواصل فعالياته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645844.html

تغطية - عبدالله الحسني تصوير - عبداللطيف الحمدان

واصل الملتقى الدولي للمتخصصين في مواجهة المخدرات فعالياته لليوم الثاني والذي تنظمه أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها حيث بدأت الجلسة الأولى بورقة عمل كانت بعنوان "علاج الإدمان وبرامج التأهيل وشارك فيها الدكتور عمر مانجويلا بورقة عمل شملت أفضل الأساليب والممارسات في الرعاية اللاحقة – تجربة هزلدن كما شارك في الجلسة نفسها الدكتور فريدريك آنترينر عن إعادة تأهيل المدمنين بالعمل – تجربة كرونر كرايس ثم قدم الدكتور محمد موصف ورقة عمل عن الأوزون وعلاج الإدمان موضحا ان هذا العلاج يشتمل على أكسجين من ثلاث ذرات وهي أشعة الشمس وشحنات الكهرباء وأمواج البحر ويعمل على قتل الميكروبات والفطريات وينشط الجهاز المناعي ويقلل الآلام ويهدي الأعصاب كما ينشط افرازات الإنزيمات وينشط جهاز المناعة ويؤكسد الترسبات الدموية والالتهابات المزمنة، كما بين ان هذا العلاج لا يوجد له آثار صحة لمستخدمي هذا العلاج،

كما أوضح الدكتور موصف مميزات العلاج وانه لا يتعارض مع العلاجات الأخرى التي يتناولها المريض، كما شارك في الجلسة الأولى الدكتور إسماعيل عباس عن إعادة تأهيل المدمنين صحيا – نموذج نيوهلث موديل .

اما الجلسة الثانية من الملتقى كانت حول الطرق الحديثة والتدريب في المجال العلاجي والأمني وقد أدار الجلسة الدكتور عبد العزيز الشمراني وشارك فيها الدكتور آن بري عن التدريب في الوقاية من الإدمان كما شارك الدكتور عبدالكريم رشدان بورقة عمل عن واقع التدريب في العالم العربي بعدها قدم الدكتور بدر المزروع ورقة عمل عن التميز كاتجاهات حديثة لتطوير الأداء: النموذج الأمني تخلل ذلك حلقات نقاش ومداخلات .

وفي نهاية الجلسة الثانية تم توزيع الشهادات وتكريم المشاركين والحضور في هذا الملتقى .

الجدير ذكره أن هذا الملتقى ضم العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها وزارة الداخلية ووزارة الصحة وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لمكافحة المخدرات ومصلحة الجمارك والقطاعات العسكرية الأخرى الشريكة في المواجهة.

الإعلام تغلق 5 محال تعدّت على حقوق المؤلف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282522

الرياض – فهد الموركي

أغلقت وزارة الثقافة والإعلام - ممثلة في «لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف» - عدداً من محال بيع أجهزة وبرامج الحاسب الآلي العاملة في عدد من مناطق المملكة، لمخالفتها وتكرار تعديها على قانون حماية حقوق المؤلف بنسخ البرامج...ونفذ حكم الإغلاق بحضور ممثلين عن الوزارة من موظفي الإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف ضد خمسة محال مخالفة بتشميعها، إضافة إلى وضع «ملصق كبير» على الأبواب والواجهات الرئيسية للمحال المخالفة، في بادرة نوعية تعد الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية، إذ يظهر الملصق تفاصيل الحكم الصادر بحق المحل المتعدي على قانون حقوق الملكية الفكرية...وأوضح وكيل وزارة الثقافة والإعلام المساعد للإعلام الداخلي المكلف عضو لجنة النظر في مخالفات حقوق المؤلف أحمد بن عيد الحوت أن الوزارة استطاعت خلق أدوات فاعلة لتنفيذ نصوص قانون حماية حقوق المؤلف وما يتبعها من أحكام قضائية تصدر بحق المخالفين من لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف، مشيراً إلى أن ما تم من عملية إغلاق لمنشآت يندرج ضمن استراتيجية الوزارة لحماية حقوق المؤلف التي تضمنت إنفاذ هذه الإغلاقات كبداية لعقوبات أشد، «خصوصاً بحق المحال، نظراً لأن مثل هذه الممارسات تظهر أنها تهدف لتحقيق أرباح دون الاهتمام بما تلحقه من أضرار بأصحاب الأجهزة الذين من الممكن أن يتعرضوا لعقوبات تصل إلى السجن والإبعاد مع الحرمان من دخول الدول التي ضبطت البرامج بحوزتهم أثناء زيارتها، وكذلك الأضرار بسمعة المنشآت التجارية والخدمية والمالية التي تستخدم مثل هذه الأجهزة والبرامج.»

وقال: «إن ديوان المظالم ينظر حالياً في عدد من هذه القضايا التي تم إصدار توصيات بإيقاع عقوبة السجن بمرتكبيها، ومن المتوقع أن تصدر أحكام فيها في الوقت القريب.»

ودعا إلى ضرورة التقيد بنظام حماية حقوق المؤلف وعدم استنساخ البرامج والأعمال الفنية دون إذن صاحبها «لأن ذلك يعد تعدياً وسيعاقب مرتكبها بمجرد اكتشاف المخالفة أو رفع الشكوى ضده من المؤلف أو مالك المصنف.»

وتعمل وزارة الثقافة والإعلام على متابعة قضايا انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ الأحكام الصادرة من خلال ذراعها التنفيذية والممثلة في «الإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف» التي يديرها فريق متخصص برئاسة المدير العام لإدارة الحقوق رفيق العقيلي الذي أكد من جانبه أن الإدارة تعمل وفق نهج تصاعدي يأخذ في الحسبان تطور آليات وأساليب جرائم انتهاكات حقوق الملكية الفكرية واستناداً إلى نظام «حماية حقوق المؤلف» ولوائحه التنفيذية.

وأشار إلى أن ما يميز «نظام حماية حقوق المؤلف» أنه اشتمل على عقوبات رادعة في حق المخالفين إلى جانب تعويض أصحاب الحقوق، «تشمل العقوبات عقوبة التجريم بالسجن للمخالفين ولمدة قد تصل إلى سنة، وعقوبات مالية رادعة تصل إلى نصف مليون ريال، إلى جانب تعويض أصحاب الحقوق عمّا لحق بهم من ضرر وعقوبات أخرى مثل التشهير بالمخالف في الصحف المحلية، وعلى حسابه، إلى جانب الإغلاق الموقت للمنشأة لمدة تصل إلى أربعة أشهر، أو شطب الترخيص نهائياً.»

وذكر أن لوائح النظام تتيح فرض أكثر من عقوبة واحدة ضد المخالف لتكون مثلاً» عقوبة بالسجن، والتشهير بالصحف، وأداء غرامة مالية، ودفع تعويض مناسب إلى أصحاب الحقوق، وإغلاق المنشأة، ومصادرة المواد المضبوطة» في حكم واحد. وأكد أن وزارة الثقافة والإعلام تسعى إلى مكافحة القرصنة وما يقع من اعتداءات على حقوق المؤلفين، وملاحقة المخالفين، أو الذين يستخدمون مصنفات فكرية غير أصلية، من خلال قيام مفتشي الوزارة بجولات ميدانية في الأسواق على المحال التجارية كافة في مختلف مدن المملكة، أو التفتيش على المنشآت التجارية والخدمية، بناء على شكاوى يتقدم بها أصحاب الحقوق، أو من خلال المشاركة في الحملات الأمنية، لافتاً إلى أن اللجنة أصدرت 225 قراراً عام 2010 في حق المخالفين.

اتهمت إدارة المدرسة بتسجيل أيام غياب ضدها

الفايز تفصل في قضية معلمة رفضت النقل4 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد 3663
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110628/Con20110628429832.htm

ماجد النفيعي ـ الطائف

فصلت نائبة الوزير لتعليم البنات نورة الفايز في قضية إحدى المعلمات مع إدارة تعليم الطائف عند رفع المعاملة كاملة إليها، حيث أكدت صحة إجراء إدارة تعليم الطائف والمتمثل بنقل المعلمة حسب تعليمات الوزارة من مدرستها الحالية إلى مدرسة لا ترغبها، حيث ظلت هذه القضية تطرق أبواب شؤون معلمات تربية الطائف طيلة أربعة أعوام.

وكان زوج المعلمة عبدالله الشهراني أوضح لـ «عكاظ» معاناة زوجته ذاكراً أنها نقلت خارجياً إلى ابتدائية في الحوية، لكن المدرسة مغلقة لأسباب غير معروفة في ذلك الوقت، حيث تم توجيهها في تلك الفترة إلى مدرستها الابتدائية الثالثة في الحوية مؤقتاً، والتي تعمل فيها حالياً وظلت معلمة فيها لمدة أربعة أعوام، وأضاف «بعد أربعة أعوام فاجأتنا شؤون المعلمات بنقل زوجتي إلى مدرسة الابتدائية الخامسة عشرة في الحوية بحجة الاحتياج وقابلت زوجتي القرار بالرفض».

وزاد الشهراني «هددت الإدارة زوجتي في حال عدم تسلم خطاب مباشرتها في المدرسة المحتاجة بسحب الجدول الدراسي منها، وتسجيل سبعة أيام غياب دون عذر عليها ظلماً وجورا، علما بأن سجلات الغياب في مدرستها الحالية تثبت غيابها يوما واحدا فقط دون عذر، إضافة إلى تثبيتها في المدرسة الخامسة عشرة وهي لم تستلم خطاباً في ذلك».

من جانبه، أوضح لـ «عكاظ» مدير إدارة الإعلام التربوي بإدارة التربية والتعليم في الطائف عبدالله الزهراني أنه اتضح أن المعلمة تم نقلها من مركز عشيرة إلى ابتدائية مثملة المحدثة، وبما أن المدرسة لم يتم تجهيزها وتأثيثها تم ندب جميع معلمات المدرسة مؤقتاً إلى المدارس المجاورة في قطاع الحوية لحين افتتاح المدرسة.

وأضاف الزهراني عند تعذر فتح المدرسة تم إبلاغ المعلمات بضرورة طلب نقل داخلي ضمن حركة النقل ليتم مفاضلتهن بحسب تاريخ المباشرة وتوجيههن حسب الاحتياج في قطاع الحوية، وهذه المعلمة لم تطلب نقلا أسوة بزميلاتها وتمسكت بالمدرسة المنتدبة إليها أربعة أعوام رغم أنها زائدة عن حاجة المدرسة، حيث لم يبق على ملاك المدرسة المحدثة سواها، وتم العرض على صاحب الصلاحية بنقلها إلى الابتدائية الخامسة عشرة في الحوية لوجود عجز نتيجة النمو، ومن ثم تم إبلاغ الابتدائية الثالثة في الحوية بضرورة إخلاء طرف المعلمة إذ أنها ليست ضمن ملاك المدرسة وإبلاغها بالمباشرة في الابتدائية الخامسة عشرة للمصلحة. وأشار إلى أن المعلمة قدمت برقية لمقام الوزارة وتم رفع كامل المعاملة للوزارة بالرقم 32553426 وتاريخ 1432/5/2هـ، وتمت دراسته من قبل مستشارة معالي نائبة الوزير لتعليم البنات نورة الفايز، حيث جاء الرد بصحة الإجراءات وعلى المعلمة تنفيذ النقل ومن ثم التقدم لحركة النقل، والذي بدورها اتخذت الإدارة هذا الإجراء بحسب توجيه الوزارة ولم تنفذ المعلمة حتى تاريخه.

مخدرات الرياض تشارك في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645845.html

تغطية – عبدالله الحسني - تصوير- صالح الجميعة

نظمت إدارة مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض مساء أمس الأول معرضاً توعوياً بمناسبة اليوم العالمي الخامس والعشرين لمكافحة المخدرات بمجمع "سلام مول" وسط حضور جماهيري كبير وعدد من منسوبي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمهتمين وبمشاركة فاعلة من الفنان فهد الحيان الذي تولى توزيع الجوائز والنشرات والكتيبات على الفائزين في المسابقة المعدة لذلك كما احتوى المعرض على ركن خاص بشهداء الواجب الذين قضوا نحبهم وهم يلاحقون مهربي ومروجي هذه السموم .

وأوضح الرائد احمد الزهراني مدير إدارة التوعية بإدارة مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض ان المعرض جاء ليؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه الإدارة العامة لمكافحة المخدرات للجانب التوعوي وعلى رأسهم اللواء عثمان بن ناصر المحرج مدير عام مكافحة المخدرات والعميد صالح بن يوسف الحر مدير إدارة مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض على اعتبار ان الوقاية خير من العلاج مشيراً إلى ان المعرض حرص ان يكون شاملاً في رسالته التوعوية من خلال عرض بعض الأساليب وطرق تهريب المخدرات التي تم إحباطها وضبطها قبل ان تصل إلى أيدي الشباب وبعض الصور المعبرة عن متعاطي هذه السموم ولاقوا حتفهم جراء تعاطيها وكذلك تم عرض عينات حيّة لأنواع المخدرات للتعريف بها لدى أفراد المجتمع النشرات والكتيبات التوعوية وكذلك المسابقات التي تبصر بخطورة هذه الآفة مستغلين بذلك الكثافة العددية التي تحظى بها المجمعات التجارية .

وأضاف الزهراني أن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية ولكن ولله الحمد تصدينا لها مبكراً إلا ان تنامي حجم مشكلتها وخطورتها الجمة على الشعوب وضع على عاتق وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات مهمة جسيمة ونحن قادرون بإذن الله على اجتثاثها سيما وان القيادة حفظها الله يسرت كل السبل ووضعت كل الإمكانات للقضاء عليها .

ودعا المقدم الزهراني الجميع إلى تضافر جهود الجميع في حماية أبنائنا من هذه السموم التي أصبحت تشكل خطرا عليهم مؤكداً ان جهود الإدارة العامة لا تقتصر على هذا اليوم وإنما تنشط على مدار العام مستهدفة فئة الشباب وأماكن تجمعهم سواء في المنتزهات او الأسواق او الملاعب الرياضية والمراكز الصيفية وغيرها مبدياً استعدادهم لإقامة أي فعالية في أي وقت .

من جانبه عبر الفنان الحيان عن سعادته بهذه المشاركة معتبراً ان المخدرات آفة مدمرة تستهدف الجميع ووصف اليوم العالمي للمخدرات باليوم الفاعل الذي يجب ان نستثمره في التبصير بخطورة هذه الآفة يذكر ان المعرض التوعوي تخلله عرض مرئي عن أضرار المخدرات، وكذلك فقرات متنوعة تفاعل معها الزوار سيما وان الفنان فهد الحيان استطاع بظرفه ان يستقطب الحضور خصوصاً الأطفال الذين تواصل حضورهم حتى إغلاق المجمع.

الشورى يناقش إبقاء حكم إلزام شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمؤمن له

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645850.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

اتهم أعضاء في مجلس الشورى شركات التأمين باستغلال المواطن ووصفوها بأنها شركات ورقية لا تقوم بالواجب المطلوب منها كما لا يوجد مراقبة عليها وأكدوا وجود قصور واضح في عقوبات وزارة الصحة على شركات التأمين. الأعضاء المداخلون على تقرير بطلب تعديل نظام الضمان الصحي ناقشه الشورى أمس الاثنين، طالبوا بتشديد الرقابة على الشركات وقالوا إن هناك تلاعبا في التأمين من قبل بعض الاطباء في المستشفيات الخاصة وشركات التأمين من خلال اجراء عملية جراحية لحالات مرضية عادية وذلك لكسب المال وهو ما اعتبره أعضاء استغلالا للموطن وسلبا لماله. ويرى عدد من الأعضاء أهمية وضع إستراتيجية للتأمين على المواطن، وتطوير آليات الرقابة الحالية على شركات التأمين .وكان المجلس قد ناقش تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن طلب تعديل المادة الرابعة عشرة من نظام الضمان الصحي التعاوني، حيث رفضت اللجنة التعديلات المقترحة على نظام الضمان الصحي التعاوني والتي جرى فيها حذف مايلزم شركات التأمين ومقدمي الخدمات بالتعويض عما يحدث "للمؤمن له" من مضاعفات صحية بسبب الإخلال بالتزاماتها تجاهه. ولا ترى اللجنة الصحية في تقريرها موجباً لهذا التعديل وشددت على إبقاء قرار مجلس الشورى السابق بشأنها لأنه يتضمن حكماً صريحاً بإلزام شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمؤمن له نتيجة الإخلال بأحكام هذا النظام. وأكد تقرير اللجنة الصحية أن العبارة التي اكتفت هيئة الخبراء بوضعها في عجز الفقرة الثانية من المادة (14) محل التعديل، لاتحقق غرض التعويض فنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني لايوجد به نص صريح يلزم الشركات بالتعويض عن هذه الأضرار، وكل ماورد فيه كان تبيانا بأن من ينظر في المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها هي لجنة النظر في المخالفات، وترى اللجنة أن هذه الصياغة لاختصاصات اللجنة ليست حكماً صريحاً وكافياً لإعطاء المستفيد المتضرر الحق في المطالبة بالتعويض .وحذرت اللجنة الصحية من حذف النص الذي يلزم مقدمي خدمات التأمين بالتعويض وعارضت تعديلات المقترحة في "مشروع الحكومة" كما رفضت اللجنة "جواز حرمان صاحب العمل من استقدام العمالة لفترة دائمة أو مؤقتة عند عدم استجابته للإنذار الخاص بذلك."

خريجات ينتظرن التعيين16 عاماً ... و الخدمة المدنية تتنصّل من المسؤولية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282627

جدة - سارة المطيري

تبرأت وزارة الخدمة المدنية من مسؤولية تعطيل توظيف الخريجات القدامى والكليات المتوسطة والتي امتدت فترة انتظارهن للوظيفة لأكثر من 16 عاماً، عاصرن خلالها أربعة وزراء «تعليم» من دون أن تعالج أزمتهن حتى الآن دافعة الاتهام باتجاه وزارة التربية والتعليم المعنية بطلب توظيفهن وفق حاجتها.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين لـ«الحياة» أن ملف التوظيف يأتي بحسب «العرض والطلب»، وليس مقصوراً على تخصص معين، إذ يحق لجميع الخريجات التقدم إلى موقع «الوزارة» وسيتم تعيينهن في حال توافر وظائف شاغرة لهن.

وقال: «إن خريجات الكليات المتوسطة هن مؤهلات للعمل كمعلمات، وعليهن تقديم طلباتهن على موقع الوزارة الإلكتروني، بشرط أن يكون طلب التوظيف من وزارة التربية والتعليم وفق حاجتها، من أجل وضعهن في المستوى الثالث.»

وأشار إلى أن وزارة الخدمة المدنية تحمل قاعدة بيانات تتعلق بالوظائف الشاغرة في التخصصات كافة، مضيفاً أن «الوزارة «تنتظر من «التربية والتعليم» الإعلان عن رغبتها في شغل وظائف جديدة ليتسنى لها البدء في مهمات عملها وفق الأنظمة في هذا الشأن، وعلى الخريجات سؤال الوزارة عن حاجاتها.

من جهته، أوضح رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى مشعل العلي لـ«الحياة» أن قضية الخريجات هي من القضايا الشاملة والمرفوعة إلى اللجنة، إذ تم اعتماد توصيات عدة استعداداً لرفعها للمقام السامي من طريق رئيس «المجلس»، وتتعلق بالخريجات القدامى والمكتبات والكليات المتوسطة وغيرهن من الفئات التعليمية.»

وأكد في حديثه أن وزارة التربية والتعليم وضعت شروطاً غير «منصفة»، الأمر الذي دعا لجنته إلى وضع توصيات عدة، أبرزها مطالبة الخدمة المدنية بإلغاء شرط الخبرة في المدارس الأهلية، إضافة إلى إلغاء الحق الصادر لخريجات المكتبات، واعتماد شهادات للتعليم لهن وغيرهن ومن يتبعهن في هذا الشأن.وقال: «إن من توصياتنا مطالبة وزارة التربية والتعليم بإلغاء شرط الإقامة في التوظيف لهؤلاء الخريجات، وتعديل نظام المفاضلة لاكتساب سنوات التفريغ من 16عاماً، إذ جرى رفعها بالكامل لرئيس المجلس وبدوره سيتعامل معها بطريقتين إما الرفع بها مباشرة للمقام السامي، أو إلى الوزراء المعنيين بحكم الاختصاص». في حين

اعتذر الكثير من مسؤولي التربية والتعليم التعليق على أزمة توظيف الخريجات، ومطالبتهن بإلغاء شرط «الإقامة» وغيرها من لوائح الترشيح والمفاضلة، إذ حاولت» الحياة» إستيضاح الحقيقة من متحدثها الرسمي محمد الدخيني، إلا أنه لم يتجاوب منذ ثلاثة أيام مع اتصالات الصحيفة المتكررة.

مساعد مدير السجون: نزلاء يعملون خارج السجن ويعودون

العقلا: الفتاة تتألق في العمل المهني بسبب روحها الابتكارية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60054&CategoryID=5

الرياض :عبدالله الغنمي 2011-06-28 1:57 AM

أكد مساعد مدير عام السجون للإصلاح والتأهيل اللواء الدكتور حيدر الحيدر، أن لدى السجون نزلاء يخرجون لأعمالهم خارج السجن ويعودون، مشيرا إلى أنه من الممكن أن يعمل السجين في أي مصنع أو شركة، وذلك حسب النظام القائم واللائحة تنظيمية.

وأوضح الحيدر لـ"الوطن"، أن مدينة صناعية ستقام بجانب إصلاحية الحاير، وأولوية العمل فيها للسجناء، والمفرج عنهم، وهناك قرار من وزير العمل، وبناء على ما صدر من المجلس الأعلى للسجون باحتساب السجين والمفرج عنه بعاملين في مجال السعودة.

وأضاف الحيدر، على هامش الحفل الختامي لبرنامج التدريب المهني في السجون أمس، أن الشهادات التي يحصل عليها المتدربون في سجون المملكة معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، معتبراً الشراكة مع المؤسسة العامة مستمرة لخدمة السجناء .

وأشار إلى أن هناك سجناء يدرسون في الجامعات، ويستفيدون من الأمر السامي بإعفائهم من الرسوم، وأن العدد كبير، ومتزايد على برنامج التعليم عن بعد، واعداً بأن يتخرج في هذا العام أو العام المقبل دفعة جامعية من داخل السجون .

من جانبه، قال نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني الدكتور حمد العقلا لـ"الوطن"، إن الفتاة تتألق في التدريب المهني أكثر مما يتصور، وإنها مبدعة وروحها ابتكارية.

وعن العمل التدريبي في إصلاحية الحاير، قال العقلا " أغلب طلابنا في السجون دون المتوسط، والجرعة التدريبية مكثفة نظراً لوجود وقت كبير لتدريبهم، وأكد أن النزيل إذا انتهت محكوميته يستطيع إكمال تعليمه في أي مكان بالمملكة والشهادة التي يحصل عليها لا يكتب فيها أنه حصل عليها داخل السجن، لافتا إلى عثور عدد كبير من الطلاب في السجون على وظائف فور انقضاء محكومياتهم.

وأوضح الدكتور العقلا في كلمة ألقاها داخل سجن الحاير، أن إصلاحية الحاير حالة منفردة في المنطقة العربية من خلال وجود معهد مهني يخدم النزلاء بهذه الخدمة، والمؤسسة لديها خطة طموحة للوصول لكل مناطق المملكة، وأن وجود المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في السجون تجاوز 36 معهداً واعداً برفعها إلى الضعف مستقبلاً .

وأكد العقلا، أن 105 آلاف متدرب ومتدربة في مناطق المملكة كافة يدرسون في المعاهد والكليات في أكثر من 100 تخصص، واعداً بتنفيذ خطة طموحة في نشر التدريب التقني والمهني في 118 محافظة، وأكثر من 35 كلية تقنية يدرس بها أكثر 75 ألف طالب، مشيرا إلى أن المعاهد الصناعية تغير مسماها إلى المعاهد الصناعية الثانوية وتنتشر في 72 معهداً.

إصلاحية الحائر

- عدد المتخرجين من الدورات المقامة في إصلاحية الحائر بلغ 206 خريجين.
- 47 متدرباً خرجوا من إصلاحية الحائر، وأكملوا تدريبهم في المعاهد المهنية بشكل مباشر، إضافة إلى 83 مدرباً.
- المكافأة الشهرية التي يحصل عليها الطالب تصل إلى 600 ريال.
- تعتبر النجارة والكهرباء والخياطة وصيانة الحاسب الآلي من أهم المهن التي يتدرب عليها الطلاب، إضافة إلى تخصصات أخرى .
- التدريب يفيد الطلاب في تقوية مهاراتهم العملية، بما يعود عليهم في حال تم إطلاق سراحهم.

محاكمة متهمين خطّطوا لفتنة عسكرية مع دولة مجاورة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282654

جدة – ناصر الحقباني

ارتفع عدد المتهمين الذين طالب الادعاء السعودي أمس بقتلهم حداً أو تعزيراً إلى 19 متهماً من بين 85 موقوفاً في قضية واحدة، نظرتها المحكمة السعودية المتخصصة في قضايا النظر في المطلوبين أمنياً في جلستها الثانية في جدة. واتهم الادعاء أحدهم بضرب سفن لدولة مجاورة للسعودية من أجل خلق فتنة عسكرية معها، واتهم آخر بالانضمام إلى المجلس الاستشاري لتنظيم «القاعدة» من أجل التنسيق مع الأعضاء في الداخل والخارج. ورفض أحد المتهمين التسعة أمس تسلم نسخة من لائحة الادعاء العام، مطالباً المحكمة بتنفيذ العقوبة عليه بالقصاص، ما دعا المحكمة إلى طلب تقرير طبي عن حاله.

وأوضح ممثل الادعاء أن الجلسة الثانية شملت تسعة متهمين آخرين، وطالب بالحكم بالقتل حداً، ومتى سقط الحد فالقتل تعزيراً، وذلك لإهدار أحدهم مكانة العلماء الربانيين وقناعته التامة بفتواه الضالة، واستغلال المملكة لضرب سفن في دولة مجاورة من أجل خلق فتنة عسكرية، مشيراً إلى أن الآخر قبل عضوية المجلس الاستشاري لتنظيم » القاعدة»، ومباشرة العمل فيه من أجل التنسيق مع أعضاء التنظيم في الداخل والخارج، وإدخال عناصر من التنظيم إلى المملكة، إضافة إلى اشتراكه في خلية المطلوب رقم 1 في قائمة الـ19 تركي الدندني الذي قتل في الجوف في مواجهة أمنية في 2003.

وقال ممثل الادعاء إن المتهم الحادي عشر ضمن 85 موقوفاً، خطط للاعتداء على رجال الأمن، كونه أحد منسوبي القوات المسلحة، إذ قام بالتجسس على قاعدة الملك خالد العسكرية في خميس مشيط، وقاعدة الأمير سلطان في الخرج، قام بالمتاجرة في الأسلحة وتمويل الإرهاب بنحو 115 ألف ريال لشراء سلاح، ونقله إلى خليجة (جنوب السعودية)، مستخدماً زوجته وأبناءه لتضليل رجال الأمن.

ولفت ممثل الادعاء إلى أن المطلوب الثاني عشر يعد من أخطر المطلوبين، كونه العضو الوحيد من بين المتهمين التسعة أمس العضو في المجلس الاستشاري في التنظيم، إذ سافر إلى أفغانستان وانخرط في المعسكرات، وقام بإيواء عدد من العناصر في شقق، مستخدماً بطاقات مزورة، وتكفل بتدريب آخرين داخل المملكة.

وأضاف: «قام بإيواء عدد من عناصر التنظيم، قتل ثلاثة منهم في مواجهات مع رجال الأمن، وهم يوسف العييري وعبدالعزيز المقرن وراكان الصيخان، وآخر موقوف لدى الأجهزة الأمنية وهو علي الفقعسي، وسلب سيارة من مقيم هندي الجنسية تحت تهديد السلاح.«

وذكر ممثل الادعاء أن المتهم الثاني عشر شرع في تصوير سبع حافلات لمقيمين من الجنسية الأميركية بقصد تفجيرها، واشترك مع سعد الفقيه في بث مواد إعلامية ضد الدولة عبر إذاعته. ووجّه ممثل الادعاء في لائحته لهذا المتهم تهمة ممارسة فاحشة اللواط داخل السجن مع المتهم الرابع عشر.

وأكد ممثل الادعاء أن المطلوب الرابع عشر تم تعيينه حارساً لزعيم تنظيم» القاعدة» السابق أسامة بن لادن بعد مبايعته له في أفغانستان وشرع في القيام بأعمال انتحارية في المنطقة الشرقية، وخطط لاغتيال الكاتب تركي الحمد، وأدخل مطلوبين إلى المملكة.

وأشار ممثل الادعاء إلى أن المتهم الخامس عشر سافر مرات عدة إلى أفغانستان، وخطط لقتل المقيمين والمعاهدين في السعودية، واستئجار أوكار لإيواء أخطر عناصر التنظيم، بناء على معلومات من القتيل تركي الدندني، وتوفير سيارة للتنقل بين منطقتي القصيم والرياض، وتحويل مبلغ 230 ألف ريال إلى أحد المطلوبين للسفر إلى الأردن من أجل إطلاق عدد من عناصر الفئة.

وأضاف: «أن المتهم أهدر مكانة العلماء الربانية، واستقبل عدداً من العائدين من أفغانستان واستغل البلاد لضرب السفن من أجل خلق فتنة عسكرية مع دولة مجاورة.«

ولفت ممثل الادعاء إلى أن المتهم الخامس عشر سافر إلى أفغانستان، وتلقى دروساً على أيدي زعيم التنظيم السابق ابن لادن، وخطط لتنفيذ تفجير ضد أحد المنشآت (شركة أرامكو) بالتعاون مع ابن لادن .

وأكد أن المتهم السابع عشر بايع ابن لادن وشرع في تنفيذ مخطط تفجير شركة » أرامكو»، ودعوة آخرين للمشاركة في العمل الإرهابي، وخطط لوضع مادة سامة على سيارات رجال الأمن بسكبها عليها.
فيما ارتكب المتهم الثالث عشر الخيانة في عمله من خلال تجسسه كرجل أمن في قطاع المرور، وتسخير نفسه لإصدار تسع رخص قيادة بدل فاقد، لاثنين من المطلوبين.
وسلّم قاضي الجلسة نسخة من لائحة الادعاء لجميع المتهمين التسعة وعرض عليهم توكيل محامين، فيما رفض أحدهم وهو المتهم الرابع عشر تسليمه نسخة من اللائحة، وطالب بالقصاص، وإلا فإنه سيرفع السلاح من جديد إذا خرج من السجن، وسينضم إلى زعيم تنظيم» القاعدة» في اليمن سعيد الشهري، وقال إن ما ذكر من التهم هي «وسام شرف» على رأسه.
وذكر خلال حديثه مع القاضي أنه أكل (القزاز) وشرب (الشامبو) خلال وجوده في السجن، إذ حاول القاضي إقناعه بالعودة إلى صوابه ومحاولة الرد على الدعوة، وذلك بعد أن عاد إلى نهج تكفير الدولة خلال الجلسة.
ولفت المتهم الرابع عشر إلى أنه كان قريباً من ابن لادن، وأن القتيل تركي الدندني «ليس سوى جندي ضمن جنودي»، وأنه يعرف طرق تركيب السموم، وقال: «كلها تركيبتين أعملها وأقتل نفسي»، ورد عليه القاضي بعد مناقشة أعضاء الجلسة في الاستماع إلى رده بعرضه على الطبيب وأن تعتدل نفسيته، وأشاد بممثل الادعاء في الجلسة الذي زاره خلال توقيفه في سجن الحائر في الرياض، وقال: «عضو الادعاء زارني، وقدم لي نصائح في توكيل محامٍ والاطمئنان على صحتي.«

دعاها إلى التباحث مع العمل لإيجاد فرص عمل لأبناء المستفيدين من الضمان

الشورى يطالب الشؤون الاجتماعية بمتابعة استخراج هوية لمجهولي الأبوين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article645900.html

شدد مجلس الشورى على متابعة استخراج هوية وطنية من وزارة الداخلية لذوي الظروف الخاصة (مجهولي الأبوين)، وطالبت لجنته للشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب عبر توصياتها على التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 301431، بدعم وزارة الشؤون الاجتماعية بالموارد اللازمة للتوسع في إيصال خدمات الرعاية المؤسسية، والتنمية الاجتماعية للمناطق التي لم تصلها بعد .

واقترح المجلس على وزارة الشؤون الاجتماعية التباحث مع وزارة العمل لإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص لأبناء الفئات المحتاجة من المستفيدين من الضمان الاجتماعي، كما دعاها إلى توقيع مذكرات تفاهم مع بنك التسليف والادخار والصندوق الوطني الخيري الاجتماعي بشأن إعطاء قروض للفئات المحتاجة لإنشاء مشروعات صغيرة .

وفي آخر التوصيات التي ستخضع للمناقشة ضمن تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية الأسبوع المقبل، شدد مجلس الشورى على الوزارة تضمين تقريرها القادم إحصائية بعدد من خرج من الضمان الاجتماعي لتوفير فرصة عمل أو وجد مهنة تغنيه عن الضمان الاجتماعي.

الوعي من أجل بيئة صحية خالية من السكري ومسبباته يقلل من تفشيه

مرض السكري في المملكة .. الأرقام تنذر بالخطر!..

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article645949.html

الرياض، تحقيق- هيام المفلح

» العيش في مجتمع خال من السكر « هل هي جملة يستحيل تحقيقها على أرض الواقع ؟

إذا كان البعض يعتبرها كذلك ، فعلى الأقل دعونا نسعى لأن « نعيش في مجتمع أقل إصابة بالسكري « ، هذا الحلم يكون أقرب إلى الواقع حين يسانده الدعم المدروس ، وتقويه الجهود المتكاملة ، وتغذيه التوعية الفعالة .

»كيف يتحقق ذلك « ؟ .

ضوء على الواقع

مؤشر مخيف أن ترتفع أصوات المختصين بمرض السكري منادية باعتباره وباء ، كونه فعلاً « وصل إلى حد الوباء « ، وفق تصريح استشاري غدد الأطفال د.عبد الله الفارس في مؤتمر كرسي السمنة بجامعة الملك سعود، وذلك بعد أن توقعت إحصائيات الاتحاد العالمي لمرض السكري أن معدل الإصابة ستصل إلى أكثر من 20% من السكان في مملكتنا بحلول 2025 م ، وكذلك بعد أن أثبتت دراسات حديثة أن المملكة تقع ضمن أعلى عشرة معدلات تزايداً في الإصابة بمرض السكري في العالم، وأن 80 % من المصابين بمرض السكري من النوع الثاني يعانون السمنة، وفقاً لما ذكره رئيس وحدة أبحاث مرض السكري والتغذية في جامعة سان مرجريت في فرنسا د. دينس راكا، بل إن تصريح مدير المركز الوطني للسكري د .زهير الغريبي أقرّ بأن المملكة تأتي في المركز الثاني دوليا في عدد المصابين بالسكر .

يبدو هذا منطقياً إذا علمنا أن الأرقام الأخيرة المعلنة أكدت أن « 25% من سكان المملكة يعانون من مرض السكري»، وفق ما ذكره استشاري الغدد الصماء د.عبد الرحمن المغامسي، وأن نسبة الإصابة بالسكري – من النوع الأول - بين الأطفال السعوديين تشكل 4 % من نسبة مرضى السكري بالمملكة ، وفق ما قاله د.عبد المعين عيد الآغا استشاري طب الأطفال، كما أن نسبة السمنة لدى أطفال المدارس ارتفعت إلى 35.5 % ، وفقاً للدراسة التي قام بها د. النزهة، علماً أن من مسببات السمنة في السعودية ماهو خارج عن نطاق السيطرة كالعوامل الوراثية والجينات بنسبة 5 %، وفقاً لما ذكره استشاري الوراثة الطبية د.خالد الحربي .

جهود وآمال

هذه المؤشرات الخطيرة استنفرت كل الجهات لمجابهة مرض السكري» وقاية وعلاجاً » ، وتعتبر وزارة الصحة هي الجهة التي تشرّع لمكافحته، وهناك جهات أخرى مستقلة بتشريعاتها وخططها تشاركها في جهودها ضد المرض، كالمؤسسات الطبية التابعة للقطاعات العسكرية، وبعض الجامعات، وبعض المستشفيات التخصصية .

والسؤال المطروح هو:هل هناك تنسيق بين جهود هذه الجهات ؟ وهل خدماتها موزعة بالعدل بين مناطق المملكة ؟ .

اقترح استشاري الأطفال والغدد الصماء د. موسى الزهراني دمج لجان الوزارة مع بعضها لتنظيم عملها، وذكرت توصية أحد مؤتمرات السكري توحيد الجهود بإنشاء مجلس وطني أعلي لمكافحة السكري يضم الأكفاء .

ويرى د. زهير الغريبي أننا نحتاج إلى تنسيق أكبر بين عمل الجهات الحالية ، وأوضح » يا حبذا لو نتيح المجال أكثر لاستخدام التكنولوجيا في وضع قاعدة معلومات تسهل عملية تبادل المعلومات بينها «. مؤكداً أن وزارة الصحة راعت أن يكون هناك عدلاً بين توزيع خدماتها بالمناطق ، ولكن أحياناً يكون هناك نقص في فريق العمل الطبي المؤهل لتغطيتها، ولتجاوز هذا النقص يقترح الإسراع في وتيرة التعليم والتوظيف نحو التخصصات الصحية والطبية .

اقتصاديات السكري
والسؤال .. هل يكفي الدعم المالي الموجه للجهات المكافحة للسكري ومسبباته ؟ وأيهما أكثر تكلفة الوقاية أم العلاج؟ .
يرى أخصائي التغذية والتثقيف السكري عبد الودود محمد الشنقيطي بأن الدعم المالي في مجال التوعية بالمرض شبه معدوم، ونحتاج دعم تدريب الكوادر الصحية. كما صرح رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية للسكر والغدد الصماء بالمنطقة الشرقية د.عبد العزيز التركي بأن « التبرعات المقدمة إلى الجمعية منخفضة . »
في المقابل ، يعتبر د. زهير الغريبي أن الدعم المالي الحكومي المخصص لمكافحة وعلاج المرض بالمملكة « كاف لكنه يحتاج إلى إعادة توزيع «. كون معظم الدعم يذهب لمعالجة المرض بعد وقوعه بدلاً من الوقاية والتثقيف لمنع وقوعه.
ولهذا دعا د .الغريبي إلى الكشف المبكر للمرض، كوقاية، ومن ثم التوعية والتثقيف، واقترح أن يكون لدينا فحص مجاني ودوري للكشف المبكر لمن هم فوق 30 سنة. موضحاً أن هذا الاقتراح قد يرى البعض انه يكلفنا مبالغ طائلة وهذا صحيح لكنها – على المدى البعيد - المبالغ ستكون اقل في حال الإصابة به، لأن الوقاية دائما ارخص من العلاج .
يأتي اقتراحه هذا في ظل إحصائيات حديثة كشفت أن علاج السكري ومضاعفاته يكلف المملكة 11 مليارريال سنويا ، وفقا لما ذكره مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية د. طارق السالم ، وأن في المملكة 20 ألف حالة وفاة سنوياً تحدث من السمنة ومضاعفاتها ، وتصل كلفة علاج السمنة والأمراض المصاحبة لها إلى 19 بليون ريال في العام الواحد، وفقاً لتصريح د. عائض القحطاني ، موضحاً وجود أكثر من 47 مرضاً يلازم السمنة كالسرطان وهشاشة العظام وتصلب الشرايين .
ما المطلوب
إذاً.. إن معالجة مشكلة مرض السكري في المملكة تبدأ بالوقاية من مسبباته، والسمنة المنتشرة لدينا هي أكبرها، نذكر هنا مفارقة « سوداء « كتبها مشاري الدخيل المشرف العام على الإدارة العامة للتغذية بوزارة الصحة تتضمن « أن منظمة الأغذية والزراعة الفاو وضعت شعار» معاً لمكافحة الجوع « للاحتفال بيوم الأغذية العالمي لإنقاذ مليارجائع بالعالم ، ونحن هنا نريد مكافحة السمنة المنتشرة مما يتطلب منا وضع شعار مقترح « معا لمكافحة السمنة !»
وسبب هذه السمنة ، يقول د. الزهراني ، هو نمط الحياة الحديث الذي يميل إلى قلة الحركة والتكاسل التي فرضتها رفاهية المجتمع ، وكذلك التدخين وسلوكيات الغذاء الخاطىء والإقبال على مأكولات الوجبات السريعة، حيث أثبتت إحصائية أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن السعودية أكبر الدول الخليجية استهلاكا للمأكولات السريعة ؛ فهي تستهلك 75% من إجمالي حجم سوق استهلاك الوجبات السريعة .!
بعض الجهود في المملكة توجهت إلى التحدث عن مرض السكري بنظرة تفاؤلية ، فنفذت حملات تثقيفية تحت شعارات مختلفة « قصتي مع السكري «، « لست وحدك «، « السكري صديقي .» وهذه النظرة جيدة ومطلوبة، ولكن نحتاج لإكمال الرؤية ، سيّما وأن 80% من مرضى السكري في المملكة كانت لديهم القدرة على الحماية من المرض، وفقاً لما ذكره استشاري أمراض الغدد الصماء والسكر د. بسام عباس ، لذا لابد من رسم خطة وطنية تركز على التوعية والتثقيف كوقاية ، والعمل على إيجاد بيئة صحية في المجتمع مساعدة على بناء جيل خال من السكري، سيّما وأن الشباب في المملكة يمثلون نسبة 30% من تعداد سكان المملكة الأخير، وهم من المرحلة العمرية 15-29 سنة، ذكوراً وإناثا، وفق ماقاله الأمين العام للمركز الوطني لأبحاث الشباب في جامعة الملك سعود د. نزارحسين الصالح .. فما هي المقترحات ؟
نحو بيئة صحية
الحصول على بيئة صحية في مجتمعنا يتحقق عندما يتم التغيروالتحول وفق عدة محاورمترابطة ، أهمها أن نغيّر سلوكيات الغذاء الخاطىء ، وسلوكيات غذاء الأطفال خاصة ليصبح نمط حياة مستقبلي لهم، وأن نفعّل الإستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة. لقد كتب مشاري الدخيل أننا نحتاج إلى تقنين كمية ونوعية الغذاء المتناول وفقا لمعايير تغذوية معروفة عالميا، ونشرالتثقيف التغذوي، حتى في المناهج المدرسية، ويقترح د.الزهراني وضع ضريبة على المطاعم التي لا تتبع النظم الصحية ومنع إعلاناتها مع توفيرالأكل الصحي. ويضيف الشنقيطي ضرورة معاقبة هذه المطاعم بجعلها تنظم برامج توعوية على حسابها الخاص، مع التوعية بمضار التدخين، ومعاقبة كل من يبيعه للأطفال، وإنشاء مراكزمجانية تعالج السمنة. وضرورة أن تتعاون المدرسة والأسرة في تحقيق ذات الهدف، وتكثيف التوعية باستخدام وسائل فنية متطورة مقنعة لتغييرالسلوكيات الخاطئة مع التركيزعلى تثقيف الأمهات لمالهن من دور فاعل في توجيه الأسرة .
مجتمع نشيط
يترافق هذا أيضاً مع التغيروالتحول إلى الحياة المفعمة بالحركة والنشاط، فالوضع الحالي يقربأن مستوى النشاط البدني عند الذكور منخفض إلى جيد، وهو لدى الفتيات منخفض جدا، وفقاً لتصريح ذكره رئيس مختبرالنشاط البدني بجامعة الملك سعود د.هزاع الهزاع ، مما يستوجب تفعيل حصص الرياضة في المدارس ، مع فسح المجال للبنات لعمل حصص

رياضية في مدارسهن ، وتأمين صالات رياضية في المدارس والأحياء السكنية ، وتشجيع استخدام الأجهزة الرياضية داخل البيوت، وبالإمكان الاستفادة من المدارس ليلا كمراكز أحياء يلتحق بها الطلاب للتمتع ببرامج ترفيه حركية بدلاً من الألعاب الالكترونية .

ومن الأهمية توجه أمانات المدن لإيجاد ممرات للمشي أو لركوب الدراجات الهوائية في مخططاتها وزيادة رقعة الحدائق والملاعب داخل الأحياء السكنية، مع إمكانية إضافة مسابح فيها، على أن يراعى التصميم مناسبته للجنسين. مع ضرورة إيجاد بدائل وأفكار هندسية إبداعية تساهم في خلق بيئة صحية حضارية، هذا ما قاله لنا د. المهندس عماد الشبلاق استشاري أمراض التكاليف والهندسة القيمية، وطرح إمكانية تبني منهجية الهندسة القيمية، التي تطرح البدائل المناسبة للبيئة وبتكلفة متوازنة مع الأداء والجودة .

في محور آخر أوصت أحد مؤتمرات السكر بالدعم الكامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية وأنشطتها الوقائية والمعززة للصحة، مع التركيز على الاستثمار في بحوث النظم الصحية .

مقترح خاص

تقترح « الرياض» أن يتم الإعداد لتنفيذ « ماراثون « ، للجري أو للمشي السريع ، يكرر كل 3 أشهرلكل الأعماربترتيب منظم، ويتوقع أن أفراد المجتمع سيبذلون المزيد من الجهد بالتدريب وتنظيم الغذاء طمعاً بالفوز، سيّما إذا كانت الجوائز قيّمة « شقة ، سيارة ، أرض « ، بتمويل خاص – وبالتعاون - من البنوك والشركات الخاصة ضمن إطار مسؤوليتهم الاجتماعية .. لم لا ؟.

ثلاثة أبناء ينهالون على والدهم ضرباً حتى موته دماغياً جراء تحرشه جنسياً بابنته

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article646006.html

جازان - محمد الشاذلي

انهال ثلاثة أبناء على والدهم الخمسيني ضربا حتى الإغماء وعلى اثر ذلك نقل إلى مستشفى أبي عريش العام وعلى الفور ادخل الى قسم الطوارئ لمعاينة حالته الطبية وحين الفحص عليه طبيا تبين انه يعاني من كدمات بليغة في جمجمة الرأس والفك تسببت بنزيف حاد في المخ على أثره توفي دماغياً ومن ثم ادخل إلى العناية المركزة .

»الرياض» انتقلت إلى مستشفى أبي عريش العام العناية المركزة والتقت بالطبيب المعالج لحالة الأب وقال إن حالته حرجة جدا وانه يعاني من نزيف في المخ اثر كدمات في الجمجمة على اثرها توفي دماغيا وان شفاءه ضئيل جدا لا يتجاوز خمسة في المائة .

وقد صرح للرياض المتحدث الرسمي لشرطة جازان النقيب عبد الله القرني قال تبلغت شرطة أبي عريش عن نشوب ضرب بين أب وأبنائه الثلاثة اثر قضية تحرش الأب جنسيا بابنته العشرينية التي أبلغت عن والدها الشرطة واثناء التحقيق معه اعترف بما أبلغت به ابنته من تحرش لها جنسيا وصدق اعترافه شرعا وأطلق سراحه بالكفالة الحضورية ريثما صدور الحكم الشرعي عليه وحين وصوله إلى منزله انهال عليه أبناؤه الثلاثة ضربا جراء فعلته مع أختهم حتى فقدانه الوعي. على الفور انتقلت دورية الشرطة إلى مكان الحادث مع الهلال الاحمر ونقل الأب إلى مستشفى أبي عريش العام وأدخل العناية المركزة ودخل الأبناء الثلاثة السجن لاستكمال مجريات التحقيق.

النعيرية: رمال زاحفة تغلق طريق ثاج... وتفرض العزلة على 22 قرية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282942

النعيرية – مرزوق العازمي

عاش سكان 22 قرية وهجرة في محافظة النعيرية، «عزلة تامة» نهاية الأسبوع الماضي، فرضتها عليهم الرياح الشديدة، التي أدت إلى إخفاء معالم الطريق الذي يؤدي إلى هذه الهجر والمراكز، بعد أن غطت كميات كبيرة من الرمال الطريق، ووصل ارتفاعها في بعض المواقع إلى أكثر من متر.ويعاني القاطنون في التجمعات السكنية على طريق الفاضلي – ثاج، الذين يقدرون بنحو 15 ألف نسمة، من مشكلة زحف الرمال، وبخاصة في مواسم هبوب الرياح طوال العام، ما يحول دون وصول الموظفين والمعلمين إلى مواقع عملهم في هذه القرى والهجر، أو منها إلى النعيرية والسفانية وغيرها، حتى سائقي سيارات الدفاع الرباعي يواجهون «صعوبات بالغة» في التنقل عبر هذه الطرق، التي تتحول إلى كثبان رملية، ما يجعلهم عرضة للحوادث والضياع، بسبب اختفاء معالم الطريق. وتزداد الصعوبة في بعض المواقع، مثل المرتفعات، التي تتجمع فيها الرمال في شكل سريع. ويضطر الراغبون في التوجه إلى الجبيل والدمام، إلى سلوك طريق النعيرية، ما يجعلهم يقطعون 150 كيلو متراً إضافياً. بيد أن هذا الطريق لا يقل خطورة عن الأصلي .

ويقول أحمد العازمي، الذي يسكن مركز ثاج» :أعبر من هذا الطريق كل يوم، صباحاً ومساءً، كوني أعمل في الجبيل. وأشاهد الكثير من المفاجآت الخطرة كل يوم عليه، من تجاوزات ومطبات أشد خطورة، بسبب الرمال المتكومة على الطريق، ما يجعل السائق يفقد السيطرة على مركبته. كما أشاهد الكثير من المسافرين وقد علقت سياراتهم في الرمال، من معلمين ومعلمات، ومسافرين كويتيين، وبخاصة السيارات الصغيرة.«

ويساعد العازمي، مَن تعلق مركبته في الرمال، إذ يقوم بسحبها بسيارته ذات الدفع الرباعي، مبيناً ان «غالبيتهم من المعلمين في الصباح»، مشيراً إلى أن «الرياح التي شهدتها المنطقة خلال الأسبوع الماضي، زادت من المعاناة على طول الطريق، مع وجود آلية واحدة تقوم بإزالة الرمال، وحتى هذه لا تسلم من الأعطال التي توقفها عن العمل»، مستدركاً «لاحظت يومي الأربعاء والخميس الماضيين، قيام الشركة المتعاقدة مع وزارة النقل، بتوفير ثلاث آليات، لإزاحة الرمال التي غطت الطريق، لدرجة أن من يمر في الطريق، قد يظن أنه لا يوجد طريق أسفلت هنا، بسبب كثرة الرمال».

وأضاف «لو كانت هذه المعدات موجودة على الطريق في شكل دائم، وبخاصة في فصل الصيف الذي يكثر فيه زحف الرمال، بسبب الرياح التي تهب بكثافة على المنطقة، لما وجدنا أكوام الرمال على الطريق، متسببة في حوادث عدة. ومن الجيد أن خسائر غالبيته بسيطة. ووقع آخرها يوم الأربعاء الماضي، لسيارة من نوع «فورد». ويضطر حمود فالح، القادم من الكويت، إلى ارتياد هذا الطريق، وبخاصة في بداية الأسبوع ونهايته، لزيارة أقاربه في ثاج. ويقول: «شاهدت حالة الطريق بداية الأسبوع الماضي، وكانت سيئة جداً، فبعض المواقع غطتها الرمال في شكل كامل وخطر جداً، ويهدد بوقوع حوادث، إذ يصل ارتفاع الرمال إلى ما يزيد على علو السيارة .

فيما لا توجد إشارات تحذيرية، تبين أماكن المواقع الخطرة على الطريق». واقترح على مقاول صيانة الطريق «عدم تجميع آليات إزالة الرمال في جهة الرياح (شمال الطريق)، إذ يجب نقلها إلى الجهة الجنوبية من الطريق، وتكون بعيدة بمسافة عنه .«

ويرى حمد الملعبي، أن مشكلة هذا الطريق «ليست واحدة فقط، بل أربع، اثنتين منهما تخص وزارة النقل، والثالثة شركات الاتصالات، والأخرى تتعلق في الجهات الأمنية»، مبيناً ان أبرز ما يعانيه الطريق «ترك الرمال لأيام عدة، دون

ان يبادر عمال المقاول إلى إزاحتها، إضافة إلى عدم وجود لوحات إرشادية في المرتفعات والمنخفضات، على طول مسافة 31 كيلو متراً من الطريق. أما المشكلة الثالثة فكون الطريق يفتقد إلى شبكة اتصال في مسافة تفوق 50 كيلو متراً، ما يعرض المسافر إلى مخاطرة كبيرة، لو احتاج إلى طلب مساعدة، فلن يستطيع الاتصال بأي جهة يحتاجها. أما الرابعة فكون الطريق يفتقد مرور الدوريات عليه، لمسافة تربو على 70 كيلو متراً، سواء من أمن الطرق، أو الدفاع المدني، أو الهلال الأحمر، أو غيرها من الجهات.«

دائرتان للحكم وثالثة للاستئناف وفريق إداري لمحاكمة المتهمين في قضايا الإرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429894.htm

«عكاظ» ــ جدة

كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن محاكمة الإرهابيين في جدة حاليا تنفذها ثلاث دوائر قضائية في كل واحدة ثلاثة قضاة؛ دائرتان منها تصدران الأحكام، والثالثة دائرة استئناف تتولى تدقيق الأحكام، وتصدر أحكاما إما بالموافقة على ما صدر عن قضاة الدائرتين أو نقضها، وفي حالة النقض تستبدل الدائرة القضائية بأخرى.

وقالت المصادر «إن تخصيص دائرة استئناف في محاكمة الإرهابيين يهدف لتسريع أعمال المحكمة وتسريع البت في اعتراضات المتهمين واعتراضات المدعي العام في محاكمة خلايا متهمة بالإرهاب تضم 85 متهما انتهت جلسات 20 منهم حتى أمس»، وأكدت المصادر أن المجلس الأعلى للقضاء بصدد تقديم دعم جديد للمحكمة المتخصصة التي يعمل فيها قضاة من محافظات مختلفة، إضافة إلى فريق عمل إداري من كتاب الضبط والمعاونين والإداريين بلغ عددهم نحو 15، وبينت المصادر أن المحكمة التي باشرت عملها في جدة مطلع الأسبوع هي عبارة عن دوائر قضائية متنقلة مقرها الأساس في الرياض، وتهدف من تنقلها لتسهيل وتسريع محاكمة متهمين خارج الرياض في إطار عملها في محاكمة المتهمين بالإرهاب، لافتة إلى أن فريقا من المدعين من هيئة التحقيق والادعاء العام من عدد من المناطق يتولون إعداد لوائح الاتهام بحق الموقوفين على خلفية قضايا إرهابية.

وزادت «إن المحاكمات ينظرها إما قاض واحد إذا كانت القضية فردية ومطالبة المدعي العام فيها العقوبة التعزيرية دون القتل، أو تكون من ثلاثة قضاة إذا كان المتهم يتبع خلايا إرهابية، أو طلب المدعي العام عقوبة القتل للمتهمين؛ سواء القتل حدا أو قصاصا أو تعزيرا»، وقدرت المصادر عدد القضايا التي يحيلها الادعاء العام لدوائر قضائية بنحو 90 في المائة من عدد المحاكمين حاليا، الذين يطالب الادعاء العام بإيقاع حد الحرابة عليهم أو القتل تعزيرا.

وكشفت المصادر أن المدعي العام يوجه التهم إلى مجموعة من السعوديين والأجانب متورطين في قضايا إرهابية، تتباين أدوارهم ومشاركتهم من تهريب للمتفجرات وتصنيعها وإعدادها، تجهيزها ونقلها وإخفائها، إيواء المنفذين والتستر عليهم، إلى جانب ممولين ومحرضين، مشيرة إلى أن القضاة حاليا يعكفون على دراسة عدد من الملفات، والنظر في لوائح الادعاء التي رفعت إليهم من قبل المدعي العام، في هيئة التحقيق والإدعاء العام.

وبينت مصادر قانونية أن تشكيل الدوائر خارج المحكمة من صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء.

تصنيف الكيانات داخل كل فئة إلى درجات متفاوتة.. الحقيل وكيل وزارة العمل:
حقوق الطرفين شرطٌ لانتقال العاملين في النطاقين الأحمر والأصفر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد64631
http://www.aleqt.com/2011/06/29/article_553922.html

فايز المزروعي من الدمام

كشف عثمان بن صالح الحقيل وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير، أن نحو 80 ألف منشأة تم انتقالها من النطاق الأحمر إلى النطاق الأصفر، عقب تعديل معلوماتها الأسبوع الماضي .

وأوضح الحقيل، خلال اللقاء الذي عقدته غرفة الشرقية أمس، حول برنامج وزارة العمل لتوطين الوظائف "نطاقات"، وحضره عدد كبير من رجال وسيدات الأعمال في المنطقة، أن بعض المتعاملين مع برنامج نطاقات، لاحظوا أخطاء في بياناتهم عندما تعاملوا مع البرنامج في موقع وزارة العمل الإلكتروني، حيث أوضح الموقع للكثير، أن شركاتهم ضمن النطاق الأحمر، وهذا يرجع للمعلومات غير الدقيقة التي أخذت من الجهات ذات الاختصاص مثل التأمينات الاجتماعية، والموارد البشرية، إلى جانب تسجيل مالك المجموعة مثلا، موظفيه في شركة واحدة من مجموعته، وعدم تسجيل الشركات الأخرى .

وبين الحقيل، أن هناك خطوات أساسية، يجب على جميع المنشآت اتباعها لتعديل بياناتها، وذلك من أجل التأكد أن نطاق المنشأة الجديد يعكس النطاق الحقيقي، حيث تتمثل هذه الخطوات في: التأكد من تطابق رقم المنشأة في "الاستقدام" مع بيانات المنشأة في كل من: وزارة العمل، وزارة الداخلية، والتأمينات الاجتماعية، كذلك يجب المسارعة بفتح ملف للشركة لدى التأمينات الاجتماعية، مع تسجيل جميع موظفيها للشركات التي لا يوجد لها ملف، والتأكد من تسجيل جميع الموظفين السعوديين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لاحتسابهم في عدد العمالة الإجمالي للمنشأة، وبالتالي تحديد الحجم الحقيقي للمنشأة، وسداد الاشتراكات المستحقة كافة لدى التأمينات، حيث سيتم حساب نسبة التوطين على العمالة المدفوع عنها والتأكد من ربط الموظفين السعوديين في فروع المنشأة، من خلال موقع التأمينات الاجتماعية الإلكتروني، كونه لن يتم احتساب الموظفين السعوديين الذين لم يتم ربطهم بفروع المنشأة حتى وإن سددت كامل الاشتراكات المستحقة عليها في التأمينات الاجتماعية، كما سيتم احتساب ملاك المنشآت الفردية في نسبة توطين المنشأة، شريطة ألا يكون مشتركا في التأمينات لدى منشأة أخرى، كذلك يحق لشركاء الشركات، الذين يعملون لدى المنشأة، تسجيل أسمائهم في التأمينات الاجتماعية كمشتركين، وسيتم احتسابهم في نسبة التوطين، شريطة سداد اشتراكات التأمينات، وألا يكون مشتركاً في منشأة أخرى .

وقال الحقيل "إن تطبيق البرنامج، سيكون على أربع مراحل، حيث يسير الآن في المرحلة الأولى، التي تقتضي مهلة ثلاثة أشهر بدأت من حزيران (يونيو) الجاري، بغرض تصحيح بيانات المنشآت، مشيرا إلى أن المرحلة الثانية، ستكون تطبيق البرنامج حسب جدول المحفزات المعلن، ابتداء من 10 أيلول (سبتمبر) المقبل، كما سيتم تطبيق مرحلة العقوبات للمنشآت الواقعة في النطاق الأحمر، في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وبعد تطبيق العقوبات بثلاثة أشهر، سيتم تعميمها على النطاق الأصفر للسيطرة على العمالة الوافدة ."

وأبان الحقيل، أن برنامج نطاقات يلعب دورا في خلق التنافسية بين الشركات، إذ يحمل امتيازات ستفيد المنشآت المستوفية لشروط ومتطلبات البرنامج، ويعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها التنافسية التجارية، على حساب نظيراتها من منشآت أخرى لم تستطع الوصول إلى النطاقات الإيجابية .

وأكد الحقيل، أن الوزارة درست حالات نقل خدمات الوافد (نقل الكفالة) دون موافقة الكفيل، لمن يعملون في الشركات القابعة في النطاقين الأصفر والأحمر، إلى الشركات الواقعة في النطاق الأخضر، والتبعات التي من الممكن أن تحصل من جراء ذلك، حيث لم تغفل الوزارة حق الشركات عند انتقال العامل، والعكس، وأن الانتقال لن تتم الموافقة عليه، إلا إذا استكملت جميع الإجراءات، واستوفيت جميع الحقوق والالتزامات الموثقة بين الطرفين.

وزير المياه يتيح للمواطنين التواصل معه إليكترونياً عبر برنامج شكاوى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article646141.html

الرياض - واس

دشنت وزارة المياه والكهرباء خدمة جديدة لتسهيل تواصل المواطن مع وزير المياه والكهرباء ومسؤولي الوزارة في جميع القطاعات، في خطوة تهدف لسرعة معالجة طلبات المواطنين وشكاواهم عبر بوابة خاصة على موقعها الالكتروني www.mowe.gov.sa.ويتيح الموقع للمواطن إرسال (شكواه ، اقتراحه ، إلخ) الكترونياً مباشرة لمكتب الوزير، بحيث يرد عليه عند استكمال إجراءات طلبه أو الاستفسار عن شكواه. كما يتيح إرسال واستقبال الرسائل وتسجيلها في نظام الاتصالات الإدارية الكترونياً، ومن ثم إرسال رسالة الكترونية (sms) لجوال المواطن، أو بريده الالكتروني، تتضمن رقم وتاريخ المعاملة، وجهة إحالتها، إلى جانب الاستغناء عن المخاطبة بالوسائل التقليدية واستخدام التقنية الحديثة .

كما يتيح إمكانية البحث عن أي طلب للمواطن عبر موقع الوزارة ومتابعته باستخدام رقم السجل المدني، أو رقم الجوال، أو رقم المعاملة، والتفاعل مع المواطن بشكل مباشر من خلال رسائلsms ، والبريد الالكتروني، وسهولة متابعة طلبات وشكاوى المواطنين أولاً بأول وبشكل ميسر. ووجه وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين بالبدء في استخدام هذا النظام لما يحققه من راحة للمواطنين عند تواصلهم مع مسؤولي الوزارة كافة لضمان تقديم أفضل الخدمات، باستخدام التقنيات الحديثة بكل يسر وسهولة.

مراكز الأحياء تطالب بتكثيف الدوريات الأمنية في المصفاة... وتصدر دليلاً لـ الكوارث

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282884

جدة - حسن السهيمي

كشف رئيس جمعية مراكز الأحياء في محافظة جدة المهندس حسن الزهراني تقديم جمعيته توصيات للجهات المعنية تطالب بضرورة الإسراع في وضع نظام صرف صحي للعروس التي باتت بيئة ملوثة على حد تعبيره وقال: «إن التوصيات تضمنت تكثيف التواجد الأمني في حي المصفاة الذي يوجد فيه 16 جنسية مختلفة بينها الكثير من المخالفين لنظام الإقامة والعمل.»

وطالب الزهراني في مناسبة تكريم المتطوعين الذين شاركوا في الإسهام في مساعدة أهالي أحياء البغدادية والسامر والمصفاة (بترومين) وأم الخير أول من أمس (الأحد(، بإعادة تخطيط حي المصفاة وإعطاء أهاليه الأولوية في الإسكان الميسر، موضحاً تركيزها خلال كارثة السيول التي ضربت جدة، على نوعية وجودة العمل خلال تلك الكارثة.

وأبان أن الجمعية عملت على استحداث آليات من أجل حل الأزمة، مضيفاً أن فئة الشبان من المتطوعين لعبوا دور الرقابة على مقاولي المنازل المستهدفة في الحي التي كانت تهدف فيها الخطة الأولية إلى تأهيل 1000 منزل إلا أنها لم تتمكن سوى من ترميم 954 منزلاً ونسبة إنجاز بلغت 95.5 في المئة ...وأفاد أن عدد الأجهزة المنزلية التي تم توزيعها بلغ 4427 جهازاً متنوعاً بنسبة إنجاز بلغت 98 في المئة، بينما بلغ إجمالي المبالغ التي تلقتها الجمعية من أجل دعم المنازل والأسر المتضررة خلال فترة سيول جدة الثانية ما يقرب من سبعة ملايين ريال ....وحض أمانة جدة على ضرورة متابعة ومكافحة البعوض والفئران بشكل دوري، لافتاً إلى أن عليها تطوير الساحات المفتوحة في جدة لتضم بين جنباتها فئة الشبان، مفصحاً عن قرب صدور دليل موحد لجمعيات مراكز الأحياء يختص بإدارة الكوارث ...وكانت الشؤون الاجتماعية في جدة، كرمت مساء أول من أمس متطوعي سيول جدة للعام الماضي الذين شاركوا في الإسهام في مساعدة أهالي أحياء البغدادية والسامر والمصفاة) بترومين) وأم الخير.

واسترجع الحضور في عرض مرئي مزج بموسيقى حزينة، لقطات مؤلمة من كارثة جدة الثانية شملت غرق سيارات وحالات احتجاز المواطنين في تقاطع طريق الملك عبدالله، إضافة إلى لقطات لحظة غرق حي أم الخير وإنقاذ الدفاع المدني للمحتجزين وإخلائهم.

وتابع الفيديو استرجاع سيناريو كارثة جدة كاملاً وصولاً إلى مركز المعارض الذي مثل مسرح عمليات متطوعي سيول العروس ومن ثم إعادة تأهيل المنازل المتضررة.

وأوضح العرض المرئي أنه تم تأهيل 954 مبنىً متضرراً في أحياء بترومين والبغدادية والنزلة اليمانية، ملمحاً إلى أن 1830 أسرة استفادت من الأجهزة الكهربائية والمنزلية التي تم توزيعها من المتطوعين.

وفي كلمة أهالي حي المصفاة قال عبدالله العيدي: «إن أهالي الحي عانوا كثيراً خلال الأمطار التي هطلت على جدة التي عجلت برحيل الكثير من سكان الحي.»

وثمن دور الشؤون الاجتماعية في دعمها للجمعيات الخيرية، من بينها جمعية مراكز الأحياء، مبيناً أن أهالي حي المصفاة ألحوا عليه في ضرورة إيصال معاناتهم للمسؤولين المتمثلة في غياب الأسفلت عن غالبية شوارع الحي، إضـــافة إلى وجـــود مستنقعات أدت إلى توالد الجرذان وتكاثر البعوض في أرجاء منازل المواطنين، مطالباً الجهات المعنية بسرعة التدخل من أجل إنقاذهم....من جهته أوضح مدير الشؤون الاجتماعية في جدة عبدالله آل طاوي أن المسؤولين كافة في الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات يفخرون بما أسماه طاقات العمل الاجتماعي في السعودية.

ووجه آل طاوي رسالة لمراكز الأحياء في جدة حثهم فيها على تحقيق الأهداف المرسومة لهم سلفاً، وأردف: «قطعت إجازتي من أجل تكريمكم وإنني سعيد لأنني قطعت إجازتي من أجل هذا المبدأ». واختتم الكرنفال الذي كُرم فيه متطوعو جدة، بتكريم 147 شخصية وشركة في هذه المناسبة من مدير الشؤون الاجتماعية في جدة.

مستشفى العارضة.. أجهزة متعطلة ومريضان في سرير واحد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429897.htm

محمد كادومي - جازان

ظل أحد المرضى في محافظة العارضة - كما يقول - يراجع قسم الأشعة في المستشفى العام في المحافظة لعدة أيام، وفي كل مرة يعود وهو يحمل آلامه نظرا لأن جهاز الأشعة متعطل، هذه واحدة من المعاناة التي تصادف مراجعي مستشفى العارضة العام في شرقي منطقة جازان.

وأجمع عدد من المواطنين على أن سعة المستشفى التي تبلغ 50 سريرا قليلة بالنسبة لحجم سكان المحافظة، كما أكدوا غياب النظافة وأنه في بعض الأحيان تعتذر لهم صيدلية المستشفى من عدم توافر الوصفة الطبية التي يكتبها الطبيب. وفي هذا السياق، قال محمد جابر إنه قام باصطحاب والده إلى قسم العيون وحضر في وقت مبكر وشهد بأم عينيه مدى تكدس المراجعين وانتظارهم الدخول للأطباء. ومن جانبه، قال أحمد الحريصي إنه قدم بطفله إلى قسم الطوارئ في المستشفى جراء تعرضه لآلام حادة في البطن فجرى تنويمه مع طفلين آخرين على سرير واحد في أجواء غير صحية.

فيما قال أحمد العبدلي، والذي يأتي من مسافة تبعد أكثر من 30 كيلو مترا لمراجعة عيادة العظام، إن قسم العظام به طبيب واحد يراجعه يوميا أكثر من 50 مريضا مما يجعل المريض يراجع لأكثر من مرة حتى يتمكن من مقابلة الطبيب، وعندما يكون أخصائي العظام لديه عملية يغلق القسم في ذلك اليوم.

ومن جانبه، اشتكى علي حريصي من غياب النظافة في المستشفى، خاصة في غرف التنويم والطوارئ مما أدى لوجود بيئة مناسبة لتكاثر البعوض والحشرات.

وقال نايف عبدالله إن طاقة المستشفى لا تسع كل المرضى كما أن الضيق يسبب الكثير من المعاناة للمراجعين، حيث تجدهم يتكدسون في صالة ضيقة.

حيث يضطر البعض الذهاب إلى مستشفيات المنطقة الأخرى، وطالب بضرورة العمل على زيادة السعة السريرية للمستشفى الذي يراجعه أكثر من مواطني 40 قرية تتبع لمحافظة العارضة، مضيفا أن غياب إدارة المستشفى يزيد من تلك المعاناة، حيث يقول على حد تعبيره إنه كلما ذهب إلى مدير المستشفى لشرح معاناته يتعذر الموظف بعدم وجوده إضافة إلى تعطل أجهزة الأشعة والمختبر مما يجعل المريض ينتظر فترة طويلة للحصول على التحليل الخاص به والذي يتم إرساله إلى أحد المستشفيات المجاورة.

إلى ذلك أوضح المتحدث الإعلامي في صحة جازان جبريل القبي أن «مستشفى العارضة من فئة المستشفيات ذات 50 سريرا مكونا من طابقين، ولمحدودية سعة المستشفى يتم توزيعه على هيئة غرف مستقلة وليس هناك دمج بين الأقسام، أما بالنسبة للنظافة فتتم متابعتها يوميا من قبل إدارة المستشفى وعمل تقارير دورية عن أي خلل فيها إن وجد ومحاسبة الشركة، وبالنسبة لنقص الأدوية فإن صحة جازان ترى وجود أي نقص في الأدوية هو خط أحمر لا يمكن تجاوزه، وقد تم وضع لوحات على جميع صيدليات المستشفيات والمراكز بها جميع أرقام المسؤولين، وفي حالة عدم توافر الدواء سيتم توفيره على حساب صحة جازان إن كان غير متوافر في إدارتها».

خلال ملتقى مكافحة المخدرات الذي تنظمه مؤسسة العنود الخيرية

خبراء دوليون يوصون بالإعدام للشخص الذي يمارس تهريب المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article645898.html

الرياض-الرياض

وصف خبراء عالميون مختصون في مجال مكافحة المخدرات في اختتام اللقاء العلمي الذي انعقد مؤخرا في الرياض، وبتنظيم من قبل مؤسسة الأميرة العنود الخيرية بالتعاون مع اللجنة الوطنية السعودية لمكافحة المخدرات هذا اللقاء بالتجربة المتميزة بمستوى أوسع .

وقال الدكتور سعد السريحة مدير التدريب والتطوير باللجنة الوطنية إن الهدف الأساسي من هذا اللقاء العلمي هو تبادل الخبرات والتجارب والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال مكافحة المخدرات تزامنا مع اليوم العالمي لمكافحة إساءة استخدام المخدرات .

وكان قد حاولت جلسات هذا اللقاء من خلال محاور وحوار ونقاش فكري ان تشخص الحالة وتضع لها بعض المقترحات والتوصيات، وكانت من أكثر التوصيات التي لفتت الأنظار هي المطالبة بالإعدام للشخص الذي يمارس تهريب المخدرات، حيث أوصى بها خبير أجنبي ووافقه عليها مجموعة خبراء آخرين من أوروبا وأمريكا في لفتة غير متوقعة من خبراء ينحدرون من بلاد تمنع تطبيق أي بند يتعلق بالإعدام حتى ولو كان مستحقا .

وأوصى الخبراء والمشاركون والمختصّون العالميون والعرب والمحليّون بوضع مجموعة سياسات إستراتيجية وأفكار تعاونية جديدة متفردة انحصرت في مجالات التعليم والتدريب والعلاج، تم بموجبها التوصية بتوقيع اتفاقيات أولية مع مراكز عالمية لإجراء تدريبات احترافية متقدمة بالإضافة لرفع توصية بإقرار تخصيص درجة المجاستير في أبحاث الممارسين في مجال الخدمات العلاجية مع التوصية بتوجيه الخبراء المحليين بالإشراف على بعض البرامج التي تقام فيها محليا .

كما اتفق الخبراء على استضافة الخبراء والمهتمين السعوديين من جانب واستضافة السعوديين للخبراء العالميين والعرب في لقاءات علمية منتظمة، وذلك لتبادل الخبرات وتجاوز مرحلة طرح الأفكار لتطوير الممارسات وتبادل التجارب بشكل علمي تطبيقي مراقب .

كما أجمع الخبراء على رفع توصيات تعنى بالعناية بالتدريب المحلي والدولي والابتعاث الخارجي في مراكز علاجية ومراكز للوقاية العالمية بجانب اكتساب تطبيق المعايير في العمل سواء في مجال التوعية أو الحماية أو الوقاية أو عمل الاحتواء وتطبيق ما يعرف بسياسات مكافحة المخدرات في بيئات العمل المدنية والقطاع الخاص، بحيث يصبح نظاما ملزما لكثير من المؤسسات في العالم، شريطة أن تتبنى كل مؤسسة سياسات مكافحة المخدرات في بيئات العمل .

كذلك أجمع الخبراء على أهمية العمل على تبني المدرسة مباشرة سياسات مواجهة ظاهرة المخدرات وان يتم تطوير سياسات الحي الفاعل في حماية أبنائهم من تعاطي المخدرات كما أكدوا على ضرورة أن يتم تشخيص مشكلة المريض المتعاطي قبل إدخاله للعلاج والتنويم، كما اتفق الخبراء على ضرورة أن تتولى وزارة الصحة تنسيق جهود العمل الوطني بالتعاون مع اللجنة الوطنية فيما يتعلق برسم سياسات ووضع معايير لتطوير الممارسات العلاجية بشكل عام وتوحيد إجراءاتها بحيث تعمل جميع المستشفيات والمجمعات العلاجية وفق معايير معينة وممارسات معينة .

وشدد الخبراء في توصياتهم كذلك على ضرورة وضع معايير لقبول المدربين ومعايير لتبادل الخبرات وتطوير العمل فيها خلال السنة القادمة، كما دعوا وزارة الصحة أن تتبنى بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية تطوير برامج الرعاية اللاحقة وبيوت منتصف الطريق .

يشار إلى ان مؤسسة الأميرة العنود الخيرية وقعت حزمة من الاتفاقيات في هذا الشأن مع عدد من الخبراء الدوليين وأصحاب ومدراء المؤسسات العلمية الناشطة في مكافحة إساءة المخدرات، ومن بينهم الدكتورة آن بري نائب الرئيس والمستشار العام دور التدريب في الوقاية من الإدمان ووقع بالإنابة عنها الدكتور عمر مانجوالا المدير الطبي أفضل الممارسات في الرعاية اللاحقة بالمؤسسة، وممثل الأمم المتحدة بالخليج ومدير مكتبها بأبوطبي القاضي الدكتور حاتم علي بالإضافة إلى اتفاقية مع الدكتور إيزك جونز المتخصص في المخدرات وأماكن العمل والمدير التنفيذي منظمة عالم خال من المخدرات (Drug Free World) وكذلك الدكتور هيومان إف انتررراينر المدير بمؤسسة جرونر كرايس.

اللجنة الوطنية تدشن دورة أساليب الضبط الجنائي للمخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article645970.html

الرياض - فاطمة الغامدي

انطلقت صباح يوم أمس دورة المخدرات "التركيب الكيميائي وأساليب الضبط الجنائي" بمقر أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، والتي تنظمها الأمانة بالتعاون مع برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات .

افتتح الدورة أمين عام اللجنة الوطنية المساعد الدكتور فايز بن عبد الله الشهري بكلمة ترحيبه بالمشاركين ، بعدها نوه الشهري عن أهمية هذه الدورة والأدوار المنوطة بهم وما يجب عليهم في مجال مكافحة المخدرات .

مبينا أن قضية المخدرات جرم عالمي يبحث العالم على مختلف لغاتهم ومعتقداتهم لعلاجها كما تطرق للنظرية والواقع في أداء العمل وذكر أن النظرية هي النموذج التي تبقى كما بين بشاعة الجرائم التي تسببها المخدرات مستشهدا بذلك من الحالات التي يعالجها مركز استشارات الإدمان بمقر أمانة اللجنة خلاف ما هو معلن .

كما تحدث عن الإعلام ودوره السلبي والايجابي ودوره في مكافحة المخدرات. وقد خصصت نهاية المحاضرة لتساؤلات الحضور واستفساراتهم والإجابة عليها.

بعدها قدم الدكتور فيصل بن عبد العزيز اليوسف من كلية الملك فهد الأمنية. محاضرة بعنوان "المشكلات الإجرائية في قضايا المخدرات (التلبس – القبض- التفتيش – البطلان (تحدث فيها عن الإجراءات المتبعة في التحقيق وكيفية كشف خيوط الجريمة وتحديد نوعها وكيفية معرفة الأطراف المشاركة وكيفية تصنيفها .

وتهدف الدورة الى تزويد المتدرب بمعلومات علمية متخصصة لإكساب المتدرب مهارات الضبط والتحقيق في جرائم المخدرات في ضوء نظام الإجراءات الجزائية .

الرياض: قائمة مرشّحي الانتخابات البلدية تخلو من الأعضاء السابقين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282968

الرياض – رياض المسلم
يتنافس 206 مرشحين في سباق للفوز بسبعة مقاعد فقط في المجلس البلدي لمدينة الرياض تم الإعلان عن أسمائهم في قوائم المرشحين.
وأوضح مساعد أمين منطقة الرياض للشؤون المالية والإدارية رئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية في مدينة الرياض المهندس عبدالرحمن الزنيدي أنه خصص في الموقع الالكتروني رابطاً للانتخابات البلدية يحوي جميع متطلبات ومعلومات عن الانتخابات البلدية، ونشر قائمة أسماء المرشحين الأولية، مع خريطة توضح موقع وحدة خاصة بإصدار تراخيص المرشحين.
وأضاف أن هناك توجهاً نحو التواصل مع المرشحين لعضوية مجلس بلدي مدينة الرياض بكل المستجدات عبر رسائل sms وإطلاعه على أي معلومات تهم المرشح من ضوابط وتعليمات واشتراطات وغيرها ضمن برنامجه الانتخابي لعضوية المجلس البلدي لمدينة الرياض.
وخلت قائمة المرشحين للمنافسة على عضوية المجلس البلدي لمدينة الرياض في الانتخابات البلدية الثانية من الأعضاء الحاليين الذين فضّلوا عدم الدخول في المنافسة مجدداً للاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس التي بقوا فيها ستة أعوام.
وذكر عضو المجلس البلدي لمدينة الرياض الدكتور عمر باسودان لـ«الحياة» أنه فضّل عدم ترشيح نفسه من جديد بغية ترك الفرصة أمام أشخاص جدد.
وقال: «على رغم الانطباع الإيجابي لتجربة المجالس البلدية الأولى، إلا أنني أتوجه إلى عدم الترشح لأسباب شخصية، وارتباطات أخرى، إضافة إلى ضرورة إتاحة الفرصة لدماء جديدة لتكمل الطريق نحو تحسين الواقع البلدي في المدينة.«
يذكر أن عدد المرشحين في الانتخابات البلدية الحالية نحو 12 ألف مرشح من بين 1.2 مليون ناخب.
وكان عضو اللجنة العامة للانتخابات البلدية والمتحدث الرسمي باسمها المهندس جديع القحطاني، أوضح أن عدد الذين سجلوا أسماءهم مرشَّحين في الدورة الثانية من انتخابات أعضاء المجالس البلدية بلغ 5609 مرشحين على مستوى المملكة، مشيراً إلى أن أكثر المناطق تسجيلاً للمرشحين هي الرياض بأكثر من 900 مرشح تليها منطقة عسير بأكثر من 700مرشح، فيما سجلت محافظة الأحساء أقل عدد من المرشحين، إذ تم تسجيل 99 مرشحاً.
وأكد أن أي مرشح يتوجب عليه نظاماً أن يحصل على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات قبل البدء بأي نوع من أنواع الدعاية لحملته الانتخابية، وأنه فور الإعلان عن القائمة الأولية للمرشحين سيكون من حق كل مرشح ورد اسمه في تلك القائمة أن يتقدم للجنة المحلية التي تتبع لها دائرته الانتخابية للحصول على ترخيص لحملته وفقاً لتعليمات لائحة الحملات الانتخابية، مشدداً على أهمية التزام المرشحين بتلك القواعد والحصول على الترخيص وفقاً للقواعد الواردة في لائحة تعليمات الحملات حتى لا يتعرض المرشح للاستبعاد أو الطعن.

الصحة ترفض قبول طلبات تدريبية وتحمّل الجامعات مسؤولية التعطيل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282882

جدة - أحمد العمري

رفضت وزارة الصحة طلبات تدريبية من جانب كليات طبية بحجة عدم استيعاب مرافقها لأعداد كبيرة من المتدربين.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن الشؤون الصحية في محافظة جدة خاطبت جامعات وكليات عدة في منطقة مكة المكرمة بأن طلبات الجامعات تفوق كثيراً القدرة الاستيعابية لمرافق صحة المحافظة، مبررة ذلك بأنها تدرب جهات تعليمية طبية عدة، إضافة إلى منسوبي جهات حكومية.

وطالبت بتأجيل جميع الطلبات التدريبية في الوقت الحالي الخاصة بالكليات والأقسام الطبية لحين توافر القدرة الاستيعابية بالمرافق، مع ضرورة التنسيق مستقبلاً قبل توجيه الطلاب .

وأفادت أن إجراء التأجيل للطلبات جاء حرصاً من «الوزارة» على توفير الظروف الملائمة للمتدربين من الطلاب والطالبات، وتطبيق ما اكتسبوه من معرفة علمية ونظرية على أرض الواقع وذلك لإتمام العملية التعليمية بالشكل المطلوب.

وقال مساعد مدير الشؤون الصحية في المحافظة للتخطيط والتطوير الدكتور أسامة ظفر لـ«الحياة» : «إن الجامعات لا تقدم للمستشفيات والمراكز الصحية بياناً واضحاً لأعداد المتدربين والمتدربات، كما أنها تغفل أن ترسل بياناتهم بوقت كاف، مشدداً على أن تلتزم الجامعات الراغبة في تدريب طلابها وطالباتها على إجراءات نظامية تكفل تدريبهم بشكل عملي ومتقن ومن دون أي إخلال بالعملية التدريبية الصحية حتى لا تتحمل مسؤولية تأخير تدريب الطلاب والطالبات مستقبلاً.«

وأشار إلى أن تأجيل تدريب الطلبة والطالبات عائد لكون المتدربين أكبر من الطاقة الاستيعابية، كما أن عدم التنسيق مبكراً لإحضار مدربين ومشرفين وتخصيص أوقات معينة لحضور الطلبة والطالبات المتدربين هو السبب الرئيس لتأجيل الطلبات.

وكان مدير الشؤون الصحية في المحافظة الدكتور سامي باداود أكد في وقت سابق فرض رسوم التـدريب بأجر .

وقال: «إن التـدريب بأجر في المرافق الصحية أصبح مطلباً ضرورياً وملحاً لأسبـاب عدة، أبرزها: ازدياد عدد المـتدربين والمتدربات من الدارسين في الكليات الطبية والصحية والمعاهد الحكومية والخاصة، ما أصبح يشكل عبئاً على هذه المرافق من حيث أعداد المتدربين التي تتطلب بالتالي زيادة عدد المدربين والمشرفين.«

المنتحرة الأمريكية تفضح قضية فساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429893.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

قادت عمليات البحث والتحري في انتحار الفتاة أمريكية في المدينة المنورة، إلى الكشف عن تجاوزات في المديرية العامة للمياه؛ تمثلت في تمديد أنابيب للمياه مباشرة إلى خزان البناية التي شهدت حادثة الانتحار دون مرورها من (العداد)، وبالتالي لا تحسب تكلفة كميات المياه المستهلكة، فتبين في ما بعد أن البناية تعود ملكيتها لمدير عام المشاريع في المديرية.

وفي التفاصيل، أن أسرة الفتاة المنتحرة تسكن في الطابق الرابع من هذه البناية، وبعد تعدد الزيارات من الجهات المعنية بالحادثة، تبين أن المستأجرين معفون من سداد فواتير المياه، ولم يشهدوا يوما أن انقطعت فيه المياه عن شققهم، رغم الواقع الذي تعيشه معظم أحياء المدينة من انقطاعات متكررة، ليتضح في ما بعد أن خزان البناية تصب فيه ثلاثة أنابيب، مياه اثنين منها تصب مباشرة، دون (العداد) في مجرى خفي من تحت الرصيف.

واجهت «عكـاظ» مدير المشاريع وسألته عن مشروعية هذه التمديدات، فنفى ذلك في بداية الأمر، بحجة أن بعضها أنابيب قديمة، وبعد الكشف عن حصول الصحيفة لصور للأنابيب وهي تدفع بالمياه إلى الخزان، حتى امتلأ إلى فوهته، فقال «بالله، رجاء يا أخ محمد لا تنشر». في المقابل، أوضح لـ«عكـاظ» مدير عام المياه في منطقة المدينة المهندس صالح جبلاوي أن شبكة المياه تتعرض للتعدي من بعض المخالفين، في التمديد غير النظامي بطرق متعددة، وهذه مسؤولية إدارة الشبكات في المديرية، فأي تعدٍ على الشبكة يجري التعامل معه وفق لائحة المخالفات، وتطبيق أنظمتها بحق المخالف أيا كان.

وأشار جبلاوي إلى أن منزل مدير المشاريع قد يكون من الحالات التي لم تضبط من قبل إدارة المراقبة، لأنه لو سبق ضبطها لجرى فصل التمديدات غير النظامية، ووجه في الحال بتحرك فرقة من الإدارة لرصد التجاوزات

أواصر تعتمد استراتيجية خمسية لرعاية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article646154.html

الرياض/ نايف آل زاحم

اعتمد مجلس إدارة الجمعية الخيرية السعودية لرعاية الأسر السعودية المنقطعة بالخارج استراتيجية للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة 2011 2015 م بهدف تقديم العون والمساعدة للأسر السعودية المنقطعة بالخارج، وإعادة من يرغب منهم إلى ارض الوطن .

وأوضح د.توفيق بن عبدالعزيز السويلم رئيس مجلس إدارة الجمعية بأن استراتيجية أواصر تتضمن عددًا من الخطط والبرامج للوصول إلى اكبر عدد من الأسر المنقطعة في جميع دول العالم والوقوف على أوضاعها وحل ما يعترضها من مشكلات ومن تلك البرامج والخطط الموضوعة التي تشملها الاستراتيجية مدار البحث برامج الزيارات الميدانية بالإضافة إلى خطط الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتوسع فيها لتشمل كافة الأسر المستحقة للمساعدة والمستفيدة من خدمات الجمعية والموجودة خارج حدود الوطن .

وأشار د.السويلم إلى أن تلك الاستراتيجية تولي عناية كبيرة بعمل الدراسات وإجراء البحوث العملية المتخصصة بالظواهر الاجتماعية السلبية التي تعمل على مضاعفة معاناة الأسر السعودية المنقطعة خارج الوطن، وفي مقدمة تلك الظواهر ظاهرة الزواج من أجنبيات وما يترتب على ذلك من تداعيات معقدة تصيب الشأن الاقتصادي والاجتماعي الوطني .

وأضاف د.السويلم أن الجمعية حددت عدداً من الآليات التي من شأنها بمشيئة الله تعالى أن تحقق أهدافها خلال السنوات الخمس المقبلة والتي تشمل تعزيز آفاق التعاون مع كافة الجهات الحكومية والأهلية والجمعيات الخيرية وذلك في مجال رعاية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج كما تشمل هذه الاستراتيجية توظيف تقنية المعلومات والاستفادة منها في مجالات التواصل مع الأسر المعنية، كما أن هذه الاستراتيجية تعتمد في نظرتها الشمولية على تنظيم عدد من الأنشطة والبرامج التوعوية والتثقيفية الموجهة إلى شريحة عريضة من أبناء هذا الوطن الذين يسافرون للخارج لمختلف الاغراض مثل الدراسة والسياحة والتجارة .

كما أكد د.السويلم على أن جمعية أواصر أخذت على عاتقها في إعداد تلك الاستراتيجة الهادفة الاهتمام بعملية تقييم أداء مخرجات الجمعية خلال السنوات الماضية.. مما يؤكد بأن الفترة المقبلة سوف تشهد قفزة نوعية متميزة في أداء خدمات الجمعية وبرامجها وفعالياتها المقدمة لخدمة ومساعدة الأسر السعودية المنقطعة في الخارج.

ميناء جدة يستعين بـ مركز الأورام لإقناع موظفيه بأنّ البصمة آمنة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283004

جدة - منى المنجومي

برَّأ رئيس مركز الأورام في مستشفى الملك عبدالعزيز في محافظة جدة الدكتور هدير مصطفى مير أخيراً أجهزة نظام «البصمة» من التسبب في الإصابة بالسرطان. وأكد في خطاب) حصلت «الحياة» على نسخة منه) رداً على طلب استيضاح تقدمت به إدارة ميناء جدة الإسلامي للمركز حول حقيقة تأثيرات أجهزة «البصمة»، وذلك بعد امتناع موظفيها من استخدامها خوفاً من السرطان. وكتب مير - مطمئناً إدارة «الميناء» - أنها «خالية من الخطر ولا تدعو للقلق». وقال مير: «إن إمكان التأكد من وجود علاقة بين هذه الأجهزة وبين الأمراض السرطانية يعد عملية معقَّدة في ظل الطب المبني على البراهين، إذ تحتاج إلى عشرات الأعوام للإثبات أو النفي القطعي.«

وأوضح أن مركزه بحث في المجالات العلمية ومواقع «الإنترنت»، ولم يجد ما يثير الشبهات، خصوصاً أن الكثير من دول العالم تستخدم هذه التقنية في أعمالها الحكومية أو الخاصة.

ونبَّه إلى أن هذه الأجهزة تعتمد على «التصوير الضوئي»، ولا يوجد حتى الآن ما يثبت علاقته بالأمراض السرطانية، لافتاً إلا أن الأمر يختلف بالضرورة مع نوع الجهاز المعمول به، والتقنية المستخدمة، وخاصية الأشعة والإضاءة المعمول بها، التي من شأنها تحديد مكمن الخطر بشكل أكثر دقة في هذه الأجهزة.

جائزة لمكافحي ابتزاز فتيات الأحساء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429906.htm

عبداللطيف الوحيمد ـ الأحساء

كرمت لجنة مكافحة ابتزاز الفتيات في الإدارة العامة للتربية والتعليم في الأحساء الإدارات الفائزة بالمركز الأول في تفعيل برامج مكافحة الابتزاز لهذا العام، وكانت من نصيب ثلاث إدارات. حيث قسمت الجائزة عليها بالتساوي وحصلت كل إدارة على مبلغ 3000 ريال نظير جهودها، وهي إدارة نشاط الطالبات، إدارة توجيه وإرشاد الطالبات وقسم التربية الفنية في مكتب التربية والتعليم في الهفوف، وألقت أمينة الجائزة الدكتورة خلود الوهيبي خلال حفل التكريم كلمة شكرت فيها المدير العام أحمد بن محمد بالغنيم لاعتماده جوائز المسابقة، كما تقدمت بالشكر لإدارة نشاط الطالبات على إتاحة الفرصة لتكريم الفائزات بجائزة «منافس»، ضمن الحفل الختامي لأنشطتها، وشكرت عضوات اللجنة، وهن: مريم الملحم ومريم الزيد وآمال اللبلي وهدى الظفر، شمل التكريم إدارة تعليم الكبيرات نظير جهودها الملموسة في توعية جميع مدارس تعليم الكبيرات ومكتب التربية والتعليم في المبرز لمشاركته في تفعيل برامج مكافحة الابتزاز.

وذكرت مساعدة المدير العام نورة العمران أن جائزة «منافس» لمكافحة ابتزاز الفتيات تأتي من واقع حرص الإدارة على الحد من عمليات الابتزاز والتحرش الجنسي التي يتعرض لها الجنسان، فهذه الجائزة تمثل الحافز والغاية في الوقت نفسه، فهي حافز يدفع إلى الجدية والعمل لنيل الحوافز المرصودة للإدارات الأكثر تفعيلا لبرامج مكافحة ابتزاز الفتيات والتنافس الشريف في تقديم الأفضل، وهي غاية يصبح تحقيقها رمزا للإصرار الأكيد على إكساب فتياتنا حصانة ذاتية ضد تيار الانحرافات المختلفة.

ومن جهة أخرى نظم قسم العلوم والمختبرات في مكتب التربية والتعليم في المبرز ورشة مختبر تعلم، لتطبيق مشروع تطوير العلوم الطبيعية تخللها درس تطبيقي نفذته المشرفة التربوية ثريا الذرمان، ضمن الاستراتيجية الإشرافية لمختبر التعلم.

الجنسيتان اليمنية والسورية تتصدران قائمة قضايا التستر التجاري

الوافدون يحصدون 600 مليون ريال في 90 يوماً ومواطنون يمهدون الطريق لزيادة تحويل الأموال للخارج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article646067.html

الرياض- عبدالعزيز القراري

كشف تقرير لوزارة التجارة والصناعة تسلمت «الرياض» نسخة منه عن تنامي ظاهرة التستر بالسعودية خلال الفترة الماضية بشكل كبير محققه نسبة نمو بلغت 115% عن الربع الأول من العام الجاري .

وبلغ مجموع المبالغ المالية التي كسبها الأجانب من عمليات التستر نحو 600 مليون ريال كسبها هؤلاء المتستر عليهم في 90 يوما، متوقعا أن يزداد تنامي الأموال السعودية المحولة للخارج خلال الفترة المقبلة نظرا لزيادة مشاريع المقاولات التي تقوم بها الحكومة السعودية لمشاريع البنية التحية التي أعلنتها الحكومة مؤخرا .

وشدد التقرير تنامي عمليات التستر والتي سوف تساهم في زيادة تصدير الأموال للسعودية التي تقدر بنحو 100 مليار ريال سنويا يتم تحويلها عبر 8 ملايين وافد، 6 ملايين منهم يعملون في القطاع الخاص .

وعلى الرغم من محاربة الحكومة لظاهرة التستر إلا أن المتسترين في تنام كبير، مما يؤكد أن هناك خللا في أنظمة محاربة التستر وعدم وجود تعاون من المواطنين للإبلاغ عن المتسترين والضعف الرقابي من الجهات الرقابية .

ووفق التقرير فإن عدد قضايا التستر التجاري الواردة لوزارة التجارة وفروعها ومكاتبها في مختلف مدن ومحافظات المملكة بلغ 381 قضية، بزيادة 115% عن الربع الأول من نفس العام، وهذه القضايا واردة من جهات حكومية أو مواطنين ومقيمين أو نتيجة للجولات التفتيشية لأعضاء ضبط التستر التجاري، وقد بلغ عدد القضايا المحالة لهيئة التحقيق والادعاء العام بموجب المادة (2) من نظام مكافحة التستر التجاري 122 قضية بنسبة 32%، وذلك لاختصاصها بالتحقيق والادعاء في مخالفة أحكام نظام مكافحة التستر التجاري .

وتصدر فرع الوزارة بمحافظة جدة قائمة القضايا الواردة ب80 قضية من إجمالي أعداد القضايا الوارد للوزارة وبنسبة 21%، وتلاه فرع الوزارة بالمنطقة الشرقية ب59 قضية وبنسبة 15.4%، ثم فرع الوزارة بمكة المكرمة ب 54 قضية بنسبة 14.1 %.

وحسب تقرير وزارة التجارة أن العمالة اليمنية تصدرت قائمة المخالفين لأنظمة الاستثمار في السعودية بممارسة العمل غير النظامي والمتهمة بقضايا التستر التجاري بنسبة 37.3%، وتلتها العمالة السورية بنسبة 11.4%، ثم الهندية بنسبة 9.6%، بينما جاءت الأيدي العاملة اللبنانية بأقل نسبة وتبلغ 1.3% من قضايا التستر التجاري، كما توزعت النسبة المتبقية والبالغة 8.2% على عدد من الجنسيات منها السودانية والتركية والأفغانية والتشادية والمغربية والاندونيسية والصينية، وقد بلغ مجموع الأموال المودعة في حساب المشتبه بهم بقضايا التستر التجاري خلال هذا الربع مبلغ وقدره 600 مليون ريال .

وحاز قطاع البناء والمقاولات خلال الربع الثاني من العام 1432ه على أعلى نسبة من قضايا التستر التجاري بنسبة 47.2%، وجاء قطاع المواد والسلع الاستهلاكية بالمرتبة الثانية بنسبة 42.4%، وقطاع السلع والمواد الغذائية بنسبة 29.5%، وقطاع التجارة العامة بنسبة 27.5%، وتوزعت النسبة المتبقية 10.6% على أعمال أخرى مثل مكاتب المحاماة ومكاتب الاستشارات الإدارية والهندسية ومهن مختلفة.

إغلاق 7 مكاتب خدمات عامة تؤدي دور وكالات السفر بلا ترخيص

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article645992.html

الرياض - أحمد غاوي

كشف فرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالرياض عن وجود سبعة محلات في حي البطحاء جنوب الرياض تقوم بمزاولة نشاط وكالات السفر والسياحة دون ترخيص .

وقام فرع الهيئة بالرياض بمساندة من الأمن الوقائي التابع لشرطة الرياض بجولة في أحد الأسواق التجارية بالبطحاء، ليتم الإغلاق بعد التأكد من أن تلك الوكالات تعمل بلوحات تجارية بنشاط مختلف كالخدمات العامة أو التجارية وليس لها أي علاقة بالسياحة أو الطيران .

وقد تبين أن أغلب تلك الوكالات تزاول نشاطين مخالفين؛ وهما حجز التذاكر، وتنظيم الرحلات، دون تصريح من الهيئة، كما أن المستندات الرسمية لتلك الوكالات بأسماء سعودية فيما يدير مكاتبها أفراد من الجالية الآسيوية، حيث أن هذه الوكالات تتعامل مع وكالات مرخص لها من الهيئة لحجز تذاكر الطيران، وتنظيم رحلات سياحية، وحجز فنادق، وشقق مفروشة في مقابل حصولها على عمولات. وسيقوم فرع الهيئة بالرياض بالتعاون مع الأمن الوقائي بجولات تفتيشية أخرى لنفس السوق التجاري بالبطحاء قريباً.

رفع الحظر الموقت عن الخضراوات الأوروبية ... باستثناء ألمانيا

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283005

جدة – فهد الغامدي

أكد وكيل وزارة الزراعة للثروة الحيوانية المهندس جابر الشهري لـ «الحياة» رفع الحظر «الموقت» عن استيراد الخضراوات من الدول الأوروبية أمس (الثلثاء)، مع استمرار الحظر على منتجات الخضراوات من ألمانيا. وقال: «إن استمرار الحظر على ألمانيا يأتي لانحصار الإصابة فيها ببكتيريا «آي كولاي» في إحدى مزارعها». وكانت وزارة الزراعة أعلنت رسمياً خلال الفترة الماضية وقف استيراد الخضراوات من دول الاتحاد الأوروبي موقتاً، وذلك لاحتمال أن تكون بعض الأنواع ملوّثة ببكتيريا «آي كولاي» التي تسبّبت في عدد من الإصابات والوفيات، معتبرة هذا الإجراء احترازياً، نظراً إلى كون الأمور المتعلّقة بهذه «البكتيريا» غير واضحة.

وكانت دول عدة فرضت في وقت سابق حظراً على واردات الخضراوات من أوروبا، بعد انتشار البكتيريا «القاتلة»، التي أودت بحياة 16 شخصاً وإصابة ما يزيد على ألف شخص، في نحو عشر دول أوروبية.

ويذكر أن الهيئة العامة للغذاء والدواء أعلنت رفع الحظر الموقت عن استيراد منتجات الخضراوات الطازجة، مثل السلطات الطازجة الجاهزة للأكل من دول الاتحاد الأوروبي، مع استمرار الحظر على منتجات ألمانيا فقط، كإجراء وقائي لضمان سلامة وصحة المستهلك .

D.N.Aيحكم الخناق على الجناة ويرشد المحققين

بصمة لا تتكرر من شخص لآخر والتوسع في مختبراتها قد يؤدي إلى مخاطر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=60227&CategoryID=4

جدة :نجلاء الحربي 2011-06-29 4:42 AM

اعتبرت ثورة تحليل البصمة الوراثية والمعروفة بـ "D.N.A"من الدلائل التي يعتمد عليها في مواجهة مرتكبي الجرائم، ومكنت خبراء الأدلة الجنائية من عدم إتاحة الفرصة للجناة في الابتعاد عن مسرح الجريمة، وسرعة إلقاء القبض عليهم، فأوجد تحليل الحمض النووي حلولا لفك طلاسم بعض القضايا، ووضع حلول شافية للتعرف على الجناة من خلال تحديد شخصياتهم في جرائم القتل .

ومع الأحداث التي شهدتها مدينة جدة من قيام جان باغتصاب 13 فتاة قاصراً على مدى 3 أعوام في جدة وبعد إجراء تحليل الحمض النووي الذي توافقت نتيجته المخبرية لحمض "D.N.A" للمشتبه مع تحليل السائل المنوي الذي تم العثور عليه على ملابس الضحية الأخيرة والتي أثبتت هذه التحاليل تورط المشتبه به في اختطاف واغتصاب الضحية الأخيرة والبالغة من العمر 9 سنوات، استطلعت "الوطن" آراء العديد من المختصين في إمكانية الحمض النووي للكشف عن الجرائم ونسبة النتائج التي توصلت لها هذه التقنية على الصعيد الاجتماعي والقضائي والطب الشرعي والاجتماعي.

الطب الشرعي

يرى الاستشاري المشرف على مركز الطب الشرعي بمدينة الرياض الدكتور سعيد الغامدي أن تحليل الحمض النووي "D.N.A"عامل مهم على مستوى العالم في تحديد الجناة في الجرائم الجنائية، وقال "طريقة العمل في هذه التقنية من أنجح الطرق التي يعتمد عليها في الكشف عن مرتكبي الجريمة بمسرح الحدث، وذلك لأن هذا الحامض هو عبارة عن بصمة لا تتكرر من شخص لآخر، ولذلك يستغل هذا التفرد في البصمة الوراثية لكل إنسان لتحديد الشخص المشتبه به في جرائم القتل وهتك العرض والسرقة، من خلال الآثار التي قد يتركها في مسرح الجريمة، مثل الدم، أو الشعر، أو الحيوانات المنوية، أو اللعاب، ورماد السيجارة وغيرها إذا تم تحليل الحمض النووي بطريقة سليمة ."

عجز الـ"D.N.A"

وأكد الغامدي أن الحمض النووي لا يزال عاجزا عن كشف عن بعض الجناة مرتكبي الجرائم عن طريق تحليل العينات التي يعثر عليها بمسرح الجريمة، كجرائم القتل التي يعثر بها على جثة الضحية بعد مرور وقت طويل مما يصيب خلاياها بالتعفن هنا يصبح خبراء الحمض النووي عاجزين عن اكتشاف الجاني، لكن مقابل ذلك هناك 40 دليلا يثبت الجريمة منها "الشاهد، رسائل الجوال التي تحمل نوعا من التهديد للضحية، والإيميلات"، موضحا أن المملكة الدولة الوحيدة التي تعتمد على ما يعرف بـ"قصاصي الأثر" حيث تستعين بهم الجهات الأمنية عندما يعجز الحمض النووي عن فك طلاسم بعض الجرائم ويكونون بحاجة إلى خيط للوصول للجاني ويعتبرون هؤلاء قرينة، فقصاصو الأثر عبارة عن أشخاص لديهم القدرة في معرفة الأماكن التي لجأ لها الجناة عن طريق آثار أقدامهم وآثار السيارة إلى جانب تحديد نوع السيارة التي ارتكب بها الجريمة.

كوادر مؤهلة

وعن الكوادر العاملة في مختبرات الأدلة الجنائية يقول المشرف على إدارة الطب الشرعي جميع العاملين من الكوادر سعودية مؤهلة، مشيرا إلى أن مركز الطب الشرعي بدأ في إقحام المرأة في العمل كطبيبة شرعية، مؤكدا أن عمل المرأة في الأدلة الجنائية لا يناسب طبيعتها لحاجة العمل للحضور الميداني والانتقال لمسرح الجريمة، فعملها في مجال المختبرات قد يكون مناسبا لها.

دليل قاطع
يقول المحامي والمستشار القانوني ريان عبدالرحمن مفتي: تعتبر نسبة النتائج التي يتوصل لها تحليل "D.N.A" تتجاوز 99.9% لدقتها، ولقد ساهمت هذه التقنية في سهولة الكشف على العديد من الجرائم والحقوق من خلال الطب الشرعي والأدلة الجنائية، لم يقتصر ذلك على الجرائم بل كان له دور كبير في تحديد النسب وانتماء الأطفال لأبويهم وفي معرفة بعض الجثث التي تعرضت للحوادث أو لتشوهات أو في طمس ملامحهم، موضحا أن نسبة نتائج "D.N.A" تصل إلى 100% من الصحة ولكن تضم كافة تقارير نتائج هذا التحليل إلى نسبة 99.9% لعدة اعتبارات والتي منها احتمالات الخطأ في تطبيق التحليل وليس الخطأ في صحته.
وأضاف المحامي والمستشار القانوني بأن الاستفادة من هذا التحليل في العديد من القضايا والتي منها تحديد النسب وهوية المتوفى والتأكد من صحة جرائم الانتحار، وجرائم الاعتداء على النفس في حال أن وجدت أنسجة الجاني على جسم المجني عليه والتي منها القتل أو الاعتداء البدني وفي الانتحار، فإن هذا التحليل يستطيع تحديد هوية الجاني في حال أن وجدت أنسجته في ذات مسرح الجريمة وتطابقت معه.
الشرع والحمض النووي
ويرى الخبير الشرعي والقانوني الشيخ عيسي الغيث مثل هذه الأدلة الجديدة التي تعتبر من نوازل الاستدلالات القضائية محل بحث ودراسة لدى الجهات القضائية المختصة، ولكنها حالياً تعتبر في حكم الأدلة ولكنها ربما لا تكون قاطعة ما لم يصدر بها قرار من المرجعية القضائية أو المرجعية التشريعية المؤيدة بأمر من ولي الأمر، كما يمكن للمحكمة العليا أن ترسي ضمن مبادئها اعتبار نتائج الحمض النووي في محل الدليل القاطع ما دام علمياً يعتبر كذلك بنسبة 100%، ولكن في حالة لم يثبت علمياً ذلك ولو بلغ نسبة 99% فلا يعتبر حينها دليلاً موصلاً وكافياً .
بينة تقنية
وأشار عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي إلى أن موضوع تحليل الحمض النووي بين أخذ ورد فقهاء الشريعة لعدة أسباب، بأعتبار أن البصمة الوراثية الـ "D.N.A" من الوسائل التقنية الحديثة التي ما زال البعض يشكك في مصداقيتها، والسبب الآخر هو أن وسائل الإثبات محددة ومنصوص عليها لذلك لا يجوز استعمال وسائل أخرى قد تصطدم مع ما قرر العمل به في الشريعة، ومن الأسباب كذلك أن هذه الوسيلة ستضعف اللجوء إلى وسائل الإثبات الشرعية الأخرى فلا يكون لهذه الوسائل قيمة في الإثبات بالرغم من أن الشريعة ألزمت الأخذ بهذه الوسائل وأكدت عليها، كما أن هذه الوسائل لم تتقرر إلا لحكمة يدركها ويلمسها علماء الشريعة والعاملون في مجال التقاضي. وأضاف العنزي: الإشكالية الأخرى التي تحيط بهذه الوسيلة مسألة تصنيفها من حيث كونها قرينة قابلة لإثبات عكسها أم إنها ترقى إلى مرتبة الدليل الصريح الذي لا يمكن دحضه.
مخاطر "D.N.A" لإثبات النسب
من جانبه، أكد أستاذ علم الاجتماع الجنائي الدكتور صالح الدبل أنه من المنطق أن يستفاد من البصمة الوراثية في مجالات بعيدة عن الشقاق والخلاف الاجتماعي، وأن لا يؤدي ذلك إلى تصدع كيان المجتمع، فإذا كان الغرض من استخدامات البصمة الوراثية هو التعرف على الخصائص البشرية والشعوبية وربط ذلك بخريطة جينية لغرض التواصل القرابي بين البشر، فهذا أمر محمود وقد يؤدي إلى الترابط الاجتماعي ويخفف النعرات العنصرية والشعوبية ويثبت انتماء البشرية إلى بعضهم بعضا.
ويقول الدبل أما إذا كان استخدام نواتج البصمة الوراثية "D.N.A" في إثبات النسب فإن ذالك محفوف بالمخاطر والمضار الاجتماعية ويجعل الأمر سهلا وفي متناول الجميع، إما لغرض التسلية أو لغرض درء التشكك البسيط، وقد يؤدي انتشار هذا الفحص لإثبات النسب إلى قيام سوق اقتصادي مربح يستغل من أجل الثراء، وقد يؤدي بعد فترة وجيزة إلى تطوير تقنيات الفحص النووي ويجعله رخيص الثمن في متناول الجميع، ونتيجة لهذا التطور التقني والعلمي تنتشر الخلافات بين الناس وتكثر نتيجة لذلك قطع أواصر القرابة وتؤدي إلى المشكلات الاجتماعية التي لا تحمد عقباها.

المظالم يستمع اليوم لتبرير أمانة جدة حول غرق فاطمة الصعب

والدها يتهم الأمانة بالإهمال ويطالب بمليون ريال تعويضا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60223&CategoryID=5

جدة :محمد المرعشي 2011-06-29 3:51 AM

يستمع قاضي الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "ديوان المظالم" اليوم، إلى المبررات التي سيقدمها ممثل أمانة جدة حول غرق فاطمة الصعب قرب ميدان النورس بجدة قبل عامين بسبب إهمال الأمانة وفق دعوى والدها .

وتأتي هذه الجلسة استكمالا للسابقة التي عقدتها المحكمة الإدارية في 27 جمادى الآخرة الماضي، وطلب خلالها ممثل الأمانة فرصة لتبرير غرق فاطمة، والرد على دعوى والدها التي يتهم فيها الأمانة بإهمال منطقة الكورنيش التي غرقت ابنته فيها بسبب مصبات الصرف الصحي.

والد فاطمة الصعب، أكد لـ "الوطن"، أنه أقام دعواه ضد الأمانة، مطالبا فيها بتعويضه بمبلغ مليون ريال، لقاء الإهمال الذي تسبب في غرق ابنته، ومصبات الصرف الصحي التي لوثت مياه البحر مما أطال مدة البحث عن جثة ابنته الغريقة من قبل جهات الإنقاذ.

وقال إن مندوب الأمانة طلب من ناظر القضية مهلة للرد على الدعوى، في الجلسة التي عقدها ديوان المظالم السبت 27 جمادى الآخرة الماضي.

وأرجع الصعب غرق ابنته لما سماه "إهمال الأمانة"، وتركيبها مضخات للصرف الصحي بطريقة غير نظامية، في منطقة تكتظ بالمتنزهين، مما أدى إلى غرق ابنته ذات الثمانية عشر ربيعا في 16 رجب عام 1430.

وكان ديوان المظالم قد أحال دعوى والد الفتاة في شعبان عام 1430، من الدائرة 13 بالمحكمة الإدارية إلى الدائرة 5 لاستكمال نظر القضية، وطالب خلالها قاضي الدائرة، برد واضح من الأمانة، تبرر من خلاله دعوى والد الفتاة.

المدينة: موزّعو الشعير يحتجزون موظفين ويُتلفون سيارات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283006

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
احتجز عدد من موزعي الشعير في المدينة المنورة موظفي مجلس الجمعيات التعاونية السعودية الذين صدرت التوجيهات بتوكيلهم بتوزيع الشعير، إضافة إلى إتلاف سيارات الجمعيات، وتهديدهم بالعصي والحجارة.ورفع رئيس مجلس الجمعيات التعاونية السعودية الدكتور ناصر بن إبراهيم آل تويم برقية عاجلة لأمير منطقة المدينة المنورة (تحتفظ »الحياة» بنسخة منها)، أوضح فيها أنه قد حُدد الثلثاء الماضي موعداً لبدء تطبيق ممارسة الجمعيات التعاونية نشاط تسويق الشعير وتوفيره لمربي الماشية بالأسعار المناسبة.وأوضح أنه لكي تباشر اللجان وفرق العمل مهماتها، «نرجو توجيه الجهات الأمنية بتوفير قوة كافية لحماية المحطات والعاملين بها، وإلزام الناقلين بالالتزام بالأنظمة، إذ واجهت فرق العمل خلال الأيام من السبت إلى الإثنين الماضي تجمهر مجموعة من الناقلين، وإغلاق إحدى محطات التعبئة (الغدران)، وإتلاف سيارات الجمعيات واحتجاز الموظفين وتهديدهم بالعصي والحجارة.وطالب التويم بالتوجيه بتكليف ضابط برتبة مناسبة وقوة مساندة تضمن بدء التطبيق بشكل يوضح للمواطنين أن الجمعيات لن توقف أي مواطن (ناقل) يحمل تصريح تحميل سابقاً لبدء عمل الجمعيات.

إيقاف منحة مواطن بعد 30 عاماً بسبب المساحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629430028.htm

عبدالرحمن القثامي ـ مكة المكرمة
استهجن مواطن حصل على منحة أرض انتظرها نحو 30 عاما موقف أمانة العاصمة المقدسة التي حجبت عنه المنحة بعد أن أنهى كافة الإجراءات من قبل المكتب الهندسي.
وأوضح مدير عام الأراضي والممتلكات في أمانة العاصمة المقدسة المهندس فايز كنسارة في حال وجد زيادة في مساحة المنحة الممنوحة للمواطن يتم بيعها وفق أنظمة وتعليمات محددة وواضحة، وزاد وإذا كانت المساحة تفوق النسبة المسموح بها فإنه يتم إعادة تخصيص قطعة أخرى تناسب المسموح به.
وتحدث الممنوح جمعان المعبدي لـ «عكاظ» قائلا «تقدمت بطلب لبلدية الجموم أرغب فيه الحصول على منحة سكنية عام 1402هـ وبعد 15 عاما من الانتظار دعيت للقرعة وحصلت على أرض مساحتها 625 مترا مربعا تقع داخل مخطط».
وأضاف «أحيلت أوراقي لمكتب هندسي لاستلام الخرائط لكن موظف البلدية أبلغني بإيقاف المنحة إذ أن المخطط تم تعديل مساحته وأصبحت مساحة المنحة أكبر من المساحة المسموح بها».

حرمان معلمي البدنية والفنية والمرشدين من إجازة الحوافز

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد 3664
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110629/Con20110629429891.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

أكد لـ«عكاظ» مدير عام التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة بكر بصفر، أن إجازة معلمي المرحلة الابتدائية التي بدأت في 20 رجب ليست لجميع المعلمين، إنما هي حافز لبعضهم ممن تنطبق عليهم شروط منح تلك الإجازة. وبين أن معلمي التربية البدنية والفنية والمرشدين الطلابيين وصعوبات التعلم لا تشملهم الحوافز التي تعطى بعد إجراء اختبارات قياس الناتج التعليمي للطلاب عبر برنامج (حسن) الذي يجرى لطلاب المرحلة الابتدائية.

وأضاف «إذا كانت نسبة تحصيل الطلاب في اختبارات القياس بالإضافة لعدد من عناصر التقويم العام لأداء المعلم بواقع 90 في المائة فما فوق، فإن المعلم يمنح الحوافز المتمثلة في الإجازة الممنوحة لبعض معلمي المرحلة الابتدائية قبل بدء الإجازة الصيفية لبقية المعلمين، أما الذين يقل مستوى تحصيل طلابهم وأدائهم عن 90 في المائة فلا يحق لهم التمتع بإجازة الحوافز، كذلك معلمو التربية الفنية والبدنية وصعوبات التعلم والمرشدون الطلابيون.

وكان عدد من معلمي التربية البدنية والتربية الفنية في مدارس المرحلة الابتدائية في العاصمة المقدسة، قد اعترضوا على عدم مماثلتهم بزملائهم المعلمين في التخصصات الأخرى، الذين بدأت إجازتهم منذ 20 رجب، بينما هم لا يزالون يداومون حتى 12 شعبان؛ أي 22 يوما ما بين إجازتهم وإجازة بقية المعلمين من التخصصات الأخرى الذين سبقوهم.

وأوضح المعلمون في شكوى تلقت «عكاظ» صورة منها لإدارة التربية والتعليم في العاصمة المقدسة، أنهم تفاجأوا بتمتع زملائهم المعلمين بإجازتهم السنوية من 20 رجب، بينما لا يزالون يتوجهون إلى مدارسهم كل صباح للتوقيع في الكشوفات والخروج مرة أخرى، مطالبين بالمساواة بينهم وبين زملائهم المعلمين في المرحلة الابتدائية وعدم التفرقة بينهم.

طفولة بلا تحرش؟!

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م العدد 3659
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110624/Con20110624428816.htm

حامد عباس

** الصدمة العنيفة التي تلقاها المجتمع السعودي بكافة فئاته أخيرا بسفاح القاصرات والمعلم، أي الذي يعمل مربيا ومن المفروض أن يكون فاضلا وحريصا على عفة أبنائه وبناته كما هو ومن المفروض أيضا أن يكون حريصا على أبنائه وبناته الذين هم من صلبه. لقد حدث ما حدث ولا ينفع الندم أو لطم الخدود وأعان الله المنكوبين على تجاوز محنتهم الصعبة.

الأهم الآن كيف يستيقظ المجتمع من سباته. ينبغي أن نعلن ثورة ليقظة الوعي بخطورة التحرش واغتصاب الأطفال من الجنسين، ونكون حريصين على بناتنا وأبنائنا ليس بحبسهم ومراقبتهم والحد من تحركاتهم ولهوهم البريء وإنما بتحريك وعيهم ليكونوا يقظين في حماية أنفسهم بعدم التجاوب مع الغرباء كما حدث لضحايا هذا السفاح وأيضا نضع ضوابط صارمة لعدم اختلاء الأطفال مع الأقرباء والأقربين لحماية الطفولة من العبث. لست متخصصا لأضع أجندة واضحة لحماية الأطفال من هذا الخطر الفادح وآثاره المدمرة نفسيا وجسديا ولكني أضع رابطا لمجموعة تستطيع من خلال المختصين ومن الحوار لخلق وعي وصنع حائط لحماية الأطفال والقاصرين من هؤلاء السفاحين. إنني أدعو كل الآباء والأمهات للانضمام لهذه المجموعة للتحاور وتكوين وعي حام للطفولة ومدافع عنها:

http://www.facebook.com/group.php?gid=123242255066

أتمنى أن يشعر الناس جميعا بهذا الخطر ليس في المملكة وحدها وإنما في كل مكان من العالم لأنها مشكلة عالمية ويتحدوا لعزل هؤلاء المجرمين الذين ينتهكون براءة الطفولة وخاصة الأقربين مثل بعض الآباء الشاذين وربما بعض الأمهات الشاذات؟!

محاربة الفساد: منذ أن صدر الأمر السامي بتشكيل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وهناك سعي من الكثيرين للتضافر مع هذه الهيئة لدعمها في عملها.. أنشأنا مجموعة لدعم هذا الاتجاه تحت مسمى: النزاهة ومحاربة الفساد وشعارها: لنكن ضمائر حية، على الرابط:

http://www.facebook.com/#!/home.php?sk=group_220575917957260@ap=1

لنصنع وعيا يشيع ثقافة النزاهة ومحاربة الفساد ورفضه كمبدأ وممارسة وعزل الفاسدين ومحاربة الفساد بكل الوسائل المشروعة تجاوبا مع الرغبة السامية. ولخدمة هذا الغرض تعاون عدد من أعضاء المجموعة لتقديم نشيد بعنوان: محاربة الفساد من تأليف زامل الزامل ولحن وأداء الجسيس عبدالعزيز بخاري وتصميم وإخراج محمد المشيخي الثمالي، فهل نضع أيدينا معا لمحاربة الفساد.

* مستشار إعلامي

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الاغتصاب وحكايا الآلام

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد 3660
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110625/Con20110625429026.htm

محمد بن علي الهرفي

في البداية فإن جريمة الاغتصاب تختلف تماما عن جريمة الزنى، فالأولى تتم بالإكراه من أولها إلى آخرها، والثانية بالتراضي من أولها إلى آخرها.. كما أن انعكاس آثارها يختلف كلية بين الأولى والثانية، ومن هنا كان لا بد من التفريق في العقوبة ما بين الجريمتين.. حكاية مغتصب الثلاث عشرة طفلة في جدة مازالت تتفاعل في كل أوساط بلادنا، فالجريمة بشعة بكل المقاييس، ومهما قيل عنها وعن فاعلها فهو أقل بكثير مما قام به ذلك المجرم في حق ثلاث عشرة طفلة وأهاليهن وأقربائهن..

لا أعتقد أن هناك من يشكك في بشاعة الجريمة ولا بسوء ما فعله المجرم، لكن الذي أصابني بالقهر والاشمئزاز من حاول تبرير هذه الجريمة بأن فاعلها مريض نفسيا وأن وضعه يقتضي التخفيف عنه إن لم يكن العفو عنه بسبب ذلك المرض!! وللأسف، فقد قرأت في بعض صحفنا أن زوجته وأولاده ذهبوا إلى القول بأنه مصاب بمرض نفسي!!.. هذا الادعاء سيتولاه القضاة وقبلهم الشرطة وهيئة الادعاء والتحقيق ونحن لا نشكك في نزاهة الجميع، لكنني ومن خلال متابعتي لهذه القضية البشعة رأيت أن ذلك المجرم عمل الكثير لإنكار جريمته، وتلك الأعمال لا تتفق مع كونه مصابا بأي نوع من الأمراض!!.. أنكر جريمته تماما، وأضرب عن الطعام، فكيف يرتكب مثل ذلك الجرم رجل متزوج ولديه أطفال ووضعه المادي لا بأس به؟!، هذه التبريرات لا يقولها مريض نفسيا، فلولا وجود إثباتات قوية ظهرت فيما بعد لكان من الممكن أن يصدقه المحققون لأن أقواله تتفق مع المنطق السليم.. وعندما لم تفلح أقواله تلك لجأ إلى تغيير شكله لكي يصعب على ضحاياه التعرف عليه، كما غير سيارته ـ أيضا ـ زيادة في التضليل، فهل يفعل كل ذلك مريض نفسيا؟!، أشك في ذلك كثيرا.

الشيء المؤسف أن يقبل أي محام الدفاع عنه، إن وظيفة المحامي ليست الدفاع عن المجرم الذي اتضح جرمه ومحاولة تبرئته زورا وبهتانا، والذي يفعل ذلك فهو شريك للمجرم في عمله في الدنيا والآخرة على حد سواء. المحامي ـ كما أفهم ـ شريك للقاضي في محاولة الوصول إلى الحقيقة، وليس تضليل القاضي من أجل المال وبعيدا عن العدل والإنصاف.

جريمة الاغتصاب لا تعدلها أية جريمة أخرى خاصة في مجتمعنا.. وليضع الواحد منا نفسه في مكان من اغتصبت ابنته ثم ليرى كيف سيحكم على المغتصب!!.. هذا النوع من الجرائم بدأ يكثر، وفهمي أنه حرابة بكل تفاصيل الحرابة، وإن لم ينل الفاعل عقوبة قصوى فإن الجرائم لن تتوقف، والويل للمجتمع منها.

تساؤلات حول الفقر المدقع والفقر المطلق3

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م العدد 3660
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110625/Con20110625429028.htm

أ. نجيب الخنيزي

حدد وزير الاقتصاد والتخطيط طبيعة الفقر المطلق الذي تعمل الحكومة على مواجهته بأنه يتمثل في فقر الخدمات الطبية والمساكن والملبس. سأتناول هنا قضية السكن باعتبارها مؤشرا هاما على مدى تحسن مؤشر نوعية الحياة والمعيشة. المعطيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بنسبة تملك السعوديين لمساكنهم الخاصة متفاوتة وتنقصها الدقة غير أنها تتراوح ما بين 22 في المائة و30 في المائة، وهي تدلل في جميع الحالات على أن الغالبية الساحقة من السعوديين لا يمتلكون سكنا خاصا بهم، وهذه النسبة تعتبر من أقل النسب ليس على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي فقط بل وغالبية البلدان النامية، حيث تصل النسبة في الإمارات إلى 91 في المائة وفي الكويت إلى 86 في المائة. النسبة العالية للمواطنين الذين لا يملكون سكنا خاصا مرشحة للارتفاع، حيث يتبين بأن الشباب تحت سن 25 سنة يشكلون قرابة 70 في المائة من العدد الإجمالي للسعوديين، ولمواجهة هذه المشكلة المؤرقة وخصوصا للداخلين الجدد إلى سوق العمل ناهيك عن الشباب قدرت بعض الدراسات بأن المملكة تحتاج سنويا إلى أكثر من 160 ألف وحدة سكنية تقدر قيمتها بأكثر من 72 مليار ريال سنويا. الجدير بالذكر أن صندوق التنمية العقاري صرف منذ إنشائه 593 ألف قرض بقيمة إجمالية قدرها 163 بليون ريال. وإذا كان متوسط عدد أفراد الأسرة السعودية وفقا للتعداد السكاني للعام 2010 هو 5.5 فرد، ذاك يعني أن 17.5 في المائة فقط من السعوديين وأسرهم قد استفادوا من القرض العقاري. وهي نسبة ضئيلة بكل المقاييس. ضمن هذا السياق ناقش مجلس الشورى في جلسته الأخيرة بتاريخ 20 يونيو من الشهر الجاري مشاكل السكن وطوابير الانتظار في صندوق التنمية، مشيرين إلى ضرورة الإسراع في وضع حلول لهذه المشكلة. كما دعوا الى وضع استراتيجية جديدة وتحديث أنظمة الصندوق لتتماشى مع الأوامر الملكية الجديدة على هذا الصعيد، ووضع فترة زمنية محددة لهذه الاستراتيجية. وطالب أعضاء المجلس الصندوق العقاري بتخصيص مبلغ من موازنته لبناء أبراج سكنية ومنحها للمواطنين، موضحين أن القرض الحالي 500 ألف ريال لا تكفي لبناء منزل. ونشير هنا إلى استحالة بناء سكن خاص للغالبية من السكان وخصوصا الشباب والداخلين الجدد إلى ميدان العمل في ظل الارتفاع الصاروخي لأسعار الأراضي؛ لذا من المهم التفكير في ربط القرض العقاري بوجود منحة أرض من الدولة كما هو معمول به في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان. ومن المهم هنا تلافي المخاطر التي قد تطال المواطنين ومجمل الاقتصاد الوطني لدى وضع نظام الرهن العقاري المزمع تطبيقه، ولنأخذ على هذا الصعيد دروس تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة على مجمل الاقتصاد الأمريكي بل والاقتصاد العالمي.

من مغتصب الصغيرات؟ ومن هم أطراف الجريمة؟

المصدر: جريدة الوطن السبت23 رجب 1432 هـ - 25 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=6240

حصة محمد آل الشيخ

هل تتوقع أن يتم التشهير بالتجار الذين يتلاعبون بالأسعار ما دام وحش جدة الذي يغتصب الصغيرات البريئات لم يشهر به حفاظا على مشاعره وتكتفي الصحف بنشر صورة قفاه؟!

سؤال مهم أرسله أحد القراء للزميل خلف الحربي مستنكراً التحفظ على صورة وحش جدة وعدم نشرها رغم أن جريمته لا يعادلها في الوحشية والقذارة والإجرام والعنف أية جريمة، ساق السؤال الزميل خلف في مقاله "دروس حوادث الاغتصاب" بعد مقارنة عقلانية بين الحكم بالسجن ثلاث سنوات مع الجلد لمغتصب سيدة في المدينة المنورة، وبين قضية سارق الخروفين الشهيرة، ليضعنا أمام المفارقة الواسعة والمعكوسة التي ميزت الحكمين وارتأته، واصفاً الحكم الأول - وقد صدق - بأنه "سياحي" فالمجرم سيقضي مدته ويعاود إجرامه كعادة الجناة في جرائم الاغتصاب، فما إن يخرجوا من السجن إلا ويرتكبوا أبشع منها، ربما الزميل خلف متخوف من حكمٍ صادمٍ سيأتي كدلالة مفارقة ذينك الحكمين .

الموقف بعامة يجعلنا في مواجهة صريحة مع أنفسنا، ومع الثقافة التي أنتجت مواقفنا نحو مفاهيم الإجرام الحقيقية وردود أفعالنا وأحكامنا تجاهها، والتي أظن أننا مازلنا نتعامل فيها ضمن محرِّكين أساسيين هما: مفهوم "الجرم الجماعي" وهو مفهوم ناشئ عن ثقافة القبيلة التي تستهلكنا في عصر المدنية، ومفهوم "العيب" المرتبط دوماً بشخص المجني عليها "الأنثى" الذي جعل الكثير من الأسر تفضل السكوت، وإن كان الثمن استمرار المجرم في ممارسة جرائمه "الخطف والاغتصاب"، الجريمتان اللتان لا يمكن في أي مكان من العالم المتحضر السكوت عنهما، بل السكوت عنهما بحد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون.

ربما يكون العيب المرتبط بالأنثى مفهوما في ثقافة العربي الشهيرة بالعبث على حساب النوع الجنسي، لكن أن تنسحب العبثية لباحة الطفولة فيسكت الأهل عن الجرائم القذرة باسم العيب الملصق بالجنس، وإن كانت الأنثى طفلة بريئة لم ترتسم بعد علامات الأنوثة عليها، فتلك هي الجناية الحقيقية التي على كل المؤسسات التوعوية والتربوية الالتفات لها قبل أن نسقط في براثن الاعتداءات المسكوت عنها لأجل التخلف القهري المرتبط بثقافة العيب المشدودة إثماً وعدواناً تجاه المرأة " الأنثى" وإن كانت طفلة بريئة لم تع بعد معنى أن تكون مجرمة بلا ذنب .

في آخر متابعات "الوطن" لقضية وحش جدة ارتفع عدد ضحايا طفلات هذا الذئب البشري إلى 19 ضحية، تتراوح أعمارهن بين السابعة والعاشرة، وأول ضحية كانت منتصف عام 1429 ما يدل على أن العدد تفاقم نتيجة السكوت الإجرامي عن هذا الوحش الذي أرهب الطفولة وأقض مضاجع البراءة، وقد كانت آخر الطفلات التي سجلت أقوالها متعرفة على المشتبه به طفلة يمنية، لكن ما يؤسف له حسب ما جاء في تقرير "الوطن" هو "تعرف فتاتين سعوديتين على المتهم، لكن ذويهما رفضوا تسجيل اعترافهما، وغادروا الشرطة دون توجيه أي شكوى ضد المشتبه به!!"، هذا الموقف من أسرتي الضحيتين يعكس لنا قيمة "العيب" مقابل حقوق الطفل إذا ما قيس بمستوى وحشية الاغتصاب، فضلاً عن غياب مسؤولية الضمير، أو أن يحرك ساكناً أمام مسؤوليته المجتمعية ودوره المفترض لإنقاذ أطفال المجتمع من وحش مسعور يتحين الفرص لينشب مخالبه في أجساد الطفولة اللدنة، وهو موقف يجعلنا نجزم بإدانة الأسر والمجتمع واشتراكهم في الجريمة.

الجمعية السعودية لرعاية الطفولة قامت مشكورة بتشكيل خمس لجان لتقديم الدعم لضحايا وحش جدة، تضم لجنة قانونية يرأسها المحامي عدنان الزهراني، ولجنة التأهيل النفسي وترأسها الدكتورة مها حريري، ولجنة التواصل المجتمعي ويرأسها صالح شيرق، واللجنة التربوية برئاسة سالم الطويرقي، واللجنة الإعلامية برئاسة سعيد الحربي، وتسعى الجمعية للدفاع عن الضحايا ومعالجة الآثار النفسية التي تعرضوا لها وتأهيلهم من أجل تجاوز تلك المرحلة من خلال التواصل مع أهالي الضحايا وزيارتهم وتقديم كافة أنواع الدعم لهم، وهو عمل ينمي الجانب المشرق لحقوق الطفل والذي أتمنى من الجمعية أن توسع دائرته ليشمل المجتمع بأسره، وإشراك الأطفال بتوعيتهم إزاء التعامل مع الأغراب،

فالمستهدف هو الطفل أولاً وبالتالي على الجمعية أن تنشئ شبكة تواصل مع كل المؤسسات التربوية لعمل جهد مشترك يسع كافة فئات المجتمع بمن فيهم الطبقة المستهدفة أولاً "الأطفال؛ إناثاً وذكوراً ."
يطالب استشاريون في علم النفس بسرعة "سن قانون يجرم مرتكبي الإيذاء الجنسي والبدني الذي يتعرض له الأطفال"، وبالطبع يدخل في صلب مطلبهم هذا تحديد سن الطفولة المعترف به عالمياً، وهو الأمر الذي أباه بعض من يدّعي التدين عندما هاجوا وماجوا ضد تحديد سن الزواج، ومنع الوالدين من تزويج القاصرات، هاجمين بسيل من خزعبلات قصص تراثهم!، ولا شك أنه لا فرق في الإجرام بين أب يزوج طفلته، وآخر يغتصب طفلة آخر، فكلاهما مجرم بصورة أو بأخرى.
مازلنا نقع في التخبط حول تحديد الجاني وبالتالي معاقبته بسبب اختلاط أطراف المسؤولية، ونقف في نقطة الحيرة من جرائم الطفولة بين المجرم المغتصب، والأسرة التي أخفت جناية المجرم وألجمت صرخة الطفولة المغتصبة، ومجتمع مازال يسبّب لإخفاء صورة الجاني بتبريرات تخلط الحق بالباطل، مقدمة حيل الجاهلية على مسؤولية الكسب والاكتساب الفردانية، فمن المسؤول؟ وأين حق الضحية " الطفلة"؟ وكيف نحافظ على واحة الطفولة ونحن بشكل أو بآخر نخترق براءة ساحتها بتبرير الاغتصاب؛ بادعاء الحلال ـ أحياناً ـ أو بالسكوت عن الحرام خشية العار أحياناً أخرى؟!! والسؤال الأجدى هل سيأتي يوم نرفع فيه لثام التخفي ونعلن عن مشاكلنا وجرائم مجتمعنا بكل تجرد؟

الرياض
www.Alriyadh.com

الفقر ينصب شراكه وأحابيله

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م - العدد 15707
http://www.alriyadh.com/2011/06/26/article645208.html

د. إبراهيم المطرودي*

لفحت وجهي السموم، كأني في الدهنا مقيم، حين التقطت عيناي حكاية المرأة المقيمة في مكة، تلك المرأة التي وجدت بفقر تلك الأخوات فرصا استثمارية، تمنحها الثراء، لقد عاشت تلك المرأة على فرص، خلقتها حاجات تلك الأخوات، حاجات صنعها الفقر، الفقر الذي طالما عرّى قيم الإنسان، وأذهله عن مبادئه ومثله، الفقر الذي تعوّذ منه الحبيب عليه الصلاة والسلام ، ورُوي في الأثر عنه:" كاد الفقر أن يكون كفرا ."

حين قرأت الخبر قفز في ذاكرتي رجلٌ من دولة، ليست ببعيدة عنا، فقد كنّا في زيارة لمدينته، فرابنا شيء، فقلنا له، فقال ولم يُبدِ غرابة : ما تفعله هذه المرأة خير من السرقة، عشتُ وعاشت في نفسي مقولته، عشتُ مثاليا، لا أصدق أن يقع الإنسان فريسة فقره؛ لكن شاء الله تعالى أن تنهض قولته من جديد في بالي، وأنا أقرأ خبر تلك الأخوات في مكة، فقلت في نفسي: أظنهن آثرن بيع أعراضهن وهن المطلقات على أن يسرقن لحاجاتهن الضرورية !

إنه مشهد رهيب، أن ترى الإنسان يضحي بمبادئه وقيمه؛ ليعيش حياة كريمة!، مشهد تختلط فيه دفقة الرحمة بغضبة الضمير؛ لكنه الواقع الذي نسمعه عن نساء أخريات في هذا العالم، وحدّثتنا به الأحداث هذه الأيام عن أخواتنا، نحن الذين من بضاعتنا العزيزة على قلوبنا "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" نحن الذين من ثقافتنا النظرية " ما يؤمن من بات شبعان، وجاره طاوٍ إلى جنبه ."

ما أكثر كلامنا! ما أعظم تنظيرنا! ها هي أخواتنا لم يبتن في ليلة جياعا، إنما بتن يبعن أعراضهن، رجاء أن يظفرن وهن أمهات الأولاد بمائتي ريال أوثلاثمائة، إنهن أمهات، يتعرضن لأخطار شتّى في تلك السبيل الموحلة، ومع ذلك ينقدن إلى حيث سمعنا، أيها الأخوة، من هي تلك المرأة التي تبيع عرضها بثمن بخس كهذا؟ أترون تلك الأخوات لو ملكن حاجاتهن يقعن طرائد بشرية لذوي القلوب الخربة؟ حسن ظني بالإنسان وليس بالمسلم يمنع عن خاطري التفكير في سبب آخر غير الفقر، قادهن إلى شيء تأباه جبلة الإنسان .

في الإعلام صحبت قصة نساء مكة حكايةٌ أخرى، إنها حكاية صبايا جدة، ولا أخفي عليكم شيئا، فلم تقلقني قصة رجل جدة مثلما أزعجتني قصة تلك المقيمة في مكة، وليس ذلك قلة رحمة فيّ لتلك الفتيات، لكني نظرت في الحادثتين نظر من يبحث عن دوره في حدوثهما، فأما حكاية مكة، فأيقنت أن لي دورا كبيرا، سأسأل عنه، وأما في قصة جدة لم أجد خيطا في الحادثة يقودني إلى نفسي، وهذا في نظري الفرق بين من تتملكه العاطفة، ومن يتملكه في النظر العقل، من ينظر بعاطفته ستزعجه إزعاجا رهيبا حادثة جدة، حادثة تلك الفتيات البريئات، وربما لن يحفل بقصة مكة، فتلك نسوة بلغن من العمر عتيا، مما يجعل بعضنا ينظر إليهن نظرة احتقار وامتهان، كيف يبلغ بهن الأمر إهدار أعراضهن؟ إنّ صبايا جدة لم يندفعن لحاجة، ظهرت منهن لم يقم المجتمع بدوره في سدّها، لا يجد الناظر في حادثة هؤلاء الطفلات شيئا، يعزو به البلاء إلى المجتمع، فالمجتمع تقريبا بريء في تلك الجريمة؛ لكننا حين ننظر إلى مأساة الأخوات في مكة تختلف الصورة الماثلة، فثمة نقص دفعن بهن إلى ذلكم النفق المظلم، نقص كان في مقدور المجتمع أن يجبره، نقص كان المجتمع مسؤولا عنه فتركه، هكذا يجمل بنا أن ننظر إلى قضايا الناس في مجتمعنا .

إنّ هذه المشكلة التي وقعت عليها يد الهيئة تُظهر لنا أسئلة مهمة حول الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية والمبرات، أسئلة تدفعنا ونحن الحريصون على الإصلاح إلى التقصي وراء الدوافع التي رمت بتلك الأخوات إلى تلك المزالق، أهنّ اندفعن هوى وفسادا أم قادتهن الحاجات التي لم يجدن من يُعينهن عليها؟

ما زلت أذكر رجلا مقداما قدم من الخرج في جمعة من جمع الصيف، جاء من الخرج حتى يعرض في مسجد من مساجد الرياض على المصلين التبرع لمكتب من مكاتب الدعوة والإرشاد هناك، حين تمر بنفسي تلك الحادثة، أتساءل أين العاملون في الجمعيات الخيرية عن مثل ذلك؟ لماذا ينتظرون المتبرعين في مكاتبهم؟ لماذا يضع بعضهم الإعلانات، ولا يفكر في المجيء إلى الناس في المساجد مثلا؟ لماذا يبحث عنهم الفقير والمحتاج ولا يبحثون عنه؟ أليس من مهام

الجمعيات البحث عن المستهدف من وراء قيامها؟ الباحثون عن تجميع رأسمال المال اخترعوا فكرة: اتصل نصل، فأين الجمعيات والمبرات عن هذه الدرب، وهم الذين يسعون لحماية رأس المال الديني والأخلاقي؟ إنّ الجمعيات والمبرات تشارك بدور كبير في تنفيذ المقالة الشهيرة: درهم وقاية خير من قنطار علاج .

وإذا كان تفعيل دور الجمعيات الخيرية يساعد في حل مثل تلك الظواهر التي نأباها، فإن تفعيل العقل الفقهي يساعد في تلافي مثل هذه التحديات الاجتماعية، وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فقد تعرضت في مقال سابق للقاعدة الشرعية في سد الذرائع، والسؤال الذي يقوم في نفسي ولا يقعد: أين هذه القاعدة الشرعية في سد الذرائع عن مواجهة مثل هذه المشكلات الاجتماعية؟ لماذا يكثر توظيف هذه القاعدة في المنع دون العمل وإيجابه على الناس؟ إن الفقر سبب لكل بلاء، إنه سبب لبلاء محقق، وليس متوهما، بلاء كشفته الدراسات العالمية، فأين العقل الفقهي عن اتخاذ إجراءات فقهية، تساعد في حل هذه المعضلات الاجتماعية؟

إنّ الدولة تسعى جاهدة لمحاربة الفقر، يسعى قادتها السياسيون إلى مدافعة أضراره وأخطاره عن الناس، أفلا يتحرك قادتها من الفقهاء إلى مثل ذلك، مستندين إلى هذه القاعدة الشرعية وإلى النصوص التي كان منها " ما يؤمن من بات شبعان، وجاره طاوٍ إلى جنبه"؟ حينها يظهر العقل الفقهي عونا للإنسان على حياته الكريمة، حينها يظهر الفقه الإسلامي إنسانيا، وليس فقط مجموعة من الطلبات والأوامر والزواجر، التي أجادت الثقافة نقلها، ولم تستطع أن تضيف إليها شيئا، حينها يتقارب العقلان في خدمة الإنسان؛ العقل السياسي والعقل الفقهي .

إنّ من فنون الدعوة أن يتقرب المرء إلى المدعو بما يستطيع، أفلا يستحق المسلم أصالة أن يُظهر له من الدين الجانب الذي يوضح حدب الدين عليه دنيويا؟ من الجميل أن نرحم الإنسان الذي لا يعرف الإسلام، فنتحنن إليه؛ لكن المسلم الأصلي أولى بذلك كله، إذا تاهت به الدروب في هذه الحياة، إنّ من يتكلم عن فنون الدعوة مع الآخرين، ويدع الأقربين، كمن يستصلح جيرانه، ويذر أولاده !

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق السجناء والسجينات في نظام الإجراءات الجزائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م العدد64628
http://www.aleqt.com/2011/06/26/article_552895.html

ماجد محمد قاروب

السجين هو الإنسان الذي ارتكب مخالفة وحكم عليه بالسجن ليقضي فيه العقوبة المقررة عليه، فالسجن هو العلاج الوحيد الأمثل للردع والمساهمة في إصلاح المجتمع وحمايته، لكن هذا السجين حتى لو ارتكب جريمة فهو يعتبر في النهاية إنسانا ويجب معاملته كإنسان، فقد أقرت الشريعة الإسلامية والأنظمة واللوائح في المملكة أن للإنسان السجين حقوقاً ثقافية وصحية واجتماعية ونفسية واقتصادية ويستطيع السجين استعمالها دون معارضة أحد له وعدم قدرة أي شخص على سلب هذه الحقوق منه، ويحذر نظام السجن والتوقيف من الاعتداء على المساجين والموقوفين بأي نوع من أنواع الاعتداء، ويجب اتخاذ إجراءات التأديب ضد الموظفين المدنيين أو العسكريين الذين يباشرون أي عدوان عليهم، وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع العقوبات الجزائية على المعتدين في الأحوال التي يكون الاعتداء فيها جريمة .

ويجب التفريق بين فئة المساجين الذين صدرت في حقهم أحكام بالإدانة وفئة الموقوفين على ذمة التحقيق وتجهيز أماكن خاصة لكل فئة، وكذلك إنشاء سجون ودور توقيف للرجال وأخرى للنساء. ومن صور الاهتمام والرعاية والحرص استمرار إخضاع السجون ودور التوقيف للتفتيش القضائي والإداري والصحي والاجتماعي، وإنشاء مجلس أعلى للسجون تكون مهمته إجراء الدراسات الخاصة بتطوير دور السجن على نحو يحقق الهدف منها ويجعلها أكثر فاعلية في تقويم السجناء وإعادة تأهيلهم .

حيث يجب أن يخضع السجين للكشف الطبي الكامل منذ لحظة دخوله السجن ويفتح له ملف صحي، وذلك للتأكد من سلامته وخلوه من الأمراض المعدية، فلهو الحق في حمايته من الأمراض المعدية، وتتم متابعة أي حالة مرضية للسجين طوال فترة وجوده في السجن، وإذا اتضح أنه مصاب بأي مرض معدٍ - لا سمح الله - يتم عزله عن بقية السجناء للمحافظة عليهم، وتتم متابعة حالته الصحية باستمرار، ويفتح له ملف طبي فور دخوله عن طريق المركز الصحي داخل السجن، ويجب المحافظة على تواصله مع أسرته، ومن حق السجين أيضاً إذا استدعت حالته الصحية وتعذر علاجه في المركز الطبي داخل السجن أن يتم نقله لمستشفى عام أو خاص وذلك في الأقسام المخصصة للسجناء لمتابعة حالته وإخضاعه للعلاج، ويفرج عنه إذا كان المرض المصاب به ميؤوس من شفائه أو يهدد حياته بالخطر أو يُعجزه عجزاً كلياً أو يهدد صحة المخالطين له بإصابتهم، لكن يراعى أن يتم الكشف دورياً عليه بعد الإفراج وفي حالة عودة حالته إلى طبيعتها واسترد صحته ولم تنته فترة محكوميته يرجع للسجن حتى ينهي المتبقي من فترة الإيقاف مع توفير العناية اللازمة له إذا احتاج إلى ذلك، وإذا قدر الله بوفاة السجين فحفاظاً على كرامته وحق أسرته في معرفة أسباب الوفاة يتم إعداد تقرير طبي تفصيلي عن حالته وعلى مدير السجن رفع هذا التقرير إلى الجهة المختصة لمتابعة إنهاء إجراءاته مع إشعار أهل السجين للحضور لتسليم جثته ولا يسمح لهم بنقل جثته إذا كانت مصابة بمرض وبائي أو كان نقلها يهدد الصحة العامة .

ويحق للسجين توفير الملابس المناسبة لارتدائها أثناء إقامته في السجن وأثناء عمله في الورش أو غيرها من الأعمال وتقدم خدمة غسيل الملابس مجاناً له، كما يجب توفير الفراش المناسب لكل سجين، وصرف الإعاشة النقدية المقدرة له، ويتم تقديم وجبات الطعام المقرر للسجناء وهي ثلاث وجبات في اليوم، ويلتزم متعهد الطعام بتحضير الطعام المناسب للمرضى من السجناء حسبما يعينه الطبيب من أنواع وكميات، كذلك يتم توفير الاحتياجات والمتطلبات والكماليات الخاصة التي يسمح بها النظام بتوفيرها للسجناء .

من حق السجين المسلم أن تكفل له إدارة السجن محافظته على إقامة الشعائر الدينية الإسلامية وأن تهيئ له الأماكن والوسائل اللازمة لأدائه، وأن توفر لكل سجن مرشد واعظ أو أكثر من الدعاة المتخصصين في الدعوة إلى الله وهداية النفوس وحثهم على الفضيلة ومراقبة أداء السجناء شعائرهم الدينية، كما تعقد حلقات لتحفيظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف داخل السجن وتشرف عليها الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ويتم بناءً على الأوامر السامية إعفاء

أي سجين يحفظ القرآن الكريم كاملاً من نصف محكوميته أو أجزاء منها حسب مقدار حفظه، إلا في قضايا المخدرات فيعفى من ربع المحكومية إذا حفظ القرآن كاملاً، كما تقدم لهم الجوائز التشجيعية من قبل إدارة السجن مقابل الانتظام في حلقات القرآن الكريم، كما تقوم إدارة السجن بتحديد مكافأة مالية لكل من حفظ القرآن الكريم وأتقنه بالتجويد، ومن حق السجين أن يطلب الإعفاء من ربع مدة محكوميته إذا ثبت لإدارة السجن مواظبته على أداء الصلاة والتقيد بأنظمة السجن ووافق وزير الداخلية على عفوه لحسن خُلقه وسير سلوكه والتزامه بالدين .

ويسمح للسجناء بالدراسة ومواصلة تعليمهم من خلال مدارس نظامية في مختلف المراحل التعليمية تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتوجد في أماكن الإصلاحيات وتتمتع بنفس مزايا المدارس الموجودة خارج السجن، كما يسمح لهم بالانتساب للجامعات رجالاً أو نساء، وكما على إدارة السجون أن تنشأ في كل سجن مكتبة تحوي كتباً دينية وعلمية وأخلاقية وثقافية ليستفيد منها المسجونون والموقوفون في أوقات فراغهم، وتسمح لهم باستحضار كتب أو صحف أو مجلات على نفقتهم الخاصة، كما يحق للسجين ممارسة الأنشطة الثقافية المختلفة كالقراءة والمطالعة في الكتب والرسم والخط وعمل الصحف الحائطية والمسابقات والمسرحيات وممارسة الألعاب الرياضية بأنواعها المختلفة .

ينبغي التأكيد أخيراً على حرص الحكومة على استمرار تطوير وزيادة مساحات المباني الحالية للسجون وإقامة مبان حديثة للإصلاحيات على أحدث المواصفات العالمية، والعمل على زيادة الكوادر المدربة والمؤهلة للعمل فيها، وتوفير أفضل الإمكانات المادية الأخرى المساندة، ما سينعكس على اتخاذ المزيد من الإجراءات التطويرية والتحديثية لواقع السجون والدفع بها خطوات إلى الأمام، خاصة في مجال برامج الإصلاح والتأهيل المختلفة، والقدرة على تطبيق برنامج إصلاحي متكامل يستوعب مختلف احتياجات ورغبات السجناء، ليخرج النزيل بالتالي وهو أكثر ميلاً إلى الإصلاح والاستقامة كعضو نافع ومنتج في مجتمعه - بإذن الله.

سؤال ستر المغتصبات

المصدر: جريدة اليوم الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16696.html

د. نعيمة إبراهيم الغنّام

بحق.. بعض التعليقات التي تدوّن من قبل القراء تعطي مؤشراً واضحاً على مدى القرب او البعد عن القيم، وقد لمست ذلك من خلال تفاعلهم مع حقوق المغتصبات وهو ما يؤكد أن المجتمع السعودي يضمّ غالبية تقرّ بحقوق ضحايا تلك الجريمة البشعة، غالبية ترفض أن تسبح مع التيار الذي يحمّل الضحايا العار ويزيد من معاناتهن،

وقد توقفت كثيراً أمام رسالة وصلتني على بريدي الإلكتروني الشخصي، وهذا نصّها كما وردت «قرأت مقالكم الكريم عن المغتصبات والذي نشر في جريدة (اليوم)، فكان السؤال الموجّه لي «هل من الممكن السعي في ستر المغتصبات، حيث إن هذه الفكرة تراودني منذ فترة، وشكراً،

العمل الصحيح كما أعتقد، هو تأهيل الضحايا نفسياً ومجتمعياً، بحيث تعود تدريجياً للحياة الطبيعية، وتندمج بشكل كامل مع مجتمعها، وهذا التأهيل يقوم على أسس علمية وهناك متخصصون بهذا المجال، كما يحتاج لتعاون وفهم من الأسرة والأقارب المحيطين بالضحية.

أرجو أن يكون الرد وافياً» أعترف للقارئ العزيز، ولكم بأني لم أفهم السؤال جيداً، فما المقصود بالستر؟ أعتقد أنها تحمل معنيين: الأول هو حماية خصوصية الضحايا والحفاظ على أسرارهم، وبهذا المعنى، التأكيد على خصوصية الضحايا من أهم الحقوق التي يجب الحفاظ عليها، والخصوصية من الحقوق الأصيلة بالإسلام، قبل أي شرعية حقوقية بقرون، وهذا الحق مسئولية المجتمع كله وليس الحكومة فقط، حتى لو عرفنا معلومات عن الضحايا فيجب عدم الكشف عنها لأي جهة، بل علينا عقاب أي شخص يفضح معلومات خاصة بالضحايا أو مجرد ذكر الأسماء، أما المعنى الثاني، فهو الزواج، وهذا هو المعنى الصعب، فمن حيث المبدأ، لا يوجد أي مانع يحول بين الضحايا وبين الزواج، بل على العكس، وجود زوج واعٍ ومتفهّم للمعاناة التي تعيشها الضحية، يساعد كثيراً على تخفيف الألم، ولكن الصعوبة تكمن في وجود مثل هذا الزوج، وللأسف الشديد، هناك مواقف رجعية جداً بمثل تلك الحالات، لأن هناك من الرجال من يحمل ثقافة سلبية تجاه الضحية، وما يزيد من الصعوبة، أن الزواج علاقة مقدَّرة، تقوم على التوافق الإنساني بين الطرفين، ومن الخطر أن يقوم الزواج على التعاطف مع معاناة إنسانة تعرّضت لأبشع الجرائم، لذلك لا أعتقد أن السعي لتزويج الضحايا حتى لو من إنسان متنوّر هو العمل الصائب، والعمل الصحيح كما أعتقد، هو تأهيل الضحايا نفسياً ومجتمعياً، بحيث تعود تدريجياً للحياة الطبيعية، وتندمج بشكل كامل مع مجتمعها، وهذا التأهيل يقوم على أسس علمية وهناك متخصصون بهذا المجال، كما يحتاج لتعاون وفهم من الأسرة والأقارب المحيطين بالضحية، كما نحتاج لنشر ثقافة مجتمعية تقبل الضحية وتقرّ بحقوقها ولا تحمّلها عاراً ليست مسئولة عنه، أرجو أن تكون إجابتي مقبولة، واسمحوا لي قبل الختام أن أقول لكم: عندما كنت في جامعتي الأمريكية في الثمانينيات لم يدُر في خلدي أنه سيأتي اليوم الذي نناقش فيه هذه المواضيع إعلامياً فقد كان موضوع الاغتصاب، والتحرّش الجنسي والإجهاض، والعلاقة المثلية من الأمور الساخنة التي يتم طرحها ونحن في قاعة المحاضرات وكذا في وسائل الإعلام.. حفظ الله بنات وابناء هذا الوطن الحبيب.

أمل ذات الثمانية عشر ربيعاً تحرم من التعليم بسبب والدها!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م - العدد 15708
http://www.alriyadh.com/2011/06/27/article645540.html

د. سهل بن عبدالعزيز الهاجوج*

قد تكون من محاسن المصادفات أو مما يثير الألم في الصدر أن أستمع إلى اتصال أمل مع طاقم مقدمي صباح الخير من إذاعة الرياض ومعي بنيتي لجين التي قد تسلمت شهادتها للتو معلنة بذلك تخرجها في الابتدائية وانتقالها بإذن الله إلى الصف الأول المتوسط مع بداية الفصل الدراسي القادم .

أقول استماعي لأمل وهي تتحدث مع المذيعين الاخ سليم والاخت نوف وتحدثهم عن نصائح للطلبة والطالبات حيث تحثهم على النوم المبكر، وتناول وجبة الافطار، والعديد من النصائح الجميلة والمفيدة. إلى هنا كنت أنا وبنيتي نستمتع بالحديث حتى سئلت الأخت المتصلة أمل من قبل المذيعين وأنت أمل بأي صف تدرسين؟ هكذا كان السؤال.. عندها انزعجت انزعاجا وتألمت ألماً عميقاً عندما كانت الإجابة انا لم أدرس وعمري 18 سنة .ولم أدرس لان والدي هو السبب ..

استطردت أمل عندما سألوها لم لا تدرسي؟ وتألمت أكثر عندما سئلت وهل تنوين الدراسة؟ قالت أمل الأمر بيد والدي، إذا كان ما تحدثت به أمل صحيحا لا ادري ماذا أقول ونحن في هذا القرن الحادي والعشرين الذي تلهث فيه الناس نحو التعليم.. وفيه حكومة الرجل الصالح عبدالله بن عبدالعزيز التي اختارت من التعليم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والاقتصاديات المعرفية، وفيه تنتشر الجامعات والمدارس والمدارس المتنقلة في كل شبر من هذا الوطن الغالي، وفيه 250 ألف فرد منهم 120 ألف مبتعث، والباقون أفراد عوائلهم ينهلون من المعارف في أرقى الجامعات العالمية، في خضم كل هذا الحراك نجد من يمنع بنيته عن التعليم. وما يجعلني احترق وجعا لهذا الموقف هو قول أمل ان لديها موهبة الرسم. ولديها أيضا اللباقة والذكاء وكانا واضحين من مداخلتها .

هذه مسألة خطيرة - وهو أن نجد من يمنع البنت حق التعليم. من المسؤول؟ وهل للأب الحق في منع ابنته؟ أسئلة تترى ويأتي السؤال المهم كيف سيكون مستقبل أمل بلا تعليم؟ كيف ستتزوج؟ ومن يقبل بزوجة غير متعلمة؟ وكيف ستربي أبناءها؟ كل هذه الأسئلة أتوجه بها إليكم أيها السادة، وإلى والد أمل في المقام الاول؟ واقول هل من آخذ على يد والد أمل ليوجهه وينصحه ويوضح له أهمية التعليم؟ .

في لحظات السماع إلى حديث أمل كنت أقول لبنيتي لجين إن شاء الله ستواصلين إلى أن تصبحي من حملة أعلى الشهادات، فردت علي وقالت أريد أن أصبح باحثة كيميائية - ومن باب التشجيع قلت لها اجمعي يا بنيتي بين الطب والبحث العلمي. وهكذا كنت أحسب جميع الآباء ولم يدر بخلدي أن هناك آباء يحرمون أبناءهم أبسط مقومات الحياة بل عماد الحياة وهو التعليم .

وكل عام والوطن يتقدم تعليما ان شاء الله ولا يكون بيننا من هم على شاكلة والد أمل .

*باحث - مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث

تقييم التعليم القانوني في المملكة العربية السعودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م - العدد 15709
http://www.alriyadh.com/2011/06/28/article645650.html

د.عيسى الغيث

من الواجب الشرعي وأمانة للمسؤولية ألا يستجاب لمن يقف في طريق التعليم القانوني، ولا يجوز أن تراعى معارضات أفراد على حساب الملايين من المواطنين الذين ملّوا وتضرروا من تلك الممانعات عبر عقود سالفة، ومن المسلّم به شرعاً القاعدة الفقهية التي تنص على أن (الضرر يزال)، لأننا لم نخرج من تلك الممانعات السلبية إلا بضياع الأعمار .

معرفة الرجال مكسب للرجال، وحينما يُضاف لرجولتهم وشهامتهم العلم الذي يسبغونه عليك، والمعرفة التي يكرمونك بها فإنك في هذه الحالة تكون ممن ظفر بكنز دفين يجب عليك المحافظة عليه والوفاء له، ومن هؤلاء الكثير ممن عرفناهم في مسيرة الحياة التي تزيد على أربعة عقود ..

ولو أخذ الواحد منا في الاستطراد بذكر النماذج لطال بنا المقال، ويشرفني أن منهم الأخ الدكتور أيوب الجربوع أستاذ القانون الإداري المشارك بمعهد الإدارة العامة، وقد أكرمني بتزويدي بنسخة من ورقة عمله بالعنوان أعلاه لهذا المقال؛ حيث قدمها في) المؤتمر العالمي الأول حول التعليم والتعلم) الذي نظمته جامعة الأمير سلطان مطلع هذا العام، وكان للورقة ردود أفعال متنوعة، ولكن مصالح العباد والبلاد وتوجيهات ولاة الأمر - أعانهم الله - تستدعي وجوب التأكيد على مضامين هذه الورقة المهمة، لأن دولتنا الرشيدة تتطلب المصارحة للتطوير والتنمية لصالح أجيالنا المقبلة، فالدنيا من حولنا تنمو، ولسنا بأقل منهم عدداً ولا عدة، وفينا من الرجال والنساء من أبهروا العالم بإبداعاتهم وابتكاراتهم، وإنني أجد نفسي متوافقاً مع هذه الورقة العلمية التي حملت همّ الوطن ومواطنيه، والمرحلة تتطلب أمثال هذه الأفكار وتلك الكوادر .

والتعليم القانوني كان محل جدل خلال العقود الماضية من بعض الأفراد والجهات وبحسن نية، وذلك من باب حماية الشريعة في ظنهم، ولذا راج الموقف السلبي المطلق من مصطلح (القانون الوضعي)، ولم يقف الحد عند باب مصطلح (القانون) والتمنع منه ومقاومته، وإنما بلغت الحال تعميم الرد على كل وضع بشري، مع أن الأمر لا يتعلق بشؤون دينية وإنما دنيوية، ولا مشاحة في الاصطلاح حول كلمة (القانون)، مع اعتقادي برجحان هذا المصطلح لإرثه التاريخي العربي الإسلامي، فهو جامع ومانع بخلاف مصطلح) النظام) الذي لا يصدق عليه كل جزئيات معاني (القانون)، فضلاً عن أن المضمون في شأن التنظيم والتقنين لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، بل هو من الواجبات الشرعية باعتبار أن (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، وهو من باب المصالح الشرعية المرسلة والمعتبرة والذي تجلب به المصالح للعباد والبلاد ويُدرأ به المفاسد عنهما دفعاً ورفعاً، ولذا نستحضر دائماً الحديث النبوي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة تأبير النخل: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)، وقوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم)، وهذا يشمل شؤون الدنيا وإجراءات ما سواها، ولذا فالضابط الوحيد بألا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وليس بأن يوافقها على كل حال، لأن دائرة المباحات هي الأصلية والواسعة، والشريعة جاءت لتحقيق هذا المناط للمخلوقين .

وعليه فلا حرج من تسمية النظام بمصطلح (القانون)، ولا مانع شرعياً من تنظيم شؤون دنيانا وحتى إجراءات شؤون ديننا، وذلك مثل تنظيم شؤون الصلاة في الوقت بين الأذان والإقامة، وكذلك في تأخير أذان العشاء في رمضان، وبقية شعائرنا الدينية، وأيضاً شؤوننا القضائية كالقوانين الإجرائية والفنية ..

ولو رجعنا لأصول الفقه وقواعده ومقاصد الشريعة وسياستها لأدركنا أنه من الواجب المبادرة وليس الممانعة في تقنين مصالح الناس، ومن يقف خلاف ذلك فهو دافع للمصالح وجالب للمفاسد على العباد والبلاد، ولا أظن بأن هناك اليوم من يتبنى هذا الفكر الممانع إلا القليل النادر، ولكن المجتمع بقياداته العلمية ووعيه المعرفي ومنطلقاته الشرعية ضامن لعدم تكرار الأخطاء من جديد، فيكفينا ما مضى من أعمارنا في ممانعات ومماحكات ألحقت الأذى على العباد والتخلف بالبلاد .

وعند الرجوع إلى النظام الأساسي للحكم وأنظمة القضاء، نجد بأنها أكدت على الشريعة وعدم مخالفتها، وعليه فقد أوصت اللجنة العليا لسياسة التعليم في البند رقم (146) من وثيقة التعليم الصادرة عنها منذ عام 1390هـ بأن تُعنى كلية الشريعة بالدراسات الحقوقية لتخريج متخصصين شرعيين حقوقيين لسد حاجة البلاد، إضافة إلى أن مجلس الوزراء أكد ذلك عبر

قراره رقم (167) في عام 1401ه عبر البند (رابعاً) بأن يتم تدريس الأنظمة في كليات الشريعة، ومع ذلك مضت كل هذه السنين دون أن نرى تطبيقها، وهذا بكل تأكيد ضد تحقيق المصلحة العامة، وهكذا نحن في كثير من شؤون حياتنا نمانع تجاه كل جديد لأن الإنسان عدو ما يجهله، وبدلاً من أن نبادر بالمطالبة بذلك إذ بنا نجد البعض يقف عائقاً أمامه، وهذا دليل على أن النظام السياسي لدينا أكثر سبقاً في التحديث والتطوير من المجتمع، في حين كان من الواجب أن يكون الناس هم المبادرين فضلاً عن الترحيب بمثل هذه القرارات وليس الممانعة في تحقيق ما يصب في مصلحتهم، ولكن لعل الثورة المعلوماتية اليوم عبر الإعلام الجديد في الفضائيات والاتصالات والإنترنت تساعد على الانفتاح الفكري والاستفادة من مخرجات البشرية لما فيه تحقيق مناطات المصلحة العامة .

وعلى هذا الصعيد فإنني أرحب بإنشاء كليات جديدة ضمن الجامعات الناشئة تحت اسم) كلية الشريعة والقانون) وهو المعمول به في الجامعات الإسلامية كالأزهر، فضلاً عن تحويل أقسام الأنظمة إلى كليات للأنظمة والحقوق كما هي حال الكثير من الجامعات العربية والعالمية، وهذا تطور إيجابي ولو جاء متأخراً، مع ما نجده من بعض الممانعات هنا وهناك، إلا أنه من الواجب الشرعي وأمانة للمسؤولية ألا يستجاب لمن يقف في طريق التعليم القانوني، ولا يجوز أن تراعى معارضات أفراد على حساب الملايين من المواطنين الذين ملّوا وتضرروا من تلك الممانعات عبر عقود سالفة، ومن المسلّم به شرعاً القاعدة الفقهية التي تنص على أن (الضرر يزال)، لأننا لم نخرج من تلك الممانعات السلبية إلا بضياع الأعمار، ثم نتفاجأ بعد عشرات السنين بأن ما كان محرماً ومنكراً قد أصبح مباحاً ومعروفاً، بل ومشروعاً ومطلوباً، وما مسألة تقنين الأحكام القضائية إلا نموذج عليه، فضلاً عن أن كليات الشريعة لا تزال مناهجها ومخرجاتها لا تحاكي الواقع المعاش، وإن كانت الشريعة ثابتة إلا أنها صالحة لكل زمان ومكان، ولابد من تحقيق مناط هذا الشعار على أرض الواقع .

وحيث إن هناك أقساماً لا تدرّس إلا الشريعة، في حين أن هناك غيرها لا تدرّس إلا الأنظمة (القانون) في مرحلة البكالريوس، فقد خرج لنا شرعيون فاقدون للعمق القانوني، وقانونيون فاقدون للعمق الشرعي، في حين كان من الواجب شرعياً ووطنياً أن يتم تطعيم كليات الشريعة بما يكفي من علم القانون وأنظمته، وكذلك تطعيم كليات الأنظمة بما يكفي من الشريعة وقواعدها، وهذه الفجوة بين التخصصين يجب أن يتم ردمها، ولن يتم هذا إلا بإرادة عليا، ويبقى التخصص الدقيق في الدراسات العليا، ولهذا نجد بأن القاضي في المحاكم الشرعية يحتاج للقانون في الإجراءات، والناحية الشكلية والفنية للمرافعات والمداولات والصياغة، في حين يحتاج للشريعة في التكييف والتسبيب والحكم، ولذا فلا نلوم المخرجات إذا كانت ضعيفة في ظل الفصل بين الشريعة والقانون، في حين أننا نمارسهما في كل صباح عبر قضايانا ومحاكمنا وكل شؤون حياتنا، وهو المتوافق مع بنية نظامنا الدستوري والقانوني؛ حيث إن مفاده علو وسمو أحكام الشريعة الإسلامية على كل ما تصدره الدولة من أنظمة ولوائح وما تصادق عليه من اتفاقيات ومعاهدات دولية.

معاناة أسرة أجنبية لأم سعودية 1- 2

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م العدد 17596
http://www.al-madina.com/node/312349

د. سهيلة زين العابدين حمّاد

لقد سبق وأن كتبتُ عدة مقالات عبّرتُ فيها عن معاناة المواطنات السعوديات المتزوجات من غير سعوديين، ومعاناة أولادهم وأزواجهم، وطالبتُ فيها منح المواطنة حق منح جنسيتها لزوجها وأولادها، وبذلك نغلق هذا الملف المليء بمعاناة عشرات الألوف من بنات الوطن وأسرهن، وهذه المرة سأدع المواطنة وزوجها ،وأبناءها وبناتها يتحدثون عن معاناتهم من خلال رسائلهم التي بعثوها لي عبر بريدي الاليكتروني، أضعها بين يدي المسؤولين ليضعوا حدًا لمعاناتهم.

فهذه رسالة من مواطنة، تقول فيها : « نحن السعوديات المتزوجات من غير سعوديين نعاني معاناة لا يعلم بها إلّا الله، ما الفرق بيني كمواطنة تزوجت من أجنبي بموافقة من وزارة الداخلية وبصفة رسمية، وبين ذلك المواطن الذي تزوج شغالته الأجنبية وبدون تصريح؟ لماذا يمنح أبناءه وزوجته جنسيته، وأنا لا أستطيع أن أمنح جنسيتي لأبنائي وزوجي؟ هل ارتكبت جرمًا لأنّي تزوجت من أجنبي، فلو كان جرمًا فلماذا تمت الموافقةعلى الزواج أساسًا؟ ولو كان جرمًا فماذا يسمى ما فعله ذاك المواطن الذي تزوج شغالته ؟

أعذريني لا استطيع أن أكمل لأنّ ضغطي قد ارتفع، وأصبحتُ ارتجف من الغضب الذي بداخلي.

ومواطنة أخرى « ترى زوجها الشاب الطموح الذي يشع قوة ونشاطًا قابعا في البيت ممنوعا من العمل لأنّه أجنبي لسعودة الوظائف، حيث فصل من عمله قبل 8 أشهر، وترى ابنتها الأجنبية التي ليس لها علاج مجاني في المستشفيات الحكومية إلاّ بمقابل 50 ريالا، ولا يقبلون بي في الضمان الاجتماعي لأنّ زوجي أجنبي، ولا قروض، ولا منح ولا أي شيء..لماذا ؟ زوجك أجنبي .

عقاب ليس بعده عقاب، أموت في اليوم 100 مرة ،وأنا أرى هذه المعاملة ،وأنا في بلدي ووطني وبين ناسي وأهلي، هل أرحل من هذا البلد لعلي أجد من يعاملني المعاملة السوية المنصفة ؟ ولكن إلى أين أرحل فزوجي مولود بالسعودية ،أجداده عاشوا وماتوا ودفنوا في السعودية ،وأخواته وإخوانه وأبناء عمومته سعوديون، حتى هو الآخر ليس لديه أحد بالخارج حتى نذهب إليه، ولم يسافر قط خارج السعودية، ولا يتكلم إلاّ بلغة أهلها، فما الحل ؟

وكتب لي زوج مواطنة ،قائلًا: أنا متزوج منذ أربعة وعشرين عامًا من سعودية وبموافقة الجهات الرسمية وتعلمون بالطبع كيف هي أوضاع الشريحة التي أنا منها في المجتمع، وما أفرزته تلك الأوضاع من حالات لا يوجد مثيل لها بأي جهة في العالم إلى حد جعل المواطنة السعودية تكفل زوجها الأجنبي (إن لم تكن تملك مؤسسة خاصة) كسائق دون أي اعتبار رسمي للعلاقة الشرعية التي تربط بينهما، ناهيك عن حالات عديدة منها كفالة الأم السعودية لأبنائها من أجنبي أو كفالة الأبناء لآبائهم غير السعوديين، وعلى الرغم من ذلك فإنّني أعتبر نفسي محظوظاً حيث تمكنت وبتوفيق من الله من نقل كفالتي على زوجتي (كمحرم لها) بأمر من المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير ماجد بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله وقد استطعت في بداية زواجي من العمل بجهة رسمية وبصورة تعاقدية موثقة من الجهات المختصة إلا أنّ الأحوال تبدلت بعدها في ظل سياسة السعودة ، وبصرف النظر عن كافة التصريحات والأخبار التي تعفي زوج المواطنة السعودية من شرط السعودة، فما زالتْ عبارة (غير مصرح له بالعمل) تُزيّن إقامتي وكأنها عنوان لصورتي بها! لست ممن ينظرون للحياة من خلال منظار أسود ولكنني أسائل نفسي أحياناً كثيرة فيما لو كنت أمضيت هذه السنين التي مضت في بلدي أو في أي مكان آخر بالعالم ألم يكن وضعي سيكون أحسن حالاً، فعلامات استفهام كثيرة تؤرقني وتثير سخطي منها:

1. على أية أساس سمح لي بالزواج من مواطنة سعودية ؟هل على أساس أنّ المرأة قوامة على الرجل ،وعليّ أن أتقبل أن تنفق عليّ ؟

2. لماذا لم تكن هناك خطوط واضحة للظروف المعيشية التي سيعاني منها كل من هو بحالتي قبل السماح له بالارتباط من مواطنة سعودية، بأن يكون على علم بأنّه لا يحق لهم المطالبة بالحصول على الجنسية السعودية، وبأنّه غير مسموح له بالعمل لإعالة أسرته؟

3. لماذا إذا تزوج السعودي من أجنبية تجنس الزوجة الأجنبية وفق معايير محددة بصورة آلية ،أمّا إن تزوجت السعودية من أجنبي تعذب طيلة حياتها كون زوجها أجنبياً حيث لا يحق له مراجعة أية مصلحة لزوجته(كونها سعودية) للتخفيف عنها، ويجب أن تجرى الزوجة وراء مصالحها، بل وفيما يخص الزوج الأجنبي بنفسها والتعرض لكافة مضايقات وتهكمات الموظفين (كونها متزوجة من أجنبي) وتحضرني هنا حادثة ما زالت تسكن عقلي الباطن، عندما تمّ التوجيه باستخراج بطاقات شخصية للمرأة السعودية كان من شروط حصولها عليها أن يراجع ولي أمرها الأحوال المدنية لتوقيع أوراق وهو أحد أقارب الدرجة الأولى إن لم تكن متزوجة والزوج إذا كانت متزوجة فذهبت بحُسن نية بناءً على طلب زوجتي للأحوال المدنية ، وياليتني يا سيدتي لم أذهب فما أن شعر المسؤول بالأحوال المدنية بأنّني أجنبي طردني من المبني شر طردة حتى أنني تمنيت أن تنشق الأرض وتبتلعني.أنا لا أريد شيئًا فقد بلغت من العُمر ثلاثة وخمسين عاماً ولم يتبق من العُمر قدر ما مضى، كل ما يؤرقني سيدتي هو مستقبل بنتيّ فقد علمت ابنتي الكبيرة بأنّها ورغم أنّها تعامل معاملة السعوديات في التعليم الجامعي إلا أنّه لن يسمح لها بالعمل بعد التخرج وستعامل كأجنبية بكافة شؤون حياتها العملية مستقبلًا مما أصابها بإحباط أكاد ألمسه بعينيها كلما نظرت لها .... ستقولين لم لا تزوجها من سعودي ليتحمل هو إكمال المشوار معها، وأقول لا أستطيع أن أفرض زواج ابنتي من سعودي كحل لهذه المشكلة، فقد يكون الزوج غير أهل للمسئولية فضلاً عن عدم تقبل ابنتي للأمر لرغبتها في التفرغ التام للدراسة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الموجز الأخير من العهد الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م العدد64631
http://www.aleqt.com/2011/06/29/article_553956.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في الحلقة السابقة استمر الحديث عن أهم ما ورد في العهد الدولي وأشرنا إلى أنه من واجبات الفرد والمجتمع بصفة عامة السعي لتعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في العهد المذكور وأن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها والسعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى الدول الأطراف في العهد المذكور ضمان الحقوق المعترف بها في هذا العهد دون أي تمييز بكافة أنواع التمييز ومساواة الإناث بالذكور في جميع الحقوق التي وردت في العهد، ومع مراعاة حق الإنسان في العمل لكسب رزقه ، كما على تلك الدول توفير برامج التدريب التقني والمهني، كما يجب أن تكون ظروف العمل مناسبة لضمان السلامة والصحة وتكوين النقابات، وتوفير الحماية للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده، والآن نكمل -:

جزء مما ورد في العهد الدولي

-9وجب حماية ومساعدة جميع الأطفال والمراهقين دون أي تمييز وكذلك عدم استغلال الأطفال اقتصادياً واجتماعياً وعدم استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم وحياتهم، كما على تلك الدول الأطراف في العهد المذكور مراعاة أن لكل شخص حقا في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، كما يجب على تلك الدول محاربة الفقر والجوع ومراعاة تدفق الموارد الغذائية وتوزيعها بعدل .

-10العمل على مراعاة حق الإنسان في التمتع بأعلى مستويات للصحة الجسمية والعقلية وخفض عدد موتى المواليد والرضع والوقاية من الأمراض الوبائية والمستوطنة، وحق كل فرد في التربية والتعليم الابتدائي مجاناً، مع جعل التعليم الثانوي والجامعي متاحاً للجميع وأن تعمل خطط تدريجية ليكون التعليم الثانوي والعالي مجاناً .

-11احترام حرية الآباء أو الأوصياء في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية مع مراعاة حق الإنسان في المشاركة في حق الثقافة .

-12على الدول الأطراف في العهد الدولي أن تعد التقارير الدورية عما أنجزته مما ورد في العهد المذكور من حقوق وتوجه تلك التقارير للأمين العام للأمم المتحدة، كما يجب على الدول الأطراف في العهد المذكور تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة من تلك التقارير الدورية وفقاً للتعليمات المستديمة لذلك الصندوق .

-13يحق للدول الأطراف في العهد أن تقوم باقتراحات للتعديلات على العهد المذكور، وقد تطلب الدول الأطراف عقد مؤتمر لجميع تلك الدول للتصويت على تلك الاقتراحات فإذا وافق على المؤتمر ثلث دول الأطراف على الأقل حينئذ يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعقد الاجتماع .

-14يدون العهد المذكور ويكتب باللغات الحية التالية: (الإسبانية، الإنجليزية، الروسية، والصينية، والفرنسية .(

وهكذا نسدل الستار على العهد المذكور بعد شرحنا مواده وأوجزنا أهم ما احتواه ذلك العهد من حقوق للإنسان، وفي الحلقة القادمة نبدأ في موضوع آخر.

عن القهر والتسلط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م - العدد 15710
http://www.alriyadh.com/2011/06/29/article646055.html

منى محمد الشدي

كان هذا المقطع بمثابة الصدمة للجميع، وان كانت مقاطع فيديو شبيهة به رأيناها ومن مختلف المدارس العربية!. يُظهر الفيديو ُمدرسا في محافظة من محافظات مصر وهو يضرب أطفال الحضانة بعنف وقسوة!. ولم يفلح أنين الأطفال واسترحامهم في ثني المدرس عن غيه. المهم ثارت الدنيا في مصر وثار الآلاف ممن شاهدوا هذا المقطع. وكردة فعل في مصر وبتأثير كما أعتقد من عنفوان ما بعد الثورة واعلاء قيم نبذ التسلط، أصدر النائب العام قرارا بتحويل المعلم إلى المحكمة واغلاق دار الحضانة .

ما الجديد إذن في هذه الواقعة؟. المختلف والغريب أن أهالي الأطفال خرجوا في مظاهرة من أجل الإفراج عن المدرس وإعادة فتح المدرسة!!. بل حتى الأطفال ظهروا مع أهاليهم ورددوا ما رددوه من تأييدهم للمدرس!. أحدهم محامية قالت إن هذا المدرس معه كل الحق وهي بنفسها التي تقول له أن يضرب ابنها ليتأدب وهو مسكين لم يحدث حتى عاهات في الأطفال! وآخر يقول إنه ُضرب ومع ذلك الآن هو في مركز جيد ولم يمسسه سوء .!!إحداهن تقول إنها تضرب أولادها واذا رأى المعلم أن الطفل يستحق الضرب لما لا؟ وهي تشبع طفلها ضربا كل يوم قبل أن توصله للحضانة!! وبالمناسبة هذه الأم لو أنها في بلد غربي لسحبت حضانة الأطفال منها وبدون تردد!!. المهم أن طفلا آخر يقول إن التعليم أساسا هو الضرب!!. وبالفعل وأمام ردود فعل الأهالي وتعاطفهم مع المدرس خرج بكفالة ووسط شعور الأهالي بالنصر وإحقاق الحق .!!

كيف نفهم رد فعل الأهالي؟. نستطيع أن نفهمه من خلال ما طرحه أحد المفكرين التربويين وهو "بول فاريري" في كتابه (في تعليم المقهورين). يشير فاريري إلى أن الفرد المقهور والذي يتم التسلط عليه مع الأيام يتوحد مع قاهره ويمتثل لمنطقه ويوافقه موافقة عمياء في كل سلوكياته، وبالتالي يفقد النضال للتخلص من واقعه!. وهذا الطرح شبيه بطرح المحلل الفرنسي (اريك فروم) وذلك في كتابه الشهير (الخوف من الحرية) من كون الفرد المقهور مع مضي الزمن وكنتيجة لحرمانه من ممارسة الحرية في أبسط اختياراته وسلوكياته يبدأ في الالتصاق بقاهره بل ومحاولة ايجاد التبريرات له، ومن ثم يخاف هذا الفرد من عودة الحرية له! وذلك لأنه افتقدها طويلا بل ونسي كيف هي!. فيفضل الفرد هنا استمرار التبعية لمن يقهره عوضا من أن ينعم بحريته!!. وذلك من خلال عملية مستمرة ومعقدة من العنف والتلقين وطمس الذات!.

قد يبدو هذا الكلام لأول وهلة غريبا ويخلو من المنطق!. ولكن بقليل من التأمل تفسر لنا هذه الفكرة الكثير من السلوكيات في المجتمعات العربية. فهل يعقل أن يتظاهر أهل لإخراج انسان اعتدى على أطفالهم بكل وحشية!!. ببساطة الآباء ربوا على السلطة والذوبان فيها والتأييد المطلق لها. علاوة أن مجتمعاتنا العربية تخلو من التكافؤ الإنساني وعلاقة أنا- أنت. لتبرز بدلا منها علاقة أنا أملكك.. أنا وممتلكاتي!!. وما الأم التي قالت إنها هي تضرب أيضا ابنها؛ إلا تعبير صارخ عن هكذا علاقة. ويبدو الأمر كالتالي: أنا أملك ابني..ابني شيء من أشيائي وبالتالي لدي الشرعية لضربه وتفويض الآخرين للقيام بهذه المهمة في غيابي .!

وفي ذات السياق أشار تقرير التنمية العربية إلى أن التربية العربية تخنق حرية الطالب والمعلم معا. فالتربية تعاني من أزمات على رأسها التسلطية.. ولكن لنكن واعين أن التربية الحرة لا تتحقق إلا في ظل مجتمع متحرر من التسلط والعبودية للآخر أيا كان سواء أبا أو معلما الخ. لأن التعليم الحر يظل نسقا من أنساق المجتمع يؤثر فيه ويتأثر! ومن الصعوبة بمكان مهما عملنا أن نغير من واقع السلطوية في التعليم اذا كان المجتمع خارج أسوار المدرسة يعزز هذه السلطوية ويغذيها!!. يحدث لدينا التالي المجتمع ينتج معلمين سلطويين وهؤلاء ينتجون طلابا خانعين أو متسلطين وهكذا تمضي الدائرة!. كل ما سبق ونحن نتحدث عن العنف الجسدي وحدث ولا حرج عن العنف النفسي والذي يتغلغل في شتى الأنظمة الأسرية والتربوية في المجتمعات العربية!! يقول فاريري" وعلينا أن نعرف أن أي وضع يستغل فيه إنسان إنساناً

آخر أو يعطل قدراته في تحقيق ذاته، هو ضرب من القهر العنيف وإن ُغلف في إطار من الكرم والحب الزائف، ذلك أن مثل هذا السلوك يحول دون ممارسة الكينونة الذاتية للإنسان". رحم الله الكواكبي فقد أبدع في كتابه "طبائع الاستبداد" وهو يشخص الاستبداد الذي تعاني منه الأمة. ولا أنسى أيضا انفعال المذيع المصري عمرو أديب وهو يعلق على مقطع الفيديو، وذكر خطاب أوباما والمعروف باسم (خطاب حالة الاتحاد). وكيف أن أوباما ركز فيه على اعداد وحالة المعلم في أمريكا؟ .!

ختاما يقول فاريري في استبصار عميق يرفض فيه أي حلول وسطى في مسألة التعليم بالذات: «لا يوجد تعليم محايد، فهو إما للقهر وإما للتحرير !!

*قسم علم النفس "علم نفس اجتماعي" / جامعة الملك سعود

الملكة رانيا تشيد بعمل ومنتجات الجمعيات في المملكة

المصدر :جريدة الرأي الخميس21 رجب 1432 هـ - 23 يونيو 2011م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=409838

عمان - الراي - قامت جلالة الملكة رانيا العبدالله امس بزيارة إلى جمعية التمكين للنساء الجامعيات في عمان، اطلعت خلالها على نشاطات ومنتجات وبرامج الجمعية والتقت عدداً من أعضاء الجمعية والمستفيدات منها.

وقالت جلالتها خلال لقاء مع عدد من أعضاء الجمعية انه وخلال زياراتها واطلاعها على عمل وأنشطة العديد من الجمعيات والمؤسسات غير الربحية داخل عمان وفي المحافظات، وجدت مهارات وخدمات ومنتجات ذات مستويات عالية يمكن تسويقها خارجيا.

وأكدت جلالتها على أهمية العمل التشاركي، مؤكدة على ضرورة نشر وتعزيز ثقافة التطوع بين الاجيال الشابة من خلال استخدام اداوت العصر الاقرب الى هذا الجيل.

وفي اللقاء الذي حضرته رئيسة الجمعية نهى المعايطة واعضاء مجلس الادارة بثينة بلقر، وريم زريقات، وامنة الكباريتي، ورشيقة الرمحي، والفت الصواف، ونجود كاتبي، ورابحة ابو عناب، ورغدة مطارنة وعدد من اعضاء الهيئة العامة جرى استعراض عمل الجمعية ونشاطاتها وانجازاتها.

وقدمت السيدات شرحاً عن نشاطات الجمعية وبرامجها، كمشروع الطباعة ومبادرة الجمعية المتعلقة بمحو الأمية وبناء القدرات الذي تنفذه الجمعية بدعم من اليونيسكو ويطبق في المفرق بالتعاون مع جمعية سيدات حيان في قرية حيان مشرف، وجمعية سيدات ام اللولو في منشية بني حسن وجمعية سيدات السعيدية في روضة بسمة.

وتجولت جلالتها في مرافق الجمعية وتبادلت الحديث مع شابات مستفيدات من الدورات المجانية التي تعقد في مختبر الحاسوب الذي جاء بدعم من بنك الانماء الصناعي حول مدى استفادتهن منها. وبينت احدى عضوات الجمعية انه يتم عقد دورات تدريبية مدفوعة يتم الاستفادة منها لغايات استدامة الدورات المجانية.

واطلعت جلالتها على المخيطة التي جاءت بدعم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كما استمعت الى شرح عن عمل المطبعة التي جاءت بدعم من وزارة التنمية الاجتماعية، وتعمل على طباعة وتصميم بطاقات الاعمال والكتيبات وبطاقات الدعوة، وهي احدى المشاريع الرئيسية المدرة للدخل للجمعية.

كما استمعت جلالتها الى شرح عن آلية التسويق لبيع منتوجات الجمعية وهي مؤسسة تطوعية تأسست عام 2003، بهدف المساهمة في تحسين وتطوير اوضاع المرأة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، ولها حالياً أكثر من 50 عضواً.

وتهدف الجمعية الى اقامة المشاريع المدرة للدخل، وتطبيق مهارات وخبرات المرأة الجامعية في حل المشاكل في جميع مجالات الحياة، والعمل على تحقيق حياة خالية من العنف للفتيات والنساء، واجراء دراسات وبحوث متعلقة بالمرأة، وتدريب النساء على مهارات مختلفة لاقامة مشاريع، وتوعية المرأة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

وحققت الجمعية حتى الان مجموعة من الانجازات كتنفيذ العديد من برامج التوعية الموجه للمرأة في مجالات صحية واجتماعية وحقوق الانسان. وتنفيذ عدد من ورش العمل التدريبية حول اهمية توليد افكار للمشاريع الاسرية المدرة للدخل، والمشاركة في عدد من المؤتمرات المحلية والاقليمية والعالمية الخاصة بالمرأة ومنها مؤتمر قمة المرأة العربية الثاني الذي انعقد في عمان في عام 2004.

كما قدمت عددا من مقترحات المشاريع التي تسهم في تدريب وتأهيل النساء الفقيرات والمعيلات لأسر، وبالتالي توفير فرص العمل المناسبة. إضافة الى مساعدة طالبات جامعيات من خلال دفع جزء من الاقساط.

بحضور 60 ممثلاً عن 12 جمعية

المؤتمر التأسيسي لـ اتحاد المعاقين ينعقد غداً

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3212 - الجمعة 24 يونيو 2011م الموافق 22 رجب 1432هـ
http://www.alwasatnews.com/3212/news/read/569147/1.html

أعلن رئيس اللجنة التحضيرية للاتحاد البحريني للمعاقين جاسم سيادي خلال لقاء بـ «الوسط» يوم أمس الخميس (23 يونيو/ حزيران 2011) عن انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد صباح يوم غد السبت (25 يونيو) تحت شعار «لنجعل من الإعاقة انطلاقة» و «متحدون من أجل قضية الإعاقة» وذلك بحضور 60 ممثلاً عن 12 جمعية وتحت رعاية وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي.

وأشار إلى أن المؤتمر سوف يستعرض ويقر ثلاثة أوراق عمل، الأولى حول الإطار العام لبرنامج عمل الاتحاد وكيفية إعداد برنامج العمل، والثانية حول حال الإعاقة في مملكة البحرين، والثالثة حول النظم والضوابط المالية للاتحاد (اللائحة المالية)، في حين ستتناول الجلسة الأخيرة انتخاب مجلس الإدارة الأول تحت إشراف ممثل من وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وجمعية حقوق الإنسان البحرينية وجمعية الشفافية.

وفيما يأتي نص اللقاء...

كيف تشكلت فكرة تأسيس هذا الاتحاد؟

- فكرة تأسيس الاتحاد ظهرت في العام 2005م، وظلت تتداول بين القائمين على الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة نحو ثلاث سنوات، ربما وقتها كان هناك تخوف لدى البعض من أن الاتحاد سيكون بديلاً عن الجمعيات وسيضعف عملها. ونظراً لكون الدعوة لفكرة تأسيس الاتحاد وجهت من الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم فقد تم تنظيم عشاء عمل في العام 2008 بدعوة من الجمعية وحضره تقريباً ممثلين عن جميع الجمعيات والمراكز العاملة في الإعاقة بجانب ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية وقتها، وتم في هذا اللقاء تقديم ورقة عمل حول قيمة الاتحاد وأهميته ودوره وآليات عمله وخطوات تأسيسه. وخرج هذا اللقاء بإرادة قوية للعمل والبدء في تأسيس الاتحاد.

وقد تم اجتماع جميع الجهات المعنية بعد اللقاء المذكور بوقت قصير، وتشكلت لجنة تأسيسه من عضوين من كل جمعية، وانبثقت عنها لجنة تحضيرية من سبعة أعضاء يمثلون سبع جمعيات. وقد كان عدد الجمعيات والمراكز المشاركة كبيراً جداً في البداية، ولكن عدد المؤسسين للاتحاد تراجع إلى 12 جمعية بسبب عدم قبول عضوية المراكز والمؤسسات في إطار الاتحاد وفقاً للقانون، واقتصار عضوية الاتحاد على الجمعيات فقط. وعكفت اللجنة التحضيرية على إعداد مسودة النظام الأساسي ودعت الجمعيات المؤسسين إلى مراجعته والموافقة عليه. ثم تابعت إجراءات الإشهار مع إدارة الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية إلى حين إشهار الاتحاد الذي استغرق لدى الوزارة وقت طويل نسبياً. وقد تم إشهار الاتحاد رسمياً. وبموجب القرار الوزاري رقم (54) لسنة 2010 بتاريخ 14 يوليو/ تموز للعام 2010م.

هل الاستعدادات لعقد المؤتمر التأسيسي هذا استكملت بدون صعوبات؟

- إن الإعداد لعقد المؤتمر استكملت بمستويات مقبولة، وأتوقع بأن ينعقد المؤتمر بشكل مرضٍ. وهذا نابع من الالتزام الذي أبداه أعضاء اللجنة التحضيرية طيلة فترة العمل، ونتيجة روح العمل الجماعية. وبطبيعة الحال فإن أحد المقومات الأساسية هي الإمكانيات المالية، ولكن الدعم الذي تلقيناه من مؤسسات القطاع الخاص ومن وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي برعاية حفل افتتاح المؤتمر، ومن المؤسسة الوطنية لخدمات المعاقين ونادي الخريجين ساعد كثيراً من الناحية المالية واللوجستية في توفير متطلبات عقد المؤتمر. ونحن نتطلع لدعم وزارة حقوق الإنسان والتنمية

الاجتماعية المساهمة في إيجاد مقر مناسب لنشاط الاتحاد بعد تأسيسه يوم غد، لأن هذا أداة مهمة لتمكين الاتحاد من أداء دوره وإطلاق نشاطاته، ويشكل عبئاً مالياً كبيراً بدون توافر مثل هذا الدعم.

ما هو برنامج عمل المؤتمر التأسيسي للاتحاد؟

- لقد تم توجيه الدعوة لعدد كبير من الجهات والأشخاص المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمهتمين بقضيتهم لحضور حفل الافتتاح تحت رعاية وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي، وسيتضمن حفل الافتتاح كلمة راعي الحفل وكلمة رئيس اللجنة التحضيرية وفقرة فنية لأطفال من ذوي الإعاقة ومعرض لأدبيات وإنتاج الجمعيات المؤسسة للاتحاد.

وبعدها سيتم عقد جلسات المؤتمر بحضور ستين (60) ممثلاً عن 12 جمعية هم أعضاء المؤتمر والجمعية العمومية للاتحاد. وسوف يستعرض المؤتمر ويقر ثلاث أوراق عمل، الأولى حول الإطار العام لبرنامج عمل الاتحاد، وكيفية إعداد برنامج العمل، والثانية حول حال الإعاقة في مملكة البحرين، والثالثة حول النظم والضوابط المالية للاتحاد (اللائحة المالية). وفي الجلسة الأخيرة سيتم انتخاب مجلس الإدارة الأول تحت إشراف ممثل من وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وجمعية حقوق الإنسان البحرينية وجمعية الشفافية.

ما هي أهداف الاتحاد؟

- بشكل عام الهدف الإستراتيجي للاتحاد هو كما يقول أحد شعارات المؤتمر (متحدون من أجل قضية الإعاقة). والأهداف التفصيلية تتركز على الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نشر الوعي المجتمعي، إلغاء التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، مراجعة القوانين المعنية وتطويرها، إطلاق مواهب الأشخاص ذوي الإعاقة ورعايتها، الاهتمام بالدراسة والبحوث الخاصة بالإعاقة، تطوير الخدمات وبرامج الرعاية والتدريب وفرص العمل وغيرها من الأمور، وذلك من خلال عمل جماعي وموحد. كما نهدف أيضاً إلى تنسيق الأنشطة الكبيرة الخاصة بالإعاقة لجعلها في شكل مهرجانات جماهيرية بدلاً من أنشطة محدودة ومجزأة.

هل تعتقد بأن الاتحاد سيغير ويطور أحوال الإعاقة وبرامجها؟

- نعم، أعتقد وإيماني كبير بقيمة وقدرة العمل الجماعي على الإنتاج والتطوير والتغيير، ويدعم هذا الاعتقاد معرفتي بالنخب المتفانية التي تعمل من المعاقين أو معهم في مختلف الجمعيات والمراكز الأهلية والمؤسسات الحكومية، بحكم تواصلي والتصاقي بهم. كما لدي أمل كبير في الوعي المجتمعي الذي يتشكل الآن في المملكة بقضية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الصعيد الأهلي ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة.

وبجانب ذلك فإن التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والانتهاء قريباً من وضع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يلقون دعماً من وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، بجانب الشروع في إعادة تشكيل اللجنة العليا لشئون المعاقين وإعادة هيكلة عملها وتمويلها، كل ذلك يؤسس وسيوفر إنشاء الله بيئة ملائمة لتطوير خدمات الرعاية والتأهيل والعمل للأشخاص ذوي الإعاقة، ويستطيع الاتحاد بأن يكون أداة مهمة في إحداث التطوير في مختلف البرامج الخاصة بذوي الإعاقة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية كجهة موحدة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة

الصقلي: المشروع مُحب للحريات وجاء بمقاربة حقوقية بامتياز فعاليات نسائية تبرز النهوض بالمرأة والأوضاع الاجتماعية في مشروع الدستور

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=134146

عزيزة الغرفاوي | المغربية

شكل مشروع الدستور الجديد خطوة كبيرة إلى الأمام في مسيرة الإصلاح والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، التي انخرط فيها المغرب في السنين الأخيرة، إذ أولى أهمية بالغة، في عدد من فصوله، للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لفئات كثيرة من المواطنين.

وقالت نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، إن "مشروع الدستور الجديد مُحب للحريات، وجاء بمقاربة حقوقية بامتياز، وتميز بمجموعة من الأمور المتعلقة بالشق الاجتماعي، إذ كرس مبدأ المساواة بين الجنسين في الميادين المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية"، مشيرة إلى أنه تضمن نصوصا تهم مجموعة من الفئات الاجتماعية، على رأسها الأسرة والطفل، والأشخاص في وضعية إعاقة، والأشخاص المسنون، مع الحرص على التنمية المندمجة لهذه الفئات.

وأبرزت الوزيرة، في تصريح لـ"المغربية"، أن صيغة "عدم التمييز" وردت لأول مرة في الدستور الجديد.

واعتبرت الوزيرة، بصفتها مكلفة بالأوضاع الاجتماعية لهذه الفئات، أن مجموعة من مقتضيات مشروع الدستور ركزت على حقوقها بشكل واضح وقوي، مشيرة إلى "وضع آليات لها قدرة على التدخل لتحقيق المناصفة على جميع المستويات، ومحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة".

وأضافت الصقلي أن مواد الدستور الجديد ارتفعت إلى 180 مادة، مقابل 108 مواد في الدستور السابق، وقالت إنها لاحظت، من خلال اجتهادها الشخصي، أن كلمة "حرية" أو "حرة" وردت 42 مرة في مشروع الدستور، مقابل 10 مرات في الدستور الحالي، وكلمة "حقوق" وردت 88 مرة، مقابل 16 مرة في الدستور الحالي، وكلمة "مساواة" أو "متساو" وردت 11 مرة، مقابل 3 مرات، إلى جانب صيغة "عدم التمييز" التي وردت 4 مرات، ولم ترد مطلقا في الدستور الحالي، بالإضافة إلى مجموعة من الآليات، التي وضعت للحفاظ على جميع الحقوق، مشيرة إلى أن مشروع الدستور حث على إحداث هيئتين، تهتم الأولى بالشباب والعمل الجمعوي، وهيئة استشارية للأسرة والطفولة، فضلا عن هيئة للمناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز، كما جاء في الفصل 19 من مشروع الدستور الجديد.

وأكدت المسؤولة الحكومية أنه، من خلال العدد الهائل للمواد في مشروع الدستور الجديد، يمكن للدولة أن تفعل الكثير، لضمان المناصفة والمساواة العملية بين المرأة والرجل.

وفي ما يتعلق بهذه المساواة على مستوى المشاركة السياسية، قالت الصقلي" ليس هناك تمييز، لكن هناك إقصاء كبيرا للمشاركة النسائية السياسية على المستوى العالمي"، مشيرة إلى أن "هذه المشاركة لا تتعدى 19 في المائة عالميا، حسب المنظمة العالمية لاتحاد البرلمانات، وبالتالي، نحن مطالبون بإعادة النظر في تصورنا للديمقراطية، وفي هذه النسبة، وابتكار أساليب انتخابية، تضمن المناصفة".

من جهتها، قالت السعدية السعدي، برلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إن مشروع الدستور كرس مبدأ الاعتراف بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا، وضمنها الجيل الأول من الحقوق الاجتماعية، مشيرة إلى أنه، لأول مرة، أصبحت الرياضة حقا من حقوق الإنسان.

وأبرزت السعدي، في تصريح لـ"المغربية"، أن مجموعة من الآليات وضعت لتفعيل هذه الحقوق، بينها دسترة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفته هيئة اجتماعية، تضم نقابات مهنية قريبة من جميع المجالات الاجتماعية، كالشغل والتعليم والصحية، فضلا عن دسترة مبدأ الجهة، ما يعني مشاركة المواطنين في تنمية جهتهم، معتبرة أن الآليات الجديدة في مشروع الدستور ستمكن من تفعيل جميع الحقوق، التي كان المغرب صادق عليها.

في السياق ذاته، قالت فاطمة المغناوي، رئيسة مركز النجدة لمساعدة النساء ضحايا العنف، العضو في شبكة ربيع المساواة للديمقراطية، إن "شبكة ربيع المساواة للديمقراطية، سجلت بارتياح مضامين مشروع الدستور، خاصة الفصل 19، المتعلق بحقوق النساء". وأبرزت أنه وقعت الاستجابة للمذكرة المطلبية للشبكة من طرف لجنة تعديل الدستور.

وأضافت أن مشرع الدستور ركز على الحرية، والكرامة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، مشيرة إلى أن ديباجة المشروع تؤكد وتُلزم احترام حقوق النساء، والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ولاحظت المغناوي، في تصريح لـ"المغربية"، أن مشروع الدستور استحضر صيغة "عدم التمييز"، وتضمن مجموعة من الفصول، تؤكد على مناهضة وتجريم العنف ضد النساء، كما نص على إحداث هيئة تكافؤ الفرص.

وأضافت "نحن مرتاحون، بشكل عام، ونقول نعم للدستور الجديد، دستور الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص"، معتبرة أن الدستور المقبل "يشكل خطوة إيجابية، لن تكتمل إلا بإنجاز إصلاحات سياسية، وسن قوانين تنظيمية، لأجرأة فصوله".

245 مليون أرملة في العالم

المصدر: جريدة القبس الاحد24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م

http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=714781&searchText&حقوق=date=25062011

السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون يسعى لتخفيف حدة الظروف القاسية التي تحيط بالأرامل في جميع أنحاء العالم، وذلك باحترام حقوقهن المتعلقة بالارث وحيازة الأراضي والتوظيف ووسائل العيش الأخرى.

جاء ذلك في رسالة لبان بمناسبة «اليوم العالمي للأرامل» الذي يطلق للمرة الأولى، اذ تم تحديد يوم الثالث والعشرين من يونيو من كل عام لهذه المناسبة.

وشدد على القول «يتعين حماية جميع الأرامل بالحقوق المكرسة في (معاهدة ازالة جميع انماط التفرقة ضد المرأة) وفي اتفاقيات دولية اخرى لحقوق الإنسان».

وأشار الى وجود نحو 245 مليون أرملة في العالم يعيش نصفهن في فقر مدقع وفي دول تشهد نزاعات، مما يضع عليهن حملا ثقيلا في رعاية اطفالهن في بيئات غير مستقرة ودونما دعم مالي.

جمعية مناهضة التمييز للحكومة:

قانون الوحدة الوطنية لا يكفي لرأب الصدع

المصدر: جريدة القبس الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=714897&date=26062011

أصدرت الجمعية الكويتية لمناهضة التمييز بيانا على لسان رئيس مجلس إدارتها فايز النشوان جاء فيه:
تابعت الجمعية بكل اهتمام عزم الحكومة تقديم قانون للوحدة الوطنية والذي أعلن عنه سمو رئيس مجلس الوزراء في البيان الوزاري لتشكيل الحكومة الجديدة بمجلس الأمة على أن يقدم هذا القانون خلال شهر من ذلك الإعلان. وتعتبر الجمعية أن مثل هذا القانون أصبح شيئاً مهماً وملحاً، لا سيما بعد محاولات غير مقبولة وبعوامل مختلفة لتفتيت أوصال المجتمع الكويتي لملل ونحل وطوائف ومذاهب، غير أن الجمعية تعتقد أن مثل هذا القانون لن يكفي لرأب الصدع الذي أحدثته المماحكات السياسية وغذته بعض الوسائل الإعلامية من دون اتهام منا لأحد لتعمده في إحداث إخلالات طالت بشكل محزن الوحدة الوطنية التي يجب ألا تكون محلا لنزاع المصالح أو ورقة سياسية للتفاوض.
وترى الجمعية أن هناك العديد من القوانين ساهمت بشكل كبير في إحداث نوع من التمييز بين المواطنين، مما ساهم في نشر الشعور بالضيق والقلق في نفوس من طالهم التمييز بشكل أو بآخر، ومن تلك القوانين قانون الجنسية وتعديلاته المتعاقبة عليه، حيث عمد هذا القانون إلى تمزيق أوصال الشعب الكويتي المتلاحم بطبيعته لأرقام مختلفة وفرقهم لقوائم مبعثرة ومايز بينهم على أساس لم يعد مقبولاً ولا منطقياً في وقت يتداعى فيه الجميع للحفاظ على التماسك بالوحدة الوطنية. لذا، فإن مسألة تصنيف المواطنين إلى فئات رقمية للحصول على الجنسية الكويتية هي أمر لا يستقيم مع نشر فضيلة العدالة والمساواة ولا يتوافق مع الجهود المبذولة لتقليص الفجوات الاجتماعية بين المواطنين.
وعليه، فإن الجمعية الكويتية لمناهضة التمييز تتمنى على الحكومة وهي بصدد إعدادها لقانون الوحدة الوطنية أن تتقدم في سياق ذلك إلى مجلس الأمة بمشروع لتعديل قانون الجنسية ليتم توحيد الجنسية الكويتية على جميع من يستحقها من الكويتيين من دون ترقيم طبقي أو تمييز زمني أو أي اعتبارات لم تعد منسجمة مع الحالة الكويتية بأي حال من الأحوال وصهر الكويتيين في هويّة واحدة. فلقد أثبت الكويتون بجميع انتماءاتهم ولاءهم المطلق لهذه الأرض المباركة ومبايعتهم للشرعية في أحلك الظروف وفي الأوقات العصيبة. والجمعية ترى أن الشعب الكويتي يستحق أن ينأى به من التصنيف والتمييز بين صفوفه المتراصة على أساس رقمي للحصول على هويته الوطنية.
وفي السياق ذاته، فإن الجمعية تحث الحكومة أيضاً على أن يطول تعديل قانون الجنسية مساواة الكويتية غير المسلمة بالكويتية المسلمة في مسألة جواز حصول أولادها على الجنسية الكويتية وفق الشروط التي وضعها المشرّع الكويتي للكويتية المسلمة حول هذا الأمر بعد أن منعت عن الكويتية غير المسلمة. وتذكر الجمعية بأن مثل هذا التمييز الديني يتنافى مع المادة 29 من الدستور الكويتي التي منعت التفرقة والتمييز على أساس ديني، وهو ما ينافي الأعراف والقوانين الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره.

بوبكر بهلول: رئاسة جلالة الملك للمجلس الضامن الأساسي لتوازن المؤسسات القضائية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية يعطي القاضي سلطة الاجتهاد ويحقق استقلال القضاء

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=134209

عبد الهادي مزراري | المغربية

تتواصل ردود الفعل المؤيدة للتعديلات الواردة في مشروع الدستور الجديد، من مختلف القطاعات.

وفي سياق ما شهده مجال القضاء من تطورات جديرة بالاهتمام، قال بوبكر بهلول، قاض بالمحكمة الإدارية بفاس، وعضو المجلس الجهوي للوداية الحسنية للقضاة، جهة فاس تازة، في اتصال أجرته معه "المغربية"، أمس الجمعة، إن رئاسة جلالة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الضامن الأساسي لتوازن كل مؤسسات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وآخر ملجأ للتحكيم، كما أن وجود جلالته على رأس السلطة القضائية، وفق تركيبة المجلس الجديد، ستمنح القضاء إطارا كفيلا بجعله سلطة مستقلة ومتوازنة وقوية.

واعتبر بوبكر بهلول أن أهم ما يثير الانتباه في التعديلات، التي همت المجال القضائي هو تأسيس هذا المجلس، إذ بموجب هذه المؤسسة أصبح القضاة في المغرب يتمتعون بصفة السلطة، التي لم تكن موجودة بهذا المفهوم في الدساتير السابقة، معللا ذلك بأن السلطة القاضية اكتسبت، من خلال الدستور الجديد، بعدا أقوى يتمثل في تمكين القاضي من الاجتهاد والتأويل، في تطبيق القوانين، وهو ما لم يكن مسموحا به في ظل دستور 1996، أو سائر الدساتير السابقة، التي حكمت على القاضي بالامتثال، فقط، للنصوص وتطبيقها.

وأشار بوبكر بهلول إلى أن أهم مظاهر استقلالية القضاء في مشروع الدستور الجديد تكمن في خروج القضاء عن سيطرة السلطة التنفيذية، بحيث لم يعد لوزير العدل أي سلطة على القضاء، باعتباره عضوا في السلطة التنفيذية.

من جهة أخرى، نبه بوبكر بهلول إلى أن استقلالية القضاء في الدستور الجديد، لا تعني السلطة المطلقة، التي من شأنها أن تمطط سلطة القاضي في الاجتهاد والتأويل إلى مستوى التشريع.

وقال إن "التشريع من اختصاص السلطة التشريعية، وإلا فستحدث فوضى"، مشيرا إلى أنه "لهذا تبقى السلطة التشريعية هي التي تصدر القوانين، وبالتالي فإن هامش الاجتهاد والتأويل يجري وفق استعمال آليات معينة، ويخضع طبعا إلى سلطة القانون".

وبخصوص تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القاضية، الذي لم يكن موجودا في دستور 1996، أوضح بوبكر بهلول أن "تركيبة هذا المجلس تحمل في حد ذاتها، بعدا آخر"، وزاد مفسرا أن دمج فاعلين جمعويين وحقوقيين داخل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، إضافة إلى مجالس أخرى، يمكن أن ننظر إليه على أنه قيمة مضافة، ويعتبر حضور هذه المؤسسات الحقوقية والجمعوية مقبولا في حال وجود القضايا، التي تكون فيها حقوق الأطراف غير القضائية مثار خلاف أو نقاش أو دعوى، أما عندما يكون الأمر متعلقا بشأن قضائي مهني صرف، فحضور الأطراف غير القضائية (الحقوقية والجمعوية) يجب ألا يؤدي إلى التصويت، كما أن إشراك النيابة العامة يمكن أن يكون له بعد ذا طبيعة اتهامية للقاضي.

وفي إطار التوازن، الذي خلقه مشروع الدستور لحل الإشكال، الذي يمكن أن يترتب عن دمج هيئات غير قضائية في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، قال بوبكر بهلول إن الدستور الجديد سمح من جانب آخر للقضاة بتشكيل جمعيات للدفاع عن الشأن المهني والاجتماعي، وهو ما يشكل توازنا مشهودا به في الإصلاح الدستوري.

وأشار القاضي بوبكر بهلول إلى أن الجديد، أيضا، في مشروع دستور 2011 يتمثل في دسترة الرقابة القبلية، إلى جانب تدبير الشأن القضائي بشكل مستقل عن السلطات الأخرى، وهو ما لم يكن متوفرا في دستور 1996.

قطر تشارك فى اجتماعات اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=248134

القاهرة-السيد السعدني:
تبدأ صباح اليوم الأحد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعات اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان العربية في نسختها رقم 30 ويترأس الاجتماع الدكتور إبراهيم عبد العزيز الشمري، وعلمت الشرق أن قطر سوف تشارك في الاجتماع بناء على الدعوة التي تم توجيهها لها من إدارة حقوق الإنسان بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
تناقش اللجنة على مدار أربعة أيام بعض الملفات المهمة في مجال حقوق الانسان العربية خاصة في ظل ثورات الربيع العربي حيث من المنتظر أن تبحث اللجنة بعض التقارير التي طلبتها اللجنة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيما يخص الخلفية الكاملة عن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان منذ نشأتها عام 1968 وذلك من أجل تعميم هذه الخلفية التاريخية والعلمية على الدول العربية.

الجالية المغربية بليبيا تؤكد أن مشروع الدستور يدشن لعهد جديد

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=134303

المغربية و(و م ع) | المغربية

أكدت الجالية المغربية المقيمة في ليبيا أن مشروع الدستور الجديد وما تضمنه الخطاب الملكي ليوم سابع عشر يونيو الجاري "يدشن لعهد جديد، تتحقق فيه طموحات كل فئات المجتمع المغربي في الداخل والخارج".

وجاء في بيان مشترك لأحدى عشرة جمعية تمثل أفراد الجالية المغربية المقيمة في ليبيا ، توصل مكتب وكالة المغرب العربي للأنباء بتونس بنسخة منه، أنه رغم الظروف الصعبة التي تعرفها ليبيا ، فقد حرصت مختلف الجمعيات والفعاليات المغربية بليبيا على الاجتماع يوم 21 يونيو الجاري بمقر القنصلية المغربية بطرابلس ، وأكدت بالإجماع أنها "تثمن عاليا" ما تضمنه الخطاب الملكي السامي بشأن "الإصلاحات الدستورية العميقة"، معتبرة أن ذلك "من شأنه أن ينقل بلادنا إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وأضاف البيان أن الجالية المغربية في هذا البلد تتابع عن كثف كل التطورات والإنجازات، التي يحققها المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس، مشيرا إلى أن المجتمعين قرروا القيام بحملة من أجل حث أفراد الجالية المغربية المقيمة بالديار الليبية على الحضور المكثف إلى مكاتب الاقتراع، التي ستفتحها مصالح القنصلية المغربية بالعاصمة الليبية يوم فاتح يوليوز المقبل، من أجل التصويت على مشروع الدستور الجديد، ويدعون كافة أفراد الجالية إلى التصويت بنعم على مشروع الدستور.

وجدد ممثلو الجمعيات والفعاليات المغربية في ليبيا في بيانهم، التعبير عن "آيات امتنانهم وشكرهم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، على الدعم الذي يقدمه جلالته للمغاربة المقيمين في ليبيا، إثر الأزمة التي يمر بها هذا البلد حاليا، والمتمثل في تسهيل ترحيل من يرغب منهم في العودة إلى أرض الوطن".

وفي سياق متصل، صرح القنصل العام للمملكة بطرابلس، علي المسيلي، في اتصال مع مكتب وكالة المغرب العربي للأنباء بتونس، أن المصالح القنصلية بصدد وضع الترتيبات اللوجيستية والفنية اللازمة، من أجل تسهيل مشاركة المواطنين المغاربة في ليبيا في عملية الاستفتاء على الدستور.

وأفاد أن عدد الأشخاص المسجلين بالمصالح القنصلية بطرابلس، الذين يحق لهم التصويت، يصل إلى نحو 70 ألف شخص.

من جهة أخرى، غادر العاصمة التونسية، أول أمس السبت، نحو 150 من المغاربة المقيمين بليبيا، عائدين إلى أرض الوطن على متن رحلتين منتظمتين للخطوط الملكية المغربية.

وكان هؤلاء المواطنون، وضمنهم أطفال ونساء ومسنون ومرضى، التحقوا بالعاصمة التونسية على دفعات، قادمين من بوابة العبور (رأس جدير) على الحدود التونسية الليبية، التي تبعد بأكثر من500 كلم عن تونس العاصمة.

وتولت مصالح القنصلية العامة للمغرب بتونس، التي وضعت منذ اندلاع الأزمة الليبية بنية استقبال خاصة بالمغاربة بمنطقة رأس جدير، الترتيبات الخاصة بنقلهم إلى مطار قرطاج الدولي بواسطة حافلات خاصة، كما تكفلت بأداء أسعار تذاكر سفرهم إلى الدار البيضاء.

وحسب مصادر القنصلية، فإنه بترحيل هذه الدفعة، يكون عدد أفراد الجالية المغربية العائدين من ليبيا عبر الأراضي التونسية،منذ اندلاع الأزمة الليبية في 17 فبراير الماضي، بلغ حتى الآن نحو 4900 شخص.

يذكر أنه منذ اندلاع الأحداث في ليبيا، تقرر ترحيل أفراد الجالية المغربية من هذا البلد، خاصة بالنسبة للراغبين منهم في العودة إلى المغرب، على نفقة الدولة المغربية، وتولت الخطوط الملكية المغربية نقل الذين عبروا الحدود التونسية، عبر مطار قرطاج الدولي بتونس العاصمة، التي يصلونها على شكل أفواج متتالية، قادمين من الجنوب التونسي، بعد دخولهم عبر بوابة رأس جدير الحدودية مع ليبيا .

كما نظمت الخطوط الملكية المغربية عددا من الرحلات الخاصة، بواسطة طائرات كبيرة من طراز (بوينغ 447)، بين الدار البيضاء ومطار جربة بالجنوب التونسي، لترحيل نحو 1800 من هؤلاء العائدين .

الجامعة العربية تبحث الأوضاع في الأراضي المحتلة.. قطر تشارك في اجتماعين لتوثيق جرائم إسرائيل وتطوير العملية التعليمية بفلسطين

المصدر :جريدة الشرق الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=248251

القاهرة-مراد فتحي-السيد السعدني:
شاركت دولة قطر في اجتماعات الجامعة العربية التي عقدتها لمناقشة آخر تطورات الأوضاع في فلسطين المحتلة والمتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوثيق الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال وفي اجتماع تطوير العملية التعليمية في الأراضي المحتلة. وقال رئيس الوفد القطري خالد بن جاسم مدير مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية إن قطر تقدمت بمقترح لإضافة بند جديد على جدول أعمال المؤتمر يتم بمقتضاه حضور مدير مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن المنطقة العربية وغرب آسيا لتقديم تجارب المركز ونشاطه أمام اللجنة الدائمة.
وكانت قد بدأت أمس الأحد بالجامعة العربية اجتماعات الدورة الحادية والثلاثين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي رئيس اللجنة عضو مجلس الشورى السعودي وبمشاركة ممثلي إدارات حقوق الإنسان في الدول العربية. ويناقش الاجتماع على مدى ثلاثة أيام، 13بندا تتركز حول قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية وفي مقدمتها التصدي للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وبند حول الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية، ومتابعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يوافق يوم 16 مارس من كل عام، وكذلك مناقشة موضوع الحق في المياه باعتباره حقا من حقوق الإنسان. وقال الدكتور الشدي رئيس اللجنة في تصريحات له على هامش الاجتماع إن اللجنة استعرضت تقريرا يتضمن توصيات الندوة التي عقدتها الجامعة العربية حول انتهاكات إسرائيل لجثمان الشهداء والأسرى الفلسطينيين الذين قتلوا كما استمعت إلى تقرير حول متابعة تنفيذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز التنفيذ وصادقت عليه نصف الدول العربية، وأوضح أن اللجنة دعت الدول العربية التي لم تصادق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى سرعة التصديق عليه.
إلى ذلك، نددت الجامعة العربية بالانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة والتي طالت العملية التعليمية ووصلت إلى تزييف التاريخ الفلسطيني والعربي.
وقال السفير محمد صبيح الأمين العام المساعد لدى الجامعة العربية لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة أمام أعمال الدورة 83 للجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة، التي بدأت أمس إن ممارسات إسرائيل العنصرية بحق العملية التعليمية في الأراضي العربية المحتلة جريمة سياسية وانتهاك لحقوق الإنسان وحقوق الطفل تهدف إلى تجهيل الشعب الفلسطيني، لافتا إلى أن الطالب الفلسطيني يعاني حرمانه من حقه في التعليم، وهذا ما يزيد حاجتهم إلى مزيد من الدعم للعملية التعليمية الفلسطينية وتوعية الطلاب بعروبتهم وأصالتهم. وأضاف صبيح أن فرض إسرائيل على المدارس العربية الالتزام بالكتب التي تصدرها وزارة التعليم الإسرائيلية ما هي إلا سياسة

مقصودة لتشويه الوطنية والقومية والهوية الفلسطينية لدى الطالب العربي، مشددا بأن الأوضاع التعليمية في القدس المحتلة تزداد سوءا بسبب ما تمارسه سلطات الاحتلال من عنصرية ضد أهلها المقدسيين.

إجراءات إسرائيلية عقابية ضد الصحفيين المشاركين بالرحلة..أسطول "الحرية 2" يستعد للإبحار إلى غزة رغم التهديدات

أثينا-تل أبيب-وكالات الأنباء:

يستعد ناشطون من 22 بلدا للإبحار هذا الأسبوع من اليونان على متن عشر سفن في إطار "أسطول حرية 2 " لنقل مساعدة إنسانية إلى قطاع غزة رغم تهديدات إسرائيل ومعارضة الأمم المتحدة.

وهذه ثاني محاولة لكسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ خمس سنوات، ويشارك فيها هذه السنة 350 متضامنا مع القضية الفلسطينية بمن فيهم الكاتب السويدي هينينغ مانكيل وبعض الصحفيين وذلك للسنة الثانية على التوالي.

وكانت المحاولة الأولى للاقتراب من قطاع غزة في مايو 2010 أسفرت عن مقتل تسعة أتراك في الهجوم الدامي الذي شنته البحرية الإسرائيلية على عبارة /مافي مرمرة/ التركية التي كانت أكبر مراكب الأسطول.

وأعرب لين باسكو مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المكلف الشؤون السياسية أمام مجلس الأمن الدولي عن معارضة المنظمة للعملية وقال إن بان كي مون "كتب إلى الحكومات المعنية طالبا منها أن تمارس نفوذها لردع الأساطيل التي يمكن أن تثير تصعيدا خطيرا".

بالمقابل، أعرب العديد من اليهود الأمريكيين عن نيتهم في الإبحار على متن زورق يرفع علما أمريكيا للانضمام إلى الأسطول بينما طلب ناشطون أيرلنديون من حكومتهم التدخل لدى إسرائيل من أجل الحصول على الإذن بالرسو في القطاع الفلسطيني.

وتشارك فرنسا بزورقين سيبحر أحدهما من اليونان بينما غادر الثاني جزيرة كورسيكا السبت وعلى متنه ستة أشخاص كما يشمل الأسطول أيضاً زورقا من إيطاليا وآخر من أيرلندا وآخر من إسبانيا وزورقين يونانيين-سويديين-نرويجيين وسفينة شحن من فلسطينيي الشتات لكن من دون عبارة "مافي مرمرة".

ويخضع قطاع غزة حيث يعيش 1.5 مليون فلسطيني على مساحة 362 كلم، إلى حصار شددته إسرائيل في يونيو 2007 بعد سيطرة حركة حماس على القطاع.

وقررت إسرائيل أمس الأحد اتخاذ إجراءات عقابية ضد الصحفيين والطواقم الإعلامية التي ستشترك في رحلة أسطول" الحرية 2 ".

وكشف رئيس لجنة شريان الحياة الأردنية المهندس وائل السقا عن شراء سفينة بتكلفة 560 ألف يورو لتقل 35 أردنيا من أصل 70 متضامنا من 5 دول عربية سيشاركون في أسطول "الحرية 2 ".

في السياق، قالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أمس إن تركيا طلبت تخفيف تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة حول الأحداث الدامية التي رافقت أسطول " الحرية 1 " وذلك في إطار محاولات إنهاء الأزمة في العلاقات مع إسرائيل.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول سياسي رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية قوله إن الأتراك "قلقون جدا" من التعرض لانتقادات شديدة توجهها لجنة تقصي الحقائق ضدهم ويريدون دمج تخفيف تقرير اللجنة في إطار صفقة شاملة تتضمن إنهاء الأزمة وإعادة السفير التركي لإسرائيل.

الحكومة المقالة: آلية جديدة للعمل على معبر رفح ووعود بحل قضية الممنوعين من السفر

القدس المحتلة-محمد جمال-غزة-قدس برس-د ب ا:

أعلنت هيئة المعابر والحدود الفلسطينية، أنها ستطبق آلية جديدة للسفر عبر المعبر للتغلب على المشاكل الموجودة في ظل تقنين أعداد المسافرين من قبل الجانب المصري.

وكشف حاتم عويضة مدير عام هيئة المعابر والحدود أن السلطات المصرية بدأت من أمس العمل بآلية جديدة بمعبر رفح البري تأخذ بعين الاعتبار الحالات الطارئة خاصة الأشخاص الذين قاربت إقامتهم على الانتهاء في الشهر الجاري إضافة للحالات الإنسانية العاجلة.

وأكد عويضة خلال برنامج لقاء مع مسؤول الذي يقيمه المكتب الإعلامي الحكومي أسبوعيا على أهمية التسجيل المسبق في موقع وزارة الداخلية وتأكيده في مكتب التسجيل في غزة وخان يونس مازال قائما ويمكن متابعة ذلك. مع باصطحاب الأوراق الثبوتية اللازمة.

وفي قضية الأعداد قال عويضة " إن السلطات المصرية مازالت ملتزمة بكافة التسهيلات التي وعدت بها عدا قضية الأعداد. إلا أن تقليص الأعداد من قبل الجانب المصري أدى لأزمة كبيرة في معبر رفح بما يزيد من معاناة الفلسطينيين"،

ونوه إلى أن الأمر الذي منع المصريين من إدخال أعداد كبيرة عبر المعبر تمثل في وجود عوائق لوجستية منها أن الكادر بحاجة لزيادة في أعداده بعد إنهاء عمل أمن الدولة المصري، والقضايا الأمنية والأعداد التي تسافر منها لمصر وخارجها.
وبين عويضة أن السلطات المصرية شرعت في معالجة ميدانية لقضية الممنوعين أمنيا في قوائم أمن الدولة المصري حيث تم حل قضايا تتعلق ببعض الممنوعين وزاد بقوله: "تم الاتفاق على رفع كشف من وزارة الخارجية الفلسطينية للخارجية المصرية بأسماء الممنوعين ليتم حل قضيتهم ودراستها".

حماس تتهم نتنياهو بالكذب حول صفقة تبادل الأسرى

القدس المحتلة-غزة-وكالات الأنباء:
نفت حركة حماس تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنها لم ترد على مقترح ألماني لإنجاز صفقة تبادل الأسرى بعد موافقته عليه، ووصف المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري، في بيان صحفي، تصريحاته بأنها "إدعاءات كاذبة".
وقال أبو زهري إن "استخدام نتنياهو سياسة الكذب والمراوغة يهدف على التغطية على دوره في إفشال دور الوسيط الألماني ومنع التوصل إلى إبرام صفقة تبادل الأسرى"، وأضاف "نؤكد لكل الأطراف المعنية ولعائلة (الجندي الإسرائيلي الأسير) غلعاد شاليط أن نتنياهو يتحمل المسؤولية الكاملة عن تعطيل التوصل إلى صفقة التبادل حتى الآن".
وكان نتنياهو صرح أمس الأحد بأن إسرائيل وافقت على مقترح تقدمت به ألمانيا لتبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل، إلا أنه قال إن حماس لم ترد بعد على المقترح.
وتطالب حماس التي تأسر شاليط منذ خمسة أعوام بالإفراج عن ألف أسير فلسطيني بينهم 450 من أصحاب الأحكام العالية من السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق سراحه.

عراك بالأيدي بين مؤيدي عباس ودحلان

غزة-يو بي أي:
اندلع عراك بالأيدي وتراشق بين كوادر وأعضاء من حركة "فتح" أمس الأحد، بعدما انقسموا خلال اجتماع في غزة بين مؤيد للرئيس الفلسطيني محمود عباس، وآخرين مؤيدين للقيادي المفصول من الحركة محمد دحلان.
وأكد مصدر في حركة "فتح" أن الأمور خرجت عن السيطرة خلال اجتماع شاركت فيه قيادة منظمة الشبيبة وقيادة فتح بغزة حيث حدث عراك وتراشق مؤسف، وقال إن "جهوداً كبيرة تبذل من أجل وضع حد لهذه الخلافات التي لا تفيد الحركة وهي تقبل على المرحلة المقبلة في ظل المصالحة من أجل ترميم صفها الداخلي لمواجهة التحديات المقبلة"،مؤكداً "أن فصل دحلان يثير خلافات كبيرة، لكنه في النهاية سيحسم لصالح الالتزام بالقرارات القيادية طالما كانت وفق اللوائح والقوانين بغض النظر عن الشخصيات التي تطالها، فلا مظلة لفاسد".

مؤتمر عربي للضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع انتشار النووي

القاهرة-مراد فتحي:
تبدأ بمقر جامعة الدول العربية اليوم الاثنين أعمال الدورة الثلاثين للجنة العربية المعنية بمتابعة النشاط النووي الإسرائيلي وذلك لمناقشة إعداد إستراتيجية التحرك الخاصة بحشد الدعم لمشروع القرار العربي الذي سيقدم للمؤتمر العام القادم لوكالة الطاقة الذرية والذي يطالب بضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
أوضح السفير وائل الأسد مدير إدارة العلاقات متعددة الأطراف بالجامعة العربية ومسؤول ملف الانتشار النووي أنه سيتم الاستفادة من التجربة العربية في العاميين الماضيين، حيث نجح العرب عام 2009 في استصدار قرار بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي وذلك بعد معركة تصويتية كبيرة بسبب الرفض الأمريكي والأوروبي.
وأضاف الأسد أن لجنة متابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تجتمع اليوم تناقش أيضا موضوع التباطؤ في عقد المؤتمر الدول الخاص بجعل الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل عام 2012 والذي صدر قرار بعقده من قبل مؤتمر مراجعة منع الانتشار النووي في عام 2010.
ويناقش الاجتماع أيضا حجم ومخاطر النشاط الفضائي والصاروخي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية.

الاحتلال يشرع بتفكيك الجدار العازل في بلعين

فلسطين المحتلة-وكالات الأنباء:

بدأ الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، بإزالة جزء من الجدار الفاصل في قرية بلعين غرب مدينة رام الله، في الضفة الغربية المحتلة، تنفيذا لقرار المحكمة الإسرائيلية الذي أصدر قبل 4 سنوات، وسط فرحة فلسطينية كبيرة.
ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، عن عضو اللجنة الشعبية لمناهضة الجدار والاستيطان في بلعين، راتب أبو رحمة قوله إن الآليات الإسرائيلية بدأت بتفكيك جزء من الجدار الذي يصادر أراضي أهالي القرية، مشيراً إلى أن مصادر إسرائيلية أفادت بأن أعمال الإزالة ستمتد إلى يومين أو ثلاثة.
وتجمع عشرات الفلسطينيين لمشاهدة القوات الإسرائيلية وهي تقوم بتفكيك الجدار، وسط فرحة كبيرة، قبل أن تقوم القوات الإسرائيلية بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والأعيرة المطاطية تجاه المحتشدين لتفريقهم.
وقال أبو رحمة إن 'أهالي بلعين سيسترجعون بهذه العملية 1200 دونم من أصل 2300 دونم، صادرها الاحتلال في الجدار المقام على أراضي القرية'، وأضاف أن "مقاومتنا للاحتلال جارية منذ حوالي سبعة أعوام، نحن في اللجنة الشعبية نؤكد أنه ما دام هناك احتلال لأراضينا سنواصل مقاومتنا الشعبية لهذا الاحتلال".

تعيين ملحق حقوقي بحريني في كل من جنيف ونيويورك

وزارة حقوق الإنسان لا تتلقى شكاوى من المواطنين

المصدر:صحيفة الوسط البحرينية الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://www.alwasatnews.com/3216/news/read/569739/1.html

أفادت وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي أن وزارة حقوق الإنسان ليس من اختصاصاتها تلقي شكاوى المواطنين بشأن حقوق الإنسان في البحرين، مشيرة إلى أن ذلك من اختصاص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد يوم أمس الاثنين (27 يونيو/ حزيران 2011) بمقر الوزارة بالمرفأ المالي.
وكشفت البلوشي عن أن الوزارة الجديدة تحاول فتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية من خلال الهيكل الإداري الجديد، وأنه سيتم على ضوء ذلك تخصيص ملحق لحقوق الإنسان في عدد من سفارات مملكة البحرين في الخارج، ومن بينها في جنيف ونيويورك.
وأشارت إلى أن الوزارة كانت معنية بمتابعة ملفات معنية بحقوق الإنسان، كمكافحة الاتجار بالأفراد وذوي الاحتياجات الخاصة والطفولة والمسنين، لافتة في الوقت نفسه إلى أن البحرين غطت غالبية الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتعمل على الالتزام بكل ما جاء فيها، وأنها بصدد الموافقة على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة.

أكدت أن شكاوى المواطنين خارج اختصاصات الوزارة

وزيرة «حقوق الإنسان»: تعيين ملحق حقوقي بحريني في كل من جنيف ونيويورك

أكدت وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية القائم بأعمال وزير الصحة فاطمة البلوشي أن وزارة حقوق الإنسان تحاول فتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية من خلال الهيكل الإداري الجديد، وأنه سيتم على ضوء ذلك تخصيص ملحق لحقوق الإنسان في عدد من سفارات مملكة البحرين في الخارج، ومن بينها في جنيف ونيويورك.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد يوم أمس الإثنين (27 يونيو/ حزيران 2011) في مقر وزارة حقوق الإنسان والتنمية، للإعلان عن استحداث قطاع حقوق الإنسان في وزارة التنمية.

وأوضحت الوزيرة البلوشي بأن نقل الملف الحقوقي إلى وزارة التنمية الاجتماعية يعود لكون حقوق الإنسان لا تقتصر على كونها حقوقاً سياسية فقط وإنما تمتد لتشمل الحقوق الاجتماعية، التي تعتبر من أساسيات حقوق الإنسان، ناهيك عن كونها تتماشى مع التوجه العالمي أيضاً، على حد تعبيرها، مضيفة: «الحقوق الاجتماعية أكبر وأشمل لأي مواطن أو مقيم على أرض أي دولة، وهذه الرؤية المتقدمة لمملكة البحرين، تم على أساسها نقل ملف حقوق الإنسان إلى وزارة التنمية الاجتماعية». وأشارت إلى أن الوزارة كانت معنية بمتابعة ملفات معنية بحقوق الإنسان، كمكافحة الاتجار بالأفراد وذوي الاحتياجات الخاصة والطفولة والمسنين، لافتة في الوقت نفسه إلى أن البحرين غطت غالبية الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتعمل على الالتزام بكل ما جاء فيها، وأنها بصدد الموافقة على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة.

أما بشأن الموازنة المالية المترتبة على استحداث القطاع، فقالت البلوشي: «في السابق كانت هناك موازنة صغيرة خصصت للملف بعد انتقاله قبل أشهر إلى الوزارة، ولكن في الوقت الحالي، وبعد استحداث قطاع في الوزارة، سيتم تخصيص موازنة إضافية من قبل الحكومة للوزارة لتفعيل موازنة المصروفات المتكررة والمشروعات».

وأضافت «نعمل على الهيكلة الإدارية والوصف الوظيفي للوظائف المعنية بحقوق الإنسان، وحين يُقر من ديوان الخدمة المدنية ستكون هناك إجراءات للتوظيف، ولكون عملية حقوق الإنسان تحتاج إلى خبراء ومختصين، فعملنا منذ بداية الأمر على انتداب أشخاص من الوزارات ممن لديهم خبرة طويلة في هذا المجال».

وأكدت الوزيرة البلوشي أن الوزارة بصدد تنظيم اجتماع ثلاثي يضم ممثلين عن الوزارة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية في مملكة البحرين لوضع تصور لآلية التعاون والتطوير في مجال العمل الحقوقي.
وفي ردها على سؤال لـ «الوسط»، أوضحت الوزيرة البلوشي أن الفرق بين عمل الوزارة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، يتمثل في كون الوزارة معنية بالتنسيق والتنظيم الحكومي لعملية حقوق الإنسان، في حين أن الأمر الملكي بتشكيل المؤسسة أناط بها مهمات وضع إستراتيجية وطنية متكاملة لحماية حقوق الإنسان، والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإبداء الرأي والمقترحات وتلقي الشكاوى.
وقالت: «كوزارة لن نتدخل في مهام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإنما سنكون مكملين لدور الجمعيات والمؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، كما سنتابع تنفيذ التزامات البحرين الحقوقية، والتنسيق فيما بيننا في تطوير الكوادر التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وحين تأتي أي أسئلة أو طلبات دولية للاستفسار عن بعض الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان، سنتابع مع الوزارات المعنية لإعداد هذه الإجابات للجهات السائلة، أما تلقي الشكاوى فسيكون من مسئولية المؤسسة لا الوزارة».
وفيما يتعلق بملف الاستعراض الدوري الشامل، أوضحت البلوشي أن مملكة البحرين كانت قد خصصت 1.25 مليون دولار لهذا المشروع، وكان هناك تعاون مع مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، وتم انتداب خبيرة من الأمم المتحدة لإدارة المشروع، مشيرة إلى أن الكادر المعني بمتابعة هذا الملف انتقل بأكمله لوزارة حقوق الإنسان وسيكون معنياً بمتابعة التزامات البحرين الدولية وإعداد التقارير المعنية.
وفي ردها على سؤال لـ «الوسط» بشأن اللجنة التسييرية التي تم تشكيلها بعد مناقشة تقرير البحرين في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل في العام 2008، وتضم ممثلين عن المؤسسات الحكومية والأهلية، قالت البلوشي: «تم إعادة تشكيل اللجنة وحصلنا على موافقة من مجلس الوزراء في هذا الأمر، ونحن في طور تشكيل اللجنة من جديد، والتي ستضم ممثلين عن الجمعيات الأهلية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأضفنا لها هذه الجهات التي لم تكن موجودة وستكون برئاسة الوزارة، ونعمل في الوقت الحالي على تسمية الأعضاء وسنبدأ العمل قريباً للتقرير الدوري الثاني لحقوق الإنسان».
وبشأن موقف الوزارة من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم تناولها عبر الإعلام الدولي، قالت البلوشي: «نتعامل مع القضايا التي يتناولها الإعلام الدولي بجدية، ونحقق في أية ادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان ونحاول قدر المستطاع الإجابة على هذه الادعاءات، وللأسف أن أغلب هذه الادعاءات تأتي نتيجة الخلط في الأمور».
وتابعت: «ليس لدينا انتهاكات لحقوق الإنسان، وإن وُجدت فهي حالات فردية وغير منظمة ولا تأتي بقرار من متخذي القرار، ولاشك أن أي ادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان نأخذها بجدية، ولا أدل على ذلك من قرار وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة الذي أمر بالتحقيق في وفاة موقوفين محتجزين، وتم بالفعل إدانة خمسة من رجال الأمن وإحالتهم للقضاء على ضوء ذلك».
أما فيما يتعلق بالإضافة التي قد يشكلها استحداث وزارة لحقوق الإنسان، فقالت الوزيرة البلوشي: «سيكون هناك لأول مرة كادر إداري متخصص لم يكن موجود سابقاً، إذ كان يتبع إدارة الشئون القانونية في وزارة الخارجية، بينما يتم الحديث الآن عن إطار متكامل يسعى إلى التنسيق بين وزارات الدولة ومتابعتها، والتأكد من الالتزام بجميع ما ورد بشأن الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين، وهذه عملية مهمة تحتاج إلى كادر لمتابعة هذه الأمور».
وما إذا كانت تشكيل الوزارة قد جاء لتحسين صورة البحرين في الوقت الحالي، أكدت الوزير أن تشكيل الوزارة جاء تعبيراً عن اهتمام حكومة مملكة البحرين في قضايا حقوق الإنسان، ورغبة منها بوضع إجراءات إدارية واضحة لمتابعة هذا الأمر، باعتباره جزءاً من التزاماتها الدولية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، مضيفة: «جاء استحداث الوزارة في توقيت مهم من تاريخ مملكة البحرين، لتؤكد بذلك التزامها بحقوق الإنسان ومتابعتها لكل الالتزامات المطلوبة بها».
وفي ردها على سؤال لـ «الوسط» بشأن موقف الوزارة من التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة للبحرين، قالت البلوشي: «مملكة البحرين من الدول التي تم الإشادة بإنجازاتها في حقوق الطفل، ولا داعي لانتظار ما سيقوله الخارج في هذا الشأن، ونحن نعلم ما حققناه للطفل البحريني على أرض الواقع».
وتابعت: «من الطبيعي أن تصدر توصيات عن لجنة حقوق الطفل للبحرين، مثلما حدث أثناء مناقشة التقرير الدوري لحقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقرير حقوق الطفل كان يتضمن بعض المطالب التي نفذنا غالبيتها، والآن هناك مطالب أخرى، وعلى العكس فإن الملاحظات التي أثيرت كانت ملاحظات سهلة التنفيذ، وبعضها لم تُنفذ بانتظار صدور قانون الطفل، الذي أخر إصداره الديمقراطية التي يمارسها البرلمان أثناء مناقشته».

وأضافت «الملاحظة الأساسية للجنة كانت عن سن الطفل، إذ طالبت اللجنة بأن يتم رفعه إلى 18 عاماً، وللأسف أنه لأن هذا القانون لم يصدر كانت الملاحظة موجودة».
أما الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل في الوزارة بدرية الجيب، فأوضحت بأن المناقشات التي دارت أثناء مناقشة تقرير الطفل في لجنة حقوق الطفل بجنيف تركزت على مضمون التقارير المكتوبة، وأن المناقشات استمرت منذ الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة عصراً وتضمنت 72 سؤالاً وجه إلى مملكة البحرين.
وأكدت أن أغلب الملاحظات ركزت على رفع سن المسئولية الجنائية للطفل، والتي سيتم إصلاحها مع صدور قانون الطفل، معلقة: «في نهاية المناقشات، خرجنا فخورين بسبب ما قيل من إشادات بحق مملكة البحرين في مجال الطفل».

ثلاث إدارات تتبع قطاع «حقوق الإنسان» في «التنمية»
أكدت وكيل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية حنان كمال أنه يتم العمل في الوقت الحالي مع الموظفين المعنيين المنتدبين من وزارة الخارجية لاستكمال الهيئة التنظيمية لقطاع حقوق الإنسان المستحدث في الوزارة، والذي سيتشكل من وكيل مساعد وثلاث إدارات، تتمثل في المنظمات الحقوقية، والشئون القانونية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات والتقارير الحقوقية.
ونوهت كمال إلى أنه سيتم العمل في الوقت الحالي على تفاصيل الوحدات الإدارية والأوصاف الوظيفية للقطاع المستحدث، مشيرة إلى أنه سيتم استكمال كل الوظائف المعنية بالقطاع قريباً جداً.
ويتلخص دور إدارة المنظمات الحقوقية في الإشراف الإداري والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، ووضع استراتيجية واضحة لرفع كفاءة المنظمات المحلية العاملة في هذا المجال من خلال الدورات والورش والخطط التنموية لخدمتهم. كما تقوم الإدارة بنشر ثقافة حقوق الإنسان استناداً إلى ما نص عليه دستور وقوانين مملكة البحرين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، ومتابعة وإعداد التقارير المتعلقة بعمل المنظمات الحقوقية سواء الأهلية أو الدولية، ووضع برامج تدريبية وتثقيفية بشكل دوري ومستمر لأعضاء لجان حقوق الإنسان ولموظفي قطاع حقوق الإنسان.
أما إدارة الشئون القانونية، فيتمثل دورها في الدراسة القانونية للقضايا والاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان، وإبداء الآراء والاستشارات القانونية فيما يتعلق بقطاع حقوق الإنسان، ودراسة مدى التطبيق العملي للاتفاقيات التي صادقت عليها مملكة البحرين، مع تقديم الاقتراحات الكفيلة بتعزيز هذا الجانب.
وتقوم إدارة الاتفاقيات والتقارير الحقوقية بإعداد التقارير السنوية المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في البحرين، ودراسة التقارير الدورية الصادرة بشأن مملكة البحرين، والتواصل مع الجهات الحكومية المختلفة في مملكة البحرين وذلك فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، واقتراح السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
كما تقوم الإدارة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة بموضوعات حقوق الإنسان في البحرين، وتقديم الاستشارات الإلزامية والتوصيات للجهات الحكومية المختلفة بهدف رفع مستوى التعاطي لا بهذا المجال، بحيث يتلاءم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الإقليمية التي التزمت بها مملكة البحرين.
ومن بين اختصاصات الإدارة كذلك، حث الجهات الحكومية على إنشاء لجان متخصصة معنية بحقوق الإنسان، وتقديم تقارير نصف سنوية عن عمل تلك اللجان، واستكمال إجراءات التصديق على الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان

العرابي يؤكد التزام مصر بالمعاهدات الدولية ومكافحة الإرهاب

المصدر :جريدة الاهرام الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://gate.ahram.org.eg/News/87917.aspx

أكد محمد العرابي، وزير الخارجية، التزام مصر بتنفيذ جميع تعهداتها الدولية، واتباع سياسات نشطة وفعالة لمكافحة الإرهاب متسقة مع حكم القانون والالتزام بالقيم العالمية لحقوق الإنسان.

وقال العرابي، إن ما نسعي إلي الوصول إليه هو قيام دولة مصرية جديدة تحتضن الديمقراطية وتقدس حقوق الإنسان وتقدر قيم الحرية وتحافظ في نفس الوقت، علي احتياجات الأمن القومي.

جاء ذلك في كلمة للوزير أمام اجتماع دولي لمكافحة الإرهاب يعقد بوزارة الخارجية ألقاها نيابة عنه السفير د.أشرف محسن، نائب مساعد الوزير والمنسق العام لمكافحة الإرهاب الدولي.

وقال العرابي: إن هذا الموقف ينبع من قناعة مصر بأهمية هذا الاجتماع من إيماننا العميق بأهمية وجود نظام قضائي وجنائي فعال، يتضمن إجراءات فعالة للتحقيق والتقاضي والعقاب، إضافة إلي مؤسسات تأهيلية تعمل تحت مظلة حقوق الإنسان، بما يضمن تقديم المتورطين في الأنشطة الإرهابية للعدالة.

وأن قناعتنا الوطنية تشير إلي أن أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب يجب تكون متسقة مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن القانون الدولي الإنساني وحقوق اللاجئين.

كما أنه لا يمكن إغفال أن قيام مؤسسات إنفاذ القانون بأداء دورها علي أكمل وجه في مجال مكافحة الإرهاب مرتهن باتساق أدائها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ولفت العرابي إلى أن المبادئ الحاكمة لجهود الدولة المصرية الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب تكمن في:

التزام مصر باستمرار جهودها في مجال مكافحة الإرهاب واحترامها لكل تعهداتها الدولية. وينبع ذلك من إيماننا بأن الإرهاب الدولي يعد من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وأن على المجتمع الدولي أن يبذل قصاري جهده لمكافحة هذه الظاهرة.

كما أن التدابير الأمنية ليست السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب فنحن في أمس الحاجة لمواجهة الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة الإرهاب، وهو المبدأ الذي أكدت عليه الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 288/60 عدد يوم 8 سبتمبر 2006، يجب علينا جميعا أن ندرك أن مكافحة الإرهاب لا تتم فقط بالإجراءات الأمنية، ولكن يجب أن تتم باستخدام كل الوسائل المتاحة في حوزتنا لإزالة جذور ظاهرة الإرهاب، بجانب التدابير التشريعية والأمنية.

واكد العرابي مجددا التزام مصر الثابت بأن كل جهود وإجراءات مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار حكم القانون وبالاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما أن الدولة المصرية تدين بشدة أي محاولات لربط جريمة الإرهاب بأية دين أو ثقافة أو جماعة عرقية.

وشدد علي أن الدولة المصرية الجديدة تؤكد إصرارها علي الالتزام بحكم القانون، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان يعد أحد الشروط الرئيسية لضمان نجاح جهودنا في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق التعاون الدولي في هذا المجال.

كما أنها تؤمن أن تحقيق العدالة والالتزام بمعايير حقوق الإنسان، من شأنه أن يساهم في القضاء علي جذور الإرهاب، مما يؤدي إلي نجاح الجهود الدولية التي تسعي للقضاء علي هذه الظاهرة.

وقال إننا نرحب بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيث إننا نؤمن بأنه سياهم في دعم التعاون الدولي في هذا المجال.

د. المري يستقبل رئيس المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=248400

الدوحة-الشرق:
استقبل سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بمكتبة في مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، سعادة النائب الأول لرئيس المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان السيد عيسى أحمد الخياط وسعادة أمين عام المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان أحمد عبد الله فرحان، جرى خلال المقابلة بحث أوجه التعاون في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين وتبادل التجارب والخبرات.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الحياة الجمعه 22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281327
	المصدر: جريدة الجزيرة الجمعه 22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م http://www.al-jazirah.com/20110624/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&عبدالله=nam جابر&sms=7821

المصدر: جريدة الرياض
الجمعه22 رجب 1432 هـ - 24 يونيو 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/06/24/article644721.html

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281913

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد 24 رجب 1432 هـ - 26 يونيو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110626/cartoon.htm?pic=slim.jpg&nam=رشيد&sms=6689=السليم

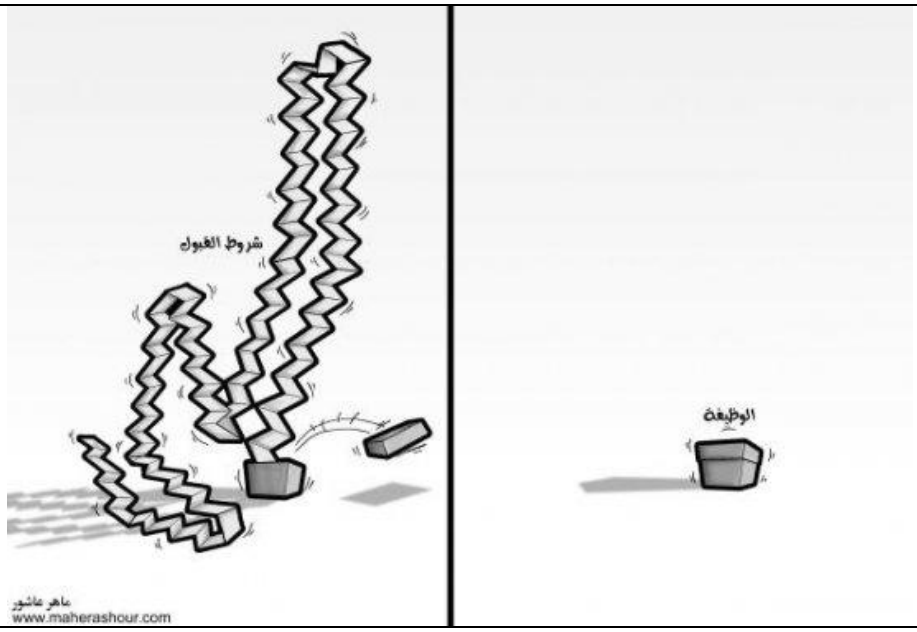

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282235

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين25 رجب 1432 هـ - 27 يونيو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110627/cartoon.htm?pic=tal.jpg&name=طلال&sms=9284&am=الشعشاع

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء26 رجب 1432 هـ - 28 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282572

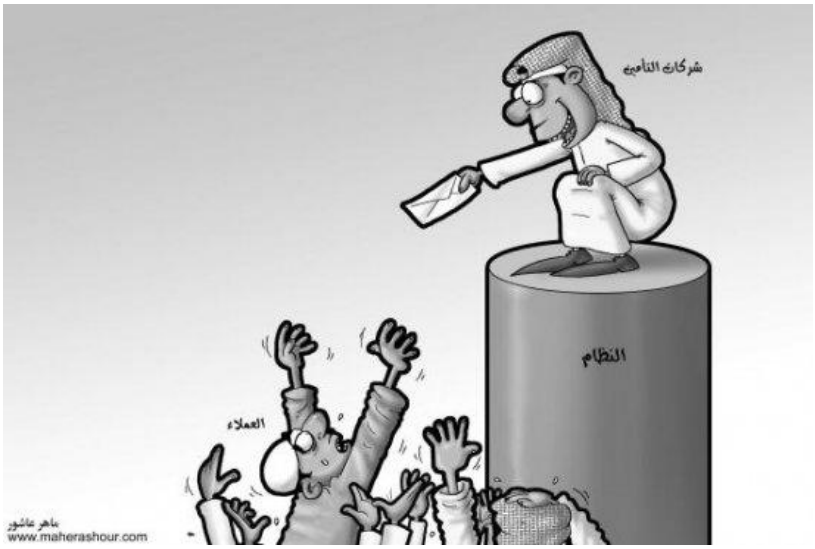

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/282920

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء27 رجب 1432 هـ - 29 يونيو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110629/cartoon.htm?pic=ماضي=di.jpg&namsms=6569&